

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه أما بعد

ملخص رسالة بعنوان " الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب ولا يصرح بكونها أحاديث وليست على شرطه"
فهذه الرسالة تناولت موضوع الأحاديث التي أوردها الإمام البخاري في تراجم أبواب الصحيح ، ولم يصرح بكون هذه الأحاديث مرفوعة للنبي صلى الله عليه وسلم ، بل يوردها ضمن التبويب .
فيظن القارئ أنها من كلام البخاري أو استباطه وهي في أصلها أحاديث مرفوعة تروى في كتب السنة . وهي في درجتها تتفاوت من حيث الصحة والضعف ، وأكثرها صحيح عند أهل العلم . إلا أنها ليست على شرط البخاري المشهور .

ومثال ذلك قول البخاري : ((باب اثنان فما فوقها جماعة)) وقوله ((الأئمة من قرش))
فهذه أحاديث أدرجها البخاري ضمن تراجم الصحيح ولم يصرح بها . ولقد قمت بجمع هذه
الأحاديث من جملة أبواب الصحيح ، وتتبعناها في مظانها منه ورتبناها على ترتيب الصحيح . وقمت
بتخريج هذه الأحاديث ودراستها ، وتكلمت عليها من حيث الصحة والضعف بما ظهر لي . وذكرت
بعض فوائدها . كما أنني قدمت بين يدي هذه الأحاديث بابا يحتوي على التعريف بالإمام البخاري
ومنهجه وشرطه في الصحيح وطريقته في تصنيف هذه الأبواب .

هذا وإن من فوائد جمع هذه الأحاديث ما يلي :

أولاً: تحقيق شرط الإمام البخاري وبيان عدم ذكره لهذه الأحاديث في صحيحه.

ثانياً: جمع الكم المتناثر من هذه الأحاديث وترتيبها والإفادة منها.

ثالثاً: استخراج منهاج واضح للبخاري في هذا الجانب . وبيان سعة علمه بالحديث النبوي .

رابعاً: إضافة خدمة جديدة إلى هذا الصحيح من حيث التراجم والأبواب .

سائلا المولى تبارك وتعالى أن أكون قد وفقت في هذا المضمار والنجاح والتوفيق والسداد إنه سميع مجيب
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

العميد

المشرف

الحال

د. محمد احمد محمد (مدير)

د. عبد الحميد بن عبد الرحمن

Handwritten signature: *Handwritten signature*

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٦/٣/١٤٢٢هـ - بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه...

والله الموفق ...

المناقش الخارجی والد اہلی

المناقشة الداخلي

المشرف

الاسم : الأستاذ عبد الحوادر

الاسم: عبد الحميد محمد بن عبد الرحمن

التوقيع :

التوقيع:

رئیس قسم

الاسم : د . طرأه الزهراني

التوقيع :

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٨٩٦

١٨٢٨ ر



٢٨٧

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الكتاب والسنة

الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب

ولا يصرّح بكونها أحاديث ، وليست على شرطه

جمع ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة « الماجستير »

في الكتاب والسنة

إعداد الطالب

صالح بن محمد بن صالح الشهري

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الحميد عمر الأمين

١٤٢١ هـ

١٥
٧
١٠

مقدمة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاة والسّلام على نبينا ورسولنا محمّد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه واستنّ بسنته ، ورضي بتحكيمة إلى يوم الدّين . **أما بعد :**

فإنّ علم السنّة النبويّة من أجلّ العلوم الشرعيّة ، والاشتغال به حياة لأهله ، وعصمة لهم من الضلال ، هذا وإنّ أنفع علوم السنّة علم الصّحيح وهو الاشتغال بالأحاديث الصّحيحة ومصنّفاتها عن غيرها من الأحاديث الضّعيفة . وخير هذه المصنّفات هو الجامع الصّحيح للإمام أبي عبد الله البخاريّ الذي سمّاه « الجامع الصّحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وآيابه »^(١) ، فكان خير كتاب بعد كتاب الله ، حوى بين دفتيه أحاديث رسول الله ﷺ الصّحيحة ، واشتمل على أصول الدّين ، وأصول الأحكام ، وما يحتاجه المسلم في أمور دينه . ولقد حفظ الله هذا الصّحيح لوعده بحفظ الوحي من التّحريف والتّبديل . ويكفي هذا الكتاب فخراً لإجماع الأمّة على صحّته ، وعلى صدق ما نسب فيه إلى الصّادق المصدوق ﷺ ، فجزى الله الإمام البخاريّ على ما قدّم للسّنّة في هذا الكتاب ، وجزى الله كلّ باذل لهذا الدّين وذابّ عن حوزته خير الجزاء ، إنه سميع مجيب .

هذا وإنّ الأمّة الإسلاميّة ظلّت حقبة من الزّمن آمنة على دينها من غوائل التّحريف والتّبديل والكذب على رسول الله ﷺ ، خاصّة في عصر النّبوة وفي حياة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

(١) هدي الساري مقدّمة فتح الباري ، للحافظ ابن حجر ، ص ٨ .

كان أنس بن مالك رضي الله عنه إذا سئل عن حديث أسمعته من رسول الله ﷺ ؟ يغضب ويقول : « ما كان بعضنا يكذب على بعض »^(١).

فلما انقضى عصر الصحابة وجاء من بعدهم ، وركب الناس الصّعب والذلّول ، وخاضوا في أحاديث النّبي ﷺ ، وتقوّلوا عليه بغير علم ؛ تنبّه أهل العلم لذلك ، وبدأوا يسألون عن الإسناد. قال محمّد بن سيرين : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة^(٢) قالوا : سمّوا لنا رجالكم »^(٣).

ونهض علماء السنّة من أهل القرون الثلاثة المفضّلة يفتّشون عن الأسانيد ، ويذبّون الكذب عن رسول الله ﷺ ويدفعون عن سنّته ، فأبلوا في ذلك بلاء حسنًا . واستطاعوا بتوفيق الله لهم أن يُحيوا في الأمّة علم الإسناد ، والتّفّيش عن الرّجال ، ويضعوا له منهجًا علميًا فريدًا في زمنهم لم تكن تعرفه الأمم من حولهم آنذاك . فحفظ الله بهم سنّة المصطفى ﷺ ، وردّ كيد المبطلين في نحورهم كما وعد الله سبحانه بحفظ دينه ووحيه .

وبجهود هؤلاء الأئمة ، ودفعهم عن السنّة تجلّت للناس أحاديث النّبي ﷺ وعرفوا محجّتها البيضاء ، وتميّز لهم الصّحيح من السّقيم ، وجلّى الله

(١) بحوث في تاريخ السنّة ، للعمري ، ص ٤٩ .

(٢) المراد بالفتنة هي فتنة مقتل عثمان ، وقيل هي فتنة ابن الزّبير ، والصّواب أن المراد بالفتنة إذا أطلقت هو ما ذكر حذيفة رضي الله عنه عن مقتل عمر ، وأنه الباب الذي بين الناس وبين الفتن ، كما أخرجه البخاريّ في الزكاة ، باب الصدقة تكفر الخطيئة : ١٤٥/٢ ، رقم (١٤٣٥) .

ومسلم في الإيمان ، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبًا : ١٢٨/١ ، حديث (٢٣١) .
انظر المصدر السّابق .

(٣) انظر بحوث في تاريخ السنّة ، د. أكرم العمري ، ص ٤٨ .

عن الأمة ظلمات التحريف ، والكذب على رسول الله ﷺ ، فتجلّت وجوه أولئك العلماء المصلحون ونضّرها الله بحفظهم لقالة نبيّهم ووعيدهم وأدائهم لها كما سمعوها .

لكن بقدر ما أكرم الله هذه الأمة بحفظ دينها بهؤلاء الأئمة الحفظة لسنة الرّسول ﷺ بقدر ما ابتليت الأمة بالمحرّفين والمبطلين والوضّاعين الذين نهجوا في النّاس بالقول على الله وعلى رسول الله ﷺ بغير علم ولا تثبت . ونشأ في النّاس حبّ الغرائب ، والاستكثار من الأحاديث دون التّمييز بين صحيحها وسقيمها ، وعملوا بالحديث الضّعيف ، واتّخذوه ديناً يدينون الله به . رغم وضوح منهج الصّحيح وتجلّي أنواره ومعالمه ، إلّا أن النّاس ابتلوا بهذا الضّعف ، وأصيبوا في دينهم وعلمهم وأعظم به من مصاب ، فإنّ هذا العلم دين كما قال ابن سيرين : « إنّ هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم »^(١) ، وإنّ من المصائب العظمى الّتي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى انتشار الأحاديث الضّعيفة والموضوعة بينهم ، لا أستثني أحداً منهم ، ولو كانوا علمائهم إلّا من شاء الله منهم من أئمة الحديث ونقّاده كالبخاريّ ، وابن معين ، وأبي حاتم الرازي ، وغيرهم . وقد أدّى انتشارها إلى مفساد كثيرة منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبيّة ، ومنها ما هو من الأمور التشريعيّة^(٢) . ليميز الله الخبيث من الطيّب ، والمتّبّع من المبتدع .

ولقد كان للأئمة سعة في اتّباع منهج الصّحيح ، واطراح منهج الضّعيف وأهله ، وفي سلامة دينها وعقيدتها . فدخل على الأمة بهذه الأحاديث ومروّجها شرّ عظيم ، ودبّ الضّعف إليها بضعف ما تحمله من مناهج

(١) مقدّمة الإمام مسلم في صحيحه ، ص ١٥ .

(٢) انظر مقدّمة السلسلة الضعيفة للشيخ الألباني ، ص ٤٧ .

ضعيفة . وتجراً الناس على القول على الله ورسوله بغير علم . ودخل على الأمة ما دخل على بني إسرائيل من التحريف والكذب على أنبيائها . ودب داء الاختلاف رغم وضوح المنهج وبياض المحجة ، وصدق الله العظيم القائل : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا يَبِينُهُمْ ﴾ ^(١) .

ولقد بذل الأئمة من سلفنا الصالح جهداً كبيراً في الذب عن سنة رسول الله ﷺ ، وبيان خطر الكذب عليه ، واجتهدوا في تصنيف الكتب التي تحوي ما صحّ عن رسول الله ﷺ من الأحاديث ، وبذلوا في ذلك وسعهم - ولا نزع لهم العصمة - وجعلوها شاملة لما يحتاجه المسلمون في أصول دينهم وأحكام شريعتهم الصلاة والزكاة وسائر العبادات ، فجاءت كتباً قيّمة جامعة تمثل منهجاً للأمة في القول والعمل .

ومن أجل هذه الكتب التي أكرم الله بها هذه الأمة الجامع الصحيح للإمام البخاريّ الذي حمل بين دفتيه منهجاً عظيماً ، وحكماً قوياً ، ونوراً مبيناً يهدي به الله من اتبع نوره سبل السلام ويخرجه من الظلمات إلى النور .

ولقد بذل مصنفه في جمعه وانتقائه من سنة المصطفى ﷺ ، وتهذيبه جهداً عظيماً ، ووقتاً طويلاً حتّى أخرجه كتاباً جامعاً حجة للناس ، ومورداً لا ينضب من سنة المصطفى ﷺ وسيرته وآيامه .

ولقد جمع الإمام البخاريّ صحيحه من بين ألوف الأحاديث النبويّة ، واشترط فيه الصحة ، ورّبه ترتيباً بديعاً ، وملاه من علوم السنة والقرآن والفقه وغير ذلك من نفائس العلوم . وجعل أحاديثه على أنواع :

(١) آل عمران ، آية (١٩) .

الأحاديث التي يوردها البخاري في صحيحه على العموم وهي أنواع :

النوع الأول : الأحاديث التي يوردها مسندة منه إلى النبي ﷺ بشرطه ، وعلى الصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي « حدثنا » ، أو ما قام مقام ذلك .

النوع الثاني : الأحاديث التي ليست على شرطه مع صلاحيتها للحجة ، فيوردها مغايرة لما هو على شرطه . (المعلقات) ، ويصرح بها .

النوع الثالث : الأحاديث التي ليست على شرطه ولا شرط غيره ، لكنها مما يستأنس بها ، فيوردها في الباب ، مستعملاً لفظها أو معناها ترجمة للباب ، أو يشير إليها سواء كانت صحيحة ، أو ضعيفة ، أو حسنة .

فالنوع الأول خاص بأحاديث الأصول والمتابعات المسندة . والثاني والثالث خاص بالتراجم .

يقول الحافظ في ذلك : « ثمَّ ظهر لي أن البخاريَّ مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار : إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفيٍّ ، ووافق شرطه ، أو ورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي « حدثنا » وما قام مقام ذلك ، والعنونة بشرطها عنده ، وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه ؛ مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه ، ومن ثمة أورد التعاليق كما سيأتي في فصل حكم التعليق . وإن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه ولا على شرط غيره ، وكان ممَّا يستأنس به ، ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب ثمَّ أورد في ذلك إمَّا آية من كتاب الله تشهد له ، أو حديثاً يؤيد عموم ما دلَّ عليه ذلك الخبر .

وعلى هذا فالأحاديث التي فيه (الصحيح) على ثلاثة أقسام ، وسيأتي تفصيل ذلك مشروحاً إن شاء الله تعالى «^(١) .

أما النوع الأول فقد كفانا الإمام البخاري مؤونته في أسانيده ومتونته ، كما قيل :

أسانيد مثل نجوم السماء ❁ أمام متون لها كالشهب

وأما النوع الثاني فقد قيض الله له عالماً فذاً ، وحافظاً حقاً هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني - رحمه الله - (٨٥٢ هـ) ففتح الله على يديه من الخير في هذا الباب ، فصنف كتابه النفيس «تغليق التعليق»^(٢) .

أغلق فيه ما علّقه الإمام البخاري في صحيحه بصيغ التعليق المعروفة عنده مما ليس على شرطه ، وساقه بأسانيد صحيحة إلى النبي ﷺ ، فتوج بهذا العمل خدمته للصحيح ، فجزاه الله خير الجزاء .

أما النوع الثالث ، وهو الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري أو يشير إليها في تراجم الأبواب ، ولم يصرح بكونها أحاديث . فهذا النوع هو موضوع البحث . وفيه يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في معرض حديثه عن هذه الأنواع قال : « وكثيراً ما يترجم بلفظ يؤمى إلى معنى حديث لم يصح على شرطه ، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة ، ويورد في الباب ما يؤدي معناه ، تارة بأمر ظاهر ، وتارة بأمر خفي ، من ذلك قوله : (باب الأمراء من قريش) ، وهذا لفظ

(١) هدي الساري ، ص ٨ .

(٢) مطبوع بتحقيق الدكتور سعيد القزقي .

حديث يروى عن عليّ رضي الله عنه ، وليس على شرط البخاريّ ، وأورد فيه حديث « لا يزال وال من قريش » ، ومنها قوله : (اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ) وهذا حديث يروى عن أبي موسى الأشعريّ وليس على شرط البخاريّ . وأورد فيه : « فَأَذْنَا وَأَقِيمَا ، وَلِيؤْمَكُمَا أَحَدُكُمَا » . وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصحّ على شرطه ، وأورد معها أثر أو آية . فكأنه يقول : لم يصحّ في الباب شيء على شرطي ، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنّه ترك الكتاب بلا تبيين ، ومن تأمل ظفر ، ومن جدّ وجد اهـ .^(١)

هذا هو كلام الحافظ ابن حجر على هذا النوع من الأحاديث ، وهو واضح بحمد الله ، والمقصود هنا هو بيان النوع الثالث من أنواع الأحاديث في صحيح البخاريّ ، وهي التي يوردها الإمام البخاريّ في الترجمة سواء بلفظها أو معناها أو إشارة إليها . ومنها على سبيل المثال :

- قول البخاريّ في كتاب العلم : (بَابُ الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ...)
(... الْعُلَمَاءُ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَرَثُوا الْعِلْمَ ، مَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِظٍّ وَافِرٍ) .

- قوله في كتاب الأذان : (بَابُ اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ) لفظ حديث عند ابن ماجه والدارقطني والبيهقي ...

- ومنها قوله في كتاب الأدب : (بَابُ حَسَنِ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ) ، وهو لفظ حديث عند الإمام أحمد ...

فهذه أمثلة واضحة للأحاديث التي يوردها الإمام البخاريّ بلفظها في الترجمة بدون أن يصرح بكونها أحاديث ، وسيأتي تفصيلاً كاملاً لهذه

(١) هدي الساري ، ص ١٤ .

الأمثلة - إن شاء الله - سواء ما أورده بلفظه أو عن طريق الإشارة ، وهي جميعها ليست على شرطه .

تنبيه الحافظ على أهمية جمع هذا النوع من الأحاديث في مصنف مستقل ، ودراسته ، والكلام عليه :

ركّز الحافظ ابن حجر في شرحه للصحيح على موضوع الصحيح ومقصود الإمام البخاريّ فيه ، وهي الأحاديث المسندة ، التي يوردها الإمام البخاريّ على شرطه ، وبالصيغة الصريحة في التحديث « حدّثنا » أو ما قام مقامها في الأصول والمتابعات ، وصبّ جلّ اهتمامه على ذلك ، إذ هو مقصوده وطلبته .

أمّا غير ذلك من البحوث فكان يرى إفراده بمصنف خاصّ به منفصلاً عن شرح الصحيح . ومع هذا فهو لا يغفل عن هذه البحوث عند مروره بها في شرح للصحيح من أن يعلّق عليها تعليقاً يسيراً أو عزواً لكن دون تفصيل أو بحث دقيق لهذه الأحاديث ، بل يمرّ عليها أحياناً دون تعليق ، ولعلّ صنيعة في المعلقات أكبر دليل على ذلك .

أمّا الأحاديث التي يوردها الإمام البخاريّ في تراجم الأبواب ولم يصرّح بكونها أحاديث ، فلم يكن لها نصيب في أن يخرجها الحافظ ابن حجر كعمل مستقلّ تضاف إلى خدمته النفيسة للجامع الصحيح . وفي الوقت نفسه لم يكن الحافظ في غفلة عن هذا العمل ، بل قد حثّ هو بنفسه على هذا العمل ، وعلى جمع هذه الأحاديث والكلام عليها ودراستها وإفرادها بمصنف مستقلّ لتكمل الخدمة الجليلة لهذه الأحاديث التي في الصحيح وليست من موضوع الصحيح ، فقال في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح حاثاً على هذا المشروع العلميّ المفيد وهو في معرض حديثه عن

أنواع الأحاديث في الصحيح : « أمّا ما لم يصرّح بإضافته إلى قائل ، وهي الأحاديث التي يوردها في تراجم الأبواب من غير أن يصرّح بكونها أحاديث ، فمنّا ما يكون صحيحاً وهو الأكثر ، ومنها ما يكون ضعيفاً ، كقوله في باب : (اثنتان فما فوقهما جماعة) ولكن ليس شيء من ذلك ملتحق بأقسام التعليق التي قدّمناها إذا لم يسبقها مساق حديث ، وهي قسم مستقلّ ينبغي الاعتناء بجمعه ، والكلام عليه وبه ، وبالتعليق يظهر كثرة ما اشتمل عليه جامع البخاريّ من الحديث ، ويوضح سعة اطلاعه ومعرفته بأحاديث الأحكام جملة وتفصيلاً - رحمه الله تعالى - «^(١).

فهذا هو كلام الحافظ واقتراحه لهذا العمل ، ولا ينبئك مثل الحافظ شخص سبر غور هذا الصحيح ، وعثر على كنوزه ونضدها تنزيهاً .

وإنّ خدمة هذا النوع من الأحاديث في تراجم الأبواب ، والاعتناء به إلى جانب أحاديث المعلقات هو أمر متمم لهذا البناء المتناسق ، ومكمّل لهذا الجهد المبارك ، ومميّز لهذا العمل الذي به تزداد رفعة وظهوراً معالم هذا الكتاب العظيم ومراميه وأهدافه . وبالله التوفيق .

استعراض جانب من هذه الأحاديث ، وكلام الحافظ في الفتم عليها :

وقد قدّمنا أنّ الحافظ - رحمه الله - قد ركّز في شرحه للصحيح على الأحاديث المسندة المرفوعة للنبي ﷺ ، والتي هي أصل موضوع الصحيح ، ولذلك تراه - كما تقدّم - قد أفرد المعلقات في مصنف خاصّ ، وأشار بإفراد أحاديث التراجم في مصنف مستقلّ كما ذكر ذلك في المقدمة وفي النكت .

وعندما استعرضت كلام الحافظ علي هذه الأحاديث التي يوردها



٢٨٨

(١)

النكت على كتاب ابن الصلاح ، بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي : ٣٤٣/١ .

البخاريّ في تراجمه ولم يصرّح بكونها أحاديث من خلال المجلد الأوّل والثّاني من فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاريّ ظهر لي أمور منها :

أوّلاً : أنّ الأحاديث الّتي يوردها الإمام البخاريّ في تراجم الأبواب ولم يصرّح بكونها أحاديث ، على أنواع : منها ما هو صحيح ، ومنها ما هو ضعيف ، ومنها ما هو ضعيف قد اعتضد بشواهد فارتقى إلى مرتبة الحسن لغيره .

أمّا الصّحيح ، فممنه ما أخرجه الإمام مسلم ولم يخرج به البخاريّ للشّرط المعروف عنده ، أو لغير ذلك من العلل الّتي يراها الإمام البخاريّ بثاقب نظره لبطون هذه الأحاديث . مثال ذلك قوله الإمام البخاريّ في كتاب الوضوء : (**بَاب : لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ**) هو لفظ حديث عند الإمام مسلم .

ومن أمثلة الصّحيح المترجم أيضاً ما أخرجه الإمام مسلم وتركه الإمام البخاريّ لسبب غير الشّرط المعروف من اشتراط ثبوت اللقاء ، لكن لعلّة يراها الإمام البخاريّ ، كالاختلاف في وقفه ورفعته ...

مثاله : قوله في كتاب الأذان : (**بَاب : إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ**) . قال الحافظ : هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن عن عمرو بن دينار عن عطاء ، واختلف في وقفه ورفعته ، وقيل هو السّبب في عدم إخراج الإمام البخاريّ له .

ومن الصّحيح ما أخرجه أصحاب السنن وغيرهم ، وترجم به البخاريّ .

مثاله : قول الإمام البخاريّ في كتاب الوضوء : (**بَاب : الوضوء مرتّين مرتّين**) . هذا طرف حديث عند أبي داود والترمذي وابن حبان أنّ النبيّ ﷺ توضأ مرتّين مرتّين .

أما الحسن لغيره ، فمن أمثلته :

قوله في كتاب العلم : (بَابُ الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ...) (... الْعُلَمَاءُ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ...) الحديث . وهو ضعيف لاضطراب في سنده ، لكن له شواهد يتقوى بها ، فيرتفع إلى درجة الحسن ، قاله الحافظ في الفتح .

ومثال الضعيف :

قوله في كتاب الأذان : (بَابُ : اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ) ، وقوله : (اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ) هو لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة ولم يصح .

ثانيًا : أن الإمام البخاريّ يورد ألفاظ الأحاديث في تراجم الأبواب مما ليس على شرطه ، على أساليب :

١ - أن يورد لفظ الحديث بتمامه في الترجمة ولا يصرح بكونه حديثًا ، مثاله : في كتاب العلم - كما تقدّم - : (بَابُ الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ...) (... الْعُلَمَاءُ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ) ... الحديث ، وهو بتمامه عند غيره .

٢ - أن يورد طرفًا من الحديث في الترجمة ، ولا يصرح بكونه حديثًا ، ومثاله : قوله في كتاب الوضوء : (بَابُ : إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ) وهو طرف من حديث عند البيهقي .

٣ - أن يورد الحديث بالمعنى ، مثاله في كتاب الوضوء (بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ وَالْغَرَّاءِ الْمُحْجَلُونَ) ، فهذا المعنى ورد به حديث عن النبيّ صلى بأن أمّتي يأتون يوم القيامة غرًّا محجلين من آثار الوضوء .

٤ - أن يورد لفظًا من الحديث في الترجمة لكن على سبيل الإشارة إلى صحّة الحديث عنده ، لكنه على غير شرطه ، فلذلك لم يخرج له ، مثاله : قوله في كتاب الجمعة : (بَابُ : لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَقْعُدُ فِي مَكَانِهِ) .

فهذا لفظ حديث أخرجه مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر ، وليس على شرط البخاري .

٥ - أن يورد لفظ الحديث في الترجمة لكن على سبيل الإشارة إلى ضعف الحديث . مثاله : في كتاب الصلاة (باب : الصلاة خلف النائم) . وهو يشير إلى ضعف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة خلف النائم . قاله الحافظ .

٦ - أن يورد لفظاً من الحديث في الترجمة لكن على سبيل الإشارة إلى ورود حديث في المسألة ، وإن كان العمل على غيره من الأحاديث . مثاله قوله في كتاب الوضوء : (باب : الوضوء من غير حدث) يشير إلى حديث أبي هريرة : « لا وضوء إلا من حدث أو ريح » ، رواه أحمد وأبو داود والترمذي . أشار إلى الحديث وهو للدارمي في مسنده : « لا وضوء إلا من حدث » .

وهذه الأساليب الثلاثة الأخيرة يكثُر منها الإمام البخاري في تراجم أبواب الصحيح ، وبها تظهر سعة علمه واطلاعه ، وقوة معرفته وإدراكه - رحمه الله - يقول الحافظ عن ذلك : « وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير ، فله درّه ما أكثر اطلاعه »^(١) .

ثالثاً : أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - جرى على مقصوده ، وهو شرح الأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ ، وهو مقصود الكتاب ، ومقصود

(١) فتح الباري : ٥٧/٢ .

الإمام . أمّا الأحاديث التي ليست من شرط الصحيح عند البخاريّ ، كالأحاديث المعلقة ، وأحاديث الترجمة ، فإنّ الحافظ رأى أفرادها عن كتاب الصحيح لتكون عملاً مستقلاً ، ودراسة منفصلة . يقول الحافظ : « فحينئذٍ ينبغي أن يقال جميع ما يورد فيه (الصحيح) إمّا أن يكون ممّا ترجم به أو ممّا ترجم له ، فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة ، وهي التي ترجم لها . والمذكور بالعرض والتبع والآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة نعم ، والآيات المكرّمة ، فجميع ذلك مترجم به ... ولكن المقصود بالذات هو الأصل ، فافهم هذا فإنّه مخلص يندفع اعتراض كثير ممّا أورده المؤلّف من هذا القبيل ... وقد بسطت ذلك جميعه (المعلقات) في تصنيف كبير سمّيته (تغليق التعليق) »^(١) .

هذا كلام الحافظ ، وهو دليل واضح على مقصوده في شرح الصحيح وأنّه يرى أفراد أيّ عمل على الأحاديث التي في الصحيح وليست على شرط الإمام البخاريّ ، بل يوردها مغايرة للصيغة التي يسوق بها ما هو على شرطه .

وعليه فإنّ الأحاديث التي يوردها الإمام البخاريّ في تراجم أبواب الصحيح ولا يصرح بكونها حديثاً عن النبيّ ﷺ كان أولى بها أن تفرد في مصنّف مستقلّ للجمع والدراسة . وهذا هو الذي أشار إليه الحافظ — كما تقدّم — في كتابه النكت ، ودلّ عليه صنيعه في فتح الباري عند مروره على هذه الأحاديث التي في التراجم . وهذه جملة من المواطن التي وقفت عليها من أحاديث الترجمة التي لم يصرح الإمام البخاريّ بكونها أحاديث ، وموقف الحافظ منها ، أسوقها تحت العنوان التالي :

(١) هدي الساري ص ١٩ .

موقف الحافظ ابن حجر من هذه الأحاديث في فتم الباري :

عند تتبعي لكلام الحافظ على الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب ولم يصرح الإمام البخاري بكونها أحاديث مرفوعة للنبي ﷺ ، وجدت أن الحافظ - رحمه الله - لم يركز على هذه الأحاديث ، ولم تكن له هدفاً ، ولا محلّ اهتمام ودراسة وتحقيق ، وله العذر في ذلك ، إذ إنها ليست من موضوع الكتاب ولا مقصوده الذي أبان عنه في المقدمة من شرح للصحيح . أبان أيضاً عن مقصوده في المعلقات وغيرها من أحاديث الترجمة في أهمية أفرادها بمصنف مستقل ، وهو قوله في النكت أيضاً - كما أسلفنا - وهماي أمثلة تتبعتها في المجلد الأول والثاني من فتح الباري تبين كلام الحافظ على الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب ولا يصرح بكونها أحاديث ، وحاجتها إلى الجمع والدراسة الوافية

قال الإمام البخاري في كتاب الإيمان :

- باب «بَابُ ظُلْمٍ دُونَ ظُلْمٍ» . قال الحافظ : « هو حديث رواه الإمام أحمد في كتاب الإيمان » اهـ .
ولم يتكلم عليه الحافظ .

- باب «بَابُ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ» . قال الحافظ : « هو حديث رواه الإمام أحمد في كتاب الإيمان » اهـ .
ولم يتكلم عليه الحافظ .

- باب «علامات المنافق» . قال الحافظ : « هو حديث رواه أبو عوانة في صحيحه » اهـ . ولم يبين الحافظ حاله .

- باب « الصلاة من الإيمان وقول الله تعالى : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ يعني صلاتكم » . قال الحافظ : « يشير إلى حديث البراء عند الطيالسي والنسائي « وما كان الله ليضيع إيمانكم » صلاتكم إلى بيت المقدس » اهـ .
كذلك لم يتكلم عليه .

وقال في كتاب العلم :

- باب « العلم قبل القول والعمل ... العلماء هم ورثة الأنبياء ، ورثوا العلم ، من أخذه أخذ بحظّ وافر » . قال الحافظ : « هو حديث عند أبي داود ... عن أبي الدرداء ... حسنه حمزة الكناني وضعفه باضطراب في سنده ، لكن له شواهد يتقوى بها » اهـ .

لم يبين الحافظ الاضطراب ولا الشواهد ، ولم يحكم عليه .

وقال في كتاب الوضوء :

- باب « لا تقبل صلاة بغير طهور » . قال الحافظ : « لفظ حديث أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمر ... » اهـ .

- باب « فضل الوضوء والغر المحجلون » . قال الحافظ : « هو عند مسلم ... » اهـ .

وقال في كتاب الوضوء :

- باب « غسل الوجه واليدين من غُرْفَةٍ واحدة » . قال الحافظ : « الإشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه أنه ﷺ كان يغسل وجهه بيمينه » اهـ .
لم يتكلم الحافظ على هذا الحديث .

- باب « التسمية على كل حال » . قال الحافظ : « فيه الإشارة إلى تضعيف ما ورد من كراهية ذكر الله في حالين : الخلاء والوقاع » اهـ .
لم يتكلم الحافظ على الحديثين الواردين في النهي عن ذلك .

- باب « غسل الرجلين في النعلين ، ولا يمسح على النعلين » . قال الحافظ :
 « يشير إلى حديث المغيرة أنه ﷺ مسح على نعله في الوضوء وصلى ...
 ضعفه ابن مهدي وغيره » اهـ .
 لم يبين الحافظ علته .

- باب « الوضوء من النوم ، ومن لم ير من النعسة والنعستين والخفقة وضوءاً » .
 قال الحافظ : « وأشار بذلك إلى حديث أنس : (كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة فينعسون حتى تخفق رؤوسهم) رواه محمد بن نصر في قيام الليل ، وإسناده صحيح » اهـ .

- باب « الوضوء من غير حدث » . ذكر الحافظ أنّ الدارمي أخرج في مسنده قول النبي ﷺ : « لا وضوء إلا من حدث » .
 لم يعلق الحافظ على الحديث الذي عند الدارمي رغم احتواء الترجمة ضمناً للحديث . بل قد ورد حديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة : « لا وضوء إلا من حدث أو ربح » .

وقال في كتاب الوضوء :

- باب « البول قائماً وقاعداً » . قال الحافظ : « أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حنبل الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما ، فإنّ فيه :
 بال رسول الله ﷺ جالساً ، فقلنا : انظروا إليه يبول كما تبول المرأة ...
 صحيح صححه الدارقطني وغيره » اهـ .

اكتفى الحافظ بتصحيح الدارقطني ولم يعلق عليه .

- باب « إذا التقى الختانان » . قال الحافظ : « رواه البيهقي ... إذا التقى الختانان وجب الغسل وهذا مطابق للفظ الترجمة » اهـ .
 لم يعلق الحافظ على رواية البيهقي هذه .

الدراسات السابقة على أبواب الصحيح :

إن غالب الدراسات المتقدمة على أبواب صحيح الإمام البخاريّ - حسب ما وقفت عليها منها - تناولت موضوعاً أساسياً واحداً ، وتركزت عليه لأهميته ، وهو بيان مناسبة الترجمة للبَاب ، وفقه البخاريّ في ذلك ، وما في هذا الباب من الفوائد والنكت العلميّة . ولم تتعرض لتلك الأحاديث التي يوردها الإمام البخاريّ في الترجمة ولا الكلام عليها أو تخريجها ، بل انصبّ جهدهم على بيان مناسبة الترجمة لأحاديث الباب ، إذ فيها فقه البخاريّ وآراؤه في هذه المسائل المهمّة . ومن أهمّ هذه الدراسات والمصنّفات في هذا الباب ما يلي :

- كتاب « المتواري على أبواب البخاريّ » للعلامة ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن المنير ، خطيب الإسكندرية (٦٨٣ هـ)^(١) . ولقد وقفت على هذا الكتاب ، فوجدته كما قال عنه الحافظ : على ثلاثمائة وثنتين وسبعين ترجمة من تراجم الصحيح . اهتم فيه العلامة ابن المنير بالكلام على مناسبة الترجمة لأحاديث الباب ، ابتدأها من (كتاب الوحي) باب كيف كان بدء الوحي ... إلى كتاب التوحيد ، باب (ونضع الموازين القسط) . ولم يتعرّض للأحاديث التي يوردها الإمام البخاريّ في لفظ الترجمة ، وكذلك الحق ، واكتفى بعزو الأحاديث إلى موضعها من صحيح البخاريّ ، هذا في أحاديث الباب ، أمّا أحاديث التراجم فلم يعرض لها . قال الحافظ : « وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير من ذلك (٤٠٠) ترجمة ، وتكلّم عليها »^(٢) .

(١) مطبوع بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد ، مكتبة المعلا . الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .

(٢) هدي الساري ص ١٤ .

- كتاب زين الدين أبو الحسن عليّ بن محمّد بن المنير (٦٩٥ هـ)^(١) ، وهو أخو ناصر الدين المتقدّم . وهو كتاب أوسع من كتاب أخيه ؛ لكنّه على نفس المنوال في التركيز على مناسبات الترجمة للباب والحديث ، ولم يتعرّض للأحاديث المذكورة . قال عنه الحافظ في الهدى : « وتكلّم على ذلك زين الدين عليّ بن المنير أخو العلامة ناصر الدين في شرحه عن البخاريّ ، وأمّعن في ذلك »^(٢) اهـ . وأيضاً ذكر ذلك محقق كتاب المتواري في المقدمة .

- كتاب « مناسبات تراجم البخاريّ »^(٣) ، لأبي عبد الله بدر الدين محمّد ابن إبراهيم بن جماعة (٧٣٧ هـ) طبعته الدار السلفيّة ، بومباي ، الهند ، وهو اختصار لكتاب ناصر الدين بن المنير المتقدّم ، وعلى نفس المنوال ، ولعلّ عنوانه أوضح دليل على ذلك ، ولم يعرض أيضاً للأحاديث الواردة بلفظ الترجمة ، لكن زاد فيه بعض الفوائد الفقهيّة على الأبواب . قال عنه الحافظ : « ولخصها القاضي بدر الدين ابن جماعة ، وزاد عليها »^(٤) ، فهو بعيد عن موضوعنا .

- كتاب « فكّ أغراض البخاريّ المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة »^(٥) لمحمد بن منصور بن حمّامة السجلّماسي . وعنوانه دليل على موضوعه .

(١) ذكر له هذا الكتاب ابن مخلوف في الشجرة الزكيّة ص ١٨٨ ، والبغدادي في هديّة العارفين : ٧١٤/١ ، ورضا كحّالة في معجم المؤلفين : ٢٣٤/٧ .

(٢) ص ١٤ .

(٣) ذكر محقق كتاب « المتواري » بأنّ كتاب ابن جماعة هذا يحتاج إلى طبعة لكثرة أخطائه المطبعيّة .

(٤) هدي الساري ص ١٤ .

(٥) ذكر له القسطلاني في الإرشاد : ٤٣/١ ، وحاجي خليفة في الكشف : ٥٤٦/١ .

وقد قال عنه الحافظ في الهدي في نفس الموضع الذي تكلم فيه عن الكتب المتقدمة : « لم يكثر في ذلك ، بل جملة ما في كتابه مائة ترجمة ، وسمّاه ... » اهـ . وهذا دليل . على قلة ما فيه من التراجم عن السابقين له ، فقصوره عن أحاديث التراجم من باب الأولى .

- كتاب « ترجمان التراجم »^(١) لأبي عبدالله بن رشيد السبتي (٧٢١ هـ) قال عنه الحافظ في الهدي : « يشتمل على هذا المقصد ، وصل فيه إلى الصيام ، ولو تمّ لكان في غاية الإفادة ، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه »^(٢) . وهو في مناسبات الأبواب على نقصه .

- كتاب « تعليق المصاييح على أبواب الجامع الصحيح » لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (٨٢٨ هـ) ، ذكر هذا الكتاب صاحب كشف الظنون عند حديثه عن شروح البخاريّ فقال : ومنها شرح العلامة بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني ، سمّاه مصاييح الجامع ، أوله الحمد لله الذي جعل في خدمة السنة النبويّة أعظم سيادة ... الخ . وقال الشيخ المحدث محمد بن زكريا الدهلويّ صاحب كتاب « الأبواب والتراجم » : قلت : لم يذكر الدماميني في دياحة شرحه هذا الذي نقله المؤلّف (حاجي خليفة) ، لكن قال في آخر نسخة قديمة : فكان انتهاء هذا التأليف بزبد من بلاد اليمن قبل ظهر الثلاثاء العاشر من ربيع الأوّل سنة ٨٢٨ هـ على يد مؤلّفه . ولا يبعد أن يكون له تأليفان : المصاييح وتعليق التعليق » اهـ .

وقال الشيخ العلامة أبو الحسن الندوي في مقدّمته على كتاب الأبواب والتراجم (صفحة ج) : « قال الشيخ عبدالحّيّ الحسني في ترجمة الدماميني

(١) ذكر له القسطلاني في الإرشاد : ٤٣/١ ، وحاجي خليفة : ٥٤٦/١ .

(٢) ص ١٤ .

في تنزيه الخواطر الجزء الثالث : وله شرح على صحيح البخاريّ سماه مصابيح الجامع ، أوله : الحمد لله ... وعلّق على أبواب منه ومواضع تحتوي على غريب وإعراب وتنبيه « اهـ. الندوي .

ويتبيّن ممّا تقدّم أنّ هذا الكتاب هو في شرح الصّحيح ومناسبات التراجم وليس في أحاديث التراجم .

- كتاب « شرح تراجم البخاريّ » للعارف الربّاني شيخ المشايخ ، مسند الهند الشاه ولي الله عبدالرحيم الدهلويّ .

قال العلامة الشّيخ محمّد زكريا الدهلويّ في مقدّمة الأبواب والتراجم ص ٥ : « رسالة شرح تراجم البخاريّ للعارف ... وقد جاءت ترجمة مختصرة في مقدّمة الأوجز ... هي رسالة وجيزة بلسان عربيّ ، طبعت ببدة حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٣ هـ » اهـ. قال الشّيخ النّدوي : « تقع في ١٣٩ صفحة بالقطع المتوسّط » صفحة ج من تقديمه للكتاب . ورسالة مثل هذه يبعد أن تكون ملّمة بالأحاديث ، حيث إنّها ١٣٩ صفحة ، وهذه نسبة قليلة بالنسبة لاحتواء أحاديث التراجم . وممّا يدلّ دلالة قاطعة على أنّها عنيت بمناسبات التراجم أنّ الشّيخ العلامة الكاندهلوي ذكر في مقدّمة كتابه أنّه قد أدرج جملة ما بهذه الرّسالة من المعاني في مؤلّفه . فهو على منواله في الاهتمام بالمناسبات .

- كتاب « الأبواب والتراجم » للشّيخ محمّد زكريا الكاندهلوي (١٤٠٢ هـ) شيخ الحديث بجامعة مظاهر علوم سهارنفور .

وقد وقفت على هذا الكتاب فوجدته سفرًا قيّمًا ، جاء في خمس مجلّدات ، بدأه مؤلّفه بقوله في أوّل الصّفحة من الجزء الأوّل : « الحمد لله الذي قال ، وما أصدق قوله الكريم ... » .

وقد ذكر مؤلفه - رحمه الله - بأنه لم يقف على شيء من المصنّفات في المناسبات والتراجم والأحاديث إلا على رسالتين ، الأولى للشيخ الكاندهلوي والثانية للشيخ مولانا الحاج محمود حسن المعروف بشيخ الهند ، ولم يقف على غيرها ، ثم أدرج ما وقف عليه من الفوائد في فتح الباري وعمدة القاري والرسالتين المذكورتين آنفاً ، فجاء كتاباً ضخماً إلى آخر ما ذكر . وعند تتبعي لمواضع حديثه عن التراجم لم أجده يتكلّم عن الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب ، ولم يصرّح بكونها أحاديث . وبهذا يتبيّن أن جميع من كتبوا في الأبواب والتراجم صَبَّوا اهتمامهم على مناسبات الأبواب للتراجم ، ولم يتطرّقوا للأحاديث التي ذكرناها . مثال ذلك : كلامه في كتاب العلم ، باب العلم قبل القول والعمل ... العلماء هو ورثة الأنبياء . لم يتكلّم الشيخ الكاندهلوي على هذا الحديث . وكذلك في كتاب الأذان ، باب (اثنان فما فوقهما جماعة) لم يتكلّم عليه ، ولم يبيّن حاله إلى آخر الأمثلة في ذلك من كتابه « الأبواب والتراجم » رحمه الله .

أسباب اختيار البحث :

- ١ - أهميّة الجامع الصّحيح للإمام البخاريّ ، وما له من مكانة عظيمة في قلوب المسلمين ، فكان أولى كتاب تصرف له الجهود ، وتدأب في فهمه وتدبّره العقول بعد كتاب الله .
- ٢ - أن هذا البحث يقدّم خدمة قيّمة على أبواب الصّحيح ، يستفيد منها كلّ باحث .
- ٣ - أنه لا توجد دراسة متخصصة اهتمّت بهذه الأحاديث جمعاً وتحريراً ودراسة . بل كلّ من كتب كان اهتمامه هو مناسبة الترجمة لأحاديث الباب من الكتب السابقة .
- ٤ - الفائدة العظيمة التي تعود على نفسي من هذا البحث ، ورجاء بركة هذا الجامع الصّحيح من العلم والفضل .

فوائد البحث :

- ١ - جمع هذا الكمّ المتناثر من هذه الأحاديث التي يوردها الإمام البخاريّ في تراجم الأبواب ، ولا يصرّح بها ممّا هو على غير شرطه ولا شرط غيره لأهميتها من حيث كونها في الصّحيح .
- ٢ - إبراز منهج الإمام البخاريّ في أبوابه وتراجمه في كتابه الصّحيح .
- ٣ - توفير مادّة علميّة تبين منهج الإمام البخاريّ وآراءه في هذه الأحاديث التي يوردها في لفظ الترجمة ، سواء ما جاء به على سبيل الاحتجاج أو الاعتبار أو التضعيف .
- ٤ - معرفة بعض آراء الإمام البخاريّ في الرواة من خلال إيرادهم لمروياتهم في هذه التراجم ، كسماع أبي الزبير من جابر في كتاب الجمعة وإيرادها على سبيل الاحتجاج بها . وكذلك مرويات عمرو بن دينار عن الصحابة أو عن ابن عباس خصوصاً ، وموقف البخاريّ منها . وكذلك عننة قتادة كما جاءت في كتاب الأذان . وكذلك على سبيل المثال إخراجهم لإسماعيل ابن رجاء عن أوس بن ضمّع فليسا من شرطه وذلك في كتاب الأذان . إلى آخر ما ورد في ذلك .
- ٥ - التخرّيج والتحقيق ، وبيان العلل والحكم على هذه الأحاديث .
- ٦ - إبراز أقوال الحفاظ وتوجيهاته في هذا الباب ، سواء من جهة منهج البخاريّ في تراجمه ، أو عن أحاديث التراجم ، أو غير ذلك من الفوائد ممّا يتعلّق بالموضوع .
- ٧ - توفير الجهد والوقت لكلّ باحث يريد الوقوف على آراء البخاريّ في هذه الأحاديث ، وطريقته في ذلك .
- ٨ - إضافة عمل جديد متميّز ، وخدمة خاصّة لأحاديث التراجم تضاف إلى عمل الحفاظ على المعلّقات .

عملي في هذا البحث :

قد تقدّم أن تراجم أبواب الصّحيح من الكثرة ، بحيث يمكن للباحث الوقوف على مادّة علميّة وافرة . حتّى إنّ عدد التراجم بلغ قريباً من الأربعة آلاف ترجمة ، وهذا عدد ليس بالسّهل ، فلا بُدّ للخائض فيه أن يحدّد عمله ويركّزه على جانب معلوم ، إذ إنّ التراجم ملئت علماً غزيراً وفوائد لا يمكن حصرها ، علماً بأنّ ما وقفت عليه من الأحاديث المترجم بها من أوّل الصّحيح إلى كتاب الصلاة غيض من فيض بالنسبة لبقية كتب الصّحيح وتراجمه البالغة قريباً من أربعة آلاف ترجمة .

فلذلك ستركّز عملي في هذه التراجم على موضوع (الأحاديث التي يوردها الإمام البخاريّ في تراجم الأبواب ولم يصرّح بكونها أحاديث ممّا ليس على شرطه) ، وهذا سيقلّل من عدد الأحاديث ويحصرها في جانب معيّن ، ويضيّق نطاق البحث . كذلك بالنسبة لقضية الإشارة ، باعتبار أن الإشارة نوع من الإيراد (وهي الأحاديث التي يرجّح الحافظ أن البخاريّ في تراجمه يشير إليها) فإنني أذكر هذه الأحاديث التي يجزم فيها الحافظ أن البخاريّ أشار إليها كقوله : أشار لكذا ... أو يشير لكذا .. بصيغة الجزم ، أمّا ما لم يجزم به الحافظ في مسألة الإشارة من البخاريّ للحديث كأن يقول مثلاً : « لعلّه يشير » ، « يحتمل أنّه أشار » ، أو « كأنّه أشار » بصيغة التمرّيز في الإشارة . أو بالاحتمالات وغلبة الظن ، فلا أدخلها في بحثي إلّا ما كانت الإشارة فيه قويّة ، أو وافق الحافظ فيها بعض شراح الصّحيح كابن بطال وغيره .

ومن أمثلة ذلك قول الحافظ في كتاب الصلاة : (باب : الصلاة في

الخفاف) .

قال الحافظ : يحتمل أنه أشار إلى حديث : « خالفوا اليهود ، فإنهم لا يصلون في نعالهم وخفافهم » .

وقوله في كتاب الهبة : (بَاب : قبول الهدية من المشركين) .

قال الحافظ : كأنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد في ردّ هدية المشرك : « إنني لا أقبل هدية مشرك » .

فيخرج بهذا العنوان :

١ - الأحاديث المرفوعة المسندة إلى النبي ﷺ ، والتي ساقها الإمام البخاري بصيغة التحديث « حدثنا » أو ما قام مقامها مما هو على شرطه في الصحيح .

٢ - الأحاديث المعلقة التي أوردتها الإمام البخاري بصيغ التعليق المعروفة وليست على شرط الصحيح ، بل على شرط غيره .

٣ - كلّ حديث صرح البخاري بكونه حديث ونسبه إلى النبي ﷺ ، فهذا أيضاً لا يدخل معنا في البحث . إنما المقصود ما لم يصرح به ، وما ليس على شرطه .

ويدخل معي في هذا البحث ما يلي :

١ - الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في الترجمة وهي بكاملها مطابقة تماماً للفظ حديث ورد على غير شرط البخاري ، مثل قوله باب : (اثنان فما فوقهما جماعة) .

٢ - الأحاديث التي يورد الإمام البخاري طرفاً منها أثناء الترجمة وهي جزء من حديث ورد عن النبي ﷺ ، مثل قوله في كتاب الوضوء : (بَاب : إذا التقى اثنان) .

٣ - الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في الترجمة ضمناً ، مثل (بَاب فضل الوضوء والغر المحجلون) .

٤ - الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في الترجمة على سبيل الإشارة إلى ضعفها عنده ، دون تصريح ، مثل قوله : باب « **السترة بمكة وغيرها** » . ينبّه على تضعيف الحديث الوارد فيه عن المطلب بن حنظب .

٥ - الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في الترجمة على سبيل الإشارة إلى ورود حديث في المسألة ، وإن كان العمل على غيره ، كقوله : (**باب : النُضوءُ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ**) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم : « لا وُضوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ ... » .

٦ - الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب دون تصريح بها ولم ينبّه عليها الحافظ . وقد قدّمت الأمثلة على ذلك ، وأنها في حاجة إلى إظهار وبيان أصلها وتخرجها وبيان حكمها أيضاً ، والله الموفق .

الجمع والدراسة :

في هذه المرحلة قمت بجمع الأحاديث الواردة في الترجمة ، وتتبع هذه الأحاديث في مواضعها من الصحيح ، وربّتها الترتيب المناسب لها . إمّا على الأبواب - وهو صنيع البخاري - ، أو على حسب درجات الصحة والضعف ، وذلك داخل الأبواب الفقهية نفسها .

الدراسة :

١ - ربّبت الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب ولا يصرّح بها ، وليست على شرط الصحيح على حسب ترتيب الإمام البخاري في تراجم الأبواب .

٢ - أذكر الترجمة التي تختصّ بالبحث في صدر الصفحة بخطّ عريض .

- ٣ - إذا كانت عبارة البخاريّ في ترجمته فيها شيء من الطول فإنني أذكر من لفظ الترجمة الموضع الذي يختصّ ببحثي .
- ٤ - اعتمدت النسخة اليونانية لصحيح البخاريّ في إثبات نصّ الترجمة .
- ٥ - أذكر الحديث الذي أخرجه الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة . وهو أصل الباب .
- ٦ - أذكر كلام الحافظ حول هذه الترجمة من فتح الباري .
- ٧ - كلّ ما ذكر في هذه الرسالة من قول : هذه الترجمة لفظ حديث ... أو « أشار البخاريّ إلى كذا ... » فيما يخصّ موضوع البحث وهو استنباط ألفاظ الأحاديث من التراجم أو الإشارة إليها ، فهو مستفاد من كلام الحافظ ابن حجر في فتح الباري .
- ٨ - أخرّج الحديث الوارد في الترجمة بإسناده إلى النبيّ ﷺ .
- ٩ - ابتدئ في التّخريج بالكتب المتقدّمة كمسند أحمد ، وموطأ مالك ، ومسند الطيالسي .
- ١٠ - أترجم للأعلام الواردين في الإسناد المطلوب دراسته ، عدا المشهورين منهم .
- ١١ - أقتصر في ترجمة الثقات والضعفاء على التقريب . أما المختلف فيهم أو من سوى هذه المرتبتين فأذكر أقوال أهل العلم فيهم .
- ١٢ - الصحابة أترجم لهم من الإصابة .
- ١٣ - بالنسبة للأعلام الواردين في فصل ترجمة البخاريّ أو الشّروط فلم أترجم لهم لأنهم لا علاقة لهم بموضوع الرسالة (وهو الأحاديث الواردة في ألفاظ التراجم) .

١٤ - أحكم على الحديث الوارد في الترجمة بعد ذكر أقوال أهل العلم في الحكم على الحديث نفسه .

١٥ - أذكر السبب الذي منع الإمام البخاريّ من إخراج الحديث في صحيحه إذا كان الحديث صحيحاً ، كأن يكون في صحيح مسلم أو نحو ذلك من كتب الصحاح .

١٦ - إذا كان الحديث ضعيفاً أو فيه علة ظاهرة فالسبب فيها ظاهر فلا احتاج إلى ذكر سبب عدم إخراج البخاريّ للحديث .

١٧ - الأحاديث المختلف في صحتها وضعفها عند أهل العلم والتي لم يترجّح لي عليها حكم بالصحة أو الضعف بعد النظر في أقوالهم أكتفي في الحكم عليها بذكر تصحيح أهل العلم أو تضعيفهم .

١٨ - أذكر ما يستفاد من الترجمة حسب المناسبة . مع الحرص على الاختصار وعدم التكلف في إيراد الفوائد .

١٩ - غالب ما يستفاد من التراجم نقلته عن الحافظ في الفتح .

٢٠ - في الحاشية أترجم للرواة . وأعزو النقول إلى مصادرها .

خطة البحث :

وقد قسّمت البحث إلى : مقدّمة وبابين وخاتمة .

- **المقدمة :** أبين فيها أهميّة البحث ، وسبب اختياره ، وأهميته ، وفوائده ، وخطّتي فيه .

- **الباب (الأوّل) :** الإمام البخاريّ وكتابه الجامع الصّحيح وشرطه المنسوب إليه .

- **الفصل الأوّل :** التعريف بالإمام البخاريّ : نشأته ، طلبه للعلم ، ثناء العلماء عليه ، مصنّفاته ، وفاته .

- **الفصل الثاني :** الجامع الصّحيح للإمام البخاريّ .

- **المبحث الأوّل :** أهمية التأليف في علم الصّحيح .

- **المبحث الثاني :** التعريف بالجامع الصّحيح للإمام البخاريّ .

- **المبحث الثالث :** منزلة الجامع الصّحيح ، والسبب الباعث على تصنيفه .

- **المبحث الرابع :** منهج الإمام البخاريّ في الجامع الصّحيح .

- **المبحث الخامس :** منهج الإمام البخاريّ في تراجم الأبواب .

- **الفصل الثالث :** شرط الإمام البخاريّ (المنسوب إليه) .

- **المبحث الأوّل :** شرطه في أصل الصحة .

- **المبحث الثاني :** شرطه في الجامع الصّحيح (شرط اللقي والسماع) .

- **الباب (الثاني) :** الأحاديث التي يوردها الإمام أو يشير إليها في تراجم الأبواب

ولا يصرّح بكونها أحاديث . مرتبة على الأبواب الفقهيّة كما هو ترتيبها في الجامع الصّحيح ، من كتاب بدء الوحي إلى كتاب التّوحيد .

- **خاتمة :** تشتمل على أهم نتائج البحث .

- (الفهارس : وتشتمل على :

- فهرس الآيات القرآنية .

- فهرس الأحاديث النبوية .

- فهرس الأعلام .^١

- فهرس المراجع .

- فهرس المواضيع .

وإنّي أحمد الله جلّ ثناؤه وتقدّست أسماؤه على عظيم آلائه وكريم جوده وفضله وتوفيقه لي ، وعونه على إتمامه ، وتيسيره هذه البحث ابتداءً وانتهاءً ، وله الحمد في الأولى والآخرة وهو السميع العليم .

وأخيراً أتقدّم بالشكر الجزيل لجامعة أمّ القرى ممثلة في إدارة الجامعة ، وعمادة كلية أصول الدين على إتاحتها فرصة مواصلة الدراسة لمرحلة الماجستير ، وما يسّرتة للطلاب في هذا الصّرح العلمي الكريم .

وأتقدّم بالشكر والتقدير لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الحميد الأمين مشرفي على هذه الرسالة على ما بذل لي من وقته ، وعلمه ، فقد غمرني بإحسانه وصبره عليّ ، وأعانني على صعوبات البحث ، ومدّني بمراجع مهمّة من مكتبته الخاصّة ، فالله يجزيه عني خير الجزاء .

كما أشكر المناقشين الكريمين على قبول الدّعوة ومناقشة الرّسالة ، سعادة الأستاذ الدكتور / أحمد عطا الأستاذ المشارك في قسم الكتاب والسنة ، وسعادة الدكتور / غالب الحامضي الأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة ووكيل كلية الدّعوة وأصول الدين سابقاً . فأشكرهما على

تجشمهما قراءة البحث وإبداء الملاحظات رغم اشتغالهما وكثرة اهتماماتهما
فجزاهم الله عنا كل خير .

وأشكر كل من ساعدني في هذا البحث وكان عوناً لي من إخواني
وزملائي وأساتذتي الكرام .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على نبيّنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين .

الطالب

صالح بن محمد الشهري

الباب الأول

الإمام البخاري في كتابه الجامع الصحيح وشرطه المنسوب إليه

وفيه ثلاثة فصول

- الفصل الأول : ترجمة الإمام البخاري .

- الفصل الثاني : الجامع الصحيح للإمام البخاري . وفيه مباحث :

- المبحث الأول : أهمية التأليف في علم الصحيح .

- المبحث الثاني : التعريف بالجامع الصحيح وأهميته .

- المبحث الثالث : منزلة الصحيح ، والسبب الباعث لتصنيفه .

- المبحث الرابع : منهج الإمام البخاري في جامعه الصحيح .

- المبحث الخامس : منهج الإمام البخاري في تراجم الأبواب .

- الفصل الثالث : شرط الإمام البخاري (المنسوب إليه) .

- المبحث الأول : شرطه في أصل صحة الحديث .

- المبحث الثاني : شرطه في الجامع الصحيح (شرط اللقاء والسماع) .

الفصل الأول

ترجمة الإمام البخاريّ

- اسمه ، ونسبه ومولده .
- سيرته .
- ثناء العلماء عليه .
- رحلته ، وطلبه للعلم .
- مصنّفات^ه .
- شيوخه وتلاميذه .
- طبقات شيوخه .
- وفاته .

الفصل الأول

ترجمة الإمام البخاري*

اسمه ، ونسبه ومولده :

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بذرزبة الجعفي مولا هم البخاري ، الإمام العلم ، الحافظ ، أمير المؤمنين في الحديث ، أبو عبدالله بن أبي الحسن رحمة الله عليه .

وجده بذرزبة مختلف فيه ، فقليل : بَرْدَزْبَة^(١) (بالراء مكان الدال) ، ووجدته مقيّداً في موضعين : يزذه ... وبذرزبة بالبخاريّة معناها : الزّراع فيما ذكره أبو سعيد بكر بن منير بن خليلد بن عسكر البخاريّ ، وبذرزبة كان مجوسياً مات عليها . أسلم ولده المغيرة على يدي اليمان بن أحنس بن خنيس والي بخارى .

* الجرح والتعديل : ١٩١/٧ ، طبقات الحنابلة : ٢٧١/١ ، تاريخ بغداد : ٤/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي : ٦٧/١ ، وفيات الأعيان : ١٨٨/٤ ، تهذيب الكمال : ٤٣٠/٢٤ ، سير أعلام النبلاء : ٣٩١/١٢ ، تذكرة الحفاظ : ٥٥٥/٢ ، الكاشف : ٣/ الترجمة ٤٧٨٦ ، طبقات الشافعية : ٢١٢/٢ ، شذرات الذهب : ١٣٤/٢ ، سيرة الإمام البخاريّ ، للمباركفوري ص ٣٩ ، الإمام البخاريّ محدثنا وفقهها ، د. هاشم الحسيني ص ٢٣ ، تحفة الإخباري بترجمة البخاريّ ، لابن ناصر الدين الدمشقي ص ١٧٩ .

(١) بَرْدَزْبَة : بفتح الباء الموحدة ، وسكون الراء المهملة ، وكسر الدال المهملة ، وسكون الزاي المعجمة ، وفتح الباء الموحدة ، بعدها هاء . هذا هو المشهور ضبطه . انظر : الفتح ، مقدّمة هدي الساري ص ٤٧٧ .

ولد محمد بن إسماعيل البخاري - رحمه الله - يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة ... وكان مولده ببخارى ، وأضرّ في صغره^(١) .

قال الإمام البخاري : ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب ، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر ، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره ، فقال يوماً - فيما كان يقرأ للناس - : سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم ، فقلت له : إنّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم ! فانتهرني ، فقلت له : ارجع إلى الأصل ، فدخل فنظر فيه ثم خرج ، فقال لي : كيف هو يا غلام ؟ قلت : هو الزبير بن عدي عن إبراهيم ، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه ، وقال : صدقت ، فقليل للبخاري : ابن كم كنت حين رددت عليه ؟ قال : ابن إحدى عشرة سنة ، فلمّا طعنت في ستّ عشرة كنت قد حفظت كتب ابن المبارك ووكيع ، وعرفت كلام هؤلاء ، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة ، فلمّا حججت رجع أخي بها ، وتخلّفت في طلب الحديث^(٢) .

وذكر الإمام البخاري أنّه وجد تاريخ ميلاده مكتوباً بخط والده^(٣) .

« قد مات إسماعيل ومحمد صغير ، فنشأ في حجر أمّه ، ثم حجّ مع أمّه وأخيه أحمد ، وكان أسنّ منه ، فأقام هو بمكة مجاوراً يطلب العلم ... »

روى غنجار في تاريخ بخارى ، واللالكائي في شرح السنّة في باب كرامات الأولياء من أنّ محمدًا بن إسماعيل ذهب عيناه في صغره ، فرأت

(١) تحفة الإخباري ص ١٧٩ .

(٢) السّير : ٣٩١/١٢ .

(٣) تهذيب الأسماء واللغات : ٦٧/١ .

والدته الخليل إبراهيم ﷺ في المنام ، وقال لها : يا هذه ! قد ردّ الله على ابنك بصره ؛ بكثرة دعائك ، قال : فأصبح وقد ردّ الله عليه بصره «^(١)» .

قال التاج السبكي : « أول سماعه سنة خمس ومائتين ، وحفظ تصانيف ابن المبارك ، وحبب إليه العلم من الصّغر ، وأعانه عليه ذكاؤه المفرط »^(٢) .

سيرته :

لم تكن سيرة الإمام البخاريّ بدعاً من السيّر ، فهو أحد هؤلاء الأئمة الكرام من سلف هذه الأمة الذين ورثوا عن الأنبياء علمهم وسيرتهم ، وبارك الله في علمهم وعملهم ، لهم لسان صدق في آخر هذه الأمة خالداً إلى يوم الدين .

والإمام البخاريّ (وحقّ له أن يكون إماماً) ضرب لنا بسيرته الصّالحة المثال الأسمى للعالم الرّبّانيّ ، والإمام القدوة في زهده وورعه وعبادته ، وليست هذه الترجمة المختصرة مجال الإسهاب والاستيعاب لسيرته المباركة ، ولكن حسبنا أن نأخذ طرفاً صالحاً منها يدلّ عليها .

« قال ورّاق البخاريّ : سمعته يقول : خرجت إلى آدم بن أبي إياس ، فتأخّرت نفقتي حتّى جعلت أتناول حشيش الأرض ، فلمّا كان في اليوم الثالث أتاني رجل لا أعرفه فأعطاني صرة فيها دنانير .

قال : وسمعته يقول : كنت أستغلّ في كلّ شهر خمسمائة درهم فأنفقها في الطّلب ، وما عند الله خير وأبقى .

وقال عبد الله بن محمّد الصّيارفي : كنت عند محمّد بن إسماعيل في منزله

(١) مقدّمة الفتح ص ٤٧٧ .

(٢) طبقات الشّافعيّة ، للسبكي : ٢١٣/٢ .

فجاءته جاريته وأرادت دخول المنزل فعثرت على محبرة بين يديه ، فقال لها : كيف تمشين ! قالت : إذا لم يكن طريق كيف أمشي ؟ فبسط يديه وقال : اذهبي فقد أعتقتك . قيل له : يا أبا عبدالله ! أغضبتك ؟ قال : فقد أَرْضِيت نفسي بما فعلت .

وقال وراق البخاريّ : رأيته استلقى ونحن بفربر في تصنيف كتاب التفسير ، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في التّخريج ، فقلت له : إني سمعتك تقول : ما أتيت شيئاً بغير علم فما الفائدة في الاستلقاء ؟ قال : أتعبت نفسي اليوم ، وهذا ثغر خشيت أن يحدث حدث من أمر العدوّ فأحببت أن أستريح وأخذ أهبة ، فإن غافصنا العدوّ كان بنك حراك .

قال : وكان يركب إلى الرّمي كثيراً ، فما أعلم أني رأيته في طول ما صحبتة أخطأ سهمه الهدف إلاّ مرتين ، بل كان يصيب في كلّ ذلك ، ولا يسبق .

قال : وركبنا يوماً إلى الرّمي - ونحن بفربر - فخرجنا إلى الدّرب الذي يؤدي إلى الفرضة فجعلنا نرمي ، فأصاب سهم أبي عبدالله وتد القنطرة الّتي على النّهر ، فانشقّ الوتد ، فلما رأى ذلك نزل عن دابّته فأخرج السّهم من الوتد ، وترك الرّمي ، وقال لنا : ارجعوا ، فرجعنا ، فقال لي : يا أبا جعفر ! لي إليك حاجة - وهو يتنفس الصّعداء - فقلت : نعم ، قال : تذهب إلى صاحب القنطرة فتقول : إنا أخللنا بالوتد فنحبّ أن تأذن لنا في إقامة بدله أو تأخذ ثمنه وتجعلنا في حلّ ممّا كان منا ، وكان صاحب القنطرة حميد بن الأخضر ، فقال لي : أبلغ أبا عبدالله السّلام ، وقل له : أنت في حلّ ممّا كان منك ، فإنّ جميع ملكي لك الفداء ، فأبلغته الرّسالة ، فتهلّل وجهه ، وأظهر سروراً كثيراً ، وقرأ ذلك اليوم للغرباء خمسمائة حديث ، وتصدّق بثلاثمائة درهم .

قال : وسمعتة يقول لأبي معشر الضّرير : اجعلني في حلّ يا أبا معشر ، فقال : من أيّ شيء ؟ فقال : رويت حديثاً يوماً فنظرت إليك وقد أعجبت به وأنت تحرّك رأسك ويديك فتبسّمت من ذلك ، قال : أنت في حلّ يرحمك الله يا أبا عبدالله .

قال : وسمعتة يقول : دعوت ربّي فاستجاب لي - يعني في الحال - فلن أحبّ أن أدعو بعد ، فلعلّه ينقص حسناتي .

قال : وسمعتة يقول : لا يكون لي خصم في الآخرة ، فقلت : إنّ بعض الناس ينقمون عليك التاريخ ، يقولون : فيه اغتيال الناس ، فقال : إنّما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا ، وقد قال النبيّ ﷺ : « ببئس أخو العشيرة » .

قال : وسمعتة يقول : ما اغتبت أحداً قطّ منذ علمت أن الغيبة حرام . قلت : وللبخاريّ في كلامه على الرجال توقّ زائد ، وتحرّ بليغ ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتّعديل ، فإنّ أكثر ما يقول : سكتوا عنه ، فيه نظر ، تركوه ، ونحو هذا ، وقلّ أن يقول : كذاب ، أو وضّاع ، وإنّما يقول : كذّبه فلان ، رماه فلان يعني بالكذب ...

كان محمّد بن إسماعيل البخاريّ ذات يوم يصلّي فلسعه الزّنبور سبع عشرة مرّة ، فلمّا قضى صلاته قال : انظروا أيّ شيء هذا الذي آذاني في صلاتي ، فنظروا فإذا الزّنبور قد ورّمه في سبعة عشر موضعاً ولم يقطع صلاته . قلت : ورويناها عن محمّد بن أبي حاتم ورّاقه ، وقال في آخرها : كنت في آية فأحببت أن أتمّها .

وقال ورّاقه أيضاً : كنا بفربر وكان أبو عبدالله يبي رباطاً ممّا يلي بخارى ، فاجتمع بشر كثير يعينونه على ذلك ، وكان ينقل اللّبن ، فكنت أقول له :

يا أبا عبدالله ! إنك تكفى ذلك ، فيقول : هذا الذي ينفعني ، قال : وذبح لهم بقرة ، فلما أدركت القدور دعا الناس إلى الطعام ، فكان معه مائة نفس أو أكثر ، ولم يكن علم أنه يجتمع ما اجتمع ، وكنا أخرجنا معه من فربر خبزاً بثلاثة دراهم ، وكان الخبز إذ ذاك خمسة أمان بدرهم ، فألقيناه بين أيديهم ، فأكل جميع من حضر ، وفضلت أرغفة صالحة .

وقال : كان قليل الأكل جداً ، كثير الإحسان إلى الطلبة ، مفرط الكرم .

وحكى أبو الحسن يوسف بن أبي ذرّ البخاريّ أن محمد بن إسماعيل مرض ، فعرضوا ماءه على الأطباء ، فقالوا : إنّ هذا الماء يشبه ماء بعض أساقفة النصارى ، فإنهم لا يأتدّمون ، فصدّقهم محمد بن إسماعيل وقال : لم آتدّم منذ أربعين سنة ، فسألوا عن علاجه ؟ فقالوا : علاجه : الآدم ، فامتنع حتّى ألحّ عليه المشايخ وأهل العلم ، فأجابهم إلى أن يأكل مع الخبر سكرة .

وقال الحاكم أبو عبدالله الحافظ : أخبرني محمد بن خالد ، حدّثنا مقسم ابن سعد ، قال : كان محمد بن إسماعيل البخاريّ إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصليّ بهم ، ويقرأ في كلّ ركعة عشرين آية ، وكذلك إلى أن يختم القرآن ، وكان يقرأ في السّحر ما بين النّصف إلى الثّالث من القرآن ، فيختم عند السّحر في كلّ ثلاث ليال ، وكان يختم بالنّهار في كلّ يوم ختمة ، ويكون ختمه عند الإفطار كلّ ليلة ، ويقول : عند كلّ ختمة دعوة مستجابة .

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق : كان أبو عبدالله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلّا في القيظ ، فكنت أراه يقوم في الليلة الواحدة خمس

عشرة مرّة إلى عشرين مرّة ، في كلّ ذلك يأخذ القدّاحة فيوري ناراً بيده ويسرج ويخرج أحاديث فيعلّم عليها ، ثمّ يضع رأسه ، فقلت له : إنك تحمل على نفسك كلّ هذا ولا توقظني ! قال : أنت شابّ فلا أحبّ أن أفسد عليك نومك .

قال : وكان يصليّ في وقت السّحر ثلاث عشرة ركعة ويوتر منها بواحدة .

قال : وكان معه شيء من شعر النّبي ﷺ فجعله في ملبوسه .

قال : وسمعتّه يقول - وقد سئل عن خبر حديث - : يا أبا فلان ! تراني أدلس وقد تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر ، وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر ؟

أخرج الحاكم في تاريخه من شيعره قوله :

اغتنم في الفراغ فضل ركوع * فعسى أن يكون موتك بغته
كم صحيح رأيت من غير * ذهب نفسه الصّحيحة فله

قلت : وكان من العجائب أنّه هو وقع له ذلك أو قريباً منه كما سيأتي في ذكر وفاته .

ولما نعي إليه عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي الحافظ أنشد :

إن عشت تفجع بالأحبة كلّهم * وبقاء نفسك لا أباك أفجع ^(١)

(١) الفتح ، هدي السّاري ص ٤٨١ .

ثناء العلماء على الإمام البخاري :

سيرة الإمام البخاري وعلمه وفضله هي اللسان المثني عليه حقاً . ومع هذا فقد أثنى على البخاري كثير من أهل العلم والفضل ، منهم مشايخه وأقرانه وتلامذته . وعظموا من شأنه ومنزلته .

فمنهم : أبو حاتم الرازي قال : محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق .
ونعيم بن حماد قال : محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة .

وكان محمد بن سلام البيكندي - وهو أحد علماء خراسان - كتب عند أحاديثه التي أحكمها محمد بن إسماعيل : رضي الفتى ، وفي الأحاديث الضعيفة : لم يرض الفتى . فقال له بعض أصحابه : من هذا الفتى ؟ فقال : هو الذي ليس مثله ؛ محمد بن إسماعيل .

وعن الترمذي : « لم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل » .

وعن ابن خزيمة : ما رأيت تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري .

وعن إسحاق بن راهويه : يا معشر أصحاب الحديث ! انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه ، فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفة بالحديث وفقهه^(١) .

قال النووي : روينا عن الفربري قال : رأيت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - رحمه الله - في النوم خلف النبي ﷺ ، والنبي ﷺ يمشي ، كلما رفع قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع . وروينا عن الإمام

(١) تاريخ بغداد : ٢٥/٢ .

أحمد بن حنبل قال : ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل ، وعنه قال : انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان : أبو زرعة الرّازي ، ومحمد ابن إسماعيل البخاري ، وعبدالله بن عبد الرحمن السمرقندي يعني الدّارمي ، والحسن بن شجاع البلخي . وقال صالح جزرة الحافظ : ما رأيت خراسانياً أفهم من البخاري . وعنه قال : أعلمهم بالحديث البخاري ، وأحفظهم أبو زرعة ، وهو أكثرهم حديثاً . وعن محمد بن بشر شيخ البخاري ومسلم قال : حفاظ الدنيا أربعة : أبو زرعة بالرّي ، ومسلم بن الحجاج بنيسابور ، وعبدالله بن عبد الرحمن الدّارمي بسمرقند ، ومحمد بن إسماعيل ببخارى^(١) .

قال الحاكم : سمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول : سمعت أبي يقول : رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصّبي^(٢) .

« وقال البخاري : أخذ إسحاق بن راهويه كتاب التاريخ الذي صنّفه فأدخله على عبدالله بن طاهر الأمير فقال : أيها الأمير ! ألا أريك سحرًا ؟ وقال أبو بكر المديني : كنّا يوماً عند إسحاق بن راهويه ومحمد بن إسماعيل حاضر ، فمرّ إسحاق بحديث ودون صحابيه عطاء الكنجاراني ، فقال له إسحاق : يا أبا عبدالله ! أيش هي كنجاران ؟ قال : قرية باليمن ، كان معاوية بعث هذا الرّجل الصحابي إلى اليمن فسمع منه عطاء هذا حديثين ، فقال له إسحاق : يا أبا عبدالله ! كأنك شهدت القوم . وقال البخاري : كنت عند إسحاق بن راهويه فسئل عمّن طلق ناسياً فسكت طويلاً مفكراً . فقلت أنا : قال النبي ﷺ : « إن الله تجاوز عن أمّتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم » ، وإنما يراد مباشرة هؤلاء الثلاثة بالعمل والقلب

(١) تهذيب الأسماء واللغات ، للنّوي : ٦٨/٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء : ٤٣٢/١٢ .

أو الكلام والقلب ، وهذا لم يعتقد بقلبه ، فقال : قويتني قواك الله ، وأفتى به . وقال أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري : حدثني فتح بن نوح النيسابوري قال : أتيت عليّ بن المديني فرأيت محمد بن إسماعيل جالساً عن يمينه ، وكان إذا حدث التفت إليه مهابة له ، وقال البخاري : ما استصغرت نفسي عند أحد إلاّ عند عليّ بن المديني ، وربما كنت أغرب عليه ، قال حامد بن أحمد : فذكر هذا الكلام لعليّ بن المديني ، فقال لي : دع قوله ، هو ما رأى مثل نفسه . وقال البخاري أيضاً : كان عليّ بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان ، فكنت أذكر له محمد بن سلام فلا يعرفه ، إلى أن قال لي يوماً : يا أبا عبدالله ! كلّ من أثنت عليه فهو عندنا الرضى ، وقال البخاري : ذاكرني أصحاب عمرو بن عليّ الفلاس بحديث فقلت : لا أعرفه ، فسرّوا بذلك ، وصاروا إلى عمرو بن عليّ فقالوا له : ذاكرنا محمد بن إسماعيل بحديث فلم يعرفه ، فقال عمرو بن عليّ : حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث . وقال أبو عمرو الكرمانى : سمعت عمرو بن عليّ الفلاس يقول : صديقي أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاريّ ليس بخراسان مثله . وقال رجاء بن رجاء الحافظ : فضل محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء ، وقال أيضاً : هو آية من آيات الله تمشي على ظهر الأرض . وقال الحسين بن حريث : لا أعلم أنّي رأيت مثل محمد بن إسماعيل ، كأنّه لم يخلق إلاّ للحديث . وقال أحمد بن الضوء : سمعت أبا بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نمير يقولان : ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل ، وكان أبو بكر بن أبي شيبة يسمّيه : البازل ، يعني الكامل . وقال أبو عيسى الترمذيّ : كان محمد بن إسماعيل عند عبدالله ابن منير ، فقال له لما قام : يا أبا عبدالله جعلك الله زين هذه الأمة ، قال أبو عيسى : فاستجاب الله تعالى فيه ، وقال أبو عبدالله الفربري : رأيت عبدالله

ابن منير يكتب عن البخاريّ ، وسمعتّه يقول : أنا من تلامذته . قلت : عبد الله ابن منير من شيوخ البخاريّ ، قد حدّث عنه في الجامع الصّحيح ، وقال : لم أر مثله . وكانت وفاته سنة مات أحمد بن حنبل . وقال محمّد بن أبي حاتم الورّاق : سمعت يحيى بن جعفر البيكندي يقول : لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمّد بن إسماعيل لفعلت ، فإنّ موتي يكون موت رجل واحد ، وموت محمّد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم . وقال أيضًا : سمعتّه يقول له : لولا أنت ما استطبّت العيش ببخارى . وقال عبد الله بن محمّد المسندي : محمّد بن إسماعيل إمام ، فمن لم يجعله إمامًا فاتهمه «^(١) .

رحلته ، وطلبه للعلم :

قال محمّد بن أبي حاتم البخاريّ : سمعت أبا عبد الله محمّد بن إسماعيل يقول : حججت ورجع أخي بأمّي ، وتخلّفت في طلب الحديث ، فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنّف في قضايا الصحابة والتابعين ، وذلك أيّام عبيد الله بن موسى^(٢) .

وصنّفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمرة ، وقلّ اسم في التّاريخ إلّا وله قصّة . إلّا أنني كرهت تطويل الكتاب^(٣) .

وكنّت أختلف إلى الفقهاء بمرو وأنا صغير ، فإذا جئت أستحي أن أسلّم عليهم ، فقال لي مؤدّب من أهلها : كم كتب اليوم ؟ فقلت : اثنين . فضحك من حضر المجلس ، فقال شيخ منهم : لا تضحكوا ، فلعلّه يضحك منكم يومًا !

(١) هدي السّاري ص ٤٨٤ .

(٢) تاريخ بغداد : ٧/٢ ، والسّير : ٤٠٠/١٢ .

(٣) تاريخ بغداد : ٧/٢ ، طبقات السّبكيّ : ٢١٦/٢ ، مقدّمة الفتح ص ٤٧٩ ،

السّير : ٤٠٠/١٢ ، تهذيب الكمال : ٤٣٠/٢٤ .

وسمعه يقول : دخلت على الحميدي وأنا ابن ثمان عشرة سنة ، وبينه وبين آخر اختلاف في حديث ، فلمّا بصر بي الحميدي قال : قد جاء من يفصل بيننا ، فعرضاً عليّ ، فقضيت للحميدي على من يخالفه . ولو أنّ مخالفه أصرّ على خلافه ثمّ مات على دعواه لمات كافراً^(١) .

قال البخاريّ : كنت عند إسحاق بن راهويه ، فقال بعض أصحابنا : لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي ﷺ ، فوقع ذلك في قلبي ، فأخذت في جمع هذا الكتاب^(٢) .

وقال محمد بن أبي حاتم : سمعت البخاريّ يقول : دخلت بغداد آخر ثمان مرّات ، في كلّ ذلك أجالس أحمد بن حنبل ، فقال لي في آخر ما ودّعته : يا أبا عبدالله ! تدع العلم والنّاس وتصير إلى خراسان ؟ قال : فأنا الآن أذكر قوله^(٣) .

مصنّفاته :

ترك الإمام البخاريّ خلفه تركة علميّة كبيرة لأهل العلم ، كانت غاية في حسن التّصنيف وجودة التّأليف ، وقد جمع أسماء هذه المؤلّفات الحافظ ابن حجر^(٤) ، وهي :

- ١ - الأدب المفرد (مطبوع) .
- ٢ - أسامي الصحابة .
- ٣ - الأشربة .
- ٤ - التاريخ الكبير (مطبوع) .

(١) السّير : ٤٠١/١٢ .

(٢) السّير : ٤٠١/١٢ ، تاريخ بغداد : ٩/٢ ، طبقات السّبكيّ : ٢٢١/٢ .

(٣) طبقات الحنابلة : ٢٧٧/١ ، تاريخ بغداد : ٢٢/٢ ، السّير : ٤٠٣/١٢ .

(٤) هدي السّاري ص ٥١٦ - ٥١٧ .

- ٥ - التاريخ الأوسط .
 ٦ - التاريخ الصغير (مطبوع) .
 ٧ - التفسير الكبير .
 ٨ - الجامع الصحيح (مطبوع) .
 ٩ - الجامع الكبير .
 ١٠ - خلق أفعال العباد (مطبوع) .
 ١١ - رفع اليدين في الصلاة (مطبوع) .
 ١٢ - الضعفاء (مطبوع) .
 ١٣ - العلل .
 ١٤ - الفوائد .
 ١٥ - القراءة خلف الإمام (مطبوع) .
 ١٦ - الكنى .
 ١٧ - المبسوط .
 ١٨ - المسند الكبير .
 ١٩ - كتاب الهبة .
 ٢٠ - الوحدان .

شيوخه وتلامذته^(١) :

- سمع ببخارى من محمد بن سلام البيكندي وجماعة .
 سمع ببلخ من مكّي بن إبراهيم .
 وعمرو من عبدان بن عثمان .
 وبنيسابور من يحيى بن يحيى .
 وبغداد من محمد بن عيسى الطباع ، وسريج بن النعمان .
 وبالبصرة من ابن أبي عاصم النبيل ، وحجاج بن منهال ، وعدة .
 وبالكوفة من ابن عبيدالله بن موسى ، وأبي نعيم ، وطلق بن هنام .
 وبمكة من ابن أبي عبدالرحمن المقرئ ، وخلاد بن يحيى ، والحميدي .

(١) السّير : ٣٩٤/١٢ .

وبالمدينة من ابن عبدالعزيز الأويسي ، وإسماعيل بن أبي أويس .
وبمصر من سعيد بن أبي مريم ، وأحمد بن إشكاب ، وأصبغ ، وعدة .
وبالشَّام أبو اليمان ، وآدم ، والفريابي ، وأبي مسهر ، وأمم سواهم .

طبقات شيوخه :

أعلاهم : الذين حدّثوه عن التابعين ، وهم : أبو عاصم ، ومكي ،
وعبيدالله ، ونحوهم .
وأوسط شيوخه : الذين رَووا له عن الأوزاعي ، وابن أبي ذئب ،
وشعبة ، والثوري .
ثمَّ طبقة أخرى دونهم كأصحاب مالك ، والليث ، وحمّاد بن زيد .
والطبقة الرَّابعة مثل أصحاب ابن المبارك ، وابن عيينة ، وابن وهب .
الطبقة الخامسة : الذهلي ، وصاعقة ، وهؤلاء هم من أقرانه .
وسمع من أبي مسهر ، وشكَّ في سماعه .

تلاميذه :

من تلاميذه : الترمذي ، وأبو حاتم ، وأبو بكر بن أبي الدنيا ، وابن أبي
عاصم ، وصالح جزرة ، ومحمّد بن عبدالله الحضرمي ، مطّين ، وابن خزيمة ،
ومحمّد بن يوسف الفربري ، ومسلم . وأمم لا يحصون .

وفاته :

قال ابن عديّ : سمعت عبد القدّوس بن عبد الجبار السمرقندي يقول :
جاء محمّد بن إسماعيل إلى خرّتنك^(١) (قرية على فرسخين من سمرقند)

(١) خرّتنك بفتح الخاء المعجمة ، وسكون الراء ، وفتح التاء المثناة من فوقها ، وسكون
النون ، وبعدها كاف ... وهي قرية من قرى سمرقند . انظر وفيات الأعيان : ١٩١/٤ .

وكان له بها أقرباء ، فنزل عندهم ، فسمعت ليلة يدعو - وقد فرغ من صلاة الليل - : اللهم إنه قد ضاقت عليّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك ، فما تمّ الشهر حتّى مات ، وقبره بخرتّك^(١) .

وقال ابن عدي : سمعت الحسن بن الحسين البزاز البخاريّ يقول : توفي البخاريّ ليلة السّبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء ، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظّهر سنة ٢٥٦ هـ ، وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً^(٢) .

قال محمّد بن أبي حاتم : سمعت غالب بن جبريل ، وهو الذي نزل عليه البخاريّ يقول : أقام أبو عبدالله عندنا أيّاماً ، فمرض ، واشتدّ به المرض ، حتّى جاء رسول إلى سمرقند بإخراجه ، فلمّا وافى تهيأ للرّكوب ، فلبس خفيّه وتعمّم ، فلمّا مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها وأنا آخذ بعضده ، ورجل آخر معي يقود الدابة ليركبها ، فقال - رحمه الله - أرسلوني فقد ضعفت ، فدعا بدعوات ، ثمّ اضطجع فقضى - رحمه الله - فسال منه من العرق شيء لا يوصف ، فما سكن منه العرق إلى أن أدرجناه في ثيابه . وكان فيما قال لنا وأوصى إلينا : أن كفّنوني في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة ، ففعلنا ذلك ، فلمّا دفناه فاح من قبره رائحة غالية ، فدام على ذلك أيّاماً^(٣) .

ومن مواقف الإمام أبي عبدالله التي تسجّل له على صفحات من نور أن الأمير خالد بن أحمد الذّهلي بعث إليه يقول له : احمل إليّ كتاب الجامع

(١) انظر تاريخ بغداد : ٣٤/٢ ، طبقات السّبيكيّ : ٢٣٢/٢ ، السّير : ٤٦٦/١٢ .

(٢) تاريخ بغداد : ٣٤/٢ ، طبقات السّبيكيّ : ٢٣٢/٢ ، مقدّمة الفتح ص ٤٩٤ .

(٣) طبقات السّبيكيّ : ٢٣٣/٢ .

والتّاريخ لأسمع منك . فقال لرسوله : أنا لا أذلّ العلم ، ولا أحمله إلى أبواب النّاس ...^(١) .

وقال السّبكيّ : أمّا الجامع الصّحيح وكونه ملجأ للمعضلات ، ومجرّبا لقضاء الحوائج فأمر مشهور^(٢) .

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

الفصل الثاني

الجامع الصحيح للإمام البخاريّ

وفيه خمسة مباحث

- المبحث الأوّل :** أهميّة التأليف في علم الصحيح .
- المبحث الثّاني :** التعريف بالجامع الصحيح وأهميّته .
- المبحث الثّالث :** منزلة الصحيح ، والسبب الباعث لتصنيفه .
- المبحث الرّابع :** منهج الإمام البخاريّ في جامعه الصحيح .
- المبحث الخامس :** منهج الإمام البخاريّ في تراجم الأبواب .

المبحث الأول

أهمية التأليف في علم الصحيح

التأليف في علم الصحيح هو من أعظم التأليف وأفضله ، وجمع الأحاديث الصحيحة وتقريبها للناس ليعملوا بها وليتخذوها ديناً يدينون الله به ، ومنهجاً يعملون به هو من أجل الأعمال .

ولقد بذل هؤلاء الأئمة الكرام جهداً مشكوراً في جمع هذه الأحاديث الصحيحة في جوامعهم ، وقربوها للناس ، وبلغوا عن نبيهم ﷺ ما أمر بتبليغه . فكانت هذه الجوامع نوراً وهدى للناس .

ولو أن الناس حملوا على هذه الكتب النبوية الكريمة الجامعة لأحاديث النبي ﷺ وسننه وأحكامه وتشريعاته لنالهم بذلك الخير العظيم ، ولعصموا من فتن التبديل والتحريف التي أضلت كثيراً وفتنت كثيراً .

وقد صنف في هذا الباب أئمة أجلاء ممن وضعت فيهم الأمة ثقتها ، وجعلتهم حجة بينهم وبين الله فيما تدين به وما تأتي وما تذر .

ولنأخذ على سبيل المثال موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي الإمام الحجة إمام دار الهجرة وأمير المؤمنين في الحديث . فهو أول من ألف في الصحيح على الإطلاق ، وفي وقت يندر فيه من يكتب في الصحيح . وسمى مؤلفه : « الموطأ » لأنه وطأ به الحديث للناس ، أي يسره لهم وقربه إليهم ، وقيل : لأنه عرضه على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأه عليه فسماه الموطأ^(١) ، وقد انتقاه من مائة ألف حديث ، واستغرق تصنيفه أربعين

(١) بحوث في تاريخ السنة ، د. العمري ، ص ٢٤١ .

عاماً ، وانتقاه من أحاديث صحيحة ، وجعله على أبواب الفقه تيسيراً للناس . ولقد كان الموطأ نبراساً للناس ، ومناراً للعلم يرحلون إليه ، ويحفظونه ، ويتلقونه عن مالك ، فغداً منهجاً متبوعاً وإماماً للناس . حتّى أن الخليفة العباسي آنذاك عرض على الإمام مالك أن يحمل الناس على الموطأ ليقوم في الناس كمصدر للتشريع عند الخلاف ، ورأى هذا الخليفة الموفق - بما أعطاه الله من نور البصيرة - خطر البدع والمخالفات والمحدثات ورواج سوقها وكثرة أهلها ، فخشي على الأمة من ذلك . وقد كان المنصور قد عرض على الإمام مالك ذلك لما لقيه في الحج ، قال له : « إني عزم أن أمر بكتبك هذه - يعني الموطأ - فتنسخ نسخاً ، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين بنسخة ، وأمرهم أن يعملوا بما فيها ، ويدعوا ما سوى ذلك من العلم المحدث ، فإنني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم » . فكأن الإمام مالك لما عزم عليه المنصور وكان ذا حزم وتجبر وعلى علم أجابه بقوله : « يا أمير المؤمنين لا تفعل فإن الناس قد سبقت لهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سيق إليهم ، وعملوا به ، ودانوا به من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم ، وإن ردهم عما اعتقدوه شديد »^(١) .

ومن تدبر كلام الإمام مالك علم أنه لم يرفض قول المنصور لاعتقاده بطلان الرأي ، كلاً ، فهو لا يهاب في الله سطوة ظالم ، ولكان بين بطلان هذا القول ، وهو من أحرص الناس على محاربة البدعة المحدثة ، ولو كان يرى فساد قول المنصور لما قبله ، ولكنه بين وجهة نظره بكون الصحابة انتشروا في البلاد ، ودان الناس بفتاواهم ، وعملوا بها ، وعندهم من

(١) ترتيب المدارك : ١/ ١٩٣ ، السيرة : ٧٨/ ٨ ، الانتقاء ، لابن عبد البر ، ص ٤٠ .

الصحيح عن رسول الله ﷺ ما يغنيهم عن حملهم على موطأه المختصر ، وفي كل خير ، وكلهم على عقيدة واحدة ، وسنة متبعة . فلا حاجة لردهم عما هم فيه وإحداث مفسدة الخلاف في مقابل مصلحة توحيدهم على مذهب ، إذ هم كلهم على خير .

ولما ظهرت أقاويل أهل البدع وفشت في الأمصار ، وهجرت السنن ، عاد الخليفة المهدي ابن المنصور فعرض على الإمام مالك رأي أبيه نفسه ، وعزم على حمل الأمة على العمل بكتاب واحد ، ونبذ الخلاف ، وإقامة الدين ، أسوة بعثمان رضي الله عنه لما حمل الأمة على مصحف واحد نبذاً للخلاف ودرءاً للفساد وهذا عمر بن عبدالعزيز يأمر الزهري بجمع السنة وتدوينها لتكون مرجعاً وحكماً للناس لكن الإمام مالك عاد على الخليفة بجواب آخر غير جوابه للمنصور . فقال : يا أمير المؤمنين ! أمّا هذا الصّقع - وأشار إلى المغرب - فقد كُفّيته ، وأمّا الشام ففيهم من علمت - يعني الأوزاعي - وأمّا العراق فهم أهل العراق «^(١)» .

وهذا كلام يشير إلى أنّ الإمام مالك رأى أن الموطأ قد ساد في المغرب وعمل به الناس . وأهل الشام فيهم من يقوم مقام مالك . وأهل العراق هم أهل فتن وخصومات فلن يفيدهم ذلك .

ورحم الله الإمام مالك . لقد مات الأوزاعي ، ومات المنصور ، ومات المهدي ، ومات الذين يحملون همّ هذه الأمة ويأسون جراحها ، ويحفظون عليها دينها ، وجاء خلفاء أضاعوا هذه الأمة ، وأدخلوا عليها من الشبهة والفتنة والتبديل ما حير العلماء ، وأعجز المصلحين ، فدخل على الأمة ما دخل على بني إسرائيل من تبديل الدين والكذب على الله ورسوله .

(١) المصدر نفسه .

وانقضت قرون التفضيل من جيل الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ، وبقي الذين يقولون على الله بغير علم ، يشهدون ولا يستشهدون ، ويخونون ولا يؤتمنون . وصدق ظن المنصور والمهدي ، ووقع المتوقع ، وصدق حفيدهما المأمون في زمن غير بعيد ، وأدخل على الأمة من كتب الضلالة ما أدخل . وفعل ما هو أكبر من ذلك ، إذ حمل الأمة بفتوى ضالة من مفتي مرتزق على القول بخلق القرآن ، بل بخلق القرآن وأهل القرآن ، وحملت الأمة هذا القول كرهاً ، ودانت به قهراً وقسراً ؛ لا خيرة لها فيه . رغم أن العقل يردّ هذا القول قبل الشرع .

ويا عجباً كيف حملت هذا الباطل وهي تعلم أنه باطل ! وكيف حمّله السلطان ، وحملته الدولة ، وحمله الناس وسرى فيهم سريان النار في الهشيم ، وخضعت أعناق الناس للفتنة ، واستسلم لها العلماء لا إيماناً بها بل اتقاء لشرّها . وسفحت الأمة من دماء أبنائها وصفوة علمائها الشيء الكثير ! فكيف لو كان هذا الأمر حقّ بيّن من خليفة مهدي ومن مفتي إمام وبسلطان الدين ! أي حمل ستحملة الأمة ، وأي عمل ستعمل به !

وليكن معلوماً أنّ القصد من حمل الأمة على كتاب ما أو قول ما هو حمل العمل والتمسك والدينونة به . ولا يعني هذا اطراح ما سوى ذلك من العلم أو إغلاق العقول عن آفاق العلم وصنوف المعرفة والاطّلاع ، كلاً ! إنّ حمل الأمة على منهج مستقيم يعني التزامها به تدنيّاً ، ورجوعها إليه عند الخلاف ، وعاصمها من الانحراف . وهذا المتوكّل^(١) ، جاء فرفع الله به الفتنة ،

(١) هو : جعفر بن المعتصم أبو الفضل العبّاسي ، بويع له بالخلافة بعد أخيه الواثق ، لكنه كان فيه نصب ظاهر وانهماك على اللذات . مات سنة (٢٤٧) . انظر : شذرات الذهب لابن العماد : ١١٤/٢ .

بالقرآن»^(١). وسكنت الفتنة لكن بعد أن سرت في جسد الأمة أدواء الفلاسفة والمتكلمين والمبطلين المشككين . وأخذ الناس يموجون في هذه الأفكار المسمومة والكتب الملوثة بشرك الفلاسفة وإلحاد الملحدين . وأصيب من أصيب بالزندقة ، وخاض من خاض في بحور الكلام ، وهجرت السنن ، واستحسنت البدع ، وتلوّث العلم بما تلوّث به من أقوال هؤلاء الدعاة إلى علم الضلالة والفتنة .

وهذه هي السنن أن من لم يدع لا بُدّ أن يدعى ، ومن لم يغز لا بُدّ أن يغزى . فمن لم يدع للحقّ ويغزو أهل الباطل بالحقّ ، لا بُدّ أن يدعى للباطل ويغزى بالباطل .

ولقد تتابع على الأمة الإسلامية قرون ودول لم يزل فيها الصراع بين الحقّ والباطل محتدماً . ولم يزل حملة هذا الدين وطائفته المنصورة تقاتل دونه وتذبّ عن حياضه . وتحمل الأمة على العلم الصحيح ، وتردّها إلى الوحي المبارك ، والسنة المحفوظة . واحتاج الناس من يبين لهم الصحيح من حديث رسول الله ﷺ ، ويردّ عنه أحاديث الكذب والزور ، وبدأت طائفة من أهل العلم يصنّفون المصنّفات الحديثية في السنن والمسانيد والصّحاح ، وكل يدّعي صحّة ما كتب ، وكثر التّصنيف في مضمّار السنة ، فكثرت على الناس المناهج ، وعسر عليهم التّفريق بين الصحيح والسّقيم . ولقد كان لهم في الصحيح غنية ، وفي السّلامة مغنم ، كما قال الإمام مسلم : « إنّ ضبط القليل من هذا الشأن أيسر على المرء من معالجة الكثير »^(٢).

(١) الأثر أخرجه الخطيب في تاريخه : ١٠٨/٤ ، بإسناده عن عمر بن الخطّاب ، وفيه الهيثم بن عدي ، كذّبه ابن معين ، وقال البخاريّ : سكتوا عنه ، وقال النسائيّ : مزوك . انظر : السير : ١٠٥/١٠ ، الكامل : ١٠٤/٧ .

(٢) مقدّمة صحيح مسلم . ص ١٧ .

ثُمَّ جاء بعد ذلك من كتب في الأحاديث المكذوبة والموضوعة ، وحذّر
النّاس من مغبتها وخطرها على الدّين والعلم ، فكتبوا في الأحاديث
الموضوعة ، والأحاديث المشتهرة على ألسنة النّاس ، وألّفوا في الضعفاء
ومروياتهم ، وبذلوا في ذلك الجهد الكبير ، وبلغوا في بيان ذلك الغاية .
فجزاهم الله عن الإسلام خير الجزاء ، ثُمَّ لم تزل العصور تتوالى حتّى جاء
عصر المتأخّرين ، وبدأت الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ في الظهور على
الأمة ، واصطاد أهل البدع في مائها العكر . ووجدوا لبدعهم تخريجاً
ومخارجاً ، واستدلّوا بها على عقائد باطلة كالباطنيّة والرافضة والصوفيّة ،
فقيّض الله لهم من أهل السنّة من ردّ عليهم وأظهر زيفهم للنّاس بالحجّة
البالغة والسنّة الماضية . ومن هؤلاء شيخ الإسلام أحمد بن تيمية وتلميذه ابن
القيّم وغيرهم من علماء العصر آنذاك . وفي مؤلّفاتهم أعظم دليل على قوّة
حججهم ، وعلى عظم ما واجهوا من خطر المحرّفين والمبدّلين لكلام ربّ
العالمين وسنة خير المرسلين ﷺ .

وفي العصر الحديث ابتلي الحديث وأهل الحديث . وتوجّه أهل البدع
والضّلال إلى الطّعن في سنّة المصطفى ﷺ ، وطعنوا في مناهجها ورواتها
وأحاديثها ، وأخذوا يروّجون لباطلهم بأضواء يسلّطونها كما يزعمون على
سنّة الهادي ﷺ كأمثال أبي ريّة ومن اقتدى به واستنّ بسنّته من العلماء غير
العاملين ، فتوجّهوا بالطّعن في أبي هريرة ؓ ومروياته ، وأنس ؓ ،
والأئمة الأجلّاء من أهل الحديث وأوتاد العلم الصّحيح . فاستطاعوا أن
يدلّسوا على النّاس ، وإن يلبسوا عليهم عقيدتهم وسنّة نبيّهم ﷺ ، ويصرفوا
النّاس عن علم الصّحيح ، ويدخلوا للأمة من ذات المدخل الذي دخل منه
أسلافهم إلى جسد هذه الأمة ألا وهو الأحاديث الضّعيفة .

ولقد تصدّى هؤلاء وأضرابهم علماء أجلاء من أهل الحديث وأنصار السنة كالشيخ المعلمي - رحمه الله - فأدى عن هذه الأمة واجباً عظيماً ، وحفظ الله به جناب السنة من الطّاعنين والدسّ على علمائها .

وتصدّى لهم أيضاً علماء أفاضل بينوا للناس فضل علم الصحيح وخطر الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ على الأمة ، ودعوا الناس إلى الالتزام بكتب الصحيح كالبخاري ومسلم ، والحذر من كتب الضعفاء وأحاديثهم ، وفضل التمسك بالصّحّاحين والعمل بما فيهما ، وبما صحّ عن رسول الله ﷺ ، ومن هؤلاء فضيلة الشيخ العلامة عبدالعزيز بن راشد في مؤلفه « تيسير الوحيين في الاقتصار على القرآن والصّحّاحين » . وما أبدى فيه - رحمه الله - من عظم هذين الكتابين وفضلهما ووجوب الالتزام بهما . وأنّ فيهما غنية للأمة عن ما سواها من أحاديث ضعيفة أو موضوعة ، على أنّ لي تحفظاً على إطلاق لفظ الاقتصار على عموميه . إلّا أنّ الشيخ - رحمه الله - حسب ما فهمته عنه وعن منهجه (وقد كان لي شرف مجالسته والسّماع منه) كان لا يرى أن ما سوى الصّحّاحين لا يكون مقبولاً ولا معمولاً به ، وليس من الوحي ، كلاً ! بل يقول : إنّ في حمل الأمة على الصّحّاحين والعمل بها تيسيراً لدينها ومحافظة على عقائدها وأخلاقها . وقد خاض تجربة في هذا الكتاب ليست بالسهلة ، وجرّد قلمه ووقته لإثبات أنّ أحكام الصّحّاحين ومسائلهما تكاد تكون شاملة لجميع أمور الدّين ، وأنّ المسلم لا يحتاج في أصول دينه وأحكام شريعته بعدهما لشيء ، وأنّ فيهما نجاة للمسلم من فتنة القول على الله أو العمل بغير علم . وسلامة للإنسان من هذه الأحاديث الضعيفة ومتاهاتها . ولقد كان - رحمه الله - كثيراً ما يوصينا بالجامع الصّحيح وملازمته ودراسته ومحبّته ، حتّى غرس في أنفسنا محبة هذا الكتاب والاعتصام به ، وكان ذلك سبباً في

حرصني على دراسته واختيار موضوعي من بين جنباته ، والله هو المرجو للقبول ، وهو المستعان المعين .

ومن العلماء الذي بذلوا في هذا الشأن غاية جهدهم وثمره حياتهم فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الذي خاض أيضاً هو الآخر تجربة ضخمة في تمييز أحاديث النبي ﷺ سقيمتها من صحيحها ، وفتح له في هذا الباب ما شاء سبحانه أن يفتح عليه وفيه . وكان مشروعاً كبيراً استطاع من خلاله الشيخ الألباني أن يتصدى لمئات الألوف من الأحاديث النبوية ، فيميز منها الضعيف والحسن والصحيح ، ومن دخل في هذا البحر وخاض لججه وسبر غوره عرف عظيم مجهود الشيخ وسعة علمه وبذله لدينه . ولا أدعي العصمة ، فكل يؤخذ من قوله ويرد ، وكل ابن آدم خطاء ، وأعمال البشر يعزّيها من النقص والخطأ ما يكون دليلاً على بشريتهم وحاجتهم الأبدية إلى عون الله لهم وعنايته بهم .



المبحث الثاني

التعريف بالجامع الصحيح وأهميته

إنَّ الجامع الصحيح للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاريّ - رحمه الله - هو أجلّ سفر حوى بين دفتيه أحاديث النبوة ، وأخبار رسول الله ﷺ وسننه وآيامه ، وهو أصحّ كتاب بعد كتاب الله جلّ وعلا . سَمَّاهُ الإمام البخاريّ - رحمه الله - : « الجامع الصحيح المسند من حديث الرسول ﷺ وسننه وآيامه » . وإنَّه لكتاب عظيم تلقَّته الأمة بالقبول ، وأجمعت على علوِّ منزلته وفضله . ولم يزل أهل العلم يرتادون هذا العمل الجليل للإمام البخاريّ ، ويتزوّدون منه ، ويحتكمون إليه ، وينهلون من منهله الذي لا ينقطع إلى قيام الساعة . وكانت ولا تزال للعلماء وطلبة العلم جهود كبيرة على هذا الكتاب الجليل خدمة له ونشرًا للهدى الذي فيه ، ورجاء نوال بركته ، وكريم علمه . وقد بلغت شروحه إلى ما يقرب من مائة شرح ، كلٌّ منها له فضله ومكانته ، وخصائصه وفوائده^(١) . منها المطبوع ، ومنها المخطوط ، ومنها المفقود ، والله المستعان .

لقد جمع الإمام أبي عبدالله بين دفتي الصحيح إضافة إلى أحاديث رسول الله ﷺ علومًا شتّى من التفسير والحديث ، والفقه ، وغير ذلك ، وهو كما قال عنه الحافظ^(٢) مبيّنًا لما تقدّم :

(١) ذكر ذلك الدكتور عبدالغني عبدالخالق في كتابه الإمام البخاريّ وكتابه الصحيح ،

ص ٢٠٣ - ٢٤٥ .

(٢) هدي الساري ، ص ٨ .

« ثُمَّ رَأَى أَنَّ لَا يَخْلِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْفَقْهِيَّةِ ، وَالنَّكَتِ الْحَكَمِيَّةِ ، وَاسْتَخْرَجَ بِفَهْمِهِ مِنَ الْمَتُونِ مَعَانِي كَثِيرَةً فَرَّقَهَا فِي أَبْوَابِ الْكِتَابِ بِحَسَبِ تَنَاسُبِهَا ، وَاعْتَنَى فِيهِ بِآيَاتِ الْأَحْكَامِ ، فَانْتَزَعَ مِنْهَا الدَّلَالَاتِ الْبَدِيعَةَ ، وَسَلَكَ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى تَفْسِيرِهَا السَّبِيلَ الْوَسِيعَةَ » .

وقال أيضاً : وقال الحافظ أبو ذرّ الهروي ، سمعت أبا الهيثم محمد بن مكيّ الكشميهني يقول : سمعت محمد بن يوسف الفربري يقول : قال البخاريّ : ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين ... وقال أبو أحمد بن عدي : سمعت الحسن بن الحسين البزار يقول : سمعت إبراهيم بن معقل النسفي يقول : سمعت البخاريّ يقول : ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحّ ، وتركت من الصحيح حتّى لا يطول . وقال الفربري أيضاً : سمعت محمد بن أبي حاتم يقول : رأيت محمد بن إسماعيل يمشي خلف النبيّ ﷺ والنبيّ ﷺ يمشي ، فكلّما رفع النبيّ ﷺ قدمه وضع البخاريّ قدمه في ذلك الموضع . وقال أبو جعفر محمود ابن عمرو العقيلي : لما ألف البخاريّ كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعليّ بن المديني وغيرهم فاستحسنوه ، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث « اهـ .^(١)

تراجم أبواب الجامع الصحيح للإمام البخاريّ :

كلّ من يطّلع على صحيح الإمام البخاريّ ، ويتدبّر ما فيه يشهد لهذا الإمام بالفضل ، ولكتابه بعلوّ الشأن ، وبلوغ الغاية ، وانقطاع النظير ؛ لدقّة الصناعة ، وبراعة التصنيف عند هذا الإمام . فقد جمع في صحيحه هذا من فنون العلم ، ودقائق المسائل ما يسلب العقول ، ويعجز الفحول ،

(١) هدي الساري ، ص ٧ .

خاصّة فيما يودعه تراجم الأبواب من فقه عجيب ، واستنباط دقيق لمسائل العلم ، والحكم على الأحاديث ، والإشارة الدّقيقة إلى ما يصحّ وما لا يصحّ ، وما يقبل وما يردّ ، بأيسر أسلوب ، وأوجز عبارة . فهي صناعة فقهية حديثية بارعة . يقول الحافظ ابن حجر عنها : « وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه (صحيح البخاري) وهي ما ضمّنه أبوابه من التراجم التي حيّرت الأفكار ، وأدهشت العقول والأبصار ، وإنّما بلغت هذه الرتبة ، وفازت بهذه الخطوة لسبب عظيم أوجب عظمها . وهو ما رواه أبو أحمد ابن عديّ عن عبد القدّوس بن همام قال : شهدت عدّة مشايخ يقولون : حوّل الإمام البخاريّ تراجم جامعه - يعني بيّضها - بين قبر النّبي ﷺ ومنبره ، وكان يصلي لكلّ ترجمة ركعتين »^(١) .

وقد بلغ عدد تراجم أبواب الصحيح - كما ذكرها بعض الباحثين^(٢) - دون الكتب ثلاثة آلاف وثمانمائة وتسعاً وثمانين ترجمة ، وفي بعض النسخ ما يزيد على هذا العدد . وهذا دليل على سعة علم هذا الإمام ، وغزارة المادّة العلميّة في هذه التراجم من أبواب الصحيح . وفيه دليل أيضاً على أنّ الإمام البخاريّ قد أودع الصحيح من علم الحديث خلاصة تجربته في هذا الشأن ، وخلاصة أحكامه على الأحاديث مقبولها ومردودها وغير ذلك . كلّ هذا قد حواه الجامع الصحيح . ويهمّنا من هذا الشأن تلك الأحاديث التي بين دفتي الصحيح ، سواء ما كان على شرطه أو شرط غيره .



(١) هدي السّاري ، ص ١٣ .

(٢) هو الدكتور عبدالغني عبدالخالق في كتابه الإمام البخاريّ صحيحه ، ص ١٨٥ ، وذكره الشّيخ عبد الله الغنيمان في شرحه لكتاب التّوحيد من صحيح البخاريّ : ٢٨/١ .

المبحث الثالث

منزلة الصحيح والسبب الباعث على تصنيفه

يكاد يجمع أهل العلم على أنّ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله هو أصحّ كتاب بعد كتاب الله ، وأنّ شرطه هو أعلى الشروط صحّة عند المحدثين . وذلك أنّ الإمام البخاريّ ألزم نفسه ألاّ يخرج في كتابه الجامع الصحيح إلّا ما صحّ ، وبالشروط التي ذكرها أهل العلم . وهذا عمل جليل ، قد كتب الله له التوفيق والقبول عند سائر الأئمة وعموم الأمة ، وما ذلك إلّا أنّ الإمام البخاريّ بذل في هذا الجامع من الجهد الغاية ، وجاب له الآفاق حتّى أخرج من بين هذا العدد الهائل من الأحاديث فجاء صحيحاً سليماً جامعاً نافعاً ، وهو في ذلك غير معصوم ، وفي خطئه غير ملوم .

يقول الإمام البخاريّ في ذلك : « ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلّا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين » ، وقال : « خرجت الصحيح من ستمائة ألف حديث » ، وقال أيضاً : « لم أخرج في هذا الكتاب إلّا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر »^(١) .

ويتبيّن من كلام الإمام البخاريّ مدى عنايته بكتابه الصحيح ، وحرصه على انتقاء الصحيح من الحديث ، وهو عمل تتقاصر دونه الجهود ، وتكلّف فيه العزائم .

ويعتبر الإمام البخاريّ أوّل من صنّف في الصحيح المجرّد . (ويغنون بالمجرّد : أي أنه جرّد صحيحه من الأحاديث الضعيفة ، والمقطوعة ،

(١) هدي الساري ص ٧ .

والبلاغات ، وغيرها) ، وكتابه الجامع هو أول مصنف في هذا الباب . قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح : « أول من صنف في الصحيح : البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل »^(١) . وقد سُمي الإمام البخاريّ صحيحه « الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه »^(٢) .

وقد كان السبب الباعث للإمام البخاريّ في تصنيف هذا الجامع ما كان يراه في عصره من التصانيف وكثرتها وتنوعها وإيرادها للأحاديث المرفوعة وغير المرفوعة ، والآثار وأقوال أهل العلم دون تمييز ، فرأى كثرة هذه المؤلفات ، واختلافها ، فكان لها أثرٌ في نفسه دفعه لتصنيف هذا الجامع .

يقول الحافظ ابن حجر : « فلما رأى البخاريّ ﷺ هذه التصانيف ورواها ، وانتشق رياها ، واستجلى محياها وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين ، والكثير منها يشمله التضعيف ، فلا يقال لغته سمين . فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين ، وقوي عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقهاء إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ابن راهويه ، وذلك فيما أخبرنا أبو العباس أحمد بن عمر اللؤلؤي ، عن الحافظ أبي الحجاج المزي ، أخبرنا يوسف بن يعقوب ، أخبرنا أبو اليمن الكندي ، أخبرنا أبو المنصور القزّاز ، أخبرنا الحافظ أبو بكر الخطيب ، أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب ، أخبرنا محمد بن نعيم ، سمعت خلف بن محمد البخاريّ بها يقول : سمعت إبراهيم ابن معقل النسفي يقول : قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ : كنا عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جمعت كتاباً مختصراً لصحيح سنة

(١) التقييد والإيضاح ص ١٣ .

(٢) المصدر نفسه .

رسول الله ﷺ . قال : فوقع ذلك في قلبي ، فأخذت في جمع الجامع الصحيح «^(١) .

فهذه أسباب دفعت الإمام البخاري لتصنيف كتابه والعناية به . وفي قول الإمام ابن راهويه إشارة إلى ما كثر في عصره من المصنفات التي خلطت الغث بالسمين ، والصحيح بالسقيم ، وتوافق في وجهة نظره مع وجهة نظر تلميذه الإمام أبي عبد الله في الاعتناء بجمع الصحيح ، والتصنيف في ذلك .

وللصحيح عند أهل العلم وأئمة هذا الفن مكانة عالية ، ومنزلة رفيعة ، فقد شهدوا له بالصحة والقبول لديهم . نقل الحافظ ابن حجر عن العقيلي أنه لما ألف الإمام البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة «^(٢) . فأعظم بها من شهادة ، وأكرم بهم من شهود .

رتب الإمام البخاري جامع الصحيح على الأبواب والكتب ، فابتدأ الصحيح بكتاب بدء الوحي ، وانتهى بكتاب التوحيد .

والتزم ألا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً ، وذلك فيما يسنده للنبي ﷺ ، وهذا هو أصل موضوع الكتاب . يقول الحافظ في المقدمة : « تقرّر أنه التزم فيه الصحة ، وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً ، هذا أصل موضوعه ، وهو مستفاد من تسميته إياه »^(٣) .

(١) هدي الساري ص ٧ .

(٢) هدي الساري ص ٧ .

(٣) هدي الساري ص ٨ .

ولم يستوعب الإمام البخاريّ في صحيحه كلّ الأحاديث الصّحيحة ، ولا التزم ذلك ، ولم يلتزم ذلك من أهل العلم أحد ، فإنّ المنقول المسند إلى النبيّ ﷺ من الأحاديث أكبر وأكثر من أن يجمعه كتاب أو يحيط بعلمه عالم . لكن الإمام البخاريّ أتى على غالب أحاديث الأحكام وأصول الدّين الّتي يحتاجها المسلمون ، وكذلك السنن والسير والتفسير وغير ذلك ، فجاء كتاباً جامعاً على اسمه . وأمّا الاستيعاب فلم يدّعيه الإمام البخاريّ ولا غيره . قال الحافظ ابن الصّلاح : « لم يستوعبا الصّحيح في صحيحهما ، ولا التزما ذلك ، فقد روينا عن البخاريّ أنّه قال : ما أدخلت في كتاب الجامع إلّا ما صحّ ، وتركت من الصّحاح لملال الطول »^(١) .



(١) التقييد والإيضاح ص ١٤ .

المبحث الرابع

منهم الإمام البخاريّ في الجامع الصحيح

تقرّر أنّ الإمام البخاريّ - رحمه الله - التزم في كتابه الجامع الصحيح الصّحة ، وأنه لا يورد فيه إلاّ حديثاً صحيحاً ، وهذا أصل موضوعه ، وعنوانه أكبر دليل على ذلك : « الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه » .

وقد نهج فيه - رحمه الله - على ما يلي^(١) :

أولاً : أنّه لا يخلّيه من النكت الحكميّة ، والفوائد الفقهيّة ، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرّقها في كتابه خاصّة في مسائل الأحكام . واعتنى بآيات الأحكام ، فانتزع منها الدلالات البديعة ، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة . فهو جامع على اسمه . جمع فنون العلم من التفسير والحديث والفقه والسير والأخبار وعلوم السنّة وغير ذلك من الفوائد والفرائد المبتوثة في أرجاء هذا الجامع الصحيح .

ثانياً : قد يورد المتن بغير إسناد ، وقد يذكره معلّقاً ، وإنما يفعل ذلك لأنّه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها ، ويشير للحديث بقوله : « فيه فلان عن النبيّ ﷺ » لكون الحديث معلوماً .

ثالثاً : أنّه وقع في الصحيح أبواب ليس فيها حديث عن النبيّ ﷺ . وبعض الأبواب فيها آية من كتاب الله . وبعضها ليس فيها شيء ، بل عنوان الباب فقط . وقد قيل : إنّ صنع ذلك عمداً ليبين أنّه لم يصحّ فيه شيء

(١) انظر : هدي السّاري ص ٨ ، ١٨ .

على شرطه . لكنه قد جرى تصرّف فيها من بعض الرواة كالمستملي وغيره فأضافوا باباً إلى باب ، وترجمة إلى ترجمة اجتهداً منهم — عفا الله عنهم — كما تراه في مقدّمة هدي السّاري .

رابعاً : عناية البخاريّ بجانب الرواة غاية الاعتناء ! بل عناية قد تفوق على جانب عنايته بالمتن أو بشرط الاتّصال . ولذلك ترك أحاديث كثيرة صحيحة لحال روايتها ! وهو لا يروي إلاّ عمّن عَرَفَ صحيح حديثه من سقيمه^(١) .

خامساً : إعادة المتن الواحد في أكثر من موضع ، وذلك لعدّة أسباب ، منها :
- الاستدلال به في كلّ موضع على مقصود الترجمة . ويستخرج من المتن بحسب استنباطه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه .

- أنه يورد المتن الواحد في عدّة أبواب ، لكن بأسانيد مختلفة ، وذلك لبيان طرق الحديث ، وأنه ورد من طرق مختلفة ، خاصّة إذا كان عن صحابيٍّ آخر ، فيخرج الحديث بذلك عن حدّ الغرابة .

- ومن ذلك أحاديث يرويها بعض الرواة تامّة ، وبعضهم مختصرة ، فيوردها كما جاءت ، يزيل الشبهة عن ناقلها .

- ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم ، فحدّث راوٍ بحديث فيه كلمة تحتمل معنى ، وحدّث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر ، فيورده بطرق إذا صحّت على شرطه ، ويفرد لكلّ لفظة باباً مفرداً .

- ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ، ورجح عنده الوصل فاعتمده ، وأورد الإرسال منها على أنه لا تأثير له عنده في الوصل .

(١) التنكيل : ص ٣٢٠ .

- ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع ، والحكم فيها عنده صحّة الرفع .
- ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم ، فيوردها على الوجهين حيث يصحّ عنده أنّ الراوي سمعه من شيخ حدّثه به عن آخر ، ثمّ لقي الآخر فحدّثه به ، فكان يرويه على الوجهين .
- ومنها أنّه ربما أورد حديثاً عنعن راويه ، فيورده من طريق أخرى مصرّحاً فيها بالسماع .

سادساً : ومن منهج البخاريّ أيضاً : تقطيع الحديث ، وذلك لأسباب منها :

- إذا كان الحديث مشتملاً على حكيم فصاعداً ، فإنّه يعيده بحسب الحاجة له في الاستدلال للترجمة ، مراعيّاً عدم إخلائه من فائدة حديثه عند إعادته ، وهو إirاده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك .
- إذا ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلاّ طريقاً واحدة ، فيتصرّف حينئذٍ فيه ، فيورده في موضع موصولاً ، وفي موضع معلّقاً ، ويورده تارة تامّاً ، وتارة مقتصرّاً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب . وذلك فراراً من التطويل . وربما نشط فساق الحديث بتمامه في موضعه . فهذا كلّه في تقطيع الأحاديث .

سابعاً : ومن منهجه أنّه لا يعيد الحديث إلاّ لفائدة . سواء كانت في الإسناد أو من جهة المتن أو من جهة الترجمة ، فإنّه قد يعيد الحديث بسنده ومتمنه ولكن بترجمة مغايرة وحكم فقهيّ جديد . وحيث تكون الفائدة في المتن خاصّة لا يعيده بصورته ، بل يتصرّف فيه ، فإن كثرت طرقه أورد لكلّ باب طريقاً ، وإن قلّت اختصر المتن أو الإسناد^(١) .

(١) انظر على سبيل المثال : كتاب الإيمان ، باب كفران العشير : ٨٣/١ - ٨٤ . الفتح .

ثامناً : ومن منهجه أنه لا يقتصر على بعض المتن ثم لا يورده في موضع آخر بتمامه . أو بعبارة أخرى : لا يذكر الحديث عن رسول الله ﷺ ناقصاً ، بل لا بُدَّ أن يذكره بتمامه في موضع آخر إلا في حالة أن يكون المحذوف من المتن موقوفاً على الصحابي فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ، ويحذف الباقي ، لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه^(١) .

تاسعاً : أن الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في صحيحه على أنواع :

١ - الأحاديث التي يوردها مسندة إلى النبي ﷺ بشرطه ، وعلى الصيغة التي جعلها مصطلحه لموضوع كتابه ، وهي « حدثنا » أو ما يقوم مقامها . وهي ما تسمى (بالأصول) . قال الحافظ ابن حجر عند شرحه لباب قول المحدث : « حدثنا » أو « أخبرنا » و « أنبأنا » من كتاب العلم قال : أشار بهذه الترجمة إلى أنه بنى كتابه على المسندات والمرويات^(٢) .

٢ - الأحاديث التي يوردها مسندة إلى النبي ﷺ على الصيغة التي جعلها مصطلحه لموضوع كتابه « حدثنا » أو ما يقوم مقامها ، لكنها تقاصرت عن شرطه في الرواة والاتصال ، وتسمى « المتابعات » . وهي التي يوردها لبيان سماع راو من شيخه أو لبيان تعدد طرق ورود الحديث ، أو غير ذلك من أغراض البخاري .

→

وهذا الجانب من عمل البخاري في صحيحه يحتاج لباحث همام يتتبع الإمام البخاري في هذا النوع من الأحاديث جمعاً ودراسة وبياناً للفوائد والنظريات الحديثية في هذا الجامع الصحيح ، وفي هذه الأحاديث المعادة .

(١) لمعرفة المثال انظر هدي الساري ص ١٦ . وانظر : كتاب الفرائض ، باب ميراث السائبة ، حديث عبدالله بن مسعود : « إن أهل الإسلام لا يسيبون ... » .

(٢) الفتح : ١ / ١٤٤ .

٣ - الأحاديث التي يوردها مسندة إلى النبي ﷺ بشرطه ، وعلى الصيغة التي جعلها مصطلحه لموضوع كتابه وهي « حدثنا » أو ما يقوم مقامها ، وهي من الأصول ، لكن ظهر فيها لنقاد الحديث علة كراوٍ فيه ضعف أو متن فيه اضطراب ، أو إسناد فيه اختلاف ، وهي الأحاديث المنتقدة على الإمام البخاري^(١) .

مع أنه ومما ينبغي أن يعلم أن البخاري لا يخرج في صحيحه من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة غير مؤثرة عنده^(٢) .

٤ - الأحاديث التي لا يوردها مسندة ، وليست على شرطه ، ويوردها مغايرة للصيغة التي بنى عليها كتابه مع صلاحيتها للحجة بلفظ : « قال »^(٣) أو « روي » أو « ذكر » ، وهذه هي « المعلقات » ، وقد أفرد الحافظ ابن حجر مصنفًا قيمًا فيها سماه (تعليق التعليق)^(٤) .

٥ - الأحاديث التي يوردها في تراجم الأبواب ولا يصرح بكونها أحاديث وليست على شرط الصحيح ، فيوردها في الباب مستعملًا لفظها أو معناها ترجمة للباب .

٦ - الأحاديث التي يوردها مسندة لكنها مغايرة للصيغة التي جعلها

(١) للوقوف على الأمثلة : انظر هدي الساري ، الفصل الثامن ، ص ٣٤٦ ، الأحاديث التي انتقدها عليه الدارقطني .

(٢) انظر هدي الساري ، ص ٣٤٧ .

(٣) قال الحافظ ابن حجر : الذي يظهر لي بالاستقراء أن رواية البخاري بقوله : « قال لنا فلان » متصل ، لكن لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفًا أو فيه راوٍ ليس على شرطه . الفتح : ١٨٨/٢ .

(٤) مطبوع بتحقيق الدكتور سعيد القزقي .

مصطلحاً لكتابه « كقوله في كتاب التفسير في تفسير سورة حم السجدة عن حديث اختلاف القرآن ، قال : حدثني فلان ... » فهذه الصيغة مغايرة لصيغ التحديث عند البخاري . قال الحافظ : « وفي مغايرة البخاري سياق الإسناد عن ترتيبه المعود إشارة إلى أنه ليس على شرطه »^(١).

وهذه لفظة مهمة يغفل عنها كثيراً ممن ينتقدون على البخاري أحاديثه في صحيحه . ولو أنهم تنبهوا لذلك لعلموا أن البخاري لا يورد حديثاً على غير شرطه إلا وقد جعل فيه سمة مغايرة لما عليه أحاديث الصحيح « الأصول » التي هي أصل موضوع الكتاب من تتبّع المراحل العلمية في حياة الإمام البخاري وطلبه للعلم ، يظهر له أن الإمام قد برّز في سن مبكرة وفاق أقرانه في علم الحديث ، وصنّف كثيراً من كتبه في فترة شبابه كالتاريخ وقضايا الصحابة وغيرها من الكتب التي صنّفها في أوائل طلبه للعلم . فالتاريخ مثلاً كتبه في المدينة على هامش رحلته إليها ، والمتأمل في هذا السفر يجد أنه لم يظهر فيه علم البخاري ولا حسن الصناعة التي نراها في صحيحه أو في أجزاء الحديث التي صنّفها في آخر حياته .

فمنهج الإمام البخاري في كتبه التي صنّفها أوّل حياته يختلف عن منهجه في الصحيح الجامع ، وما ذلك إلا لما حصل له من سعة العلم والإدراك والدربة على هذا الفن وعلمه ونقد أسانيده لما تقدّمت به المعرفة والسن . ولذلك فإنه يلزم القائلين بعموم شرط البخاري في جميع كتبه أن يكون هذا منهجه من صغره وبداية طلبه للعلم . ويردّ هذا القول : الفرق بين الكتابين : الجامع الصحيح ، والتاريخ . وإذا كان منهج البخاري في التاريخ وغيره من

(١) الفتح : ٥٥٩/٨ .

كتبه كمنهجه في الجامع الصحيح من جهة الرواة ، وثبوت السماع بين المتعنعين فما هو توجيه كون البخاريّ أخرج في صحيحه أصولاً ومتابعات ؟ وجعل درجة المتابع دون الأصل ؟!

وما هو سرّ قوّة الصحيح وتفوّقه على غيره من الكتب التي ألفها في بداية حياته العلمية ؟

كلّ هذه تساؤلات تنشأ من جراء نسبة شرط السماع إلى سائر كتب البخاريّ ، بل قد يقع من جراء هذه النسبة تقديم بعض كتب البخاريّ كالتاريخ والأدب على صحيح مسلم بن الحجاج بزعم أنّه يلتزم إجراء هذا الشرط فيها . وهذا أمر مردود .

والبخاري نفسه لم يلتزم الصحة في هذه الكتب إلا في الجامع الصحيح . وكونه عمل فيها بمسألة ثبوت السماع وأخرج فيها أحاديثاً صحاحاً لا يعني ذلك أنّه التزم فيها الصحة أو شرط السماع ، ومع هذا فقد أورد في هذه الكتب أحاديث ضعيفة ، ورجالاً ضعفاء^(١) .

وكونه أيضاً اجتهد على أن تكون سائر كتبه سليمة صحيحة من الضّعف ، وحرص أشدّ الحرص على ذلك لا يعني أنها على مستوى الصحيح وعمله فيه بالشرط المعروف .



(١) انظر على سبيل المثال : ضعيف الأدب المفرد للألباني .

المبحث الخامس

منهج الإمام البخاريّ في تراجم الأبواب

اشتهر من قول بعض أهل العلم : « فقه البخاريّ في تراجمه »^(١) .
والتراجم في صحيح البخاريّ هي من صنعة هذا الإمام الفذّ ، ومن بديع
فنه ، وهي دالة على سعة علمه ، وعميق نظره في المسائل والأحكام .

التبويب عند المتقدمين :

من يراجع كتب السنّة المتقدّمة والتي دوّنت في عصر الأئمة المتقدّمين
كالإمام مالك والثوري والأوزاعي وغيرهم . يجد أنها صنّفت على الكتب
والأبواب . فالموطأ وسنن الأوزاعي والزهد لابن المبارك وموطأ ابن أبي
ذئب وغير ذلك من كتب السنّة المتقدّمة كلّها قد صنّفت على هذا المنوال
(وهو طريقة التبويب) .

يقول الحافظ ابن حجر : « ثمّ حدث في أواخر عصر التابعين تدوين
الآثار وتبويب الأخبار ... فأوّل من جمع ذلك الرّبيع بن صبيح ، وسعيد
ابن أبي عروبة ، وكانوا يصنّفون كلّ باب على حدة إلى أن قام كبار أهل
الطبقة الثالثة فدوّنوا الأحكام . فصنّف الإمام مالك بن أنس الموطأ ،
وتوخى فيه القويّ من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة
وفتاوى التابعين ... »^(٢) .

(١) هدي الساري ص ١٣ .

(٢) هدي الساري ص ٦ .

وَمَنْ اشتهر عنهم التّصنيف :

- ١ - أبو محمّد عبد الملك بن جريج المكي (ت ١٥٠) بمكة .
- ٢ - محمّد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١ هـ) بالمدينة .
- ٣ - معمر بن راشد (ت ١٥٣ هـ) باليمن .
- ٤ - أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٦) بالشّام .
- ٥ - عبد الله بن المبارك المروزي (ت ١٨١) بخراسان .
- ٦ - عبد الله بن وهب (ت ١٩٧) .
- ٧ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) باليمن .
- ٨ - سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت ٢٢٧) بمكة .
- ٩ - أبو بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥) .

والتّراجم في صحيح البخاريّ على ضروب ، منها :

- تراجم ظاهرة ، وهي أن تكون الترجمة دالّة في المطابقة لما يورد في مضمونها ، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة^(١) .

- تراجم بلفظ المترجم له أو ببعضه ، أو بمعناه . كأن يترجم بلفظ الحديث الوارد في الباب ، أو ببعضه ، أو بمعناه^(٢) ، ويكون الحديث على شرطه .

(١) مثال ذلك قوله في كتاب العلم : باب فضل العلم .

(٢) مثال الترجمة بلفظ المترجم قوله : باب : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » وأخرج الحديث بلفظ الترجمة .

ومثال الترجمة ببعضه قوله في كتاب الإيمان نفسه ، باب « أي الإسلام أفضل » وذكر حديث ابن مسعود قالوا يا رسول الله : أيّ الإسلام أفضل ... الحديث .

- تراجم بلفظ أحاديث ليست على شرطه ، لكن يصرح بكونها أحاديث ، فيقول : باب قول النبي ﷺ كذا ... وهذه هي المعلقات .

- تراجم بلفظ أحاديث ليست على شرطه ، لكنه لا يصرح بكونها أحاديث ، وهي موضوع هذا البحث ، وهي على أنواع :

١ - أن يورد الحديث ضمن الترجمة كقوله في كتاب العلم : (بَابِ
الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ...) (... الْعُلَمَاءُ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ...)
الحديث بتمامه .

٢ - أن يورد طرفاً من الحديث في الترجمة دون أن يضيف إليه أي عبارة أخرى من قوله . مثاله : قوله في كتاب الوضوء : (بَابُ إِذَا
التَّقَى الْخَتَانَانِ) .

٣ - أن يورد الحديث بمعناه ، ويترجم به كقوله في كتاب الوضوء :
(بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ وَالْغَرِّ الْمُحْجَلُونَ) ، ففي هذا المعنى ورد قوله ﷺ : « إِنْ
أَمْتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرّاً مُحْجَلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ » .

٤ - التراجم التي يوردها على سبيل الإشارة إلى أحاديث ليست على
شرطه في موضوع الباب ، كقوله في كتاب الوضوء : (بَابُ :
الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ) قال الحافظ : أشار إلى حديث أبي هريرة : «
لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ » .

وهذا النوع من التراجم يُكثَرُ منه البخاري في صحيحه خاصة إذا لم يجد

→

ومثال الترجمة بالمعنى قوله في كتابه الإيمان نفسه : « بَابُ حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ
الإِيمَانِ » وذكر حديث : « فوالذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من
والده وولده ... » .

حديثاً على شرطه ، وهي التي أظهر بها البخاريّ فقهه ، ودقيق فهمه ، وقوة استنباطه ، وبها يشحذ الأذهان ، ويظهر مضمّرات الأفكار ، ومنها يكتسب قارئ الصّحيح الدربة على فقه المسألة واستنباط الأحكام .

وقد أورد البخاريّ هذه الأنواع من التراجم وأحاديثها على درجات ، فمنها ما هو صحيح ، ومنها ما هو ضعيف ، ومنها ما هو حسن على منهج المحدثين .

وقد ظهر لي من دراسة هذه التراجم أن أكثرها من قبيل الصّحيح على منهج المحدثين ، لكنّها بلا شكّ معلولة عند البخاريّ . مع أنّ فيها ما يرويه مسلم في صحيحه ، ومنها ما يصحّحه أئمة أجلاء كأحمد وابن المديني والقطّان وغيرهم .

بل إنّ من هذه الأحاديث الصحيحة ما أخرجه مسلم ، وصحّحه الأئمة ، ورجاله هم رجال البخاريّ أنفسهم ، ومع هذا نجد البخاريّ يترجم بالحديث ولا يخرج في صحيحه عن هؤلاء ، مع أنّه هو الحديث المطلوب في هذا الباب .

أمّا الأحاديث التي من قبيل الضّعيف والحسن فهي قليلة بالنسبة للأحاديث الصحيحة ، وسأنبّه على مواضعها في أثناء البحث .

- ومن ضروب التراجم في صحيح البخاريّ ما يسوقه الإمام على صيغة الاستفهام ، كقوله : باب هل يكون كذا ... أو باب من قال : كذا . كما ورد في كتاب الرضاع : باب من قال : « لا رضاع بعد الحولين » وذلك حيث لا يتّجه له الجزم بأحد الاحتمالين ، وغرضه بيان هل يثبت هذا الحكم أو لا يثبت . وغرضه أن يبقى مجالاً للنظر^(١) .

(١) هدي الساري ص ١٤ .

- ومن ضروب التراجم أنّه قد يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى لكن إذا حققه المتأمل أجدى ، كقوله : باب قول الرجل : فاتتنا الصلاة . وباب قول الرجل : « ما صلينا » وأشار بذلك إلى الردّ على من كره إطلاق هذا اللفظ .

- ومنها أنّه كثيراً ما يترجم بأمر مختصّ ببعض الوقائع لا يظهر بادئ الرأي كقوله : « باب استيائك الإمام بحضرة رعيته » فإنّه لما كان الاستيائك قد يظنّ أنّه من أفعال المهنة ، فلعلّ بعض الناس يتوهم أن إخفاءه أولى لمراعاة المروءة ، فلمّا وقع من النّبى ﷺ أمام الناس دلّ على أنّه من باب التطيّب^(١) .

- ومن منهجه - رحمه الله - في تراجم الصّحيح أنّه هو الذي ابتدعها وصنّفها ، ولم يأخذها عن أحد ، ولم يقلّد فيها أحداً ، بل هو الذي يستنبط الأحكام من الأحاديث ويترجم لها ويتفنّن في ذلك بما لا يدركه غيره^(٢) .

- ومن منهجه في تراجم الأبواب - كما ذكر الحافظ ابن حجر - أنّه قد يترجم بالحديث قاصداً الإشارة إلى ضعفه ، وقد يترجم مشيراً إلى صحّته .

- وقد لفت نظري أن الإمام البخاريّ يورد تراجماً في صحيحه بألفاظ يشبه أن تكون أحاديثاً عن النّبى ﷺ لكنني لم أر الحافظ ذكر عنها شيئاً في الفتح ولم أجدها رغم اجتهادي في البحث عنها . كقوله في كتاب الإيمان : (**بَابُ دَعَاؤِكُمْ إِيمَانَكُمْ**) . فالنّاظر في أبواب صحيح الإمام

(١) هدي الساري ص ١٤ .

(٢) فتح الباري : ١ / ٨٢ ، ١٤٨ .

البخاريّ وفي ألفاظ تراجمه وفي طريقته في سبك الترجمة وعاداته في استنباط لفظها من أحاديث الباب يغلب على ظنّه أنّ هذه الترجمة ومثيلاتها لا بُدّ أنّ لها أصلاً من كلام النّبيّ ﷺ . والله أعلم .

- ومن منهجه أنّه لا يكرّر الترجمة بحيث يوردها في كتاب واحد ، ولعلّ ما جرى من بعض التكرار هو من فعل النّسّاخ . مثاله : (بَاب قبول الهدية)^(١) .



(١) انظر الفتح : ٢٠٢/٥ .

الفصل الثالث

شرط الإمام البخاريّ (المنسوب إليه)

وفيه مبحثان

المبحث الأول : شرطه في أصل صحة الحديث .

المبحث الثاني : شرطه في الجامع الصحيح (شرط اللقي والسماع)

المبحث الأول

شروط الإمام البخاريّ في أصل صحة الحديث

أجمع أهل العلم على تقدّم الإمام البخاريّ ، وإمامته في علم الحديث ، ومعرفته بعلم الرّجال والعلل ، وبلوغه الغاية فيه . ولهذا عدّوا أقواله في هذا العلم ممّا يحتجّ بها ، ويلجأ إليها في كثير من المسائل الخلافية ، حتّى غدت منهجاً علمياً متّبعا ، ومذهباً حديثياً منتشراً .

من أجل ذلك أخذ العلماء يستقروّن كتبه ، ويجمعون أقواله ويدرسونها ، حتّى استطاعوا أن يُبرزوا منهج هذا الإمام ، ويحدّدوا معالمه ، ويفيدوا من علمه وتجاربه ، وعلى هذا الاستقراء اعتمدوا في تقرير منهجه ، و تحرير قواعده الحديثيّة الّتي كان يسير عليها في مؤلّفاته ، فأخرجوا من القواعد والشّروط ما تراه محرّراً في كتب مصطلح الحديث ، وكتب علم الرّجال والعلل ، وغيرها من كتب هذا الفنّ .

والّذي يهّمنا من هذا الشأن هو ما حرّره أهل العلم بالاستقراء من شروط هذا العالم الجليل في حدّ الحديث الصّحيح لذاته عنده . والّذي ينبغي أن يعلم أنّ الإمام أبا عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ لم يفصح عن شرطه في الكتب الّتي بين أيدينا من مؤلّفاته في علم الحديث ، ولم ينقل إلينا بسند صحيح عنه في شرط الصّحّة شيءٌ يذكر . وكلّ من يقف على مؤلّفات الإمام البخاريّ يظهر له جليّاً أنّ الإمام لم يذكر ما اشترطه في حدّ الحديث الصّحيح ، ولم يصرّح بشرطه الّذي ينسبه إليه كثير من أهل العلم . ويعلم أن ما ذكره أهل العلم من شروط إنّما هو بالاستقراء والتتبّع . وهذا ما

حرّره أئمة الحديث في مؤلفاتهم وتناقلوه بينهم . وأذكر منهم الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر القيسراني المقدسي المتوفى ببغداد سنة ٥٠٧ هـ في كتابه : « شروط الأئمة الستة »^(١) حيث قال : « اعلم أنّ البخاريّ ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل عن واحد منهم أنّه قال : شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني ، وإنّما يعرف ذلك من سبر كتبهم ، فيعلم بذلك شرط كلّ رجل منهم »^(٢) .

والحافظ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني المتوفى سنة ٥٨٤ هـ في شروط الأئمة الخمسة . فقد ذكر تحت باب في إبطال قول من زعم أنّ شرط البخاريّ : إخراج الحديث عن عدلين عن عدلين إلى النبيّ ﷺ ، وصفة ذلك أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابيّ ثمّ يرويه عن الصحابيّ تابعيّان عدلان ، ثمّ عن كلّ راوٍ منهما عدلان ، ثمّ يتداوله أهل الحديث فيما بينهم ، هذا ما قصده الحاكم في تعريفه للصحيح^(٣) . فقال الإمام الحازميّ في ردّه على ذلك : « هذا حكم من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح ، ولو استقرأ الكتاب حقّ استقراءه لوجد جملة من الكتاب ناقضة عليه دعواه »^(٤) .

ومفهوم هذا الكلام يدلّ على أن الاستقراء هو الوسيلة التي سلكها الإمام الحازمي في تقرير شرط الإمام البخاريّ .

(١) مطبوع في دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٥ - ١٩٨٤ م ، وبذيله كتاب « شروط الأئمة الخمسة » للحازمي .

(٢) شروط الأئمة الستة ص ١٧ .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦٢ ، والمدخل إلى الإكليل ص ٧ - ١٦ .

(٤) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٣ . (مطبوع في دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ بحاشية شروط الأئمة الستة الآنف الذكر) .

والحافظ السخاوي في كتابه فتح المغيّب حيث قال : « فاعلم أنّه لم يصرّح أحد من الشيخين بشرطه في كتابه ولا في غيره كما جزم به غير واحد ، منهم النووي . وإنّما عرف بالسّبر لكتائيهما ، ولذا اختلف الأئمة في ذلك »^(١) .

والأمير الصنعاني في كتابه توضيح الأفكار حيث قال : « وأمّا ما كان على شرطهما فإنّه لم يقدّم دليل على تعيين شرطهما ، بل أئمة الحديث تتبّعوا شرائط في الرواة وقالوا هي شرط الشيخين »^(٢) .

وإذا تقرّر عدم إفصاح الإمام البخاريّ عن شرطه في مصنفاته ، وأن ما ذكر إنّما هو عن طريق الاستقراء ، فاعلم أنّ أهل الحديث قد جرى بينهم خلاف في تعيين شرط الإمام البخاريّ ، هل هو في صحيحه ، أو في حدّ الصحة عنده ؟

وحَتَّى تتضح لنا المسألة لا بُدّ من الوقوف على أقوال العلماء الذين كتبوا في هذه الشّروط ، و الاطلاع على ما قرّروه في هذا الشأن لنخرج بنتائج مفيدة حول شرط الإمام البخاريّ في حدّ الصّحيح عنده .

فممن كتب في شرط الإمام البخاريّ : الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسي - رحمه الله - ، والحافظ أبو بكر الحازمي - رحمه الله - في كتابيهما شروط الأئمة الستة ، وشروط الأئمة الخمسة . وقد تقدّم ذكرهما . وكلّ من جاء بعد هذين الإمامين ينقل عنهما ويقرّهما على ما أثبتاه من النظريّات والشّروط .

(١) فتح المغيّب : ٥٢/١ ، بتحقيق الشّيخ عليّ حسين عليّ .

(٢) توضيح الأفكار : ٨٩/١ .

ولكي نقف على شرط الإمام البخاري لا بُدَّ من أن نعرض على ما ذكره في شروطهما . فقد بينا - حسب الاستقراء - شرط الإمامين البخاري ومسلم فأجادا وأفادا - رحمهما الله - ، ولنا مع كل وقفات .

يقول الحافظ المقدسي : « فاعلم أنّ شرط البخاري ومسلم أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع ... »^(١) .

الوقفة الأولى :

أنّ ما ذكره الحافظ المقدسي من شرط البخاري قد ضمّنه شروط الحديث الصحيح عند المحدثين . فقله : « المتفق على ثقة نقلته »^(٢) إشارة إلى العدالة والضبط .

وقوله : « ويكون إسناده متصلاً » إشارة إلى اتصال السند .

وبقوله : « من غير اختلاف بين الثقات » إشارة إلى نفي الشذوذ ، وأيضاً إلى نفي العلة ، فإنّ الشذوذ من أنواع العلة .

الوقفة الثانية :

أن الحافظ المقدسي لم يصرّح في رسالته بانحصار شرط الإمام البخاري في الجامع الصحيح فقط ، ولكنّه ذكر بأن هذا هو شرط الإمام البخاري ، ولم يقل في كتابه الصحيح ، بل عمّم ، فلم يحدّد ذلك . وكما أنّه لا يمكن الجزم بأنّ الحافظ المقدسي يرى شرط البخاري إنّما هو في أصل الصحة . فكذا لا يمكن الجزم بأنّه يرى انحصار شرطه في صحيحه الجامع .

(١) شروط الأئمة الستة ص ١٧ .

(٢) قضية الاتفاق على نقلته ، لا يسلم لابن طاهر ، ويوجه كلامه بأن هذا وجد بعد البخاري ومسلم .

الوقفة الثالثة :

أنّ الحافظ المقدسي أشار إلى شرط الإمام البخاري في الاتصال ، وذلك في قوله : « إلا أنّ مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه ... مثل حمّاد بن سلمة ، وسهيل بن أبي صالح ... »^(١) . وهذه الأمثلة التي ضربها الحافظ المقدسي وأشار بها إلى شرط البخاري إنما دلت على ذلك من حيث إنّ سهيل بن أبي صالح قد تكلم في سماعه من أبيه فقيل : إنها صحيفة يروي عنها ، فترك البخاري حديثه . وكذلك بالنسبة لحمّاد بن سلمة ، فإنّ البخاري ترك حديثه لما تكلم عليه بعض الناس بأنّ حديثه قد أدخل فيه بعض الكذبة ما ليس منه ، فلم يُخرج له البخاري ، فلحرص البخاري على أن يتعد عن شبهة الانقطاع في رواية سهيل بن أبي صالح ، وعلى السلامة من الكذب في رواية حمّاد أخذ الحافظ المقدسي من هذه الأمثلة شرط البخاري في الاتصال وانتقاء الرجال .

أمّا الحافظ الحازمي فقد قال في شروط الأئمة الخمسة : « الشرط الأول : الإسلام ... الشرط الثاني : العقل ... شرط آخر : الصدق .. شرط آخر : ألا يكون مدلساً ... ، شرط آخر : العدالة^(٢) . وقد أجمع أهل العلم على أنّه لا يقبل إلاّ خبر العدل . وكلّ حديث اتّصل إسنادُه بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلاّ بعد ثبوت عدالة رجاله ... أن يكون ضابطاً^(٣) لما سمعه وقت سماعه »^(٤) .

(١) شروط الأئمة الستة ص ١٨ .

(٢) العدالة : هي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة .

(٣) الضبط نوعان : ضبط صدر ، وضبط كتاب . فالأول : أن يثبت ما سمعه بحيث يمكن

استحضاره متى شاء . والثاني : صيانتُه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه .

(٤) شروط الأئمة الخمسة ص ٥٢ - ٥٧ .

ولنا مع الحافظ الحازمي - رحمه الله - في تعريفه هذا وعرضه لشروط الإمام البخاري في الصحيح وقفات كما كان لنا مع الحافظ المقدسي في شروطه وقفات .

الوقفة الأولى :

أنّ الحافظ الحازمي أورد في أثناء شرحه لشروط الإمام البخاري شروط الحديث الصحيح عند المحدثين ، فقد ذكرها - كما هو واضح - : اتصال السند ، وعدالة الرواة ، وضبطهم .

الوقفة الثانية :

أن الحافظ الحازمي أضاف إلى الشروط المتقدمة شرطاً مهماً للإمام البخاري في انتقاء الرجال ، وهو شرطه في الرواة . وذلك بأنه ينتقي من الرجال من كان غاية في الحفظ والإتقان وطول الملازمة ، وهم الطبقة الأولى التي يخرج لها الإمام البخاري في أصول الأحاديث عنده ، ثمّ الطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة والتثبت ولم تشاركها في طول الملازمة للمشايخ ، فكانوا في الإتقان دون الأولى . وضرب مثلاً بطبقات الرواة عن الإمام الزهري ، فقال : « ... أصحاب الزهري على طبقات خمس ، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت ، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة ، وهو غاية مقصد البخاري . والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة ، غير أنّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان ، وبين طول الملازمة للزهري ، حتّى كان فيهم من يزامله في السفر ، ويلازمه في الحضر ، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلاّ مدّة يسيرة فلم تمارس حديثه ، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى ... والطبقة الثالثة جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير أنّهم لم يسلموا عن غوائل الجرح ، فهم بين الردّ

والقبول ... فأما أهل الطبقة الأولى فنحو مالك ، وابن عيينة ، وعبيد الله بن عمر ، ويونس ، وعقيل الأيلان ... وأما أهل الطبقة الثانية فنحو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، والليث بن سعد ، والنعمان بن راشد ، وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر . والطبقة الثالثة نحو سفيان بن حسين السلمي ، وجعفر بن برقان ، وعبدالله بن عمر بن حفص ... »^(١) .

فهذه الطبقات التي ذكرها الحافظ الحازمي أراد منها بيان شدة انتقاء الإمام البخاري للرجال ، وأن اعتماده في صحيحه الجامع كان على رجال الطبقة الأولى في الأصول ، وقد يورد في المعلقات لرواة الطبقة الثانية . قال الحافظ في هدي الساري : « أما الطبقة الثانية ما يعتمد منه من غير استيعاب^(٢) ... وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً ، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً »^(٣) . فالشاهد مما سبق أن الحافظ الحازمي أوضح بجلاء شرط الإمام البخاري في انتقاء الرجال ودعم ذلك بالأمثلة من طبقات الرواة عن الإمام الزهري ، وحاز قصب السبق في هذا المضمار . وقد نقل عنه هذا التقسيم كثير من أهل الحديث من بعده واعتمدوه في كتبهم لبيان شرط الإمام البخاري في الصحيح .

الوقفـة الثالثة :

لم يظهر من كلام الحافظ الحازمي ما إذا كان يرى اقتصار شرط الإمام البخاري على الجامع الصحيح فقط دون سائر كتبه . مع أنه قال في مقدمة شروطه : « هذه شروط الأئمة الخمسة في كتبهم » فخص الكتب بالشروط .

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) اعتمده في الأصول على جهة الانتقاء .

(٣) هدي الساري ص ١٠ .

إلا أن هذه العبارة لا يفهم منها انحصار الشرط في الجامع الصحيح ، ولا يمكن الاستدلال بها على ذلك ، فقوله هذا شرطه في صحيحه لا يستلزم نفيه عن باقي مصنفاته .

الوقفة الرابعة :

لم يصرح الحافظ الحازمي بمسألة اشتراط الإمام البخاري لثبوت اللقاء بين المتعاصرين وكونه شرطاً في الاتصال ، وما بينه وبين الإمام مسلم بن الحجاج في ذلك . لكنه بيّن في تمثيله بطبقات الرواة عن الإمام الزهري أن الإمام البخاري يخرج للطبقة الأولى الذين تميزوا بالملازمة الطويلة لشييوخهم ، والملازمة تقتضي اللقاء ، وكذلك الإمام مسلم في الطبقتين الأولى والثانية . وقد أشار إلى هذا العلامة الصنعاني بعد ذكره لكلام الحافظ الحازمي وتمثيله بطبقات الرواة عن الزهري ، فقال : « قال الحازمي : إن شرط البخاري أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملائمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة ... لا يخفى أن مسلماً لا يشترط اللقاء أصلاً »^(١) . ثم قال بعد ذلك : « قال (الحازمي) : شرط مسلم أن يخرج عمّن هم في أعلى درجات الإتيان ، ولازموا من أخذوا عنه ملازمة طويلة ، أو عمّن ليسوا في أعلى درجات الإتيان ولا لازموا من رويوا عنه ملازمة طويلة . فأفاد أن مسلماً يشترط اللقاء إذ هو لازم الملازمة طويلة كانت أو غير طويلة »^{(٢) (٣)} .

ويتبيّن ممّا تقدّم من كلام الحافظ المقدسي والحافظ الحازمي في شرط الحديث الصحيح عند الإمام البخاري أنّ شرط الإمام البخاري مطابق

(١) توضيح الأفكار : ١٠٣/١ .

(٢) توضيح الأفكار : ١١٠/١ .

(٣) شرط مسلم عدم استحالة اللقاء .

لشروط الصحة عند المحدثين من اتصال السند ، وعدالة الرواة ، والسلامة من الشذوذ والعلّة . إلا أنّ للبخاري شرطاً في الاتصال ، وهو الذي لم يصرّح به الحافظ الحازمي والمقدسي - كما تقدّم - ويقصد بشرط الاتصال أنّ الإمام البخاري يشترط في الحديث الذي يُروى إسناده معنعناً أنّه لا يحكم له بالاتصال حتّى يثبت لقاء المعنعن بمن عنعن عنه واجتماعهما ولو مرة واحدة .

وهو أمر دالّ على قوّة شرط الإمام ، وتقدّم شرط البخاريّ على سائر الشرّوط عند المحدثين . فإذا عرف هذا من شروط الإمام البخاريّ وتميّزه به عن غيره ، فاعلم أنّه قد اختلف أهل العلم في شرط الإمام البخاريّ هذا ، هل هو في جامعه الصحيح ، أم هو في أصل الصحة ؟ فمن قال بالتزامه لذلك في جامعه فقط : الحافظ عماد الدّين بن كثير - رحمه الله - قال : « ... عليّ بن المدينيّ فإنّه يشترط ذلك في أصل الصحة ، وأمّا البخاريّ فإنّه لا يشترطه في أصل الصحة ، ولكن التزم ذلك في كتابه الصحيح »^(١) .

وكلام الحافظ ابن كثير واضح في أنّ البخاريّ لم يشترط ذلك في أصل الصحة ، وإنما التزمه في جامعه الصحيح . ومّن قال بهذا أيضاً : الحافظ البلقيني - رحمه الله - قال : « إلا أنّ البخاريّ لا يشترط ذلك في أصل الصحة ، ولكن التزمه في جامعه ... »^(٢) .

ولم يبين الحافظان - ابن كثير والبلقيني - على أي شيء اعتمدا في تقرير قولهم هذا .

(١) اختصار علوم الحديث ١/١٦٩ ، طبعة المعارف ، ١٤١٧ هـ .

(٢) محاسن الاصطلاح ص ٢٢٤ ، تحقيق : بنت الشاطئ . المعارف .

أما الفريق الآخر فهم القائلون بأن شرط البخاري هو في أصل الصحة ، ومنهم : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، فقد ذكر كلام الحازمي المتقدم في شرط البخاري وتمثيله بطبقات الإمام الزهري ، ثم قال الحافظ ابن حجر : « الوجه الخامس : وذلك أنّ مسلماً على ما صرح به في مقدّمة صحيحه ، وبالعالم في الردّ على من خالفه أنّ الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه ، وإن لم يثبت اجتماعهما ، إلّا إن كان المعنعن مدلساً ، والبخاري لا يحمل ذلك على الاتصال حتّى يثبت اجتماعهما مرّة . وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه ، وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه ، حتّى أنّه ربما خرّج الحديث الذي لا تعلّق له بالباب جملة إلا ليبيّن سماع راوٍ من شيخه لكونه قد أخرج قبل ذلك شيئاً معنعناً »^(١) .

وقال أيضاً في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح ما نصّه : « قلت ادعى بعضهم أنّ البخاريّ إنما التزم ذلك في جامعته لا في أصل الصحة ، وأخطأ في هذه الدعوى ، بل هذا شرط في أصل الصحة عند البخاريّ ، فقد أكثر من تعليل الأحاديث في تاريخه بمجرد ذلك »^(٢) .

(١) هدي الساري ص ١٢ .

(٢) قد يرد هنا إشكال على الذين قالوا : إن شرط البخاريّ (اللقاء والمعاصرة) هو في أصل صحة الحديث عنده ، وجرى عليه في سائر كتبه . والإشكال هو أنّ هذا القول يلزم منه تقديم كتب البخاريّ الأخرى (كالتاريخ ، وجزء القراءة ، وغيرها) على صحيح مسلم ، وهذا أمر غير مقبول !

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنّ اشتراط البخاريّ للقاء بين الراويين في الإسناد المعنعن لا يلزم منه كون باقي شروط الصحيح المخرج في الجامع متوفرة في سائر كتبه ، فقد تقلّ عنايته في انتقاء الرواة والأحاديث وسلامتها من العلل وغير ذلك ، كما بيّن في صحيح البخاريّ . وعليه يكون شرط مسلم أقوى من شرط البخاريّ في كتاب التاريخ - مثلاً - أو في الأجزاء الأخرى . والله أعلم .

(٣) النكت : ٥٩٥/٢ .

وهذا قول واضح للحافظ ابن حجر في هذه المسألة . وأمّا ما ذكره من إعلال الإمام البخاريّ لكثير من الأحاديث في تاريخه بمجرّد نفي السماع ، فمن أمثلتها ما ذكره في التاريخ الصغير تحت قوله : « ما بين الثمانين إلى التسعين » . قال : « حدّثنا حسن بن حسن قال : حدّثنا إبراهيم بن بشر أو عمرو الأزدي ، عن يحيى بن معين المدني ، قال : حدّثني إبراهيم القرشي عن سعيد بن شرحبيل ، عن زيد بن أبي أوفى قال : خرج علينا النّبيّ ﷺ فأخى بين أصحابه . وهذا إسناد مجهول لا يتابع عليه ، ولا يعرف سماع بعضهم من بعض »^(١) .

والقصد من إيراد هذا المثال هو إعلاله الحديث بجهالة الإسناد ، وعدم سماع بعض الرواة من بعض . والمتأمّل لكتاب التاريخ للإمام البخاريّ يجد أن البخاريّ يورد كثيراً من الروايات والأسانيد لا يوردها إلّا لإثبات سماع فلان من فلان ، أو لقاء فلان بفلان ، أو رؤية فلان لفلان ، وقد أكثر من ذلك وأكثر أيضاً - كما قال الحافظ ابن حجر - من تعليل الأحاديث بمجرّد عدم السّماع^(٢) .

ومّن قال بهذا الرأي : الحافظ السخاوي - رحمه الله - فقد قال في شرحه لألفيّة العراقي عند حديثه عن شرط ثبوت اللقاء : « ومّن صرّح باشتراط ثبوت اللقاء : عليّ بن المديني ، والبخاري ، وجعلاه شرطاً في أصل الصّحّة »^(٣) .

(١) التاريخ الصغير : ٢٥٠/١ (الجزء الرابع) بتحقيق محمود زايد .

(٢) انظر التاريخ الصغير : ٢٢٧/١ ، ٢٥٠ ، ٢٦٩ ، ٢٩٩ . وانظر كتاب « موقف الإمامين البخاريّ ومسلم » رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود ، للشيخ خالد الدريس . للأمثلة .

(٣) فتح المغيث : ١٩١/١ .

وَمَنْ نَصَّ عَلَى هَذَا مِنَ الْمَعَاصِرِينَ الْعَلَامَةَ الْمُعَلِّمِي فِي كِتَابِهِ « التَّنْكِيل »
 قَالَ : « وَزَعَمَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْبُخَارِيِّ فِي الْعِلْمِ إِنَّمَا هُوَ لَمَّا
 يُخْرِجُهُ فِي صَحِيحِهِ لَا لِلصَّحَّةِ فِي الْجُمْلَةِ ... وَفِي كَلَامِ الْبُخَارِيِّ عَلَى
 الْأَحَادِيثِ فِي عِدَّةٍ مِنْ كُتُبِهِ كَجُزْءِ الْقِرَاءَةِ مَا يَدْفَعُ هَذَا ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ »^(١) .

وقد استشهدت بكلام المعلمي هنا لما له من عناية بكتاب الإمام
 البخاري في التاريخ وتعليقاته عليه ، وتحقيقاته لبعض الكتب التي اعتنت بشرط
 الإمام البخاري ، ككتاب موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب ، وغير ذلك .

وختاماً إذا تأملنا ما مضى من كلام أهل العلم حول مسألة اشتراط
 الصحة عند الإمام البخاري ، ووازنّا بين الأقوال والأمثلة التي ساقوها من
 تاريخه وغيره خلصنا إلى النتائج التالية :

أولاً : أنّ الإمام البخاري لم يصرّح بشرطه في شيء من كتبه ، ولم ينقل
 إلينا عنه بسند صحيح عنه أنّه نصّ على ذلك .

ثانياً : أنّ الذين كتبوا في شرطه إنما توصّلوا إلى ذلك عن طريق استقراء
 كتبه ، وسبر أقواله ، وعلى اجتهاداتهم في ذلك .

ثالثاً : أنّ الحافظين المقدسي والحازمي هما من أوائل من كتب في هذا
 الشأن ، ومن جاء بعدهما إنما هو ناقل عنهما في الغالب .

رابعاً : أنّ شروط الإمام البخاري التي ذكرها كلّ من الحافظ الحازمي
 والحافظ المقدسي في صحة الحديث مطابقة تماماً لشروط الحديث الصحيح
 عند المحدثين إلّا ما كان من اشتراط اللقاء والسماع فإنّهما لم يصرّحا به ،
 وإن كان الحازمي قد أشار إلى ذلك في شروطه .

(١) التَّنْكِيل : ٢٧٠/١ .

خامساً : أنّ من أهل العلم من قال باقتصار شرط الإمام البخاريّ في ثبوت اللقيا والسماع على جامعته الصحيح فقط دون سائر كتبه ، معتمدين على التزامه لإخراج الصحيح فيه ، وعلى شدة انتقائه للأحاديث والأسانيد في هذا السفر المبارك . ولما رأوا من تقاصر بقية كتبه عن هذه الشروط ، ووجود الضعيف فيها .

سادساً : أنّ من أهل العلم من قال بأنّ شرط الإمام البخاريّ هو شرط في أصل الصحة عنده وليس مقصوراً على جامعته الصحيح فقط . واستدلّ لذلك بأمثلة من كتابه التاريخ وغيرها من مصنفاته ، أثبتوا فيها جريانه على هذا الشرط فيها والتزامه بذلك فيما صحّ فيها من الأحاديث .

سابعاً : إنه بناء على ما تقدّم يمكننا الجمع بين قول من قال باقتصار الإمام البخاريّ في شروطه على جامعته الصحيح ، وقول من قال بأن شروط البخاريّ هي في أصل الصحة عنده وعليها جرى في سائر كتبه بأن نقول :

إنّ شروط الإمام البخاريّ التي ذكرها أهل العلم في صحة الحديث وفي الاتصال هي في الجملة شروطه في سائر مصنفاته ، إلاّ أنه قد التزم تلك الشروط التزاماً كاملاً في جامعته الصحيح ، ووفى بشروطه فيه ، سواء كان ذلك في انتقائه للرواة ، أو للأسانيد ، أو للأحاديث ، ولشرط اللقيا والسماع ، دون أن يصرح بالشرط . وأمّا بقية مصنفاته فلأنه لم يلتزم فيها الصحة فقد جاءت دون الصحيح في درجتها وتصنيفها كالتاريخ^(١) وجزء القراءة .

(١) كما حصل في كتاب التاريخ ...

انظر كتاب « موقف الإمامين مسلم والبخاري » لمنصور الدريس ص ١٤١ ، للوقوف على الأمثلة من الأحاديث التي أوردها البخاريّ فيها ولم تكن على شرط الصحيح .

وأقرب من هذا أن يقال : إن الإمام البخاريّ - رحمه الله - ألف تاريخه وبعض كتبه (التي ليست على درجة الصحيح) في أوّل حياته العلميّة ، ثمّ لما استدّ ساعده ، واتّسع علمه ، ظهرت صناعته الحديثيّة كأحسن ما يرى من التصنيف والتأليف ، وجاء كتابه الجامع الصحيح شاهداً له بالإمامة في هذا الفنّ ، والريادة في هذا المجال^(١) . ثمّ بقيّة مصنفاته التي أجاد فيها وأفاد .



(١) ذكر الحافظ ابن حجر أن المتابعات في صحيح البخاريّ قد يجري فيها شيء من التسامح بالنسبة لاشتراط السماع . انظر النكت على كتاب ابن الصلاح : ٦٠٠/٢ .

المبحث الثاني

شرطه في الجامع الصحيح (شرط اللقي والسماح)

لم يثبت بالنقل الصحيح أن البخاريّ اشترط في شيء من كتبه للحديث الصحيح شرطاً تصحّ نسبته إليه ، فلا سبيل إلى الجزم بالشرط .

لكن بالاستقراء ظهر لبعض أهل العلم التزام الإمام البخاريّ بمنهج معيّن وبطريقة معروفة ، فأخذوا ذلك على أنّه شرط له معلوم ، فجزموا بذلك ونسبوه إلى الإمام البخاريّ واعتمدوه كشرط بنى عليه الإمام البخاريّ جامع الصحيح ، وجعلوا كلّ حديث يخالف هذا الشرط ممّا يستنكر على الإمام البخاريّ .

بل بلغ بهم الحال إلى أن توسم الأحاديث بأنّها على شرط البخاريّ ، وصنّف في ذلك مصنّفات : كالمستدرك للحاكم ، والإلزامات للدارقطني ، وغيرها من البحوث والرسائل التي صنّفها أصحابها في الردّ على الإمام البخاريّ ، أو الاستدراك عليه ، والتي ناقشت هذا الشرط المنسوب لهذا الإمام .

وعجيب أن ينتقد الإمام البخاريّ في أمر لم يلزم نفسه به ولم يصرّح به . مع قدرته على أن يبيّن ذلك في مقدّمة كتبه !

وقد صنّفت كتب في عصر البخاريّ كانت تفصح عن شرط كلّ مؤلّف في مقدّماتها . فلن يعجز البخاريّ أن يكتب في مقدّمة كتابه شرطه الذي يريد !

ومّا ينبغي أن يعلم أن الإمام البخاريّ لم يفصح عن شرطه في مقدّمة

صحيحه ، ولم يبين لنا في ذلك أمراً نتمسك به في تقرير هذا الشرط ، سوى أنه ذكر في عنوان كتابه أنه « الصحيح المسند ... » فالتزم إيراد الصحيح دون أن يشترط له شرطاً يذكر . ومفهوم هذا أنه أراد الصحيح المعروف عند أهل الحديث وأئمة هذا الشأن في عصره . ولو كان للبخاري اصطلاح للحديث الصحيح غير اصطلاح أهل عصره لأفصح عن ذلك وأرشد إليه . فإن الإمام البخاري معروف بدقة ألفاظه ، وبراعة تعبيره عن المعنى المقصود ، وله حساسية خاصة في هذا الباب . فإطلاقه للصحة دون قيد يؤيد كونه أراد الحديث الصحيح على اصطلاح المحدثين في عصره من : الاتصال ، وعدالة الرواة ، والسلامة من العلل .

وعلماء الحديث سبروا أحاديث صحيح البخاري ، وفحصوها فوجدوها على أعلى درجات الصحة وأكملها . فأخذوا ينظرون وجه التفوق لهذا الكتاب على غيره ، فرأوا رجاله غاية في الحفظ والإتقان ، وأسانيده غاية في الجودة والسلامة من العلل ، وأحاديثه غاية في الصحة وحسن الانتقاء . ولاحظوا أن الإمام البخاري زاد فوق هذه الشروط أمراً آخر رفع من شأن هذا الصحيح وعزز مكانته

- كاختياره أعلى طبقات الرواة ، وأكثرهم إتقاناً وضبطاً وحفظاً للحديث .
- الانتقاء من أحاديثهم .
- ثبوت سماع بعضهم من بعض (وهذا أهم ما تميز به صحيح البخاري) .
- سلامة أحاديثه من العلل القادحة في صحة الحديث .

وقد شهد بذلك أئمة في هذا الشأن ، وآيدوه على ذلك .

فهذه الأمور التي وقف عليها أهل العلم في صحيح البخاري حملتهم على

جعلها متميزة عن الكتب المعاصرة لهذا السفر العظيم . وجعلوا ذلك شرطاً للبخاري في صحيحه . فجاء الحاكم فأخرج المستدرک على الصحيحين وزعم أنه استدرك على الشيخين أحاديث على شرطهما احتجاً بمثلها أو بمثل رواتها أو صفات رواتها ولم يخرجها . وهكذا جاء من بعده على منواله .

وقاعدة السّر هذه لا يمكن الجزم بها على إثبات شرط البخاريّ أو غيره من العلماء في كتبهم . فهذا الإمام أحمد يذكر في كتاب العلل بأنّ فلاناً لم يسمع من فلان ، ويعلّ الحديث بمجرد عدم سماع المعنعن ممن عنعن عنه ، فلماذا لا ينسب هذا الشرط للإمام أحمد؟! أو لغيره من أئمة هذا الشأن الذين يرون هذا الرأي ؟

وعلى هذا فإنّ البخاريّ خرج من عهده مسؤولية نسبة الشرط إليه ، ومسؤولية الانفراد بمذهب السماع بين المتعنعين عند من ينسبون هذا الشرط إليه .

وليكن معلوماً أنّ الأئمة المتقدمين كشعبة بن الحجاج والثوري وابن عيينة وابن مهدي والقطّان وأحمد وعليّ بن المديني والبخاريّ كلّهم على مذهب واحد ، وهو ردّ رواية من روى عن شيخه حديثاً لم يسمعه منه . وإعلال الإسناد المعنعن إذا لم يثبت سماع الرواة بعضهم من بعض^(١) ، ولا غرو أن يكون هذا هو مذهبهم ومنهجهم ، فمن دواوينهم يخرج الصحيح وإليها يعود . وحديث لا يعرفه هؤلاء ليس بحديث . وحديث لا يقبله هؤلاء ويردّونه فهو المعلول مردود .

(١) انظر رسالة شرط الإمامين البخاريّ ومسلم ، لمنصور بن خالد الدريس ص ٧٧ ، فصل « الجذور التاريخية للمسألة » . وانظر أيضاً ص ٢٩٠ وما بعدها من المرجع نفسه .

والبخاري من جملة هؤلاء الأئمة وعلى منهجهم ومذهبهم . لكن البخاري اكتنفه أمران عرّضاه لسهام النقد والتجريح :

■ أنه أوّل من صنّف في الصحيح المجرد ، وافتتح باب هذا الفن . ولو قلنا أنه به ختم لما أخطأنا ! .

■ أن من منهجه المعروف الاكتفاء بالتلويح عن التصريح .

وهذان الأمران في حقيقتهما مزيّة للإمام البخاريّ . فمن خاض غمار المسألة ، وغاص في لجج الأحاديث وخرج لنا بهذا النهج القويم وهذا العمل العظيم أولى به أن يعتلي عرشه ، ويسود أهله .

ولقد صنّف أئمة في هذا الشأن ولم يجرّدوا الصحيح ، ولم يشترطوا ذلك ولم يصرّحوا أو يلّمّحوا بشيء من ذلك ، حتّى جاء أبو عبدالله فأحكم الصناعة ، وأحسن التصنيف . قال العراقي في منظومته :

أوّل من صنّف في الصحيح *** محمّد وخصّ بالترجيح

ولكون البخاريّ أوّل من صنّف في الصحيح المجرد كان لا بُدّ أن يبيّن منهجه في هذا الكتاب ، ومعنى الصحيح عنده ، وقواعده الّتي سار عليها . لكنّه لم يكن من عادة المصنّفين أن يبيّنوا معنى الصحيح والضعيف إذا كتبوا في هذا الفنّ ، فهو فيهم أشهر من أن يبيّن معناه أو حدّه لأهل العلم . وليس بيانه هو هم الإمام بقدر ما هو مهمّ عنده أن يجرّد الصحيح ويجمعه في مصنّف مستقلّ كعمل جديد لم يسبق إليه .

فمسألة تبين الإمام لمقصوده في الحديث الصحيح ، وتعريفه ، وذكر السماع واللقاء تعني خروجاً عن مقصود الكتاب من الجمع والصحة والاختصار ، وهو ما بنى عليه كتابه .

فالأولى حمل رأي الإمام البخاريّ على ظاهر القول في الصحيح والمنهج القائم آنذاك والمعمول هب عند مشايخه كأحمد والقطّان وابن المديني ، ومن قبلهم : ابن مهدي والثوري وشعبة وغيرهم من أئمة هذا الشأن . وهؤلاء لم يصرّحوا في مؤلفاتهم بهذا الشرط لكنهم عملوا به . ولعلّ من أسباب عدم شهرته عنهم - وهو الذي يظهر لي - أن مسألة السماع واشتراطها في الإسناد المعنعن من أدقّ فنون علم العلل ، وليس كلّ إسناد معنعن مردود إذا لم يرِدْ ما يثبت السماع ، بل يرجع الأمر إلى براعة علماء هذا الشأن في معرفة العلل . فلذلك لم يكن الخوض في هذا المقام بالأمر اليسير ، فترك القول في هذه المسألة إلى نظر العالم المتفنّن في هذا العلم . فقد يحمل الخوض في هذا الأمر كثيراً ممّن لا يحسنون صناعة الحديث ومعرفة العلل إلى ردّ أسانيد معننة بهذا الشرط ، وهذا يفضي إلى ردّ كثير من الأحاديث ، وإلى ردّ سنته ﷺ .

ولعلّ هذا هو الذي حمل الإمام مسلم على الردّ والتشنيع على هؤلاء الذين صرّحوا بشرطهم هذا وقالوا به . وقد ظهر فريق لا يحتجّون بالإسناد المعنعن مطلقاً ويعدّونه من قبيل المنقطع^(١) .

العودة إلى الحديث عن شرط اللقاء والسماع :

مضى القول بأنّ الإمام البخاريّ أجرى شرطه على أصل الصحة عنده - كما ذكر ذلك طائفة من أهل العلم - وعدّوا شرطه في الاتصال من أقوى الشروط عند المحدثين . وهو - كما ذكر - لا يحكم على الإسناد المعنعن بالاتصال حتّى يثبت لقاء المعنعن بمن عنعن عنه ولو مرّة واحدة . وقد جعل

(١) لمعرفة أهل هذا المذهب انظر : السنن الأبين ، لابن رشيد ص ٢١ .

فريق من أهل العلم هذا الشرط عامًّا في الجملة على جميع مصنفات الإمام البخاريّ . ورأي هؤلاء لا يهمنّا في بحثنا هذا ، لأنهم يرون شرطه في الجامع هو شرطه في عموم مصنفاته ، بل هو شرطه في أصل صحّة الحديث .

أمّا القائلون بأنه (شرط ثبوت اللقاء) في جامعهم فقط ، وهم الذين تقدّم ذكرهم كابن كثير والبلقيني وغيرهم ، وهؤلاء يهمنّا من قوّلهم معرفة السبب الذي من أجله قصرنا شرطه على صحيحه فقط .

لكن قبل ذلك يجدر بنا أن نعرّج على أولئك الذين نسبوا هذا الشرط للإمام البخاريّ ، ونثبتهم عنهم ، فنقول :

أول من نسب القول باشتراط ثبوت اللقاء بين المتعاصرين في الإسناد المعنعن للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ - على حدّ علمي - هو الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري في مقدّمة الصحيح ، وذلك على قول الذين قالوا بأنّه يقصد الإمام البخاريّ في ردّه على القائلين باشتراط ثبوت اللقاء والسماع في الحديث المعنعن . فقد قال - رحمه الله - : « وقد تكلم بعض منتحلي الحديث من أهل عصرنا في تصحيح الأسانيد وتسقيمها ... وزعم القائل الذي افتتحنا الكلام على الحكاية عن قوله والإخبار عن سوء رويته أنّ كلّ إسناد فيه فلان عن فلان عن فلان - وقد أحاط العلم بأنّهما قد كانا في عصر واحد ، وجائز أن يكون الحديث الذي روى الراوي عمّن روى عنه قد سمعه منه ، وشافهه به ، غير أنّه لا نعلم له منه سماعًا ، ولم نجد في شيء من الروايات أنّهما التقيا قطّ أو تشافها بحديث - أن الحجّة لا تقوم عنده بكلّ خبر جاء هذا الجيء حتّى يكون عنده العلم بأنّهما قد اجتمعا من دهرهما مرّة فصاعدًا ، أو تشافها بالحديث بينهما ، أو يردّ خبر فيه بيان اجتماعهما وتلاقيهما مرّة من دهرهما فما فوقها ، فإن لم يكن عنده علم

ذلك ، ولم تأت رواية صحيحة تخبر أنّ هذا الراوي عن صاحبه قد لقيه مرّة وسمع منه شيئاً ... »^(١).

وكلام الإمام مسلم فيه إشارة إلى مذهب القائلين باشتراط ثبوت اللقاء بين المتعاصرين في الحديث المعنعن .

وقد ذكر بعض أهل العلم القول بأنّ الإمام مسلماً عنى البخاريّ بهذا الردّ . منهم :

الحافظ أبو عمرو بن الصلاح ، فقد قال : « وقد قيل : إنّ القول الذي ردّه مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم : ابن المديني ، والبخاريّ ، وغيرهما ، والله أعلم »^(٢).

وألمح إلى ذلك ابن رشيد في السنن الأبين ، وقد جعله محاكمة بين الإمامين في السند المعنعن ، وردّ في ثانيا الكتاب على الإمام مسلم ، وأجاب عمّا أورده من إيرادات على القائلين باشتراط ثبوت اللقي والسماع ، وانتصر لقول البخاريّ ومن سار على مذهبه . ومما قاله بعد إيراده لقول ابن الصلاح المتقدّم : « قلت : قد بيّنا قبل أنّه مذهب البخاريّ وعليّ بن المديني حسبما حكاه القاضي عياض - رحمه الله - عنهما »^(٣).

وأشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك فقال : « اكتفى مسلم بمطلق المعاصرة ، وألزم البخاريّ بأنه يحتاج إلى أن لا يقبل العنينة أصلاً ، وما ألزمه ليس بلازم »^(٤).

(١) مقدّمة صحيح مسلم : ١٢٩/١ ، بشرح النووي .

(٢) التقييد والإيضاح ، ص ٧٢ .

(٣) السنن الأبين ، ص ٧٢ .

(٤) نزهة النظر ص ٣١ . وهذا الإلزم من الإمام مسلم يدلّ على أنّه حمل عمل البخاريّ على غير محمله في جامعه الصحيح .

وأراد الحافظ أن إلزام الإمام مسلم للبخاريّ بأنه إذا اشترط اللقي والسماع في العنونة فعليه إن يشترط ذلك في كلّ إسناد لحديث ليس فيه ذكر السماع بأنّ هذا ليس بلازم ، ففيه دليل على أنّ الحافظ يرى أنّ مسلماً عنى البخاريّ في ردّه المذكور .

وقال العلامة الصنعاني : « واعلم أنّا راجعنا مقدّمة مسلم فوجدناه تكلم في الرواية بالعنونة ، وأن شرط البخاريّ فيها ملاقة الراوي لمن عنعن ، وأطال مسلم في ردّ كلامه والتهجين عليه ، ولم يصرّح أنّه البخاريّ ، وإنما اتفق الناظرون أنّه أراد «^(١)» .

فعلى هذه الأقوال المتقدّمة لهؤلاء العلماء وترجيحهم أنّ مسلماً عنى البخاريّ في مقدّمته ، فيكون الإمام مسلم هو أوّل من نسب القول باشتراط اللقي والسماع للإمام البخاريّ .

وإذا تأملنا مقدّمة الإمام مسلم وأنعمنا النظر فيها وما احتوت عليه من قسوة الألفاظ والمبالغة في الردّ ، وتأملنا ما عن الإمام مسلم من شدة تعلّقه بشيخه محمّد بن إسماعيل ، وكيف أنّه قاطع الإمام الذهلي وترك الرواية عنه من أجل ما جرى بينه وبين الإمام البخاريّ في مسألة اللفظ^(٢) .

(١) توضيح الأفكار : ٤٤/١ .

(٢) المقصود بمسألة اللفظ : هي فرع عن القول بخلق القرآن ، وقد ظهرت جماعة في عصر فتنة القول بخلق القرآن يقولون : « لفظي بالقرآن مخلوق » ولم يقولوا بأنّ القرآن مخلوق ! وظنّوا أنّ لهم مخرجاً في ذلك ، فأنكر عليهم الإمام أحمد بن حنبل هذا القول وقال : من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي .

ولقد نسب هذا القول إلى الإمام البخاريّ وهو بريء منه ، لكن أهل الحسد أشاعوا في أهل نيسابور أنّه يقول بذلك . فقاطعه الإمام الذهلي وجماعة من أهل نيسابور .

وإذا تأملنا رأي الذين رجّحوا القول بأن الإمام مسلماً قصد البخاريّ بذلك ، وتأملنا كذلك تصريح الإمام مسلم بشرط اللقي والسماع في مقدّمته ، خرجنا بعدّة أمور :

- ردّه على أولئك الذين يصحّحون الأحاديث ويضعّفونها من منتحلي الحديث .

- وردّه على أولئك الذين لا يرون رواية السند المعنعن حجة ، بل يرونه موقوفاً .

- ردّه على الذين اشترطوا التصريح بالسّماع في كلّ خبر ورد بالنعنة ، وهم الظاهرية .

- وردّه على القائلين باشتراط ثبوت اللقي والسماع بين المعنعن ومن عنعن عنه ولو مرّة واحدة في الحديث المعنعن ، وهو رأي البخاريّ .

- كما ردّ على الذين يروون للضعفاء والمجاهيل وغيرهم كما تراه في أوائل مقدّمته .

ويتّضح من جملة هذه الردود أن الإمام مسلماً - رحمه الله - ردّ في مقدّمته (التي تضمّنت قواعد مهمّة وفوائد جمة في علم الحديث لا غنى لطالب العلم عنها) على عدّة مذاهب معاصرة له ، فكان ردّه على جملة هذه المذاهب المتعدّدة ردّاً على العموم ، فتراه شنّع عليها وأغلظ القول ، علماً بأن الإمام البخاريّ لا يقول - قطعاً - بأنّ المعنعن من قبيل الموقوف ، ولا يروي عن الضعفاء ، وليس من منتحلي الحديث ، وإنما كان يرى ثبوت اللقي شرطاً في الاتصال ، فدخل قوله هذا مع قول الطاعنين في السند المعنعن ، فردّ الإمام مسلم على هؤلاء ، ولم يقصد البخاريّ بذلك ، لكن اعترضه على قول البخاريّ جاء في جملة هذه الردود . وقد أشار بعض أهل

العلم إلى أن الإمام مسلم ردّ على عدّة مذاهب - كما تقدّم - وممن أشار على ذلك ابن رُشيد في السنن الأبين ، قال - بعد أن ذكر مذهب القائلين برّد الإسناد المعنعن لأنّه من قبيل الموقوف - : « وهو الذي نقله مسلم عن أهل هذا المذهب أنّهم يقفون الخبر ولا يكون عندهم موضع حجّة لإمكان الإرسال فيه »^(١).

ويظهر بمجموع ما سبق أن الإمام مسلم بن الحجاج قد ردّ على مذاهب عدّة في مقدّمته ، من بينها مذهب الإمام البخاريّ في الاتصال . لكن تشدّده في الرّد واتّهامه بانتحال الحديث وغير ذلك لا يشمل الإمام البخاريّ ولا عليّ بن المديني إذ هو كتلميذه في هذا الأمر ، وهما بريئان من هذه التّهم براءة الذّئب من دم يوسف ؛ لما يُعلم ويعلمه الإمام مسلم من فضلها ورفعته قدرهما ، ولما يُعلم من ورع الإمام مسلم وفضله ومحبّته للسّنة وأهلها . فبيعد أن يكون قصد البخاريّ في هذا ، وإنّما قصد المذاهب المتشدّدة والأخرى المتساهلة . ولذلك أغلظ القول وتشدّد في ذلك . وتبقى خصوصيّة ردّه على شرط ثبوت اللقاء والسماع من حيث إنّ الإمام البخاريّ أعمل هذا الشرّط في صحيحه وبالع في تحرّيه ، وإلّا لسلمنا بأنّه المعني برّد الإمام مسلم في ذلك . لأنّ الإمام البخاريّ لم يثبت عنه أنّه اشترط ذلك أو صرّح به .

وهذا القول أسلم من الجزم بأن الإمام مسلماً قصد الإمام البخاريّ في ردّه ذلك ، أو ابن المديني ، وأنّه شنّع عليهما واتّهمهما بانتحال الحديث ، والعبث في الأسانيد ، وغير ذلك ممّا لا يليق بهؤلاء الأئمة .

(١) السنن الأبين ، ص ٢٣ .

وهو أصوب من القول إنّ مسلماً لم يقصد البخاريّ ولا شيخه عليّ ابن
المديني ، ولا عرّج على مذهبه ، وأنّ مذهبهما وشرطهما واحد ، وهذا ممّا
يدفعه صنيع الإمامين ، وعمل البخاريّ في صحيحه ، فقد أجراه على
هذا المنهج .

وأما ما حصل في بعض مواضع من الصحيح أنّه أخرج أحاديث معننة
لم يثبت فيها سماع فيجاب عن ذلك بما يلي :
أولاً : أن الحكم للغالب ، ولا يحكم للشواذ .

ثانياً : تصدّى الحافظ ابن حجر لكثير من هذه المواضع وبين أن الحق فيها مع
البخاريّ ، وأوضح عذره فيها .

ثالثاً : يحسن بالطاعنين على البخاريّ في هذا الأمر أن يفهموا قول القائل :
صاحب الدار أدري بما فيها .

وصدق الحافظ المزي لما سأل السبكي عن ذلك قال : « ليس لنا إلاّ
تحسين الظنّ » .

وأسوق هنا مثلاً واحداً يتبيّن فيه للنّاظر المنصف براعة الإمام البخاريّ
في فنّه ، ودقّة نظره ، وسعة علمه بما في صحيحه . في كتاب الوضوء ، باب
إذا أدخل رجله وهما طاهرتان .

قال البخاريّ : حدّثنا أبو نعيم ، قال : حدّثنا زكريا (ابن أبي زائدة)
عن عامر ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه ... (حديث المسح على الخفين) .

قال الحافظ : « زكريا مدّلس ، ولم أره من حديثه إلاّ بالعنعنة . لكن
أخرجه أحمد عن يحيى بن القطّان عن زكريا . والقطّان لا يحمل من حديث

شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعاً . صرح بذلك الإسماعيلي «^(١) .
وأقوال أصحاب هذا الشأن ، والله أعلم .

وممن نسب للإمام البخاري القول باشتراط اللقي والسماع بين المعنعن
ومن عنعن عنه :

القاضي عياض - رحمه الله - وذلك فيما نقله عنه صاحب السنن الأبين عند
حديثه عن شرط اللقي والسماع ، قال : « قلت : قد بينّا قبل أنه مذهب
البخاري وعليّ ابن المديني حسبما حكاه القاضي عياض - رحمه الله - »^(٢) .

والإمام النووي حيث قال : « المعنعن عند أهل العلم محمول على
الاتصال إذا أثبت التلاقي مع احتمال الإرسال ، وكذا إذا أمكن التلاقي ،
وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون ، وقالوا : هذا الذي صار إليه
ضعيف ، والذي ردّه هو المختار الصحيح الذي عليه أهل هذا الفن : عليّ
ابن المديني ، والبخاري »^(٣) .

والحافظ أبو عمرو بن الصلاح في مقدّمته ، قال : « وأنكر مسلم بن
الحجاج على بعض أهل عصره حيث اشترط في العنونة ثبوت اللقاء
والاجتماع ... وقد قيل : إنّ القول الذي ردّه مسلم هو الذي عليه أئمة
هذا العلم : عليّ بن المديني ، والبخاري ، وغيرهما »^(٤) .

والحافظ العلائي ، فقد ذكر في باب التدليس : العنونة ، فقال : « إنها

(١) الفتح : ٣٠٩ / ١ .

(٢) السنن الأبين ، ص ٤٩ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي : ١٢٨ / ١ .

(٤) التقييد والإيضاح ، ص ٧٢ .

تقتضي الاتصال وتدلّ عليه إذا ثبت اللقاء بين المعنعن والمعنع عنه ولو مرة واحدة ، وكان الراوي بريئاً من تهمة التدليس ، وهذا هو الذي عليه رأي الحذاق كابن المديني ، والإمام البخاريّ ، وأكثر الأئمة ^(١) .

والحافظ ابن كثير ، إذ قال : « أول من اعتنى بجمع الصحيح : أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاريّ ، وتلاه صاحبه وتلميذه : أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، فهما أصحّ كتب الحديث ، والبخاريّ أرجح لأنه اشترط في إخراج الحديث في كتابه هذا أن يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه ، ولم يشترط مسلم الثاني ، بل اكتفى بمجرد المعاصرة » ^(٢) . وهذا تصريح واضح من الإمام ابن كثير بأن الجامع الصحيح للإمام البخاريّ أصحّ من صحيح الإمام مسلم ، وذلك لخصوصية شرط اللقي والسماع عند الإمام البخاريّ ، كما أنه صرح بنسبة هذا الشرط للإمام البخاريّ في صحيحه دون مسلم .

وبعد أن أثبتنا هذه النصوص لأهل العلم الذين نسبوا للإمام البخاريّ القول باشتراط اللقي والسماع في الإسناد المعنعن ، يتضح لنا من خلال هذه النصوص اشتهاار هذا القول عن الإمام البخاريّ ، وأنه قد أعمله في صحيحه خاصة ، وأنه هو مذهب الأئمة المتقدمين كابن القطان ، وعليّ ابن المديني ، وغيرهم .

بيد أن الخلاف وقع في شرط البخاريّ هل هو مقصور على الجامع الصحيح أم هو في سائر المصنّفات ؟ وقد أجبنا عن هذا السؤال في المبحث السابق بما يكفي .

(١) جامع التحصيل ص ١١٦ .

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ص ٢٣ .

أما العلماء الذين رجّحوا القول بكون الشرط مقصوراً على الجامع الصحيح كابن كثير والبلقيني وغيرهم فلم يبيّنوا على ما بنوا هذا القول .

والذي يظهر من كلامهم المتقدم أنهم بنوا ذلك على علمهم بمتانة أحاديث الصحيح ، وجلالة رواتها ، وشهادة أهل العلم لها ، وحسن صناعة الإمام البخاريّ فيه ، في مقابل ما اطلعوا عليه في مصنفاته الأخرى فوجدوها دون ذلك بكثير ، فحكموا على شرط الجامع الصحيح من هذا الباب ، ولهم العذر في ذلك فإن مكانة الصحيح ومنزلته ظاهرة بيّنة يعرفها كلّ عالم منصف ، وباحث مدقّق .



الباب الثاني

الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في صحيحه في تراجم
الأبواب ولا يصرّح بكونها أحاديث ، وليست على شرطه

مرتبة على الأبواب الفقهية

كما هو ترتيبها في الجامع الصحيح للبخاري

كتاب الإيمان

وفيه

- باب : الصلاة من الإيمان وقول الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ
إِيمَانَكُمْ ﴾ يعني صلاتكم عند البيت .

- باب : حسن إسلام المرأة .

كِتَابُ الْإِيمَانِ

بَابُ : الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ يَعْنِي صَلَاتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ

أَخْرَجَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ تَحْتَ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ - أَوْ قَالَ أَخْوَالِهِ - مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا - أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا - وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قَبْلَ الْبَيْتِ ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَكَّةَ ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قَبْلَ الْبَيْتِ ، وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ رِجَالٌ وَقُتِلُوا فَلَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ ، الْحَدِيثُ ، وَفِيهِ تَحْوِيلُ الْقِبْلَةِ .

قال الحافظ : « كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْجُزْمِ بِالْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ لَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْبَيْتِ كَانَتْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ »^(١) اهـ .

قلت : أَرَادَ الْحَافِظُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « عِنْدَ الْبَيْتِ » إِلَى مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِمَكَّةَ وَقِبْلَتُهُ بَيْتُ الْمَقْدِسِ ؛ لَكِنَّهُ لَا يَسْتَدْبِرُ

(١) فتح الباري : ٩٥/١ .

الكعبة ، بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس . وهذا الحديث روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - .

قال الإمام أحمد : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ^(١) ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ^(٢) عَنْ الْأَعْمَشِ^(٣) ، عَنْ مُجَاهِدٍ^(٤) ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٥) قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَالْكَعْبَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَبَعْدَ مَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا ثُمَّ صُرِفَ إِلَى الْكَعْبَةِ »^(٦) .

وأخرجه الطبراني^(٧) ، والبيهقي^(٨) ، والبزار^(٩) من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة به .

(١) يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ بن أبي زياد الشيباني مولا هم البصري ، ثقة عابد . ت ٢١٥ هـ .
التقريب ، ص ٥٧٩ .

(٢) وَضَّاحٌ بِتَشْدِيدِ الْمَعْجَمَةِ ، ثُمَّ مَهْمَلَةٌ ، الْيَشْكُرِيُّ الْوَاسِطِيُّ الْبَزَّازُ ، مشهور بكنته ،
ثقة ثبت . ت ٥ أو ١٧٦ هـ . التقريب ، ص ٥٨٠ .

(٣) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي ، ثقة حافظ ؛ لكنه يدلّس .
ت ٧ أو ١٤٨ هـ . التقريب ، ص ٢٥٤ .

(٤) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولا هم المكي ، ثقة إمام . ت ١ أو ٢ أو ٣ أو
١٠٤ هـ . التقريب ، ص ٥٢٠ .

(٥) عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب بن هاشم القرشي الهاشمي أبو العباس ، ابن عم
رسول الله ﷺ ، ولد وبنو هاشم بالشعب ، وهو حبر الأمة وترجمان القرآن . ت ٦٨ هـ
على الصحيح بالطائف . الإصابة : ١٤١/٤ .

(٦) المسند : ٢٨٩/٤ .

(٧) الطبراني الكبير : ٦٧/١١ .

(٨) سنن البيهقي : ٢/٣ .

(٩) كشف الأستار ، رقم الحديث (٤١٨) .

وأخرجه أحمد في مسنده^(١) من طريق سفيان ، وابن ماجه ، من طريق أبي بكر بن عيَّاش^(٢) ، عن أبي إسحاق^(٣) ، عن البراء^(٤) : « صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، وَصُرِفَتِ الْقِبْلَةُ إِلَى الْكَعْبَةِ بَعْدَ دُخُولِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ بِشَهْرَيْنِ »^(٥) .

قال الحافظ : « ظاهره أنه كان يصلي بمكة إلى بيت المقدس محضًا » اهـ .^(٦)

الحكم على الحديث :

قال الحافظ ابن حجر : « أصح ما فيه حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس^(٧) » ، وقال في الفتح : « صحَّحه الحاكم^(٨) وغيره من حديث ابن عباس^(٩) » .

(١) ٢٨٩/٤ .

(٢) أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي الكوفي ، مشهور بكنيته ، والأصح أنها اسمه ، ثقة عابد ؛ إلا أنه لما كبر ساء حفظه . ت ١٩٤ هـ ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين . التقريب ، ص ٦٢٤ .

(٣) عمرو بن عبدالله بن عبيد ويقال : علي ، ويقال : ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي ، ثقة مكثر عابد . اختلط بأخرة . ت ١٢٩ هـ ، التقريب ، ص ٤٢٣ .

(٤) البراء بن عازب بن الحارث بن عديّ الأوسي الأنصاري ، يكنى أبا عمارة ، له ولأبيه صحبة ، غزا مع النبي ﷺ خمس عشرة غزوة ، نزل الكوفة . ت ٧٢ هـ . الإصابة : ٢٧٨/١ .

(٥) سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب القبلة : ٣٢٢/١ .

(٦) فتح الباري : ٩٦/١ .

(٧) تلخيص الحبير : ٢١٥/١ . وقال : « يعكر عليه إمامة جبريل به ﷺ عند باب البيت » .

(٨) المستدرک : ٢٩٥/٢ .

(٩) الفتح : ٩٦/١ .

وإسناد أحمد فيه الأعمش مدلس ، ولم يصرح هنا بالسماع .

ولهذا الحديث شواهد من حديث البراء بن عازب ، وأنس في الصحيح^(١) في شأن تحويل القبلة .

والحديث يتقوى بشواهده .

ما يستفاد من الترجمة :

• تفسير الإمام البخاري للإيمان المذكور في الآية بأنه الصلاة التي كان يصليها المسلمون تجاه بيت المقدس - وهم بمكة - ولذلك أشار بقوله : « **عِنْدَ الْبَيْتِ** » إلى هذا المعنى ، ونبه لورود الخبر بذلك عن النبي ﷺ ، هي لفظة مهمة وفائدة قيمة من الإمام البخاري - رحمه الله - في تفسير القرآن بالسنة .

وأكثر أهل التفسير يذكرون بأن معنى الإيمان في قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلَّهِ وَرَبِّهِمْ** ﴾ : ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلَّهِ وَرَبِّهِمْ** ﴾ ، وهو الصلاة ، ويستدلون بحديث تحويل القبلة ، وما ورد في سبب نزول الآية الكريمة .

لكن ذكر الحديث الوارد في صلاة النبي ﷺ إلى بيت المقدس وهو في مكة ، وجعله الكعبة بينه وبين المقدس ، وتفسير الآية بالحديث فائدة حازها الإمام البخاري وسبق إليها دون غيره من أهل التفسير .

• إيراد الإمام البخاري للفظ « **عِنْدَ الْبَيْتِ** » في تفسير الآية يدل على تصحيحه لهذه الرواية . فقد جعلها من التفسير المأثور الصحيح الذي فسرت به الآية الكريمة .

• قوله : « **الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ** » أفاد به أن لفظ الإيمان المذكور في الآية

(١) البخاري ، كتاب الإيمان ، باب الصلاة من الإيمان .

لفظ كلّي أريد به المعنى الأخصّ وهو المعنى الجزئي . فقد أطلق الإيمان وهو كلّ ، وأراد الصلاة وهي جزء من الإيمان . فكان إطلاق الكلّ وإرادة الجزء أسلوباً بليغاً من أساليب القرآن الكريم أفاد به الإمام البخاريّ في هذه الترجمة .



بَاب : حُسْنُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا » .

هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ من طريق ابن شهاب^(١) ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(٢) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ »^(٣) .

وأخرجه الترمذيّ من حديث أبي سلمة^(٤) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ » . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٥) .

ومن طريق مالك بن أنس ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ :

(١) هو الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، أبو بكر ، الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته وإتقانه . ت ١٢٥ هـ . التقريب ، ص ٥٠٦ .

(٢) هو عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب الهاشمي ، زين العابدين ، ثقة ثبت ، عابد فقيه ، فاضل مشهور . ت ٩٣ هـ . التقريب ، ص ٤٠٠ .

(٣) الموطأ : ٢ / ٩٠٣ .

(٤) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، قيل : اسمه عبدالله ، وقيل : إسماعيل ، ثقة مكثر . ت ٩٤ هـ . التقريب ، ص ٦٤٥ .

(٥) الترمذي ، كتاب الزهد : ٣٨٣ / ٤ ، ح ٢٣١٧ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ » . ثُمَّ قَالَ : وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ ابْنِ حُسَيْنٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ مُرْسَلًا . وَهَذَا عِنْدَنَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَعَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ^(١) .

وأخرجه ابن ماجه ، قال : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ^(٢) ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ شَابُورٍ ^(٣) ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ^(٤) ، عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْلٍ ^(٥) ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ » ^(٦) .

وأخرجه ابن حبان من طريق هشام به ^(٧) .

وأخرجه الإمام أحمد في المسند من طريق حجاج بن دينار الواسطي ^(٨) ،

(١) الترمذي ، كتاب الزهد ، ح ٢٣١٨ .

(٢) هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، مقرئ ، كبير فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح . ت ٢٤٥ هـ . التقريب ، ص ٥٧٣ .

(٣) محمد بن شعيب بن شابور الأموي مولا هم ، نزيل بيروت ، صدوق ، صحيح الكتاب . ت ٢٠٠ هـ . التقريب ، ص ٤٨٣ .

(٤) هو الإمام عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ، أبو عمرو ، الفقيه ، ثقة جليل . ت ١٥٧ هـ . التقريب ، ص ٣٤٧ .

(٥) قررة بن عبدالرحمن بن حيويل بمهملة مفتوحة ثم تحتانية ، وزن جبريل ، المعافري المصري ، يقال : اسمه يحيى ، صدوق ، له مناكير . ت ١٤٧ هـ ، التقريب ، ص ٤٥٥ .

(٦) ابن ماجه : كتاب الفتن ، باب كف اللسان في الفتنة ، ح ٣٩٧٦ .

(٧) صحيح ابن حبان : ٤٦٦/١ .

(٨) حجاج بن دينار الواسطي ، لا بأس به ، له ذكر في مقدمة مسلم . التقريب ، ص ١٥٣ .

عَنْ شُعَيْبِ بْنِ خَالِدٍ^(١) ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« إِنْ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ قِلَّةٌ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يَغْنِيهِ »^(٢) .

وأخرجه من طريق مُوسَى بْنِ دَاوُدَ^(٣) ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ بِهِ^(٤) .

وأخرجه الطبراني ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ رَشْدِينَ^(٥) ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو
صَالِحٍ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ الْحَرَّانِي^(٦) ، قال حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ عَمْرِو^(٧) ، عَنْ
الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بِهِ^(٨) .

وأخرجه البخاري في تاريخه من طريق عبد الله بن يوسف ، عن مالك ،
عن ابن شهاب ، عن علي بن حسين ، عن النبي ﷺ^(٩) .

(١) شعيب بن خالد الخثعمي ، مقبول . التقريب ، ص ٢٦٧ .

(٢) المسند ، مسند أهل البيت : ٢٠١/١ ، ح ١٧٣٤ .

(٣) موسى بن داود الضبي ، أبو عبد الله الطرسوسي ، نزل بغداد ، صدوق ، فقيه ، زاهد
، له أوهام . ت ٢١٧ . التقريب ، ص ٥٥٠ .

(٤) المسند ، مسند أهل البيت : ٢٠١/١ ، ح ١٧٣٩ .

(٥) أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين أبو جعفر المصري ، قال أبو حاتم : لم أحدث
عنه لما تكلموا فيه . الجرح والتعديل : ٧٥/٢ . قال ابن عدي : كذبوه ، صاحب
حديث كثير ، أنكرت عليه أشياء مما رواه ، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه .
الكامل : ١٩٨/١ . انظر اللسان : ٢٨١/١ ، الكشف الحثيث ص ٥٨ .

(٦) عبد الغفار بن داود الحراني ، نزيل مصر ، ثقة ، فقيه . ت ٢٢٤ هـ . التقريب ،
ص ٣٦٠ .

(٧) عبد الرزاق بن عمر الدمشقي ، أبو بكر الثقفني ، متروك الحديث عن الزهري ، لين
في غيره . التقريب ، ص ٣٥٤ .

(٨) المعجم الأوسط : ٢٣٤/١ .

(٩) التاريخ الكبير : ٢٢٠/٤ .

قال الإمام البخاري : « هذا أصحّ بانقطاعه . وقال بعضهم : عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . ولا يصحّ إلا عن عليّ ابن الحسين عن النبي ﷺ »^(١).

الحكم على الحديث :

رجال الإسناد في هذا الحديث ثقات ، قال الهيثمي في المجمع : « ورجال أحمد ثقات »^(٢) ، لكن علته هي الانقطاع بين عليّ بن الحسين بن عليّ والنبي ﷺ كما ذكر ذلك البخاري^(٣) وغيره . وقال الخطيب في تاريخه : « الصحيح عن مالك عن الزهري عن عليّ بن الحسين مرسلاً »^(٤).

وقال الترمذي : « حديث غريب »^(٥).

ولم يخرج الإمام البخاريّ هذا الحديث مع جزمه بأنه أصحّ طرقه ، وذلك لعلّة الإرسال . والله أعلم .



(١) المصدر نفسه .

(٢) مجمع الزوائد : ١٨/٨ .

(٣) التاريخ الكبير : ٢٢٠/٤ .

(٤) تاريخ بغداد : ٦٤/١٢ .

(٥) الترمذي ، كتاب الزهد ، ح ٢٣١٧ .

كتاب العلم

وفيه

- بَاب : مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَقَّةِ
فَجَلَسَ فِيهَا .

- بَاب الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ .

- بَاب : السَّمْرِ فِي الْعِلْمِ .

كِتَابُ الْعِلْمِ

بَاب : مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ

وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا

أَخْرَجَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ تَحْتَ هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ . قَالَ : فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا . فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ » .

وهذه الترجمة لفظ حديث ورد في النهي عن القيام للقدام .

وهو ما أخرجه الإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائده عن لؤين^(١) ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ^(٢) ، عَنْ سِمَاكِ^(٣) ، عَنْ جَابِرِ بْنِ

(١) محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي المصيصي أبو جعفر العلاف ، لؤين ، ثقة ، ت ٢٤٥ هـ ، التقريب ، ص ٨١ .

(٢) شريك بن عبدالله النخعي الكوفي ، القاضي ، أبو عبدالله ، صدوق ، يخطيء كثيرا ، تغيّر حفظه مذ ولي القضاء . ت ١٧٧ هـ . التقريب ، ص ٢٦٦ .

قال أبو حاتم : صدوق ، وأبو زرعة : يحتج بحديثه . الجرح والتعديل : ٣٦٥/٤ . وثقه ابن معين ، وقال غيره : سيء الحفظ . الكاشف : ٤٨٥/١ .

(٣) سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي ، أبو المغيرة ، صدوق ، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، تغيّر بأخرة فكان ربما تلقن . ت ١٢٣ هـ . التقريب ، ص ٢٥٥ .

سَمُرَةَ^(١) قَالَ : « كُنَّا إِذَا أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ أَحَدُنَا حَيْثُ يَنْتَهِي »^(٢).

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد^(٣)، وأبو داود^(٤)، والترمذي^(٥)، والطبراني^(٦)، والبيهقي^(٧)، وابن حبان^(٨)، وأبو يعلى^(٩) كلهم من طريق شريك عن سماك عن جابر بن سمرة به .

وأخرج ابن الجعد من طريق محمد بن عيينة^(١٠) قال : كان معاوية بن قرّة^(١١) إذا أتانا في حلقتنا لم يجلس حيث نوسّع له ؛ إنما يجلس حيث ينتهي^(١٢) .

(١) جابر بن سمرة بن جنادة بن جندب العامري السوائي ، له ولأبيه صحبة ، نزل الكوفة وتوفي بها في ولاية بشر على العراق سنة ٧٤ هـ . انظر الإصابة : ٤٣١/١ .

(٢) المسند : ٩٨/٥ .

(٣) الأدب المفرد ، ص ٣٨٩ .

(٤) سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب في التحلق : ١٦٤/٥ .

(٥) الترمذي ، كتاب الاستئذان ، باب اجلس حيث ينتهي المجلس : ٦٩/٥ .

(٦) الطبراني الكبير : ٢٢٩/٢ .

(٧) البيهقي : ٢٣١/٣ .

(٨) صحيح ابن حبان : ٣٤٥/١٤ .

(٩) مسند أبي يعلى : ٤٤٩/١٣ .

(١٠) محمد بن عيينة الهلالي ، أخو سفيان بن عيينة ، صدوق له أوهام . التقريب ، ص ٥٠١ .

(١١) معاوية بن قرّة بن إياس بن هلال المزنيّ ، أبو إياس البصري ، ثقة . ت ١١٣ هـ . التقريب ، ص ٥٣٨ .

(١٢) مسند ابن الجعد ، ص ١٦٩ .

الحكم على الحديث :

الحديث قال عنه الترمذي : « حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ سِمَاكِ أَيْضًا » اهـ^(١) .
وصححه ابن حبان^(٢) .

قال المنذري : « رواه أبو داود ، والترمذي وحسنه » اهـ^(٣) .

والحديث من رواية شريك بن عبدالله وفيه مقال . وقد أخرج له البخاري تعليقاً ، ومسلم متابعة^(٤) ، لكن شريكاً لم ينفرد به ، بل روى الحديث من طريق زهير بن معاوية^(٥) عن سماك عن جابر به^(٦) ، وهذا الطريق صحيح ، لكن لم أجد من الأئمة من ذكر رواية زهير عن سماك إلا الترمذي .

وحديث شريك عن سماك عن جابر حديث حسن ، وأمّا وصف الترمذي له بالغرابة ، فلعله يريد أنه لم يرو إلا من طريق جابر ، ولم يروه عن جابر إلا سماك .

(١) جامع الترمذي ، الاستئذان ، باب اجلس حيث ينتهي المجلس : ٦٩/٥ .

(٢) ابن حبان : ٣٤٥/١٤ .

(٣) الترغيب والترهيب : ٣٩٥/٣ .

(٤) تهذيب التهذيب : ٢٩٣/٤ ، تهذيب الكمال : ٤٦٢/١٢ . وقد أخرج البخاري لشريك تعليقاً في كتاب الجنائز ، باب فضل من مات له ولد فاحتسب .

(٥) زهير بن معاوية بن حديج ، أبو خيثمة الجعفي الكوفي ، نزيل الجزيرة ، ثقة ثبت ، توفي سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين . التقريب ، ص ٣٤٢ .

(٦) الترمذي ، الاستئذان ، باب اجلس حيث ينتهي ... : ٦٩/٥ .

ما يستفاد من الترجمة :

- أن من الآداب الإسلامية الكريمة أن يجلس الرجل حيث ينتهي به المجلس ، وألاّ يقيم رجلاً من مكانه ليجلس فيه .
- أن المجالس لها حرمة وكرامة ، والحقّ فيها لمن سبق ، والناس فيها سواسية ؛ لا تعظّم فيها الهيئات ، ولا يضرب عليها الناس ، ولا يستأثر بها شخص دون آخر كما هو الحال في مجالس غير المسلمين .
- قال الحافظ : « المراد بالمجلس وبالحلقة : حلقة العلم ومجلس العلم »^(١) .



(١) الفتح : ٩٨/١ .

بَابُ الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ .
وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَرَثُوا الْعِلْمَ ...

لم يخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً مرفوعاً بسنده تحت هذه الترجمة ، واكتفى بتبوييه بالأحاديث غير المسندة ، دون الإشارة إلى ذلك .

وقوله : « العلماء ... » هو لفظ حديث أخرجه الإمام أحمد^(١) والترمذي^(٢) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ يُزِيدَ^(٣) عَنْ عَاصِمِ بْنِ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ^(٤) عَنْ دَاوُدَ بْنِ جَمِيلٍ^(٥) عَنْ كَثِيرِ بْنِ قَيْسٍ^(٦) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ^(٧) قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ ، وَإِنَّهُ

(١) المسند : ١٩٦/٥ .

(٢) أخرجه الترمذيّ من طريق عاصم عن قيس عن رجل عن أبي الدرداء : ٤٨/٥ .

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ يُزِيدَ الكلاعيّ ، مولى خولان ، أبو سعيد الواسطيّ ، ثقة ثبت عابد .
ت ١٩٠ هـ أو قبلها ، التّقریب ، ص ٥١٤ .

(٤) عاصم بن رجاء بن حيوة الكنديّ الفلسطينيّ ، صدوق يهيم ، التّقریب ، ص ٢٨٥ .

(٥) داود بن جميل ، ويقال : اسمه الوليد . ضعيف ، التّقریب ، ص ١٩٨ .

(٦) كثير بن قيس الشّاميّ ، يقال : قيس بن كثير ، والأوّل أكثر . ضعيف ، التّقریب ،
ص ٤٦٠ .

(٧) عويمر ، أبو الدرداء ، مشهور بكنيته وباسمه جميعاً ، قيل : هو عامر ، وعويمر لقب .
مات لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ؓ . الإصابة : ٧٤٧/٤ .

لَيْسَتْغْفِرُ لِلْعَالِمِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى الْحَيَاتَانِ فِي الْمَاءِ . وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ . إِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ لَمْ يَرِثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا ؛ وَإِنَّمَا وَرِثُوا الْعِلْمَ ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ » .

وأخرجه ابن ماجه^(١) ، والطبراني^(٢) من طريق عاصم به .

وأخرجه أبو داود الطيالسي^(٣) ، والدارمي^(٤) ، وابن حبان^(٥) ، والحاكم^(٦) كلهم من طريق زرّ بن حبيش^(٧) عن صفوان بن عسال^(٨) « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَطْلُبُ » هكذا مختصرًا .

وأخرجه ابن أبي خيثمة^(٩) ، والترمذي^(١٠) ، عن الأعمش ، عن أبي صالح^(١١) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ » .

(١) سنن ابن ماجه ، المقدمة ، باب فضل العلماء : ٨١/١ .

(٢) مسند الشاميين : ٢٢٤/٢ .

(٣) مسند الطيالسي : ص ١٦٠ .

(٤) الدارمي : ١١٣/١ .

(٥) صحيح ابن حبان : ٣٧١/٣ .

(٦) المستدرک : ١٨٠/١ .

(٧) زرّ بن حبيش بن حباشة الأسدي الكوفي ، أبو مريم ، ثقة جليل مخضرم . ت ١ أو ٢ أو ٨٣ هـ . التقريب ، ص ٢١٥ .

(٨) صفوان بن عسال المرادي له صحبة ، سكن الكوفة ، غز مع النبي ﷺ اثنتي عشرة غزوة . الإصابة : ٣٣٦/٣ .

(٩) كتاب العلم لابن أبي خيثمة ، ص ١٠ .

(١٠) الترمذي ، كتاب العلم ، باب فضل طلب العلم : ٢٨/٥ .

(١١) ذكوان السمان الزيات المدني ، ثقة ثبت ، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة . ت ١٠١ هـ . التقريب ، ص ٢٠٣ .

وأخرجه أحمد^(١)، وابن حبان^(٢) من طريق الأعمش عن أبي صالح به .
وقد عزا الحافظ ابن حجر في فتح الباري^(٣) حديث الترجمة إلى مستدرک
الحاكم عن أبي الدرداء ، ولم أره هناك إلا عن أبي هريرة رضي الله عنه^(٤) . ولعلّ
الحافظ أراد طرف الحديث فعزاه إلى الحاكم . قال في الفتح : « قوله : أن
العلماء بفتح أن ويجوز كسرهما . من هنا إلى قوله : « وَأَفِرِّ » طرف من
حديث أبي داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححاً من حديث
أبي الدرداء » اهـ .

لكن الحافظ ذكره في التلخيص ولم يعزه للحاكم فقال : « حديث
العلماء ورثة الأنبياء ، أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن حبان عن
حديث أبي الدرداء »^(٥) اهـ .

الحكم على الحديث :

قال الإمام الترمذي بعد ذكره للحديث : « وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا
مِنْ حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ ، وَلَيْسَ هُوَ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ »^(٦) اهـ .
ونقل عن البخاري أنه رأى حديث عاصم عن الوليد بن جميل^(٧) أصح .
ومدار الحديث على كثير بن قيس الشامي وهو ضعيف ، وقد وهم من

(١) المسند : ٣٢٥/٢ .

(٢) صحيح ابن حبان : ٢٤٨/١ .

(٣) فتح الباري : ١٥٩/١ .

(٤) المستدرک : ١٦٥/١ عن الأعمش عن أبي صالح .

(٥) تلخيص الحبير : ١٦٤/٣ .

(٦) سنن الترمذي : كتاب العلم ، باب فضل الفقه على العبادة : ٤٧/٥ .

(٧) هو داود بن جميل المذكور في الإسناد المتقدم عند أحمد .

جعله في الصحابة ، قاله الحافظ^(١) . والحديث بهذا الطريق لا يصحّ إلى النبي ﷺ .

وأعلّ الحديث كذلك الإمام الدارقطني ، فقال : « داود هذا مجهول ... وعاصم بن رجاء ومن فوقه إلى أبي الدرداء ضعفاء ، ولا يثبت »^(٢) .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : « حسنه حمزة الكناني^(٣) وضعفه باضطراب في سنده ، لكن له شواهد يتقوى بها »^(٤) .

وقد أعلّ الحديث بعلّة أخرى ذكرها أهل العلم وهي الاضطراب في سنده . قال الحافظ المنذري : « اختلف في الحديث اختلافاً كثيراً »^(٥) .

وأشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر - كما تقدّم - وذلك لأنّ الحديث اختلف فيه اختلافاً كثيراً . يقول العلامة شمس الحقّ العظيم آبادي : « وقد اختلف فيه اختلافاً كثيراً ، فقليل : فيه كثير بن قيس ، وقيل : قيس بن كثير ذكر أنّه جاءه رجل من أهل المدينة . ومنهم من أثبت في إسناده داود بن جميل ، ومنهم من أسقطه . وروي أيضاً عن كثير بن قيس عن يزيد بن سمرة عن أبي الدرداء »^(٦) .

وذكر الإمام البخاريّ للحديث يدلّ على أنّ له أصلاً ، وإنما لم يخرجـه

(١) تلخيص الحبير : ١٦٤/٣ .

(٢) العلل للإمام الدارقطني : ٢١٦/٦ .

(٣) حمزة بن محمّد بن عليّ بن العباس أبو القاسم الكناني المصري ، محدّث مصر ، سمع النسائيّ ، وجمع وصنّف . ت ٣٥٧ هـ . التذكرة للذهبي : ٩٣٢/٣ .

(٤) فتح الباري : ٢١٠/١ .

(٥) الترغيب والترهيب ، كتاب العلم : ٥٧/١ .

(٦) عون المعبود : ٥٣/١٠ .

لتقاصره عن شرطه ، وللحديث شواهد ، منها : حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم^(١) وغيره : « مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ » . والله أعلم .

ما يستفاد من الترجمة :

- تقديم العلم على العمل . فكلّ عمل لا يكون على أساس من العلم الشرعيّ والهدي النبويّ فهو ردّ .
- العلم شرط في صحّة القول والعمل .
- العلماء ورثة الأنبياء ؛ يرثون عنهم العلم والعمل والإمامة في الدين .
- أنّ الأنبياء لا يورثون المال ، إنما يورثون العلم .
- أنّ ميراث العلماء يرفع من شأنهم ويعلي منازلهم ليكونوا قدوة للأمة .
- أنّ ميراث الأنبياء مشاع ليس مقصوراً على فئة العلماء ، بل كلّ من طلب علمهم واستفاد منه فهو وارث لهذا العلم الذي استفاده .



(١) صحيح مسلم : كتاب العلم ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن .

بَاب : السَّمَرِ فِي الْعِلْمِ

أورد الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي بكر وقصّته من أضيافه ، وليس في هذا الحديث ذكر السّمَر ، لكن الإمام البخاريّ ترجم بلفظ السّمَر إشارة إلى الحديث الوارد في ذلك^(١) ، وهو ما رواه الإمام أحمد من طريق أبو معاوية^(٢) ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ^(٣) ، عَنِ عَلْقَمَةَ^(٤) ، عَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُرُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ »^(٥) .

وأخرجه الترمذي^(٦) ، وابن خزيمة^(٧) ، والحاكم^(٨) ، وابن أبي شيبة^(٩) ،

(١) قاله ابن حجر ، الفتح : ٢٨١/١ .

(٢) محمد بن خازم ، أبو معاوية الضرير الكوفي ، عمي وهو صغير ، ثقة ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره ، ت ١٩٥ هـ . التقريب ، ص ٤٧٥ .

(٣) إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه ، ثقة ، إلا أنه كان يرسل كثيراً ، ت ١٩٦ هـ ، التقريب ، ص ٩٥ .

(٤) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي ، ثقة ثبت ، فقيه عابد ، مات بعد الستين ، وقيل بعد السبعين . ع . التقريب ، ص ٣٩٧ .

(٥) المسند : ٢٥/١ ،

(٦) الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الرخصة في السّمَر : ٣١٥/١٠ .

(٧) صحيح ابن خزيمة : ١٨٦/٢ .

(٨) المستدرک : ٢٤٦/٢ .

(٩) المصنّف : ١٨١/٢ .

وأبو يعلى^(١) ، وأبو نعيم في الحلية^(٢) ، ويعقوب بن سفيان^(٣) من طريق أبي معاوية عن الأعمش به^(٤) .

وأشار أيضاً بقوله : « السَّمَرِ فِي الْعِلْمِ » . إلى الردّ على من منع السَّمَر محتجاً بحديث : « لا سَمَرَ إِلَّا لِمُصَلٍّ أَوْ مُسَافِرٍ » ، وهو حديث أخرجه الإمام أحمد من طريق جرير عن منصور ، عن خيثمة^(٥) ، عن رجل من قومه عن عبدالله بن مسعود .

وأخرجه الإمام أحمد^(٦) أيضاً ، والطيالسي^(٧) ، والخطيب^(٨) من طريق منصور بن المعتمر^(٩) ، عَنْ خَيْثَمَةَ ، عن عبدالله^(١٠) ، عن النبي ﷺ .. الحديث .

(١) مسند أبي يعلى : ١٧٢/١ .

(٢) حلية الأولياء : ١٢٤/١ .

(٣) المعرفة والتاريخ : ٥٣٨/٢ .

(٤) وأخرجه أحمد والترمذي من طريق الحسن بن عبيدالله عن إبراهيم عن علقمة عن رجل جعفي يقال له : قيس ، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . والحسن بن عبيدالله ثقة كوفي . نسب البخاري الاضطراب إلى عامة روايته . وقال الدارقطني : ليس بالقوي . انظر تحقيق الشيخ أحمد شاكر على الترمذي : ٣١٥/١ .

(٥) خيثمة بن عبدالرحمن بن أبي سبرة ، واسمه يزيد بن مالك بن عبدالله بن ذؤيب بن سلمة الجعفي الكوفي ، لأبيه وجدّه صحبة . ثقة ، وكان يرسل . مات بعد سنة ثمانين . ع . التقريب ، ص ١٩٧ . وانظر تهذيب الكمال : ٣٧٠/٨ .

(٦) المسند : ٣٧٩/١ .

(٧) مسند الطيالسي ، ص ٤٨ .

(٨) تاريخ بغداد : ٢٨٦/١٤ .

(٩) منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي أبو عتاب الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلس . ت ١٣٢ هـ . التقريب ، ص ٥٤٧ .

(١٠) وفي رواية عند أحمد : عن خيثمة ، عن رجل ، عن ابن مسعود . المسند : ٤١٢/١ - ٤٤٤ .

وأخرجه عبدالرزاق^(١)، والطبراني^(٢)، والبيهقي^(٣)، وأبو نعيم في الحلية^(٤) من طريق سفيان، عن منصور، عن حبيب بن أبي ثابت^(٥)، عن زياد بن حدير^(٦)، عن عبدالله بن مسعود، وذكر الحديث.

الحكم على الحديث :

- حديث عمر قال عنه الترمذي : « حديث حسن »^(٧).

وصحّحه ابن خزيمة^(٨)، والحاكم^(٩) ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي : « رجاله رجال الصّحيح »^(١٠).

قال الشيخ أحمد شاكر : « إسناده صحيح »^(١١). ورجّح - رحمه الله - أنّ علقمة سمع الحديث من عمر بن الخطاب، وأنه رواه عنه مرّتين : مرّة بواسطة، ومرّة بلا واسطة.

(١) مصنف عبدالرزاق : ٥٦١/١ .

(٢) الطبراني الكبير : ٢١٧/١٠ .

(٣) البيهقي الكبير : ٤٥٢/١ .

(٤) الحلية : ١٢١/٤ - ١٩٨ .

(٥) حبيب بن أبي ثابت قيس، ويقال : هند بن دينار الأسدي مولا هم، أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، كان كثير الإرسال والتدليس. ت ١١٩ هـ. ع التقريب، ص ١٥٠.

(٦) زياد بن حدير الأسدي، له ذكر في الصحيح، ثقة عابد، التقريب، ص ٢١٨.

(٧) الترمذي : ٣١٥/١ .

(٨) صحيح ابن خزيمة : ١٨٦/٢ .

(٩) المستدرک : ٢٤٦/٢ .

(١٠) مجمع الزوائد : ٢٩٠/٩ .

(١١) سنن الترمذي بتحقيق أحمد شاكر : ٣١٧/١ - ٣١٨ .

واستند - رحمه الله - إلى تحسين الترمذي للحديث ، وقال : « إنه متصل عنده » .

قلت : يعكر على هذا : اصطلاح الحسن عند الترمذي .

- حديث ابن مسعود قال عنه الحافظ : « رواه أحمد بسند فيه راو مجهول »^(١) اهـ .

قلت : الحديث قد روي ذكر الرجل المجهول عند أحمد .

وعند الطبراني^(٢) عن خيثمة عن زياد بن حدير .

قال الهيثمي : « رجال الجميع ثقات »^(٣) .

لكن خيثمة كان يرسل ، ولم يرو عن ابن مسعود .



(١) الفتح : ٢١٣/١ .

(٢) المعجم الكبير : ٢١٧/١٠ .

(٣) مجمع الزوائد : ٣١٤/١ . وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على الحديث في سنن

الترمذي : ٣١٩/١ .

كتاب الوضوء

وفيه

- بَاب : مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ .

- بَاب : لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ .

- بَاب : غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ .

- بَاب : الْوُضُوءُ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ .

كِتَابُ الْوُضُوءِ

بَاب : مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ

لم يخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً مسنداً للنبيّ ﷺ .
قال الحافظ ابن حجر : « لعلّ المصنّف أشار إلى حديث « الوضوء على
الوضوء نور » وهو حديث ضعيف »^(١) .
قلت : الحديث عزاه الحافظ ابن حجر لمسند رزين^(٢) .

الحكم على الحديث :

قال الحافظ العراقيّ في تخريج أحاديث الإحياء : « لم أجد له أصلاً »^(٣) .
وقال المنذريّ : « لا يحضرني له أصل من حديث النبيّ ﷺ ، ولعله من
كلام بعض السلف »^(٤) .
وقد ورد في هذا المعنى حديث عند عبد بن حميد^(٥) ، والترمذيّ^(٦) ، وأبو داود^(٧) ،

(١) الفتح : ٢٣٤/١ .

(٢) تلخيص الحبير :

(٣) المغني عن حمل الأسفار : ٨٤/١ .

(٤) الترغيب والترهيب : ١٠٧/١ ، باب الترغيب في المحافظة على الوضوء .

(٥) مسند عبد بن حميد : ص ٢١٧ .

(٦) سنن الترمذيّ : كتاب الطهارة ، باب الوضوء لكلّ صلاة : ٨٦/١ .

(٧) أبو داود ، كتاب الوضوء ، باب الرّجل يحدّد الوضوء من غير حدث : ١٦/١ .
وانظر ضعيف أبي داود للألباني ص ١٦ .

وابن ماجه ^(١) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : كان رسول الله ﷺ يقول : « من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات » .

لكن هذا الحديث يرويه عبدالرحمن بن زياد الإفريقي ^(٢) قاضي إفريقية ، وهو ضعيف في حفظه . فلا يصح الحديث .

قال ابن الجوزي عند ذكره للحديث : « اسم الإفريقي : عبدالرحمن بن زياد ، قال أحمد : نحن لا نروي عنه شيئاً . وقال الدارقطني : ليس بالقوي . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ويدلس » ^(٣) .

وقال الترمذي : « هو إسناد ضعيف » ^(٤) .

ما يستفاد من الترجمة :

- ترجمة الإمام البخاري للباب فيها توجيه إلى بداية فرضية الوضوء ونزول آية المائدة . وما ورد في الآية من تشريعات كريمة تخص هذا الفرض .
- وأيضاً توجيه النبي ﷺ إلى فرض العدد الواجب على المسلم ، وما هو أقله وأكثره . وألا يسرف المتوضى في وضوءه فيجاوز فعل النبي ﷺ فيقع في المكروه .



(١) ابن ماجه ، كتاب الوضوء ، باب الوضوء على طهارة : ١/١٧٠ ، وانظر ضعيف ابن ماجه ، ص ٤١ .

(٢) عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي قاضيهما ، ضعيف في حفظه . ت ١٥٦ هـ ، وكان رجلاً صالحاً . التقريب ، ص ٣٤٠ .

(٣) العلل المتناهية : ١/٣٥٢ .

(٤) جامع الترمذي : كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء لكل صلاة : ١٠/٨٦ .

بَاب : لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ

ذكر الإمام البخاري في هذا الباب حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » .

وهذه الترجمة لفظ حديث ورد عن النبي ﷺ أخرجه الإمام أحمد في المسند من طريق مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَحَجَّاجٌ ، حَدَّثَنِي شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْمَلِيحِ ^(١) يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ^(٢) أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ فِي بَيْتٍ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ ﻻ يَقْبَلُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ » ^(٣) .

وأخرجه أيضاً من طريق حسين بن علي ^(٤) ، عن زائدة ^(٥) ، عن سماك ، عن مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ^(٦) ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تُقْبَلُ صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ ، وَلَا صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ » ^(٧) .

(١) أبو المليلح بن أسامة بن عمير أو عامر بن عمير بن حنيف بن ناحية الهذلي ، اسمه عامر ، وقيل : زيد ، ثقة . ت ٩٨ ، وقيل ١٠٨ . التقريب ، ص ٦٧٥ .

(٢) أسامة بن عمير بن عامر بن الأقيشر الهذلي البصري ، وألد أبي المليلح ، صحابي تفرّد ولده عنه . التقريب ، ص ٩٨ .

(٣) المسند : ٧٤/٥ .

(٤) حسين بن علي الجعفي المقرئ ، ثقة عابد . ت ٢٠٣ هـ أو ٢٠٤ هـ . التقريب ، ص ١٦٧ .

(٥) زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي ، صاحب سنة ، ثقة ثبت . ت ١٦٠ هـ . التقريب ، ص ٢١٣ .

(٦) مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري ، أبو زرارة المدني ، ثقة . ت ١٠٣ هـ . التقريب ، ص ٥٣٣ .

(٧) المسند : ٣٩/٢ .

وأخرجه أبو الوليد الطيالسيّ من طريق شعبة عن قتادة قال : سمعت أبا المليح يحدث عن أبيه قال : « كنت مع النبي ﷺ في بيت فسمعتة يقول : « وذكر الحديث .

وفي صحيح مسلم : « حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ^(١) ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ^(٢) ، وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ^(٣) - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ يُعَوِّدُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ ، فَقَالَ : أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لِي يَا ابْنَ عُمَرَ ؟ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ »^(٤) .

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٥) من طريق محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن قتادة قال : سمعت عن أبي المليح ، عن أبيه عن النبي ﷺ ، وذكر الحديث .

وفي صحيح ابن خزيمة أيضاً : ثنا أبو عمّار الحسين بن حريث^(٦) ، ثنا

(١) سعيد بن منصور بن شعبة ، أبو عثمان الخراساني ، نزيل مكة ، ثقة مصنف ، كان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به . ت ٢٢٧ هـ . التقريب ، ص ٢٤١ .

(٢) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفى ، أبو رجاء البغلاني ، ثقة ثبت . ت ٢٤٠ هـ . التقريب ، ص ٤٥٤ .

(٣) فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري ، ثقة حافظ . ت ٢٣٧ هـ . . التقريب ، ص ٧٨٥ .

(٤) صحيح مسلم : كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة : ٢٠٤/١ .

(٥) صحيح ابن خزيمة : ٨/١ .

(٦) الحسين بن حريث ، أبو عمّار الخزاعي مولا هم ، المروزي ، ثقة . ت ٢٤٤ هـ . التقريب ، ص ١٦٦ .

عبد العزيز بن أبي حازم^(١) ، عن كثير - وهو ابن زيد^(٢) - عن الوليد - وهو ابن رباح^(٣) - عن أبي هريرة ، وذكر الحديث .

وأخرجه النسائي^(٤) من طريق قتيبة بن سعيد ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن أبي المليح ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ . وذكر الحديث .

وأخرجه الترمذي^(٥) من طريق قتيبة بن سعيد ، حدثنا أبو عوانة عن سيمالك ... عن مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، عن ابنِ عُمَرَ . وذكر الحديث .

وأخرجه أبو يعلى^(٦) من طريق مسروق بن المربان^(٧) ، حدثنا ابن أبي زائدة^(٨) ، عن إسرائيل^(٩) ، عن سمالك به .

(١) هو سلمة بن دينار المدني ، صدوق فقيه . ت ١٨٤ هـ . التقريب ، ص ٣٥٦ .

(٢) كثير بن زيد مولى الأسلميين ، أبو محمد ، قال أبو حاتم : صالح ليس بالقوي ، قال أبو زرعة : صدوق فيه لين . الجرح والتعديل : ١٥٠/٧ ، قال الحافظ : صدوق يخطيء . التقريب ، ص ٤٥٩ .

(٣) الوليد بن رباح المدني ، صدوق . ت ١١٧ هـ . التقريب ، ص ٥٨١ ، قال عنه البخاري : حسن الحديث ، وقال أبو حاتم : صالح . التهذيب : ١١٧/١١ ، وقال الذهبي : صدوق . الكاشف : ٣٥١/٢ .

(٤) سنن النسائي : كتاب الطهارة ، باب فرض الوضوء : ٨٧/١ - ٨٨ .

(٥) سنن الترمذي : كتاب الطهارة ، باب لا تقبل صلاة بغير طهور : ٥/١ .

(٦) مسند أبي يعلى : ٤٥/١٠ .

(٧) مسروق بن المربان بسكون الراء وضم الزاي ، صدوق له أوهام . التقريب ، ص ٢٨ . قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات . التهذيب : ٢/١٠ .

(٨) يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني أبو سعيد الكوفي ، ثقة متقن . ت ١٨٣ هـ أو ١٨٤ هـ . التقريب ، ص ٥٩٠ .

(٩) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبّيعي الهمداني أبو يوسف ، تكلم فيه بلا حجة . ثقة . ت ١٦٠ هـ ، وقيل بعدها . التقريب ، ص ١٠٤ .

وأخرجه الطبراني^(١) في الصَّغِير من طريق عبد الملك بن عبد الله الرقاشي^(٢) ، حدثنا عمر بن حبيب القاضي^(٣) ، عن خالد الحذاء^(٤) ، عن أبي المليح عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ... » الحديث . وفي الكبير^(٥) من طريق علي بن الجعد^(٦) ، وأسد بن موسى^(٧) ، عن شعبة عن قتادة ، عن أبي المليح ، عن أبيه . وذكر الحديث .

وفي سنن أبي داود^(٨) من طريق مسلم بن إبراهيم^(٩) ، ثنا شعبة به .

(١) المعجم الصغير : ٧٨/١ .

(٢) عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي أبو قلابة البصري ، يكنى أبا محمد ، وأبو قلابة لقب . صدوق يخطيء ، تغير حفظه لما سكن بغداد . قال الدارقطني : صدوق كثير الخطأ . التقريب ، ص ٦٥ ، التذكرة : ٨٠/٢ .

(٣) عمر بن حبيب القاضي العدوي البصري ، من بني عدي بن عبدمناة . ولي القضاء بالبصرة ، وولي قضاء الشرقية للمأمون . قال الإمام أحمد : قدم علينا ولم نكتب عنه حرفاً . وقال ابن معين : ضعيف كان يكذب . قال البخاري : يتكلمون فيه . وقال أبو زرعة : ليس بالقوي . وقال النسائي : ضعيف . تهذيب الكمال : ٢٩٠/٢١ . قال الحافظ : ضعيف . التقريب ، ص ٤١٠ .

(٤) خالد بن مهران ، أبو المنازل البصري الحذاء ، قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم ، وقيل : لأنه كان يقول : أخذ على هذا النحو ، وهو ثقة يرسل . التقريب ، ص ١٩١ .

(٥) المعجم الكبير : ١٩١/١ .

(٦) علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي ، ثقة ثبت رمي بالتشيع . ت ٢٣٠ هـ . التقريب ، ص ٨ .

(٧) أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، أسد السنة ، صدوق يغرب . ت ٢١٢ هـ . التقريب ، ص

(٨) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب فرض الوضوء : ١٦/١ .

(٩) مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي ، أبو عمرو البصري ، ثقة مأمون مكث ، عمي بأخرة ، وهو أكبر شيخ لأبي داود . ت ٢٢٢ هـ . التقريب ، ص ٥٢٩ .

وأخرجه ابن ماجه والدارمي وابن حبان من طريق شعبة عن قتادة عن أبي المليح به .

وأخرجه البيهقي من طريق زائدة عن سماك عن مصعب به .

الحكم على الحديث :

حديث ابن عمر رواه مسلم ، لكن من طريق سماك بن حرب ، وليس من رجال البخاري .

وحديث أبي المليح عن أبيه إسناد صحيح ، ورجاله رجال الصحيح ، لكن لعلّ تفرّده عن أبيه في رواية هذا الحديث صرفت بعض الأئمة عن إخراج حديثه كالبخاريّ ومسلم وغيرهما مع حاجة البخاريّ إليه . والله أعلم .

قال الحافظ في الفتح : « ليس على شرط البخاريّ »^(١) .

ما يستفاد من الترجمة :

- بيان فرضية الوضوء وأنه لا تقبل صلاة بغيره .
- قال الحافظ : « المراد بالقبول هنا : ما يرادف الصحة وهو الإجزاء . وحقيقة القبول ثمره وقوع الطاعة مجزئة ، رافعة لما في الذمّة »^(٢) .



(١) الفتح : ٢٣٤/١ .

(٢) المصدر نفسه .

بَاب : غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث ابن عمر قال : « أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعْلَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا ، فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا ، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا ، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ » .

قال الحافظ : « أشار بقوله : لا يمسح على النعلين إلى ما روى أبو داود من حديث المغيرة بن شعبة في المسح على النعلين »^(١) اهـ .

هذا الحديث المشار إليه أخرجه أبو داود ، قال : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢) ، عَنْ وَكِيعٍ^(٣) ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^(٤) ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ الْأَوْدِيِّ^(٥) — هُوَ

(١) الفتح : ٢٦٧/١ .

(٢) عثمان بن محمد بن إبراهيم العبسي الكوفي ، أبو الحسن ، ثقة حافظ ، له أوهام . ت ٢٣٩ هـ . التقريب ، ص ٣٨٦ .

(٣) وكيع بن الجراح بن مريح الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي ، ثقة حافظ عابد . ت ١٩٦ أو ١٩٧ هـ . التقريب ، ص ٥٨١ .

(٤) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبدالله الكوفي ، ثقة حافظ ، فقيه عابد ، إمام حجة ، كان ربما دلس . ت ١٦١ هـ . التقريب ، ص ٢٤٤ .

(٥) عبدالرحمن بن ثروان الأودي الكوفي ، ثقة مخضرم . ت ١٢٠ هـ . التقريب ، ص ٣٣٧ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثُرَوَانَ - عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شَرْحِبِيلَ^(١) ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ
« أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْزَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ »^(٢) .

الحديث أخرجه الإمام أحمد من طريق وكيع عن سفيان به^(٣) .

وأخرجه الترمذي^(٤) ، وابن ماجه^(٥) ، من طريق وكيع عن سفيان به .

وأخرجه ابن خزيمة^(٦) ، وابن حبان^(٧) من طريق محمد بن رافع^(٨) ، عن زيد
ابن الحباب^(٩) ، عن سفيان به .

ومشروعية المسح على النعلين والجوربين ثابتة بنصوص كثيرة عن
الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم أجمعين - .

فمنها : ما رواه الإمام أحمد من طريق أبي نعيم^(١٠) ، حَدَّثَنَا

(١) هزيل بالتصغير بن شرحبيل الأودي الكوفي ، ثقة مخضرم . ت هـ . التقريب ،
ص ٥٧٢ .

(٢) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب المسح على الجوربين : ٤١/١ .

(٣) المسند : ٢٥٢/٤ .

(٤) سنن الترمذي : كتاب الطهارة ، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين :
١٦٧/١ .

(٥) سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين : ١٨٥/١ .

(٦) صحيح ابن خزيمة : ١٩٠/١ .

(٧) صحيح ابن حبان : ١٤٨/١ .

(٨) محمد بن رافع القشيري النيسابوري ، ثقة عابد . ت ٢٤٥ هـ . التقريب ، ص ٤٧٨ .

(٩) زيد بن الحباب أبو الحسين العكلي ، كان بالكوفة ، صدوق يخطيء في حديث
الثوري . ت ٢٣٠ هـ . التقريب ، ص ٢٢٢ .

(١٠) هو الفضل بن دكين الكوفي ، ودكين هو عمرو بن حماد التميمي مولاهم ، الملائي ،
ثقة ثبت . ت ٢١٨ هـ . التقريب ، ص ٤٤٦ .

يُونُسُ^(١) ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ^(٢) قَالَ : « رَأَيْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى النَّعْلَيْنِ »^(٣) .

وأخرجه الإمام أبو داود من طريق مسدد^(٤) قال : « حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ^(٥) ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ^(٦) ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : عَبَّادٌ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَوْسُ بْنُ أَبِي أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ^(٧) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ »^(٨) .

وأخرجه الحاكم من طريق خلاد بن يحيى السَّلَمِي^(٩) ، ثنا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ^(١٠) ،

(١) يونس بن يزيد الأيلي أبو يزيد ، ثقة إلا أنَّ في روايته عن الزهري وهماً . ت ١٥٩ هـ .
التقريب ، ص ٦١٤ .

(٢) هو عبد خير بن يزيد الهمداني ، أبو عمارة الكوفي ، مخضرم ثقة ، لم يصحَّ له صحبة .
التقريب ، ص ٣٣٥ .

(٣) المسند : ١/١٤٨ .

(٤) مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي البصري أبو الحسن ، ثقة حافظ ،
أول من صنَّف المسند بالبصرة . ت ٢٢٨ هـ . التقريب ، ص ٥٢٨ .

(٥) هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السَّلَمِيّ ، أبو معاوية بن أبي حازم الواسطي ،
ثقة ثبت ، كثير التدليس والإرسال الخفي . ت ١٨٣ هـ . التقريب ، ص ٥٧٤ .

(٦) يعلى بن عطاء العامريّ ، ويقال : الليثيّ الطائفي ، ثقة . ت ١٢٠ هـ . التقريب ،
ص ٦٠٩ .

(٧) أوس بن أبي أوس ، حذيفة الثَّقَفِيّ ، صحابيّ ، وهو أوس بن حذيفة بن ربيعة بن
أبي سلمة ، قيل : هو أوس بن أوس ، والصواب أنَّه غيره . التقريب ، ص ١١٥ .

(٨) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين : ٤١/١ .

(٩) خلاد بن يحيى بن صفوان السَّلَمِيّ أبو محمد الكوفيّ ، من كبار شيوخ البخاريّ ،
صدوق ، رمي بالإرجاء . ت ٢١٣ هـ . التقريب ، ص ١٩٦ .

(١٠) هشام بن سعد المدني ، أبو عبّاد ، صدوق له أوهام ، رمي بالتشيع . ت ٦٠ هـ أو
قبلها . التقريب ، ص ٥٧٢ .

ثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ^(١) ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ^(٢) ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَتَجِبُونَ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ ؟ فَدَعَا بِإِنَاءٍ ثُمَّ أَغْرَفَ غُرْفَةً أُخْرَى فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى وَفِيهَا النَّعْلُ ، وَالْيَسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ، وَمَسَحَ بِأَسْفَلِ النَّعْلَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »^(٣) .

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ طَرِيقِ خَلَادِ بْنِ يَحْيَى ، ثَنَا هِشَامُ بِهِ^(٤) .
وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ مَنْهَالٍ^(٥) ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ^(٦) ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَوْسِ بْنِ أَبِي أَوْسٍ .
وَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(٧) .

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ هُدْبَةَ بْنِ خَالِدٍ^(٨) ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ بِهِ^(٩) .

(١) زيد بن أسلم العدويّ ، مولى عمر رضي الله عنه ، أبو عبد الله المدني ، ثقة عالم ، كان يرسل .
ت ١٣٦ هـ . التّقریب ، ص ٢٢٢ .

(٢) هو : عطاء بن يسار الهلالي المدني ، أبو محمّد ، ثقة ، فاضل ، ع . ت ٩٤ هـ .
التّقریب ، ص ٣٩٢ .

(٣) المستدرک : ٢٤٧/١ .

(٤) المعجم الكبير : ٣١١/١٠ .

(٥) حجّاج بن المنهال الأنماطي ، أبو محمّد السّلميّ مولا هم البصري ، ثقة فاضل .
ت ٢١٦ هـ . التّقریب ، ص ١٥٣ .

(٦) حمّاد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة ، ثقة عابد ، أثبت النّاس في ثابت ، تغيّر
حفظه بأخرة . مات سنة ١٦٧ هـ . انظر التّقریب ، ص ١٧٨ .

(٧) المعجم الكبير : ٢٢٢/١ .

(٨) هدبة بن خالد بن الأسود القيسيّ ، أبو خالد البصري ، ويقال : هدا ب ، انفرد
النسائي بتليينه . مات سنة بضع وثلاثين ومئتين . التّقریب ، ص ٥٧١ .

(٩) صحيح ابن حبان : ١٧٠/٤ .

وأخرجه البيهقيّ من طريق خلّاد بن يحيى ، ثنا هشام بن سعد ، ثنا زيد ابن أسلم ، عن عطاء به^(١) .

وأخرجه أيضاً من طريق أبي داود ، ثنا مسدد ... بالطريق نفسها التي أخرجها أبو داود في سننه . وقال البيهقيّ بعد ذكره لهذا السند : « هو منقطع »^(٢) .

وأخرج ابن سعد في طبقاته من طريق حصين بن جندب^(٣) ، قال : أخبرنا الفضل بن دكين ، قال : حدّثنا حنش بن الحارث^(٤) ، عن قابو بن حصين بن جندب^(٥) ، عن أبيه قال : « رأيت عليّاً يبول في الرحبة حتى أرغى بوله ، ثمّ مسح على نعليه »^(٦) .

وورد في الباب عن عبدالله بن عمر بن الخطّاب ، وعن أبي مسعود ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك ، وأبو أمامة^(٧) ، وسهل بن سعد ، وعمرو بن حريث^(٨) ، وابن عبّاس رضي الله عنه أحاديث كثيرة في المسح على النعلين ،

(١) سنن البيهقي : ٧٢/١ .

(٢) سنن البيهقي : ٢٨٦/١ .

(٣) حصين بن جندب بن الحارث الجنبي ، أبو ظبيان الكوفي ، ثقة . مات سنة ٩٠ هـ .
التقريب ، ص ١٦٩ .

(٤) حنش بن الحارث بن لقيط النخعيّ الكوفي ، لا بأس به . التقريب ، ص ١٨٣ .

(٥) قابوس بن حصين بن جندب الجنبي ، فيه لين . التقريب ، ص ٤٤٩ .

(٦) طبقات ابن سعد : ٢٣٩/٦ .

(٧) صديّ بن عجلان الباهلي ، صحابي سكن الشّام ومات بها . ت ٨٦ هـ . ع .
التقريب ، ص ٢٧٦ .

(٨) عمرو بن حريث بن عثمان بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم القرشي ، صحابيّ صغير .
مات سنة ٨٥ هـ . التقريب ، ص ٤٢٠ .

وقد وجّه أهل العلم هذه الأحاديث الواردة في المسح على النعلين بأنها مختصة بوضوء من لم يُحدث .

ومن هؤلاء العلماء : الإمام ابن خزيمة في صحيحه قال : « باب ذكر أخبار رويت عن النبي ﷺ في المسح على النعلين بحمله غلط في الاحتجاج بها بعض من أجاز المسح على النعلين في الوضوء الواجب من الحدث » ، وذكر حديث ابن عمر في النعال السبئية قال : « إني رأيت رسول الله ﷺ يلبسها ويتوضأ فيها ، ويمسح عليها »^(١) .

قال ابن خزيمة : وحديث أوس بن أبي أوس وابن عباس من هذا الباب . وقال أيضاً : « ذكر الدليل على أن مسح النبي ﷺ على النعلين كان في وضوء متطوع به لا في وضوء واجب »^(٢) .

وساق حديثاً بسنده إلى عليّ ﷺ أنه توضأ ثم قال : « هكذا وضوء رسول الله ﷺ للطاهر ما لم يُحدث »^(٣) .

وقال ابن حبان : « ذكر البيان بأن مسح المصطفى ﷺ على النعلين كان ذلك في وضوء النفل دون الوضوء الذي يجب من حدث معلوم » ، وساق حديث عليّ المتقدم إلا أن فيه : « رأيت رسول الله ﷺ فعل كما فعلت ، وهذا وضوء من لم يحدث »^(٤) .

فعلى هذا التوجيه البديع من العلماء - رحمهم الله - يزول الإشكال القائم

(١) صحيح ابن خزيمة : ١٠٠/١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) صحيح ابن حبان : ١٧٠/٤ .

في قضية المسح على النعْلين ، وبه تجتمع الأدلة وتتجه النصوص ، ونعمل الأحاديث جميعاً .

الحكم على الحديث :

حديث المغيرة بن شعبة هذا لا يروى إلا من طريق أبي قيس الأودي عن هزيل بن شرحبيل ، وأبو قيس صدوق خالف الثقات من الحفاظ . قال الإمام النسائي : « مَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ أَبَا قَيْسٍ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ . وَالصَّحِيحُ عَنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ »^(١) .

وقال الإمام أحمد : « ليس يروى هذا إلا من حديث أبي قيس ، قال أبي عبد الرحمن بن مهدي أن يحدث به ، يقول : هو منكر ؛ يعني حديث المغيرة هذا لا يرويه إلا من حديث أبي قيس »^(٢) .

وقال أبو داود : « كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين »^(٣) .

وأسند البيهقي إلى علي بن المديني أنه قال : « حديث المغيرة بن شعبة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة . ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة إلا أنه قال : ومسح على الجوربين ، وخالف الناس »^(٤) .

وقال البيهقي : « إنه حديث منكر ، ضعفه سفيان الثوري ، وعبد الرحمن

(١) السنن الكبرى : ٩٢/١ .

(٢) العلل للإمام أحمد : ٣٦٦/٣ .

(٣) سنن أبي داود : ٤١/١ .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي : ٢٨٤/١ .

ابن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، ومسلم ابن الحجاج ، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين «^(١)» .

وذكر البيهقي أيضاً في سننه أنّ أبا محمد يحيى بن منصور قال : « رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر ، وقال : أبو قيس الأودي ، وهزيل بن شرحبيل لا يتمان ، وخصوصاً مع مخالفتها الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا : « مسح على الخفين » ثم أسند البيهقي إلى عبدالرحمن ابن مهدي أنّه قال : قلت لسفيان الثوري : لو حدثني بحديث أبي قيس عن هزيل ما قبلته منك ، فقال سفيان : الحديث ضعيف «^(٢)» .

وحاصل ما تقدّم أنّ الحديث أعلّ بمخالفة أبي قيس الأودي للأجلة من الحفاظ فردّ العلماء هذا الحديث (حديث المغيرة) لشذوذه ومخالفته المحفوظ عن الثقات . فقد رواه الثقات بذكر المسح على الخفين فقط . أما أبو قيس فقد رواه بذكر المسح على الجوربين والنعلين .



(١) السنن الكبرى للبيهقي : ٢٨٤/١ .

(٢) سنن البيهقي : ٢٨٥/٢ .

بَاب : الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث أنس رضي الله عنه قال : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » .

قلت : في الترجمة المذكورة إشارة إلى حديث : « لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ » .

وهذا الحديث المشار إليه أخرجه الإمام أحمد في المسند من طريق محمد ابن جعفر ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ^(١) يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ أَوْ رِيحٍ » ^(٢) .

وأخرجه الإمام أحمد من طريق وكيع عن شعبة به ، لكن بلفظ : « لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ » .

وأخرجه بهذا اللفظ ابن الجعد في مسنده ^(٣) ، قال : نا شعبة ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ » .

وأخرجه الترمذي ^(٤) من طريق قتيبة قال : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ شُعْبَةَ بِهِ .

وابن ماجة من طريق عليّ بن محمد ثنا وكيع عن شعبة به .

وترجم به الدارميّ فقال : « بَاب لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ » ^(٥) .

(١) سهيل بن أبي صالح وهو ذكوان السّمان أبو زيد المدني ، صدوق ، تغيّر حفظه بأخرة ، روى له البخاريّ مقروناً وتعليقاً . مات في خلافة المنصور . ع التقريب ، ص ٢٥٩ .

(٢) المسند : ٢/٢١٤ ، ٤٧١ .

(٣) مسند ابن الجعد ، ص ٢٤٠ .

(٤) سنن الترمذيّ : كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء من الريح : ١/١٠٩ .

(٥) سنن الدارميّ : ١/١٩٨ .

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(١) قال : ثنا محمد بن بشار ، ثنا محمد بن جعفر ، ثنا شعبة به .

وأخرجه الطيالسي في مسنده من طريق شعبة به^(٢) .

وأخرجه الحارث في مسنده من طريق أبي عمران محمد بن جعفر الوركاني^(٣) ، ثنا إسماعيل بن عيَّاش^(٤) ، عن عبدالعزيز بن عبدالله^(٥) ، عن محمد بن عمرو بن عطاء^(٦) قال : « رأيت السائب بن خباب^(٧) يشم ثيابه فقلت : لم ذاك يرحمك الله ؟ فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ »^(٨) .

(١) صحيح ابن خزيمة : ١٠٠/١ .

(٢) مسند الطيالسي ، ص ٣١٨ .

(٣) محمد بن جعفر بن زياد الوركاني ، أبو عمران الخراساني ، نزيل بغداد ، ثقة . ت ٢٢٨ هـ . التقریب ، ص ٤٧١ .

(٤) إسماعيل بن عيَّاش بن سليم العنسي ، أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم . ت ١٨١ هـ . التقریب ، ص ١٠٩ .

(٥) عبدالعزيز بن عبيدالله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي ، ضعيف ، لم يرو عنه غير إسماعيل . التقریب ، ص ٣٠٨ .

(٦) محمد بن عمرو بن عطاء بن عباس بن علقمة العامري القرشي أبو عبدالله المدني ، قال أبو زرعة والنسائي : ثقة ، وقال أبو حاتم : ثقة صالح . التهذيب : ٣٣١/٩ . توفي آخر خلافة هشام بن عبد الملك .

(٧) السائب بن خباب المدني ، أبو مسلم ، ويقال : أبو عبدالرحمن مولى فاطمة ، له صحبة . قال البخاري : يقال : له صحبة . مات قبل ابن عمر . انظر الإصابة : ٩/٢ ، التقریب ص ١١٥ .

(٨) مسند الحارث : ٢٢١/١ .

وأخرجه ابن ماجه من طريق إسماعيل ، عن عبدالعزيز به^(١) .
وأخرجه الإمام أحمد من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن السائب به^(٢) .
وأخرجه البيهقي من طريق عبدالكريم بن الهيثم^(٣) ، نا عمرو بن
مرزوق^(٤) ، ثنا شعبة به^(٥) .

الحكم على الحديث :

الحديث عن أبي هريرة قال عنه الترمذي : حسن صحيح . وقد صححه
ابن خزيمة .

وأعله أبو حاتم قال : « هذا وهم ، اختصر شعبة متن الحديث ، فقال :
لا وضوء إلا من صوت أو ريح ، ورواه أصحاب سهيل عن سهيل عن أبيه
عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد
ريحا من نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » اهـ . »^(٦) .

وحديث السائب فيه عبدالعزيز بن عبيدالله ، ضعيف .

وطريق أحمد فيه عبدالله بن لهيعة ، ضعيف .

(١) سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة ، باب لا وضوء إلا من حدث : ١٧١/١٠ .

(٢) المسند : ٤٢٦/٣ .

(٣) عبدالكريم بن الهيثم البغدادي الدير عاقولي أبو يحيى الحافظ الصدوق ، قال الخطيب :
كان ثقة ثبتا . ت ٢٧٨ هـ . التذكرة : ٦٠٢/٢ ، ذكره ابن حبان في الثقات : ٢٣/٨ .

(٤) عمرو بن مرزوق الباهلي قيل مولا هم ، أبو عثمان البصري ، قال أحمد عنه : رجل
صالح ثقة مأمون ، فتشنا عنه قيل فيه فلم نجد له أصلا ، وقال يحيى معين : ثقة مأمون .
تهذيب الكمال : ٢٢٤/٢٢ .

(٥) سنن البيهقي : ١١٧/١ .

(٦) العلل : ٤٧/١ .

ما يستفاد من الترجمة :

- الوضوء لا يكون مشروطاً بالحدث . بل للمسلم أن يتوضأ متى شاء .
ولا يقيد بالقيام إلى الصلاة أو عند دخول وقتها إلا لمريض ونحوه .



كتاب الغسل

وفيه

- بَاب : كَيْنُونَةُ الْجَنْبِ فِي الْبَيْتِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ .

- بَاب : إِذَا التَّقَى الْخَتَانَانِ .

كِتَابُ الْغَسْلِ

بَاب : كَيْنُونَةُ الْجَنْبِ فِي الْبَيْتِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي سلمة قال :
« سَأَلْتُ عَائِشَةَ : أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْقُدُ وَهُوَ جُنْبٌ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ » .

قال الحافظ : « قيل : أشار إلى تضعيف حديث عليّ مرفوعاً : « لا
تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ وَلَا جُنْبٌ » اهـ . »^(١) .

قلت : الحديث المشار إلى تضعيفه أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، قال :
حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ شُعْبَةَ ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ^(٢) ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ^(٣) ، عَنْ
ابْنِ نُجَيْ^(٤) ، عَنْ أَبِيهِ^(٥) ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « لا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ
بَيْتًا فِيهِ جُنْبٌ وَلَا صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ »^(٦) .

وأخرجه أبو الوليد الطيالسي في مسنده^(٧) ، وأبو داود السجستاني^(٨) ،

(١) الفتح : ٣٩٢/١ .

(٢) عليّ بن مدرك النخعي ، أبو مدرك الكوفي ، ثقة . ت ١٢٠ هـ . التّريب ، ص ٤٠٥ .

(٣) هو يحيى بن أبي عمرو الشيباني الحمصي ، ثقة ، وروايته عن الصحابة مرسلة .
ت ١٤٨ هـ وقيل بعدها . التّريب ، ص ٥٩٥ .

(٤) هو عبدالله بن نجى بنون وجيم مصغر ، ابن سلمة الحضرمي الكوفي ، أبو لقمان ،
صدوق . التّريب ، ص ٣٢٦ .

(٥) نُجَيّ بالتصغير ، الحضرمي الكوفي ، مقبول . التّريب ، ص ٥٦٠ .

(٦) المسند : ٨٣/١ .

(٧) مسند الطيالسي ، ص ١٧ .

(٨) أبو داود ، كتاب الطهارة ، باب الجنب يؤخّر الغسل : ٥٨/١ .

والنسائي^(١) ، وابن حبان^(٢) ، والحاكم^(٣) ، والبيهقي^(٤) كلهم من طريق شعبة عن علي بن مدرك ، عن أبي زرعة ، عن ابن نجي به .
وأخرجه الدارمي^(٥) من طريق الحارث العكلي^(٦) ، عن أبي زرعة ، عن عبدالله بن نجي به .

الحكم على الحديث :

قال الحافظ بن عدي في الكامل : « عبدالله بن نجي . سمعت ابن حماد يقول : قال البخاري : عبدالله بن نجي الحضرمي عن علي فيه نظر »^(٧) .
قال الحافظ الزيلعي : « عبدالله بن نجي فيه مقال »^(٨) .
قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير : « عبدالله بن نجي الحضرمي عن أبيه ، عن علي رضي الله عنه قاله شعبة عن علي بن مدرك ، عن أبي زرعة فيه نظر »^(٩) .

وقال الحافظ في التهذيب : « روى عن أبيه ... قال النسائي : ثقة . قلت : قال ابن معين : لم يسمع من علي ، بينه وبينه أبوه . وقال

(١) سنن النسائي : كتاب الطهارة ، باب الجنب إذا لم يتوضأ : ١٤١/١ .

(٢) صحيح ابن حبان : ٥/٤ .

(٣) المستدرک : ٧٨/١ .

(٤) البيهقي : ٢٠١/١ .

(٥) سنن الدارمي : ٢٦٩/٢ .

(٦) الحارث بن يزيد العكلي ، ثقة ، فقيه ، قديم الموت . التقريب ، ص ١٤٨ .

(٧) الكامل : ٢٣٤/٤ .

(٨) نصب الراية : ٩٨/٢ .

(٩) التاريخ الكبير : ٢١٤/٥ .

الدارقطني : يقال : إنه لم يسمع هذا من عليّ - يعني حديث لا تدخل الملائكة ... - قال : وليس بقويّ في الحديث .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يروي عن عليّ ، ويروي أيضاً عن أبيه عن عليّ . قال البرّار : سمع هو وأبوه من عليّ ، وكناه النسائي أبا لقمان . وقال الشافعيّ في مناظرته مع محمّد بن الحسن في الشاهد واليمين : عبدالله بن نجّي مجهول «^(١)» .

ومدار الحديث على عبدالله بن نجّي الحضرميّ . وقد جرحه البخاريّ بقوله : « فيه نظر » وهذا من أشدّ الجرح عنده ، وطعن في سماعه من عليّ . وكذلك جرحه الإمام الشافعيّ وابن معين والدارقطنيّ ، وهؤلاء هم أئمة الجرح والتعديل ، وقولهم مما يعتدّ به في الرجال . أما توثيق النسائي وابن حبان والحاكم ففيه مقال عند أهل العلم .

قال العلامة المعلّميّ : « ابن نجّي كان مجهول الحال عند الشافعيّ ، وقال البخاريّ : « فيه نظر » ... أمّا توثيق ابن حبان : فقاعدته توثيق المجاهيل . وتوثيق النسائي معارض بطعن البخاريّ ، على أن النسائي يتوسّع في توثيق المجاهيل «^(٢)» .

فيتّضح لنا - بعد النظر في أقوال أهل العلم الّتي تقدّمت حول حديث الترجمة ، وحول جهالة عبدالله بن نجّي وما قيل فيه - سعة علم الإمام البخاريّ ، ولطيف إشارته إلى هذه الزيادة الواردة في الحديث ، وهي قوله : (جنب) .

(١) تهذيب التهذيب : ٥٠/٦ .

(٢) التنكيل ، ص ٩٣٥ .

أما ذكر الكلب والصورة فهذا ثابت في الصحيحين من حديث أبي طلحة وعائشة رضي الله عنهما .

ففي صحيح مسلم عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ : « إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ »^(١) .

وفي صحيح البخاري عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا طَلْحَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : ... وذكره^(٢) .

ما يستفاد من الترجمة :

• جواز بقاء الجنب في منزله أو عمله ومباشرته لأمر حياته دون حرج في كونه جنباً .

• أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ وَلَا يَسْتَقْذِرُ مِنْهُ فِي حَالَةِ كَوْنِهِ جَنْبًا .

• مشروعية الوضوء للجنب ما دام على جنابة حتى يغتسل .



(١) صحيح مسلم : ١٤٦٤/٣ ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم صورة الحيوان .

(٢) صحيح البخاري : كتاب اللباس ، باب التصاوير ، الفتح : ٣٨٠/١٠ .

بَاب : إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ قَالَ : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعُ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » .
ولفظ الترجمة ورد عند غير البخاريّ عن النبيّ ﷺ بلفظ : « إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ » .

فقد أخرجه الإمام أحمد من طريق يزيد^(١) ، قَالَ : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ^(٢) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ^(٣) ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ النُّعْمَانِ^(٤) ، عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ »^(٥) .

وأخرجه الشافعيّ من طريق سفيان^(٦) عن عليّ بن زيد^(٧) ، عن سعيد بن المسيّب ، أن أبا موسى الأشعري سأل عائشة ، فذكرت الحديث^(٨) .

(١) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم ، الواسطي ، أبو خالد ، ثقة متقن عابد . ت ٢٠٦ هـ . ع . التقريب ، ص ٦٠٦ .

(٢) ثابت بن أسلم البُنَانِيُّ ، أبو محمّد البصري ، ثقة عابد ، مات سنة بضع وعشرين ومائتين . التقريب ، ص ١٣٢ .

(٣) عبدالله بن رباح الأنصاريّ ، أبو خالد ، ثقة . قتله الأزارقة . التقريب ، ص ٣٠٢ .

(٤) عبدالعزيز بن النُّعْمَانِ ، حسن الحديث ، قال أبو حاتم : مجهول ، قال البخاريّ : لا يعرف له سماع من عائشة ، وثقه ابن حبان . انظر لسان الميزان : ٣٩/٤ ، التاريخ الكبير : ٩/٦ ، الثقات : ١٢٥/٥ .

(٥) المسند : ١٧٨/٢ .

(٦) هو ابن عيينة .

(٧) عليّ بن زيد بن عبدالله بن زهير بن جدعان التيمي البصري ، ضعيف . ت ١٣١ هـ . التقريب ، ص ٤٠١ .

(٨) اختلاف الحديث ، ص ٩٠ ، وانظر مسند الشافعي ، ص ١٥٩ .

وأخرجه الإمام إسحاق بن راهوية في مسنده^(١) من طريق أبي سلمة عن عائشة ، وذكر الحديث .

والبخاري في تاريخه من طريق شعبة عن منصور ، عن هلال بن يساف^(٢) ، عن خرشة بن حبيب^(٣) ، عن عليّ قال : إذا لم ينزل فلا يغتسل .

ومن طريق زرّ عن عليّ قال : إذا التقى الختانان وجب الغسل .

ومن طريق السائب بن زيد^(٤) قال علي : إذا التقى ... الحديث^(٥) .

وابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم^(٦) ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، أَنبَأَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ^(٧) ، أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٨) ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ

(١) مسند إسحاق : ٤٧٠/٢ .

(٢) هلال بن يساف ، ويقال : ابن إساف ، الأشجعيّ مولاهم ، الكوفي ، ثقة .
التقريب ، ص ٥٧٦ .

(٣) خرشة بن حبيب السلمي الكوفي ، تابعي ثقة ، ابن حبان والعجلي . الجرح
والتعديل : ٣٨٩/٣ ، الثقات لابن حبان : ٢١٢/٤ ، والعجلي : ٣٣٤/١ ،
والطبقات لابن سعد : ٢٣٨/٦ .

(٤) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي ، صحابي صغير ، حجّ به في حجة
الوداع وهو ابن سبع سنين . ت ٩١ هـ ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة .
التقريب ، ص ٢٢٨ .

(٥) التاريخ الكبير : ٢١٤/٣ .

(٦) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم ، أبو العباس الدمشقيّ ، ثقة ، لكنه كثير التدليس .
ت ١٩٤ هـ . التقريب ، ص ٥٨٤ .

(٧) عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر ، أبو محمد المدني ، ثقة جليل .
ت ١٢٦ هـ . التقريب ، ص ٣٤٨ .

(٨) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيميّ ، ثقة ، أحد فقهاء المدينة . ت ١٠٦ هـ .
التقريب ، ص ٤٥١ .

النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : « إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاغْتَسَلْنَا »^(١) .

وابن حبان من طريق أبي بردة^(٢) ، عن أبي موسى ، عن عائشة .
وذكر الحديث^(٣) .

وأخرجه البيهقي من طريق قتادة ، عن الحسن ، عن أبي رافع^(٤) ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ قَالَ : « إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ »^(٥) .

وقد عزا الحافظ لفظ الترجمة إلى البيهقي ، مع أنَّ رواية البيهقي - كما ترى - مختلفة عن لفظ الترجمة^(٦) .

وأخرجه الطبراني من طريق أبي حنيفة النعمان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعاً : « إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَغِيبت الحشفة فقد وَجَبَ الْغُسْلُ »^(٧) .

(١) سنن ابن ماجه : كتاب التميم ، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان : ١٩٩/١ .

(٢) أبو بردة بن أبي موسى الأشعريّ ، قيل اسمه : عامر ، وقيل : الحارث ، ثقة . ت ١٠٤ هـ . التقريب ، ص ٦٢١ .

(٣) صحيح ابن حبان : ٤٥٦/٣ .

(٤) أبو رافع الصائغ المدني ، نزيل البصرة ، ثقة ثبت ، مشهور بكنيته . التقريب ، ص ٥٦٥ .

(٥) سنن البيهقيّ : ١٦٣/١ .

(٦) الفتح : ٣٩٥/١ .

(٧) الطبراني في الأوسط : ٢٤٧/٥ . نصب الراية : ٨٤/١ .

الحكم على الحديث :

حديث عبدالعزيز بن النعمان عن عائشة فيه عبدالعزيز هذا قال الإمام البخاريّ : عبدالعزيز لا يعرف له سماع من عائشة^(١) .

وحديث ابن المسيّب عن أبي موسى عنها فيه عليّ بن زيد بن جدعان وهو ضعيف^(٢) .

وحديث أبي واقد الليثيّ عن أبي سلمة عنها فيه أبو واقد صالح بن محمّد ابن زائدة الليثي وهو ضعيف^(٣) .

وحديث الأوزاعي عن ابن القاسم عن القاسم عنها قال الحافظ في الفتح : « رجاله ثقات »^(٤) .

قال الترمذي : « حديث عائشة حديث حسن صحيح »^(٥) .

لكن يعكر على هذا التصحيح تعليل البخاريّ له بأنّ الأوزاعيّ قد أخطأ فيه .

كذلك نسيان القاسم لهذا الحديث وهو أحد رواته عن عائشة ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : « صحّحه ابن القطّان ، وأعلّله البخاريّ بأنّ الأوزاعيّ أخطأ فيه ، ورواه غيره عن عبدالرحمن بن القاسم مرسلاً ، واستدلّ على ذلك بأنّ أبا الزناد^(٦) قال : سألت القاسم بن محمّد : سمعت

(١) التاريخ الكبير : ٩/٦ .

(٢) التقريب ، ص ٤٠١ .

(٣) التقريب ، ص ٢٧٣ .

(٤) الفتح : ٣٩٥/١ .

(٥) الترمذي : ١٨٠/١ .

(٦) عبدالله بن ذكوان القرشي أبو عبدالرحمن المدني ، ثقة ، فقيه . ت ١٣٠ هـ . ع . التقريب ، ص ٣٠٢ .

في هذا الباب شيئاً ؟ فقال : لا ، وأجاب من صحّحه بأنه يحتمل أن يكون القاسم كان نسيه ، ثمّ تذكّر فحدّث به ابنه ، أو كان حدّث به ابنه ثمّ نسي ، ولا يخلو الجواب عن نظر . قال النووي في التنقيح : هذا حديث أصله صحيح .. وأصله في مسلم بلفظ : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ، وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ »^(١) .

الحديث أصله في الصحيح كما في الباب : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا ... » الحديث^(٢) .

وعدم إخراج الإمام البخاريّ للحديث في صحيحه دليل على تعليقه لهذه الطرق عن عائشة ، والحديث صحّحه الترمذيّ وابن حبان وغيرهما ، قال الإمام الترمذي : « رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ : أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَعَائِشَةُ ، وَالْفُقَهَاءُ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلُ : سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ قَالُوا : إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ »^(٣) .

ما يستفاد من الترجمة :

• لم يجزم البخاريّ في الترجمة بوجوب الغسل من التقاء الختانين . خلافاً لما عليه جمهور أهل العلم من وجوبه . وكأن البخاريّ يعلّل الأحاديث الواردة في بيان أن الحكم منسوخ ، وأنّ الغسل واجب .

(١) تلخيص الحبير : ٢٠٢/١ .

(٢) صحيح البخاريّ ، كتاب الغسل ، باب إذا التقى الختانان . الفتح : ٣٩٥/١ .

(٣) سنن الترمذيّ : كتاب الطهارة ، باب إذا التقى الختانان : ١٨٠/١ .

ولقد صرّح البخاريّ في الترجمة التالية لهذه الترجمة بأنّ الغسل أحوط ، وهو الآخر من فعله ﷺ . وأنّه إنّما بين ذلك لاختلافهم .

واستدل - رحمه الله - بحديث عثمان وأبيّ بن كعب أنّهما سألا رسول الله ﷺ عن ذلك فأمرهما بالوضوء .

وهذه من المسائل التي انفرد بها الإمام البخاريّ عن الجمهور وخالفهم فيها .



كتاب التيمم

وفيه

- بَاب : الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ .

كِتَابُ التَّيَمُّمِ

بَابُ : الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث عمران بن حصين قال : « كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، ... فَلَمَّا انْقَلَبَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ ، قَالَ : مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ ؟ قَالَ : أَصَابَتْني جَنَابَةٌ ، وَلَا مَاءَ . قَالَ : عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ... » الحديث

وهذه الترجمة طرف حديث روي عن أبي ذرٍّ وأبي هريرة . فأما حديث أبي ذرٍّ فأخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق أبي أحمد^(١) ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ^(٢) ، عَنْ عَامِرِ بْنِ بَحْرَانَ^(٣) ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا وَجَدَهُ فَلْيُمِسَّهُ بِشَرِّهِ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ خَيْرٌ »^(٤) .

وأخرجه البخاريّ في التاريخ^(٥) ، والترمذي^(٦) ، والنسائي^(٧) ،

(١) هو محمد بن عبدالله بن الزبير بن عمر الزبيري الكوفي ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري . ت ٢٠٣ . التقريب ، ص ٤٨٧ .

(٢) عبدالله بن زيد الجرمي أبو قلابة البصري ، ثقة فاضل ، كثير الإرسال ، مات بالشَّام هارباً من القضاء سنة ١٠٤ هـ . وقيل بعدها . ع . التقريب ، ص ٣٠٤ .

(٣) هكذا في المطبوع من المسند ، ولعله تصحيف لعمر بن بجدان .

(٤) المسند : ١٨٠/٥ .

(٥) التاريخ الكبير : ٣١٧/٦ .

(٦) جامع الترمذي : كتاب الطهارة ، باب ما جاء في التيمم للجنب : ٢١١/١ .

(٧) سنن النسائي ، كتاب الطهارة ، باب الصلوات بتيمم واحد : ١٣٦/١ ، المجتبى : ١٧١/١ .

والدارقطني^(١)، والحاكم^(٢)، وأبو داود^(٣)، وابن حبان^(٤) كلهم من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة، عن عمرو بن بحدان عن أبي ذرٍّ .
وذكروا الحديث .

وقال الترمذي : « رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَلَمْ يُسَمِّهِ »^(٥) .

وأخرجه الدارقطني وابن حبان والبيهقي^(٦) من طريق مخلد عن سفيان عن أيوب وخالد كلاهما عن أبي قلابة به .

قال البيهقي : « تفرّد به مخلد هكذا ، وغيره برواية عن الثوري عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل عن أبي ذرٍّ ... »

وروي عن قبيصة^(٧) عن الثوري عن خالد عن أبي قلابة عن محجن أو أبي محجن عن أبي ذرٍّ^(٨) .

(١) سنن الدارقطني : ١٨٦/١ .

(٢) الحاكم : ١٧٦/١ .

(٣) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب الجنب يتيمم : ٩٠/١ .

(٤) ابن حبان : ١٤٠/٤ .

(٥) سنن الترمذي : كتاب الطهارة ، باب ما جاء في التيمم للجنب : ٢١١/١ .

(٦) سنن البيهقي : ٧/١ ، ٢١٢ .

(٧) قبيصة بن عقبة أبو عامر السوائي ، قال أبو حاتم : صدوق : ١٢٦/٧ . وقال الحافظ

الذهبي : « قال أحمد : كان قبيصة ثقة ، رجلاً صالحاً ، لا بأس به ، لكنه كثير الغلط »
تذكرة الحفاظ : ٣٧٣/١ .

وقال ابن حجر : « صدوق ربما خالف » . ت ٢١٥ هـ . التقريب ، ص ٤٥٣ .

(٨) سنن البيهقي الكبرى : ٢١٢/١ .

قال الحافظ ابن حجر : « اختلف فيه على أبي قلابة ، فقليل : هكذا ، وقيل عنه عن رجل من بني عامر ، وهذه رواية أيوب عنه ، وليس فيها مخالفة لرواية خالد ، وقيل : عن أيوب عنه عن أبي المهلب عن أبي ذرّ وقيل عنه بإسقاط الواسطة ... والاختلاف فيه كلّ على أيوب ...

وصحّحه أبو حاتم . ومدار طريق خالد على عمرو بن بجدان ، وقد وثّقه العجلي ، وغفل ابن القطّان فقال : إنه مجهول «^(١)» .

الحكم على الحديث :

الحديث قال عنه الترمذي : « حديث حسن صحيح »^(٢) .

وصحّحه ابن حبان^(٣) ، وأبو حاتم^(٤) ، والحاكم في المستدرک^(٥) . قال : « حديث صحيح ، ولم يخرجاه إذ لم يجدا لعمرو راوياً غير أبي قلابة الجرمي » .

وقال الهيثمي : « رجاله رجال الصحيح »^(٦) .

وقال ابن القطّان : « هذا حديث ضعيف بلا شكّ ، إذ لا بُدّ فيه من عمرو بن بجدان ، وعمرو بن بجدان لا يعرف له حال »^(٧) .

(١) تلخيص الحبير : ٢٤١/١ .

(٢) سنن الترمذي : كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الجنب يتيمّم : ٢١١/١ .

(٣) صحيح ابن حبان : ١٤٠/٤ .

(٤) انظر تلخيص الحبير : ٢٤١/١ .

(٥) المستدرک : ١٧٦/١ - ٢٨٤ .

(٦) مجمع الزوائد : ٢٦١/١ .

(٧) الوهم والإيهام : ٣٢٧/١ ، ٢٦٦/٥ .

وقد ردّ الحافظ الزَّيْلَعِيُّ على ابن القطَّان فقال : « ومن العجب كون ابن القطَّان لم يكتف بتصحیح الترمذیّ في معرفة حالة عمرو بن بجدان مع تفرّده بالحديث ، وهو قد نقل كلامه : « هذا حديث حسن صحيح » ، وأي فرق بين أن يقول : هو ثقة أو أن يصحّح له حديث انفرد به ، وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلاّ أبو قلابة فليس هذا بمقتضى مذهبه ، فإنّه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال ، فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تعديله وهو تصحيح الترمذیّ .

وأما الاختلاف الذي ذكره من كتاب الدارقطني فينبغي على طريقته وطريقة الفقه أن ينظر في ذلك ، إذ لا تعارض بين قولنا : عن رجل ، وبين قولنا : عن رجل من بني عامر ، وبين قولنا : عن عمرو بن بجدان ، وأما من أسقط ذكر هذا الرجل فيأخذ بالزيادة فيحكم بها ، وأما من قال : عن أبي المهلب ، فإن كان كنية لعمرو فلا اختلاف ، وإلاّ فهي رواية واحدة مخالفة احتمالاً لا يقيناً ، وأما من قال : إن رجلاً من بني قشير قال : يا نبي الله فهي مخالفة ، فكان يجب أن ينظر في إسنادها على طريقته فإن لم يكن ثابتاً لم يعلّل بها «^(١)» .

أما حديث أبي هريرة فأخرجه البزار^(٢) ، والطبراني^(٣) من طريق مقدم^(٤) ،

(١) نصب الراية : ٢٩٤/٢ .

(٢) انظر تلخيص الحبير : ٢٤١/١ .

(٣) الطبراني : ٦٧٣/١١ .

(٤) مقدم بن محمد بن يحيى الهلالي المقدمي الواسطي . ذكره ابن حبان في الثقات ، وكان يغرب ويخالف . وقال البزار : ثقة معروف ، وقال الدارقطني : ثقة . تهذيب التهذيب : ٢٥٦/١٠ .

حدَّثني القاسم^(١)، ثنا هشام بن حسان^(٢)، عن محمد بن سيرين^(٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه : « الصَّعِيدُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيُمِسَّهُ بِشَرَّتِهِ فَإِنْ ذَلِكَ خَيْرٌ » .

قال ابن القطان : « إسناده صحيح »^(٤) .

أمّا فعل ابن عباس فقد قال الحافظ : « وصله ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما إسناده صحيح »^(٥) .

وقول الحسن قال عنه الحافظ : « وصله عبدالرزاق في مصنفه ولفظه « يجزيء تيمم واحد ما لم يحدث » ، وأخرجه حماد بن سلمة في مصنفه عن يونس بن عبيد عن الحسن ، قال : تصلي الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم تحدث »^(٦) .

ما يستفاد من الترجمة :

• يرى الإمام البخاريّ أن التيمم بمنزلة الوضوء ، وأن المتيمم لا يزال على وضوءه حتى يحدث . واستشهد على ذلك بفعل الصحابي الجليل عبدالله بن

(١) القاسم بن يحيى بن عطاء بن مقدم الهلالي ، أبو محمد ، ثقة . ت ١٩٧ هـ . التقريب ، ص ٤٥٢ .

(٢) هشام بن حسان الأزدي القردوسي ، أبو عبدالله البصري ، ثقة ، من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما ، مات سنة ١٤٧ هـ . التقريب ، ص ٥٧٢ .

(٣) محمد بن سيرين الأنصاريّ أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت عابد ، كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، ت ١١٠ هـ . التقريب ، ص ٤٨٣ .

(٤) الوهم والإيهام : ٢٦٦/٥ .

(٥) الفتح : ٤٤٦/١ .

(٦) المصدر نفسه .

عبّاس - رضي الله عنهما — لما أمّ وهو متيمّم ، وبقول الحسن : « يجزئه التيمّم ما لم يحدث » . وقد وافق البخاريّ في هذه المسألة الجمهور^(١) .



(١) الفتح : ٤٤٦/١ .

كتاب الصلاة

وفيه

- باب : وجوب الصلاة في الثياب
- باب : القسمة وتعليق القنوف في المسجد .
- باب : هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد ؟ وما يكره من الصلاة في القبور .
- باب : الصلاة في مواضع الإبل .
- باب : كراهية الصلاة في المقابر .
- باب : رفع الصوت في المسجد .
- باب : الصلاة في مسجد السوق .
- باب : سترة الإمام سترة من خلفه .
- باب : السترة بمكة وغيرها .

كِتَابُ الصَّلَاةِ

بَابُ : وَجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ

وَمَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ مَا لَمْ يَرَأْ ذِي

أَخْرَجَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ أُمِّ عَطِيَّةَ : « أُمِرْنَا أَنْ نَخْرُجَ الْحَيْضَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ ، فَيَشْهَدَنَّ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَدَعَوَتَهُمْ ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ عَنْ مُصَلَّاهُنَّ . قَالَتْ امْرَأَةٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ أَحَدَنَا لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ ؟ قَالَ : لَتُلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا » .

وَتَضَمَّنَتْ تَرْجُمَةَ الْبَابِ حَدِيثًا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - .

فَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ^(١) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّقِّيُّ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو^(٢) ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ^(٣) ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَصَلِّي فِي ثَوْبِي الَّذِي آتَى فِيهِ أَهْلِي ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِلَّا أَنْ تَرَى فِيهِ شَيْئًا فَتَغْسِلَهُ »^(٤) .

(١) عبد الله بن ميمون الرقي ، مقبول . التقريب ، ص ٣٢٦ .

(٢) عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي ، أبو وهب الأسدي ، ثقة فقيه ، ربما وهم . ت ١٨٠ هـ . التقريب ، ص ٣٧٣ .

(٣) عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي ، يقال له : الفرسي نسبة لفرس له سابق ، ثقة فصح عالم ، تغير حفظه ، وربما دلّس ، من الرابعة . ت ١٣٦ هـ . التقريب ، ص ٣٦٤ .

(٤) المسند : ٩٧/٥ .

وأخرجه ابن ماجه^(١) ، وابن حبان^(٢) ، وأبو يعلى^(٣) ، والطبراني في الكبير^(٤) كلهم من طريق عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير عن جابر ابن سمرة .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار^(٥) من طريق أبي عوانة عن عبد الملك عن جابر موقوفاً .

وأما حديث أمّ حبيبة - رضي الله عنها - فقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده^(٦) ، وعبد بن حميد^(٧) ، والدارمي^(٨) ، وأبو داود^(٩) ، والنسائي^(١٠) ، وابن ماجه^(١١) ، وابن خزيمة^(١٢) ، وأبو يعلى^(١٣) ، وابن حبان^(١٤) ، والطبراني في

-
- (١) سنن ابن ماجه : كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الثوب : ١٨٠/١ .
 - (٢) ابن حبان : ١٠٢/٦ .
 - (٣) أبو يعلى : ٤٥٤/١٣ .
 - (٤) الطبراني في الكبير : ٢١٥/٢ .
 - (٥) شرح معاني الآثار : ٥٣/١ .
 - (٦) المسند : ٤٢٦/٦ .
 - (٧) المنتخب من مسند عبد بن حميد ، ص ٤٤٨ .
 - (٨) سنن الدارمي : ٣٦٩/١ .
 - (٩) سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الثوب الذي يصيب فيه أهله : ١٠٠/١ .
 - (١٠) المجتبى للنسائي : كتاب الصلاة ، باب المني يصيب الثوب : ١٥٥/١ .
 - (١١) سنن ابن ماجه : كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الثوب الذي يجمع فيه أهله : ١٧٩/١ .
 - (١٢) ابن خزيمة : ٣٨٠/١ .
 - (١٣) أبو يعلى : ٤٧/١٣ .
 - (١٤) ابن حبان : ١٠١/٦ .

الكبير^(١) ، والبيهقي^(٢) كلهم من طريق يزيد بن أبي حبيب^(٣) ، عن سويد بن قيس^(٤) ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ : « هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي كَانَ يُجَامِعُ فِيهِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ إِذَا لَمْ يَرَفِهِ أَذَى » .

أما حديث عائشة - رضي الله عنها - فقد أخرجه الإمام أحمد من طريق بُرْدِ بْنِ سِنَانَ^(٥) ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى^(٦) ، عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ »^(٧) .

(١) الطبراني الكبير : ٢٢٠/٢٣ .

(٢) البيهقي : ٤١٠/٢ .

(٣) يزيد بن أبي حبيب المصري ، أبو رجاء ، واسم أبيه : سويد ، ثقة فقيه ، كان يرسل . ت ١٢٨ . التقريب ، ص ٦٠٠ .

(٤) سويد بن قيس التميمي بضم المثناة وكسر الجيم ، مصري ثقة . التقريب ، ص ٢٦٠ ، روى عن معاوية بن خديج وابنه عبدالرحمن بن معاوية . قال النسائي : ثقة . ذكره ابن حبان في الثقات . قلت : ووثقه يعقوب بن سفيان .

(٥) برد بن سنان ، أبو العلاء الدمشقي ، نزيل البصرة ، مولى قريش ، صدوق ، رمي بالقدر . التقريب ، ص ١٢١ .

(٦) سليمان بن موسى الأموي مولاهم الأشدق ، صدوق فقيه ، في حديثه بعض لين ، وخولط قبل موته بقليل . التقريب ، ص ٢٥٥ . قال النسائي : ليس بالقوي . الضعفاء للنسائي ، ص ٥٠ ، قال البخاري : عنده مناكير . التاريخ : ٣٨/٤ ، الضعفاء الصغير ص ٥٣ ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وفي حديثه بعض الاضطراب : ١٤١/٤ . وقال ابن عدي : ثبت صدوق . قال دحيم : مات سنة ١١٥ هـ ، تهذيب الكمال : ٩٢/١٢ ، وانظر جامع التحصيل ، ص ١٩٠ .

(٧) المسند : ٢١٧/٦ .

الحكم على الحديث :

حديث جابر بن سمرة صحّحه ابن حبان^(١) .

وقد أعلّاه الإمام أحمد بأنّ هذا الحديث لا يرفع عن عبد الملك بن عمير^(٢) ، ولعلّ في رواية أبي عوانة عنه بالوقف ما يشير إلى ذلك .

وحديث معاوية عن أمّ حبيبة حديث إسناده صحيح . صحّحه ابن حبان وابن خزيمة .

وحديث عائشة إسناده حسن .

ما يستفاد من الترجمة :

• قول الإمام البخاريّ : « وَمَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامَعُ فِيهِ ... » فيه إشارة إلى جواز الصلاة بالثوب الذي حصل فيه الجماع ، وأنّه لا بأس بذلك إذا لم ير فيه نجاسة ، أو أثرًا فيغسله ، وهذا هو هدي المصطفى ﷺ أنّه كان يصلي في الثوب الذي يجامع فيه أهله .

• وفيه فائدة أنّ من هديه ﷺ الجماع في الثوب ، وهذا يؤيد قول الذين قالوا بكرامة التجرد عند الجماع .



(١) صحيح ابن حبان : ١٠٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٨٩/٥ ، وانظر العلل لابن أبي حاتم : ١٩٢/١ .

بَاب : الْقِسْمَةِ وَتَعْلِيقِ الْقِنُوفِ فِي الْمَسْجِدِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أنس بن مالك رضي الله عنه :
 « أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَ : انْثَرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ - وَكَانَ أَكْثَرَ
 مَالٍ أَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ
 إِلَيْهِ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ ، فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ ، إِذْ
 جَاءَهُ الْعَبَّاسُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِنِي ، فَإِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي ، وَفَادَيْتُ
 عَقِيلًا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خُذْ ، فَحَثَا فِي ثَوْبِهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُولُهُ ، فَلَمْ
 يَسْتَطِعْ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْمُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ ، قَالَ : لَا ، قَالَ :
 فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ ، قَالَ : لَا ، فَنَثَرَ مِنْهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُولُهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
 أَوْمُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ عَلَيَّ ، قَالَ : لَا ، قَالَ : فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ ، قَالَ : لَا ، فَنَثَرَ
 مِنْهُ ، ثُمَّ احْتَمَلَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى كَاهِلِهِ ، ثُمَّ انْطَلَقَ ، فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتْبِعُهُ
 بَصَرَهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا ، عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ ، فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثُمَّ
 مِنْهَا دَرَاهِمٌ » .

وقول الإمام البخاريّ : « وَتَعْلِيقِ الْقِنُوفِ فِي الْمَسْجِدِ » فيه إشارة إلى حديث
 عوف بن مالك قال : « خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ الْعَصَا ، وَفِي
 الْمَسْجِدِ أَقْنَاءٌ ^(١) مُعَلَّقَةٌ ، فِيهَا قِنُوفٌ فِيهِ حَشَفٌ ^(٢) ، فَغَمَزَ الْقِنُوفَ بِالْعَصَا الَّتِي
 فِي يَدِهِ ، قَالَ : لَوْ شَاءَ رَبُّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ تَصَدَّقَ بِأَطْيَبِ مِنْهَا ، إِنَّ رَبَّ
 هَذِهِ الصَّدَقَةِ لَيَأْكُلُ الْحَشَفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، قَالَ : ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ : أَمَّا
 وَاللَّهِ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَتَدْعُنَهَا أَرْبَعِينَ عَامًا لِلْعَوَافِي » .

(١) القنوف : العذق بما فيه من الرطب ، وجمعه أقنفاء . النهاية : ١١٦/٤ .

(٢) الحشف : اليباس : الفاسد من الثمر ، وقيل : الضعيف الذي لا نوى له . النهاية : ٣٩١/١ .

الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده^(١) من طريق صالح بن أبي عريب^(٢) ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ^(٣) ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ .
وأخرجه ابن راهويه^(٤) ، وأبو داود^(٥) ، والنسائي^(٦) ، وابن ماجه^(٧) ،
والحاكم^(٨) كلهم من طريق صالح بن أبي عريب عن كثير به .
وأخرجه البيهقي بلفظ : « وَاللَّهِ لَتَدْعُنَهَا مَذَلَّةُ أَرْبَعِينَ عَامًا لِلْعَوَافِي ،
ثُمَّ قَالَ : أَتَدْرُونَ مَا الْعَوَافِي ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ :
الطَّيْرَ وَالسَّبَّاعَ »^(٩) .

الحكم على الحديث :

الحديث قال عنه الحاكم : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه »^(١٠) .
ووافقه الذهبي .

(١) المسند : ٢٣/٦ .

(٢) صالح بن أبي عريب ، واسمه قليب . ذكره ابن حبان في الثقات : ٤٥٧/٦ . وقال
الذهبي : ثقة . الكاشف : ٤٩٧/١ ، انظر التهذيب : ٣٤٩/٤ . وقال الحافظ في
التقريب : مقبول . التقريب ، ص ٢٧٣ .

(٣) كثير بن مرة الحمصي الحضرمي ، ثقة من الثانية . التقريب ، ص ٤٦٠ .

(٤) مسند إسحاق بن راهويه : ١٠٩/٤ .

(٥) سنن أبي داود : كتاب الزكاة ، باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة : ١١١/٢ .

(٦) سنن النسائي : كتاب الزكاة ، باب الرذالة في الصدقة : ٢٣/٢ .

(٧) سنن ابن ماجه : كتاب الزكاة ، باب النهي أن يخرج الصدقة شرّ ماله : ٥٨٣/١ .

(٨) المستدرک : ٣١٣/٢ .

(٩) البيهقي : ١٣٦/٤ .

(١٠) المستدرک : ٣١٣/٢ .

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(١) .

قال الحافظ في الفتح : « إسناده قوي »^(٢) .

ما يستفاد من الترجمة :

• استفاد البخاريّ من حديث الباب جواز القسمة في المسجد ، ومن ذلك قسمة الأموال ، وكلّ ما يعود على المسلمين بمصلحة . كما أفاد بذكر القنوجواز وضع الصدقات في المساجد ، وما يجري سبيلاً على المسلمين . قال الحافظ تحت هذه الترجمة : « ويستفاد منه جواز وضع ما يعمّ نفعه في المسجد كالماء لشرب من يعطش »^(٣) .



(١) ابن خزيمة : ١٠٩/٤ .

(٢) الفتح : ٥١٦/١ .

(٣) الفتح : ٥١٧/١ .

بَاب : هَلْ تُنْبَشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ وَيَتَّخَذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدَ ؟ وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْقُبُورِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث عائشة أمّ المؤمنين - رضي الله عنها - « أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيْسَةً رَأَيْنَهَا بِالْحَبَشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ ، فَذَكَرَتَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ أَوْلَيْكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا ، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ ، فَأُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وقول الإمام البخاريّ : « وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْقُبُورِ » فيه إشارة^(١) إلى حديث أبي مرثد^(٢) : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا » ، الحديث أخرجه الإمام مسلم ، قال : حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ^(٣) ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ ابْنِ جَابِرٍ^(٤) ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ^(٥) ، عَنْ وَائِلَةَ^(٦) عَنْ

(١) الفتح : ٥٢٣/١ .

(٢) أبو مرثد ، كنان بن الحصين بن يربوع الغنوي ، شهد بدرًا ، سكن الشام . الإصابة : ٣٦٩/٧ .

(٣) عليّ بن حُجْر (بضمّ المهملة وسكون الجيم) بن إياس السعدي المروزي ، أبو الحسن ، ثقة حافظ . ت ٢٤٤ هـ . التقريب ، ص ٣٩٩ .

(٤) عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزديّ أبو عتبة الشاميّ الداراني ، ثقة . توفي سنة بضع وخمسين ومئة . . التقريب ، ص ٣٥٣ .

(٥) بسر بن عبيدالله الحضرميّ الشاميّ ، ثقة حافظ . التقريب ، ص ١٢٢ .

(٦) هو الصحابيّ المشهور وائلة بن الأسقع بن كعب بن عامر ، من بني ليث بن عبدمناة ، أبو الأسقع . آخر من مات بدمشق من الصحابة . ت ٨٥ هـ . الإصابة : ٥٩١/٦ .

أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيُّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وذكر الحديث ^(١) .

وأخرجه الإمام أحمد ^(٢) ، وأبو داود ^(٣) ، والترمذي ^(٤) ، والنسائي ^(٥) ، وابن حبان ^(٦) ، وابن خزيمة ^(٧) كلهم من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر عن واثلة به .

وذكر ابن خزيمة ^(٨) ، أن ابن المبارك ^(٩) أدخل بين بسر وواثلة أبا إدريس الخولاني ^(١٠) .

وأخرجه الحاكم ^(١١) ، والبيهقي ^(١٢) ، وأبو يعلى ^(١٣) ، بالطريق نفسه .

-
- (١) صحيح مسلم ، كتاب : الجنائز ، باب النهي عن الجلوس على القبر : ٦٦٨/٢ .
 - (٢) المسند : ٤٣٥ .
 - (٣) سنن أبي داود : كتاب الجنائز ، باب في كراهية القعود على القبر : ٢١٧/٣ .
 - (٤) سنن الترمذي : كتاب الجنائز ، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور : ٣٦٧/٣ .
 - (٥) المجتبى للنسائي : كتاب الجنائز ، باب النهي عن الصلاة إلى القبر : ٦٧/٢ .
 - (٦) صحيح ابن حبان : ٩٣/٦ .
 - (٧) صحيح ابن خزيمة : ٧/٢ .
 - (٨) صحيح ابن خزيمة : ٧/٢ .
 - (٩) هو عبدالله بن المبارك المرزوي ، مولى بني حنظلة ، ثقة ثبت ، فقيه عالم ، جواد ، مجاهد ، جمعت فيه خصال الخير . ت ١٨١ هـ . التقريب ، ص ٣٢٠ .
 - (١٠) هو عائد الله بن عبدالله ، أبو إدريس الخولاني ، ولد في حياة النبي ﷺ ، وأسلم يوم حنين ، وسمع من كبار الصحابة . ت ٨٠ هـ . التقريب ، ص ٢٨٩ .
 - (١١) المستدرک : ٢٤٣/٣ .
 - (١٢) البيهقي : ٤٣٥/٢ .
 - (١٣) أبو يعلى : ٨٣/٣ .

وأخرجه الطبراني^(١) ، من طريق عبد الله بن كيسان^(٢) ، عن عكرمة^(٣) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - « لا تصلوا إلى قبر ولا تصلوا على قبر » .

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه الإمام مسلم .

ما يستفاد من الترجمة :

• قول الإمام البخاريّ : « وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْقُبُورِ » وذكره لأثر عمر فيه التصريح بكراهة الصلاة في القبور أو على القبور ، وأن المصلّي لا تلزمه الإعادة .

لكن الحافظ ابن حجر رجّح كونها كراهة تنزيه لعموم قوله : « جعلت لي الأرض مسجداً » ، ولكون البخاريّ بوّب بهذا الحديث بعد ذكر أبواب كراهية الصلّاة في القبور أو المقابر ، والمواضع المنهيّ عنها .

وتعقّب العلامة ابن باز الحافظ في تعليقه على الفتح ، ورجّح كون الكراهة للتّحريم ، لأنّ الأحاديث الواردة في التحريم مخصّصة لعموم حديث « جعلت لي الأرض مسجداً وظهرت » .

• وقول البخاريّ في الترجمة : « الْقُبُورِ » ولم يقل المقابر . لفظة لطيفة إلى التمييز بين الأحاديث الواردة في القبور مفرّقة كانت أو مجتمعة ،

(١) الطبراني الكبير : ٣٧٦/١١ .

(٢) عبد الله بن كيسان المروزيّ ، قال عنه أبو حاتم : ضعيف الحديث ، ذكره ابن حبان في الثقات . تهذيب الكمال : ٤٨٠/١٥ . وقال الحافظ : صدوق يخطيء كثيراً . التّحريب ، ص ٣١٩ .

(٣) عكرمة مولى ابن عباس أصله بربري ، ثقة ، ثبت ، عالم ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ، ولا تثبت عنه بدعة . ت ١٠٤ هـ . التّحريب ، ص ٣٩٧ .

والأحاديث الواردة في المقابر المعدة للدفن ، ولذلك بَوَّبَ بعدها بقوله :
 « بَابُ كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ » وأورد الأحاديث الواردة في ذلك ، وأشار
 بالترجمة إلى ما لم يصحَّ على شرطه^(١) .



(١) انظر الفتح : ٥٢٣/١ - ٥٢٤ .

بَاب : الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث نافع قال : « رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ ، وَقَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ » .

والترجمة تشير إلى الحديث الوارد في النهي عن الصلاة في مواضع الإبل^(١) .

وقد أخرجه الإمام أحمد من طريق شُعْبَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ أَبِي ثَوْرٍ بْنِ عِكْرِمَةَ^(٢) ، عَنْ جَدِّهِ وَهُوَ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ : « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَقَالَ : لَا تُصَلِّ »^(٣) .

الحديث أخرجه مسلم^(٤) ، عن شعبة عن سماك به .

وأخرجه ابن ماجه^(٥) ، وابن حبان^(٦) ، والبيهقي^(٧) ، من طريق أبي نعيم^(٨)

(١) الفتح : ٥٢٧/١ .

(٢) جعفر بن أبي ثور عكرمة بن جابر بن سمرة ، ذكره ابن حبان في الثقات : ١٠٥/٤ ، اختلف في اسم أبيه ، ف قيل : عكرمة ، وقيل : سلمة . انظر التاريخ الكبير : ١٨٧/٢ . قال الحافظ : مقبول . التقریب ، ص ١٤٠ .

وروى عن جدّه جابر بن سمرة ، واختلف في نسبه . انظر تهذيب التهذيب : ٧٤/٢ . قال المزي : روى له مسلم وابن ماجه . تهذيب الكمال : ١٩/٥ .

(٣) المسند : ٩٣/٥ .

(٤) صحيح مسلم : كتاب الحيض ، باب النهي عن الصلاة في مبارك الإبل : ١١٢/٢ .

(٥) سنن ابن ماجه : كتاب الصلاة ، باب الصلاة في أعطان الإبل : ٢٥٢/١ .

(٦) صحيح ابن حبان : ٦٠١/٤ .

(٧) البيهقي : ٤٤٩/٢ .

(٨) هو الفضل بن دكين ، تقدّم .

عن يونس^(١) ، عن الحسن ، عن عبدالله بن المغفل المزني^(٢) بلفظ : « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَلَا تَصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ » .

وأخرجه أبو داود^(٣) ، وابن خزيمة^(٤) ، من طريق الأعمش عن عبدالله بن عبدالله الرازي^(٥) ، عن ابن أبي ليلى ، عن البراء قال : سئل رسول الله ﷺ عَنْ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَقَالَ : « لَا تَصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ » . ؟؟
بنص الحديث عند أحمد .

(١) يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، أبو إسرائيل الكوفي الهمداني ، قال أحمد : حديثه مضطرب . قال ابن معين : ثقة . وقال أبو حاتم : كان صدوقاً إلا أنه لا يحتج بحديثه ، وقال النسائي ليس به بأس . انظر التهذيب : ٣٨١/١١ . قال المزني : قال أبو الحسن المدائني : مات سنة اثنتين وخمسين ومائة . روى له البخاري في كتاب القراءة خلف الإمام . الكمال : ٤٨٨/٣ .

وذكره ابن حبان في الثقات ٦٥٠/٧ .

وقال الذهبي : صدوق ، وثقه ابن معين . ت ١٥٩ هـ . الكاشف : ٤٠٢/٢ .

وقال ابن حجر : صدوق يهم قليلاً . التقريب ، ص ٦١٣ .

(٢) هو الصحابي الجليل عبدالله بن المغفل بن عبد نهم بن عفيف المزني ، أبو زياد ، أحد البكائين ، وممن بايع النبي ﷺ تحت الشجرة . مات بالبصرة في آخر خلافة معاوية . طبقات ابن سعد : ١٣/٧ .

(٣) سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب النهي عن الصلاة في مبارك الإبل : ١١٢/٢ .

(٤) صحيح ابن خزيمة : ٢١/١ .

(٥) عبدالله بن عبدالله الرازي ، قاضي الري ، ثقة . د ت ق . الكاشف : ٥٦٦/١ . وقال ابن أبي حاتم : قال أبي : كان ثقة . وقال أحمد : لا أعلم إلا خيراً . الجرح والتعديل : ٩٢/٥ .

قال المزني : قال أحمد : كان ثقة . قال النسائي : ليس به بأس : ١٨٣/١٥ .

قال الحافظ في . التقريب : صدوق ، ص ٣١٠ .

وأخرجه الترمذي^(١) ، من طريق هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ... » كما في حديث عبدالله بن المغفل .

وأخرجه أبو يعلى^(٢) ، من طريق عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ^(٣) عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ سَبْرَةَ^(٤) : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ » .

الحكم على الحديث :

حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم في صحيحه .

ويظهر أن البخاريّ أعرض عنه لحال جعفر بن أبي الثور .

وحديث البراء صحّحه أحمد وابن إسحاق^(٥) والترمذي^(٦) وابن خزيمة ، وفيه عبدالله الرّازيّ ليس من رجال الصّحيح .

وحديث عبدالله بن المغفل رضي الله عنه صحّحه ابن حبان .

(١) جامع الترمذي : كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة في مرابض الغنم : ١٨٠/٢ .

(٢) مسند أبي يعلى : ٢٣٩/٢ .

(٣) عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني ، وثقه العجليّ ، وقال أبو خيثمة : سئل يحيى بن معين عن أحاديث عبد الملك عن أبيه عن جدّه فقال : ضعاف . وقال ابن القطّان : لم تثبت عدالته . قال الذهبي : ثقة . قال الحافظ : وثقه العجليّ . الجرح والتعديل : ٣٥٠/٥ ، الكاشف : ٦٦٤/١ . تهذيب الكمال : ٣٠٥/١٨ ، التهذيب : ٣٤٩/٦ . التقريب ، ص ٣٢٦ . م د ت ق .

(٤) هو الصحابيّ الجليل سبرة بن معبد الجهني ، أبو ثرية ، نزل المدينة . شهد الخندق وما بعدها . مات في آخر خلافة معاوية ، له حديث المتعة . الإصابة : ٣/٣ . مسلم وأصحاب السنن .

(٥) ذكره الترمذيّ في جامعه : ١٢٢/١ .

(٦) الترمذي ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من لحوم الإبل : ١٢٢/١ .

قال الحافظ : في إسناده إبراهيم بن أبي يحيى^(١) .

قلت : هو متروك^(٢)



(١) الفتح : ٥٢٨/١ .

(٢) التقريب ، ص ٩٣ .

بَاب : كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث حديث ابن عمر :
« اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا » .

وقد أشار بقوله : « كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ » إلى الحديث الوارد في المقابر ، وأنها ليست مواضع للصلاة^(١) ، وهو ما أخرجه الإمام أحمد من طريق يزيد بن هارون ، عن حمّاد^(٢) ، وسُفْيَان عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى^(٣) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ »^(٤) . وقال حمّاد : لم يجز سفیان أباه .

والحديث أخرجه الشافعي^(٥) ، وأبو داود^(٦) ، وابن ماجه^(٧) ، والترمذي^(٨) كلهم من طريق سفیان عن عمرو به .

قال الترمذي : « وفي الباب وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

(١) الفتح : ٥٢٨/١ .

(٢) هو ابن سلمة .

(٣) عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن الأنصاريّ المدني ، ثقة . توفي بعد الثلاثين ومائة . ع . التقريب ، ص ٤٢٨ .

(٤) المسند : ٨٣/٣ .

(٥) مسند الشافعيّ ، ص ٢٠ .

(٦) سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة : ١٣٢/١ .

(٧) سنن ابن ماجه : كتاب الصلاة ، باب في المواضع التي تكره فيها الصلاة : ٢٤٦/١ .

(٨) جامع الترمذي : كتاب الصلاة ، باب ما جاء في أن الأرض كلّها مسج إلا المقبرة : ١٣١/٢ .

وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَخُذِيفَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي ذَرٍّ ...»^(١) .
وأخرجه الدارمي^(٢) ، وابن حبان^(٣) ، وابن خزيمة^(٤) ، والحاكم^(٥) ،
والبيهقي^(٦) ، وأبو يعلى^(٧) كلهم من طريق سفيان عن عمرو به .

الحكم على الحديث :

قال الإمام الترمذي : « حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ رِوَايَتَيْنِ ، مِنْهُمَا مَنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَمِنْهُمَا مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ ، وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ . رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ .

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... وَكَأَنَّ رِوَايَةَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَثْبَتُ وَأَصَحُّ مُرْسَلًا »^(٨) .

وقال الدارمي : « الحديث كلهم أرسلوه »^(٩) .

وقال الحاكم بعد أن ذكر الحديث بإسناده إلى عبد الواحد بن زياد عن

(١) المصدر نفسه .

(٢) سنن الدارمي : ٣٧٥/١ .

(٣) صحيح ابن حبان : ٨٩/٦ .

(٤) صحيح ابن خزيمة : ٧/٢ .

(٥) المستدرک : ٣٨٠/١ .

(٦) البيهقي : ٤٣٤/٢ .

(٧) أبو يعلى : ٥٠٣/٢ .

(٨) جامع الترمذي : كتاب الصلاة ، باب ما جاء في أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة : ١٣١/٢ .

(٩) سنن الدارمي : ٣٧٥/١ .

عمرو بن يحيى ، ومتابعة عبدالعزيز الدراوردي قال : « وهذه الأسانيد كلها صحيحة على شرط البخاريّ ومسلم »^(١) .

وقال البيهقيّ : حديث الثوريّ مرسل ، وقد روي موصولاً ، وليس بشيء . وحديث حماد موصول ، وقد تابعه على وصله عبدالواحد بن زياد^(٢) والدراوردي^(٣) .^(٤)

وقال الحافظ في التلخيص : « حديث : « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ ... » قال البزار : رواه عبدالواحد بن زياد ، ومحمد بن إسحاق عن عمرو موصولاً »^(٥) .

وقال الدارقطني : « المرسل المحفوظ »^(٦) .

وقال النووي^(٧) : « هو ضعيف » ... وله شواهد منها : حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً « نهى النبي ﷺ عن الصلاة في المقبرة » أخرجه ابن حبان ، وحديث عليّ « إِنَّ حَبِيبِي ﷺ نَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ » أخرجه أبو داود . اهـ كلام الحافظ ، وقال في الفتح : « رجاله

(١) المستدرک للحاکم : ٣٨٠/١ .

(٢) عبدالواحد بن زياد العبدي مولاہم ، البصري ، ثقة . ت ١٨٦ هـ . التقريب ، ص ٣٦٦ .

(٣) عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني . صدوق . توفي سنة ست أو سبع وثمانين ومائة . التقريب ، ص ٣٥٨ .

(٤) السنن الكبرى ، للبيهقيّ : ٤٣٤/٢ .

(٥) تلخيص الحبير : ٢٧٧/١ .

(٦) عزاه الحافظ إلى عله . انظر : التلخيص : ٤٥٥/٢ .

(٧) كما في تلخيص الحبير : ٤٥٥/٢ .

ثقات ، لكن اختلف في وصله وإرساله ، وحكم مع ذلك بصحته الحاكم وابن حبان «^(١)» .

والحديث صحّ مرسلًا كما ذكر ذلك الأئمة ، والذين رفعوه كعبدالواحد وابن إسحاق خالفوا الحفاظ في ذلك . والمحفوظ هو المرسل كما قال الدارقطني . والله أعلم .

ما يستفاد من الترجمة :

• ظاهر الترجمة يدلّ على كراهية الصلاة في المقابر ، وهو في قول البخاريّ : « بَاب كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ » .

قال الحافظ : « ولفظ حديث أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب ، وهو قوله : « لا تجعلوا بيوتكم مقابر » فإنّ ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقاً . والله أعلم .



(١) الفتح : ٥٢٨/١ .

بَاب : رَفْعُ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً بسنده إلى السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ فِي قِصَّةِ الرَّجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ اللَّذِينَ رَفَعَا أَصْوَاتَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ لَهُمَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمَا . تَرَفَعَانِ أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ! » .

قال الحافظ ابن حجر : « كَأَنَّ الْمَصْنَفَ أَشَارَ إِلَى الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ »^(١) اهـ . الحديث .

رواه ابن ماجه ، من طريق أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ السُّلَمِيِّ^(٢) ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ^(٣) ، حَدَّثَنَا عُتْبَةُ بْنُ يَقْظَانَ^(٤) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَمَجَانِينَكُمْ ، وَشِرَاءَكُمْ وَيَبِعَكُمْ ، وَخُصُومَاتِكُمْ ، وَرَفَعَ أَصْوَاتِكُمْ ، وَإِقَامَةَ حُدُودِكُمْ ، وَسَلَّ سَيُوفِكُمْ ، وَاتَّخِذُوا عَلَى أَبْوَابِهَا الْمَطَاهِرَ ، وَجَمَرُوهَا فِي الْجُمُعِ »^(٥) .

ورواه عبدالرازق^(٦) من طريق مكحول عن معاذ يرفعه .

(١) الفتح : ٥٦٠/١ .

(٢) أحمد بن يوسف بن خالد الأزدي أبو الحسن النيسابوري ، حافظ ثقة . ت ٢٦٤ هـ .

م د س ق . التقریب ، ص ٨٦ . تذكرة الحفاظ : ٥٦٥/٢ . الجرح والتعديل : ١٨/٢ .

(٣) الحارث بن نبهان الجرمي ، متروك . مات بعد الستين . ت ق . التقریب ، ص ١٤٨ .

(٤) عتبة بن يقظان الراسي أبو عمرو البصري ، ضعيف . ق . التقریب ، ص ٣٨١ .

(٥) سنن ابن ماجه : كتاب المساجد ، باب ما يكره في المساجد : ٢٧٤/١ .

(٦) مصنف عبدالرزاق : ٤٤٢/١ .

وأخرجه الطبراني^(١) في الكبير ، والبيهقي^(٢) ، من حديث العلاء ، عن مكحول ، عن أبي الدرداء به .

قال الحافظ في التلخيص : « وأخرجه البزار من حديث ابن مسعود ، وقال : ليس له أصل من حديثه ، وله طريق أخرى عن أبي هريرة واهية »^(٣) .

وأخرجه ابن عدي في الكامل^(٤) من طريق مكحول عن أبي أمامة وأبي الدرداء وواثلة ، وذكر الحديث .

والعقيلي في الضعفاء^(٥) من طريق العلاء عن مكحول به^(٦) .

الحكم على الحديث :

قال العقيلي : « الرواية فيها لين » . وقال ابن الجوزي : « حديث لا يصح » . ورواه البزار من حديث ابن مسعود وقال : « ليس له أصل من حديثه ، وله طريق أخرى عن أبي هريرة واهية »^(٧) .

(١) الطبراني الكبير : ١٣٢/٨ .

(٢) البيهقي : ١٠٣/١٠ .

(٣) التلخيص : ١٨٨/٤ . وراجع الإرواء : ٣٦١/٧ .

(٤) الكامل : ٢١٩/٥ .

(٥) الضعفاء : ٣٤٧/٣ .

(٦) من العجيب أن الحافظ ابن حجر ذكر العلاء بن كثير بكنيته في التقريب ولم يسمه ، وقال عنه : « أبو سعيد الشامي عن مكحول مجهول من السابعة ق » .

ولا أدري هل فاتت عليه التسمية أم لم يتزجج عنده أنه العلاء بن كثير ؟ وقد أورد الحديث في التلخيص ولم يعرض لأبي سعيد الراوي عن مكحول ، واكتفى بعزو الرواية إلى مكحول عن واثلة عند البيهقي ، مع أن أهل العلم تكلموا في هذا كالبيهقي والزيلي وغيرهم ممن ذكر في هذا المبحث . والله أعلم .

(٧) انظر ضعفاء العقيلي : ٣٤٧/٣ .

والحديث في سنده العلاء بن كثير . قال عنه الإمام أحمد : « حديثه ليس بشيء » ، وقال ابن المديني : « العلاء يروي عن مكحول وهو ضعيف الحديث جداً » .

وقال ابن معين : « ليس حديثه بشيء » .

وقال البخاري : « منكر الحديث » .

وقال النسائي : « ضعيف » .

وقال ابن عدي : « للعلاء نسخ كلها غير محفوظة ، وهو منكر الحديث »^(١) .

وقال البيهقي : « العلاء بن كثير هذا شامي منكر الحديث ، وقيل : عن مكحول عن يحيى بن العلاء عن معاذ مرفوعاً ، وليس بصحيح »^(٢) .

قال الزيلعي بعد أن ذكر رواية الطبراني عن العلاء عن مكحول عن أبي الدرداء وواثلة وأبي أمامة ، قال : هذا سند ضعيف »^(٣) .

وبما تقدّم يتبيّن لنا ضعف الحديث لحال العلاء بن كثير ، والله أعلم .

ما يستفاد من الترجمة :

• الذي يظهر أن البخاري لم يجزم بشيء في رفع الأصوات في المساجد ، فقد أورد حديثاً آخر تحت هذه الترجمة عن كعب بن مالك في قصّة أبي حذرر لما تقاضى هو وكعب في دين له فارتفعت أصواتهما حتى خرج عليهما رسول الله ﷺ فأمر كعباً أن يضع الشطر من دينه ففعل . ولم يأمرهما رسول الله ﷺ بخفض أصواتهما ولم ينكر عليهما .

(١) تهذيب التهذيب : ١٧٠/٨ . وانظر الكامل : ٢١٩/٥ .

(٢) البيهقي : ١٠٣/١٠ .

(٣) الزيلعي ، نصب الراية : ٤٩٢/٢ .

وقال ابن حبان في صحيحه : « باب ذكر الزجر عن رفع الأصوات في المساجد » ، وساق حديثاً بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ : لَا أَدَاهَا اللَّهُ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا »^(١).



(١) صحيح ابن حبان : ٥٢٩/٤ .

بَاب : الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ السُّوقِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة رضي الله عنه :
« صَلَاةُ الْجَمِيعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خُمْسًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وَأَتَى الْمَسْجِدَ ، لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً ، وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ ، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْبِسُهُ ، وَتُصَلِّيَ يَغْنِيهِ الْمَلَائِكَةُ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ » .

قال الحافظ : « ... الإشارة إلى أنّ الحديث الوارد في أنّ الأسواق شرّ البقاع ، كما أخرجه البزار لا يصحّ إسناده »^(١) اهـ.

الحديث أخرجه الإمام أحمد : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ^(٢) ، قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ^(٣)

(١) الفتح : ٥٨٧/١ .

(٢) هو عبد الملك بن عمرو القيسي ، أبو عامر العقدي ، ثقة . ت ٢٠٤ هـ . ع .
التقريب ، ص ٣٦٤ .

(٣) زهير بن محمد التميمي ، أبو المنذر الخراساني المروزي ، قدم الشام ، وسكن الحجاز .
قال أحمد : ثقة ، وعنه : لا بأس به ، وعنه : مستقيم الحديث . وقال البخاريّ : قال أحمد : كأنّ الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر . وقال أبو بكر بن الأثرم : سمعت أبا عبدالله وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال : يروون عنه أحاديث مناكير ... قال أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة : عبدالرحمن بن مهدي ، وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح . قال أبو حاتم : محله الصدق ، وفي حفظه سوء ... ما حدّث من حفظه ففيه أغاليط ، وما حدّث من كتبه فهو صالح . قال النسائي : ضعيف . وقال : لا بأس به . ت ١٦٢ هـ . ع . التقريب ، ص ٢١٧ ، تهذيب الكمال : ٤١٤/٩ ، تهذيب التهذيب : ٣٠١/٣ .

ابنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ^(١) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ^(٢) ، عَنْ أَبِيهِ : « أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرُّ ؟ قَالَ : فَقَالَ : لَا أَدْرِي ، فَلَمَّا أَتَاهُ جِبْرِيلُ ﷺ قَالَ : يَا جِبْرِيلُ أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرُّ ؟ قَالَ : لَا أَدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ رَبِّي ﷻ ، فَاَنْطَلَقَ جِبْرِيلُ ﷺ ، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَمْكُثَ ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرُّ فَقُلْتُ : لَا أَدْرِي ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي ﷻ أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرُّ ؟ فَقَالَ : أَسْوَاقُهَا »^(٣) .

وأخرجه البزار^(٤) ، والحاكم^(٥) ، وأبو يعلى^(٦) ، والطبراني^(٧) ، من طريق عبد الله بن محمد بن عقال عن محمد بن جبير به .

(١) ابن أبي طالب ، أبو محمد المدني ، أمه زينب الصغرى بنت عليّ ، مدني تابعي ، قال أحمد : منكر الحديث . قال أبو حاتم : لئن الحديث ، ليس بالقوي ولا بمن يحتج به . قال الترمذي : صدوق قد تكلم فيه بعض أهل العلم . قال الحافظ : صدوق ، في حديثه لين ، ويقال : تغير بأخرة . مات بعد الأربعين ومئة . انظر : تهذيب الكمال : ٧٨/١٦ ، التقريب ، ص ٣٢١ ، الجرح والتعديل : ١٥٣/٥ ، العقيلي : ٢٩٨/٢ .

(٢) محمد بن جبير بن مطعم بن عديّ النوفلي ، ثقة . مات على رأس المئة . ع . التقريب ، ص ٤٧١ .

وأبوه هو جبير بن المطعم بن عديّ ، صحابي مشهور ، عارف بالأنساب . ت ٥٨ هـ . ع . التقريب ، ص ١٣٨ .

(٣) المسند : ٨١/٤ .

(٤) البزار : ٣٥٣/٨ .

(٥) المستدرک : ١٦٦/١ .

(٦) مسند أبي يعلى : ٤٠٠/١٣ .

(٧) الطبراني الكبير : ١٢٨/٢ .

وأخرجه الحاكم^(١)، وابن حبان^(٢)، والبيهقي^(٣)، والحاثر في مسنده^(٤)، من طريق عطاء بن السائب^(٥)، عن محارب بن دثار^(٦)، عن ابن عمر قال ، وذكر الحديث إلى النبي ﷺ ، فقال : « يا رسول الله ! أي البقاع خير ؟ فقال : لا أدري . فأتاه جبريل فقال : سل ربك ! فقال جبريل : ما نسأله عن شيء ، فانتفض انتفاضة كاد أن يصعق منها محمد ﷺ . فلما صعد جبريل قال الله تعالى : سألك محمد أي البقاع خير ... خير البقاع المساجد ، وإن شر البقاع الأسواق » .

الحكم على الحديث :

قال الحاكم^(٧) : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وله شاهد صحيح . قال الذهبي : زهير ذو مناكير ، هذا منها ، وابن عقيل فيه لين ، وله شاهد صحيح^(٨) .

(١) المستدرك : ١٦٧/١ .

(٢) صحيح ابن حبان : ٤٧٦/٤ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي : ٦٥/٣ .

(٤) مسند الحارث (بغية الباحث) : ٢٤٩/١ .

(٥) عطاء بن السائب الثقفي ، كوفي . قال الإمام : هو ثقة ثقة . وقال أبو حاتم : محله الصدق قديماً قبل أن يختلط ، صالح مستقيم الحديث ، ثم بأخرة تغير حفظه ، في حديثه تخاليط كثيرة ، قال ابن سعد : ثقة ، تغير بأخرة ، واختلط في آخر عمره . قال الذهبي : ثقة ساء حفظه ... فيه لين . قال ابن عدي : اختلط في آخر عمره ، فمن سمع منه قديماً مثل الثوري وشعبة ، فحديثه مستقيم ... انظر طبقات ابن سعد : ٣٣٨/٦ ، الجرح والتعديل : ٣٣١/٦ ، الكاشف : ٢٢/٢ ، الكامل : ٣٦١/٥ .

(٦) محارب بن دثار السدوسي الكوفي القاضي ، ثقة إمام زاهد . ت ١١٦ هـ . ع . التقریب ، ص ٥٢١ .

(٧) المستدرك : ١٦٧/١ .

(٨) تلخيص المستدرك : ٨/٢ - ٩٠/١ .

قلت : يقصد الذهبي بالشاهد : حديث ابن عمر المتقدم عند الحاكم وابن حبان والبيهقي . وعند مسلم^(١) ، وابن خزيمة^(٢) ، والبيهقي^(٣) ، وابن حبان^(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أحب البلاد إلى الله مساجدها ، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها » .

والحديث مداره على ابن عقيل ، وهو كما قال عنه الحافظ الذهبي : فيه لين . والراوي عنه وهو زهير ، له مناكير ، قال الذهبي : هذا منها ، فلا يصح الحديث من هذا الطريق ، ولعل هذا هو مقصد الحافظ ابن حجر بقوله : « لا يصح إسناده » ، أمّا الطريق الآخر عطاء عن محارب عن ابن عمر فهو كما قال الذهبي : « صحيح » .

والحديث قال عنه الحافظ « إسناده حسن »^(٥) ، وهو كما قال .

ما يستفاد من الترجمة :

• يستنبط من الترجمة أن البخاري يرى مشروعية الصلاة في مسجد السوق . ومشروعية إقامة المسجد فيه لأداء صلاة الجماعة .

• قول الإمام البخاري في الترجمة قوله : « الصلاة في مسجد السوق » وتخصيص المسجد دون السوق بالصلاة ، فيه إرشاد إلى أنّ مسجد السوق مستثنى من كونه من بقاع الشر . فالمساجد خير بقاء الأرض ولو كانت في الأسواق ، ولا يشملها الحديث المذكور . والأسواق هي شرّ بقاء

(١) صحيح مسلم ، كتاب المساجد ، باب فضل الجلوس في صلاة : ٤٦٤/١٠ .

(٢) صحيح ابن خزيمة : ٢٦٩/٢ .

(٣) البيهقي : ٦٥/٣ .

(٤) صحيح ابن حبان : ٤٧٧/٤ .

(٥) الفتح : ٣٣٩/٤ .

الأرض على العموم . واستدلال البخاريّ بحديث الباب يدلّ على جواز الصلاة في الأسواق ، وأنّ كونها شرّاً بقاع الأرض لا يقدح في صحّة الصلاة فيها ، والله أعلم .



بَاب : سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مِنْ خَلْفِهِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْاِخْتِلَامَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ ، فَنَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ » .

ولفظ الترجمة حديث عند الطبراني^(١) من طريق أحمد بن حنبل^(٢) ، قال : حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع^(٣) ، قال : حدثنا سويد بن عبدالعزيز^(٤) ، عن عاصم الأحول^(٥) ، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال : « سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مِنْ خَلْفِهِ » . لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا سويد . تفرد به الربيع^(٦) .

(١) المعجم الأوسط : ٢٨٧/١ .

(٢) أحمد بن حنبل بن يزيد الكندي ، أبو عبد الله الحلي . مات بعد ٢٨٠ هـ . الثقات : ٥٣/٨ .

(٣) أبو توبة الربيع بن نافع الحلي نزيل طرسوس ، ثقة حجة عابد . ت ٢٤١ هـ . خ م د س ق . التقريب ، ص ٢٠٧ .

(٤) سويد بن عبدالعزيز بن نمير السلمي ، ضعيف . ت ١٩٤ هـ . د ق . التقريب ، ص ٢٦٠ .

(٥) عاصم بن سليمان الأحول ، ثقة ، أبو عبد الرحمن . مات بعد ١٤٠ هـ . ع . التقريب ، ص ٢٨٥ .

(٦) الطبراني الأوسط : ٢٨٧/١ .

الحكم على الحديث :

قال الطبراني : « لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلاّ سويد »^(١).

والحديث ضعيف لضعف سويد ، وقد تفرّد .

ما يستفاد من الترجمة :

- ظاهر الترجمة يدلّ على ما ذهب إليه الإمام البخاريّ من كون سِتْرَةُ الإمام سِتْرَةً للمأموم . وظاهر الأحاديث التي أوردتها تؤيّد ذلك .
- قال ابن بطّال : « قال بعض العلماء : سِتْرَةُ الإمام سِتْرَةٌ لمن خلفه بإجماع ؛ قابله المأموم أم لا »^(٢).



(١) الطبراني الأوسط : ٢٨٧/١ .

(٢) شرح ابن بطّال : ١٢٨/٢ .

بَاب : السُّتْرَةِ بِمَكَّةَ وَغَيْرَهَا

أورد الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي جحيفة قال :
« خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ فَصَلَّى بِالْبَطْحَاءِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ
وَنَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةً وَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَمَسَّحُونَ بِوَضُوئِهِ » .

قال الحافظ : الَّذِي أَظَنَّهُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَنْكَتَ عَلَى مَا تَرَجَّمُ بِهِ
عبد الرزاق^(١) حيث قال : « باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء » ، ثُمَّ أَخْرَجَ
حديث ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب^(٢) ، عن أبيه ، عن جده
قال : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ - أَيِ
النَّاسِ - سِتْرَةٌ » .

الحديث أخرجه الإمام أحمد^(٣) ، من طريق سفيان ، حدثني سُفْيَانُ بْنُ
عُيَيْنَةَ^(٤) قَالَ : حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ ، سَمِعَ بَعْضَ
أَهْلِهِ يُحَدِّثُ عَنْ جَدِّهِ . وذكر الحديث بنحوه .

(١) المصنّف لعبد الرزاق : ٣٥/٢ .

(٢) كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة ، ثقة . التّقريب ، ص ٤٦٠ .

وأبوه هو كثير بن المطلب ، مقبول ، ص ٤٦٠ .

وجده هو الصحابي الجليل المطلب بن أبي وداعة الحارث بن صبيرة القرشي السهمي ،
أسلم عام الفتح ، ونزل بالمدينة ، ومات بها .

(٣) المسند : ٣٩٩/٦ .

(٤) سفيان بن عيينة بن أبي عمران : ميمون الهلالي ، أبو محمد الكوفي ، ثُمَّ الْمَكِّي ، ثقة
حافظ فقيه إمام حجة ، إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِأُخْرَةٍ ، وَكَانَ رَبَّمَا دَلَّسَ لَكِنْ عَنْ الثَّقَاتِ ،
أُثْبِتَ النَّاسُ فِي عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ . ت ١٩٨ هـ . ع ، التّقريب ، ص ٢٤٥ .

وأخرجه الحميدي^(١)، وأبو داود^(٢)، وأبو يعلى^(٣)، والبيهقي^(٤)، من طريق سفيان به .

وأخرجه ابن حبان^(٥)، والطبراني^(٦)، والطحاوي^(٧)، من طريق زهير العنبري عن كثير به . لكن بلفظ : « رأيت النبي ﷺ حذو الركن الأسود والرجال والنساء يمرّون بين يديه ، ما بينه وبينهم سترة » .

الحكم على الحديث :

قال الإمام أحمد في كتابه العلل : « قال سفيان مرّة عمّن سمع جدّه أنّه رأى النبي ﷺ يصلّي مما يلي باب بني سهم ، والنّاس يمرّون بين يديه وليس بينهما سترة . وقال مرّة : ليس بينه وبين الكعبة سترة . وقال سفيان : وكان ابن جريج أخبرنا عن كثير عن أبيه ، فسألته فقال : ليس من أبي سمعته ، ولكن من بعض أهلي عن جدّي أنّه رأى النبي ﷺ يصلّي ممّا يلي باب بني سهم ليس بينه وبين الطواف سترة »^(٨) .

أرشد الإمام أحمد إلى علّتين في هذا الحديث : الأولى : اختلاف قول سفيان في السترة ، فمرّة قال : باب بني سهم ، وأخرى الكعبة .

(١) مسند الحميدي : ١/٢٦٣ .

(٢) سنن أبي داود : كتاب الحجّ ، باب في مكّة : ٢/٢١١ .

(٣) مسند أبي يعلى : ١٣/١١٩ .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي : ٢/٢٧٣ .

(٥) صحيح ابن حبان : ٦/١٢٨ .

(٦) الطبراني الكبير : ٢/٢٩٠ .

(٧) شرح معاني الآثار : ١/٤٦١ .

(٨) العلل ومعرفة الرّجال : ٣/٤٥٦ .

والعلة الثانية وهي : تدليس ابن جريج .

والثالثة : جهالة الراوي الذي روى عنه كثير .

قال البيهقي : « قال أبو سعيد ... ابن جريج لم يضبطه ... وقد قيل عن ابن جريج عن كثير عن أبيه قال حدثني أعيان من بني المطلب عن المطلب ، ورواية ابن عيينة أحفظ »^(١) .

والحديث فيه راو مجهول ، وهو في قوله : « سمع بعض أهله يحدث » .

وابن جريج معروف بالتدليس ، وقد عنعن ، فلا يصح الحديث .

وقد صححه ابن حبان^(٢) .

ما يستفاد من الترجمة :

• ظاهر الترجمة يدلّ على أنّ البخاريّ يقول بمشروعية السترة بمكة وغيرها ، وأنّه لا فرق بين الحرم وسواه من الأماكن ، لعدم ثبوت الحديث الوارد في ذلك عنده .

• قال ابن بطّال : « السترة للمصلّي معناها : درء المارّ بين يديه ، فكلّ من صلّى في مكان واسع فالمستحبّ له أن يصلّي إلى سترة بمكة كان أو غيرها »^(٣) .



(١) السنن الكبرى : ٢/٢٧٤ .

(٢) صحيح ابن حبان : ١٢٨/٦ .

(٣) شرح ابن بطّال : ٢/١٣٢ .

كتاب مواقيت الصلاة

وفيه

- بَاب : وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ .

- بَاب : مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً .

كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

بَابُ : وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ

أورد الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أنس رضي الله عنه قال : « أَخْرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ صَلَّى ، ثُمَّ قَالَ : قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَنَامُوا ، أَمَا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظِرْتُمُوهَا » .

وقوله في الترجمة : « وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ... » هو لفظ حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق عَبْدِ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ^(١) ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « وَقْتُ الظُّهْرِ : إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ : مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ : مَا لَمْ يَغْرُبِ الشَّفَقُ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ : إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ : مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكَ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ »^(٢) .

وأخرجه أبو داود الطيالسي^(٣) ، من طريق قتادة عن أبي أيوب به .

(١) هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى بْنِ دِينَارٍ الْأَزْدِيُّ مَوْلَاهُم أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَيُقَالُ : أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ رُبَّمَا وَهَمَ . ع . التَّقْرِيبُ ، ص ٥٧٤ .

(٢) الْمُسْنَدُ : ٢ / ٢١٠ .

(٣) مُسْنَدُ الطِّيَالِسِيِّ ، ص ٢٩٧ .

وأخرجه الإمام مسلم^(١)، وأبو داود^(٢)، والنسائي^(٣)، وابن حبان^(٤)، وابن خزيمة^(٥)، والبيهقي^(٦) كلهم من طريق قتادة به .

وأخرجه الترمذي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلفظ : « وَقْتُهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ »^(٧) .

وأخرجه الإمام مالك عن أبي هريرة بلفظ : « وَالْعِشَاءُ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ »^(٨) .

وأخرجه الإمام الشافعي من طريق نافع بن جبير بن مطعم^(٩)، عن ابن عباس بلفظ : « ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ زَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ »^(١٠) .

وأخرجه عبد بن حميد من طريق نافع عن ابن عباس بلفظ : « صَلَّى بِي الْعِشَاءَ حِينَ مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ »^(١١) .

-
- (١) صحيح مسلم : كتاب المساجد ، باب أوقات الصلوات الخمس : ٤٢٥/١ .
- (٢) سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب في المواقيت : ١٠٩/١ .
- (٣) سنن النسائي (المجتبى) : كتاب المواقيت ، باب آخر وقت المغرب : ٢٦٠/١ . وانظر السنن ، كتاب المواقيت ، باب التشديد في تأخير صلاة العصر : ٤٦٧/١ .
- (٤) صحيح ابن حبان : ٣٣٧/٤ .
- (٥) صحيح ابن خزيمة : ١٦٩/١ .
- (٦) البيهقي : ٣٦٤/١ .
- (٧) جامع الترمذي : كتاب المواقيت ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة : ٢٨١/١ .
- (٨) الموطأ : ٨/١ .
- (٩) نافع بن جبير بن مطعم النوفلي ، أبو محمد وأبو عبدالله المدني ، ثقة فاضل . ت ٩٩ هـ . ع . التقريب ، ص ٥٥٨ .
- (١٠) مسند الشافعي ، ص ٢٦ .
- (١١) عبد بن حميد ، ص ٢٣٣ .

والحاكم من طريق نافع بلفظ : « ثُمَّ صَلَّى بِهِ الْعِشَاءَ ثَلَاثَ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ »^(١).

وأخرجه الدارقطني عن جابر بلفظ : « ثُمَّ جَاءَهُ لِلْعِشَاءِ حِينَ زَهَبَ ثَلَاثَ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، فَقَالَ : قُمْ فَصَلِّ »^(٢).

وعنده من رواية أبي هريرة : « آخِرُ وَقْتُهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ » .
وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق بريدة : « آخِرُ الْعِشَاءِ إِلَى قَرِيبِ ثَلَاثَ اللَّيْلِ »^(٣).

وأخرجه أيضاً من طريق أبي سعيد الخدري : « صَلَّى الْعِشَاءَ إِلَى ثَلَاثَ اللَّيْلِ »^(٤).

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه الإمام مسلم بن الحجاج في صحيحه . ورجاله هم رجال البخاري . ولم أقف على علة في هذا السند عند مسلم ، سوى أنني وقفت على قول شعبة بن الحجاج ذكره أبو داود الطيالسي في مسنده^(٥) بعد أن أخرج هذا الحديث من الطريق نفسها ، ثُمَّ قَالَ : قَالَ شُعْبَةُ : « أَحْيَانًا يَرْفَعُهُ وَأَحْيَانًا لَا يَرْفَعُهُ » . يعني بذلك قتادة . فلا أدري هل هي العلة التي منعت البخاري من إخراج الحديث أم غير ذلك . والله أعلم .

(١) المستدرک : ٣٠٦/١ .

(٢) سنن الدارقطني : ٢٥٦/١ .

(٣) الطبراني في الأوسط : ٤٦٢/٢ .

(٤) الطبراني الكبير : ٣٧/٦ .

(٥) مسند الطيالسي ، ص ٢٩٧ .

ما يستفاد من الترجمة :

• ظاهر الترجمة يدلّ على أنّ البخاريّ يرى أنّ وقت صلاة العشاء حدّه إلى نصف الليل . والجمهور على امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر ، مستدلين بمفهوم حديث أبي قتادة^(١) : « إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى » .

قال الحافظ ابن حجر : « ولم أر في امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً يثبت »^(٢) .



(١) أبو قتادة بن ربعي الأنصاريّ الخزرجيّ ، المشهور أن اسمه الحارث ، شهد أحدًا وما بعدها . كان يقال له : فارس رسول الله ﷺ . مات سنة ٥٤ هـ ، وقيل ٣٨ هـ .
الإصابة : ٣٢٧/٧ .

(٢) فتح الباري : ٥١/٢ .

بَاب : مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً

أورد الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث ابن شهاب ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » .

وقول الإمام البخاريّ في الترجمة : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً » هو لفظ حديث عند الإمام أحمد ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ »^(١) .

وأخرجه أبو داود^(٢) ، والترمذي^(٣) ، والحميدي في مسنده^(٤) ، والنسائي^(٥) ، وابن ماجه^(٦) ، والدارمي^(٧) ، وابن حبان^(٨) ، وابن خزيمة^(٩) ، والبيهقي^(١٠) ،

(١) المسند : ١٠/١ .

(٢) سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب من أدرك من الجمعة ركعة : ٦٩٦/١ .

(٣) جامع الترمذي : كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة : ٣٩٩/٢ .

(٤) مسند الحميدي : ٤٢١/٢ .

(٥) سنن النسائي : كتاب الصلاة ، باب من أدرك ركعة من الصلاة : ٤٨٠/١ .

(٦) سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة : ٣٥٦/١٠ .

(٧) سنن الدارمي : ١٠٣/١ .

(٨) صحيح ابن حبان : ٣٤٨/٤ .

(٩) صحيح ابن خزيمة : ١٧٣/٣ .

(١٠) البيهقي : ٣٨٦/١ .

وأبو يعلى^(١) ، والطبراني في الأوسط^(٢) ، والدارقطني^(٣) كلهم من طريق الزهري عن أبي سلمة به .

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه الإمام مسلم من طريق عبيدالله العمري^(٤) عن الزهري .
وإسناد أحمد إسناد صحيح مسلسل بالأئمة الثقات ، رجال الصحيح .
وقد قال عنه الترمذي : حسن صحيح . وصححه ابن حبان وابن خزيمة .

ما يستفاد من الترجمة :

- أن إيراد البخاري لهذه الترجمة في كتاب مواقيت الصلاة يدل على أنه قصد بالإدراك هنا إدراك وقت الصلاة . وليست الصلاة نفسها .
- من أدرك من الصلاة ركعة قبل خروجها وقتها فقد أدرك وقت الصلاة ولو أتم بعد خروج وقتها .
- في الترجمة ما يشعر على أن البخاري أراد بالصلاة هنا صلاة المنفرد ، لقوله : « من أدرك » لأن صلاة الجماعة تؤدي في الغالب في أول الوقت ، ويندر أداؤها في آخره قبل خروج وقت الصلاة . فصورة المسألة أقرب في المطابقة لحال المنفرد من حال الجماعة .



(١) أبو يعلى : ٣٧٤/١٠ .

(٢) الطبراني : ٣٣٠/١ .

(٣) سنن الدارقطني : ١٠/٢ .

(٤) عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، أبو عثمان ، ثقة ثبت . مات سنة بضع وأربعين ومائة . ع . التقريب ، ص ٣٧٣ .

كتاب الأذان

وفيه

- بَاب : الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى .
- بَاب : اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً .
- بَاب : إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ .
- بَاب : إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمِّهِمْ أَكْبَرَهُمْ .
- بَاب : إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْإِمَامُ وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ .
- بَاب : إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ .
- بَاب : الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًّا .
- بَاب : مَيِّمَنَةُ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ .
- بَاب : كَيْفَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ .

كِتَابُ الْأَذَانِ

بَابُ : الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أنس رضي الله عنه : « أُمِرَ بِبِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ » .

وقوله في الترجمة : « الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى » هو لفظ حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ^(١) ، سَمِعْتُ أَبَا الْمُثَنَّى ^(٢) يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَثْنَى مَثْنَى ، وَالْإِقَامَةُ وَاحِدَةً ، غَيْرَ أَنَّ الْمُؤَذِّنَ كَانَ إِذَا قَالَ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، قَالَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ » .

وأخرجه أبو داود الطيالسي ^(٣) عن شعبة به .

(١) محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران بن المثنى المؤذن الكوفي وقد ينسب لجدّه ولجدّه أبيه ولجدّه جدّه . صدوق بخطي . التّقریب ، ص ٤٦٦ . قال ابن معين والدارقطني : لا بأس به . وقال ابن عديّ : ليس له من الحديث إلا اليسير ، لا يتيبن صدق من كذبه . التهذيب : ١٥/٩ . ذكره ابن حبان : ٣٧١/٧ ، قال الذهبيّ في الكاشف : لم يضعف : ١٥٤/٢ . قال الحافظ في التهذيب : ١٥/٩ : « قال ابن حبان : وهو الذي يروي عنه ابن المبارك عن سلمة بن كهيل ، ويصحّف اسمه فيقول : مسلم بن إبراهيم ، وهذه فائدة جليّة » .

(٢) مسلم بن المثنى ، ويقال : ابن مهران بن المثنى الكوفي المؤذن . ثقة . د ت س . التّقریب ، ص ٥٣٠ .

(٣) مسند الطيالسي ، ص ٢٦٠ .

وأخرجه البخاريّ في التاريخ^(١) ، والنسائي^(٢) ، والحاكم^(٣) ، والدارمي^(٤) ، والبيهقي^(٥) ، والدارقطني^(٦) كلّهم من طريق شعبة عن أبي جعفر به .

وأخرج البخاريّ في التاريخ^(٧) عن أبي محذورة أنّ النبيّ ﷺ « علّمه الأذان مثنى مثنى ، والإقامة مرّة واحدة » .

وأخرج الحاكم^(٨) من طريق سفيان بن الليل^(٩) ، قال له الحسن بن عليّ : « أذن جبريل في السماء مثنى مثنى ، وعلمه رسول الله ﷺ » .

وأخرج ابن ماجه^(١٠) ، وابن عدي^(١١) من طريق عبدالرحمن بن سعد بن عمّار بن سعد القرظ^(١٢) مؤذن رسول الله ﷺ : « أنّ رسول الله ﷺ أمرَ

(١) التاريخ الكبير : ٣٠٤/١ .

(٢) النسائي الكبير : ٤٩٦/١ .

(٣) المستدرک : ١٨٧/٣ .

(٤) سنن الدارميّ : ٢٩٠/١ .

(٥) البيهقي الكبير : ٤١٣/١ .

(٦) سنن الدارقطني : ٢٣٩/١ .

(٧) التاريخ الكبير : ٣٠٤/١ .

(٨) المستدرک : ١٨٧/٣ .

(٩) سفيان بن الليل الكوفي ، روى عن الحسن بن علي ، وعنه الشّعبيّ ، الجرح والتعديل :

٢١٩/٤ . ذكره العقيلي في الضعفاء ، وقال : كان ممّن يغلو في الرفض ، لا يصحّ

حديثه : ١٧٥/٢ . ونقل الحافظ عن الأزدي أنّه مجهول . لسان الميزان : ٥٣/٣ .

(١٠) سنن ابن ماجه ، كتاب الأذان ، باب السنّة في الأذان : ٢٣٦/١ .

(١١) الكامل : ٣١٣/٤ .

(١٢) عبدالرحمن بن سعد بن عمّار بن سعد القرظ ، المؤدّن ، ضعيف . ق . التقريب ،

ص ٣٤١ .

بَلالاً أَنْ يَجْعَلَ إصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ وَقَالَ : إِنَّهُ أَرْفَعُ لَصَوْتِكَ ، وَأَنْ أَذَانَ بِلالٍ
كَانَ مَثْنَى مَثْنَى ، وتشهده مضاعف ، وإقامته مُفْرَدَةً ... » . الحديث .

وأخرجه الطبراني^(١) ، من هذا الطريق ، وأخرج أيضاً عن عون بن أبي
جحيفة^(٢) ، عن أبيه^(٣) قال : « أذن بلال لرسول الله ﷺ بمنى مثنى مثنى ،
وأقام مثنى مثنى »^(٤) .

وابن ماجه^(٥) ، والدارقطني^(٦) ، عن أبي رافع : « رَأَيْتُ بِلالاً يُؤذِّنُ بَيْنَ
يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَثْنَى مَثْنَى ، وَيُقِيمُ وَاحِدَةً » .

وابن حبان^(٧) ، عن أنس : « أُمِرَ بِلالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ
وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ » .

وفي شرح معاني الآثار عن الأسود ، عن بلال « أنه كان
يشي الأذان »^(٨) .

(١) الطبراني في الصغير : ٢٨٢/٢ .

(٢) عون بن أبي جحيفة السوائي ، بضم المهملة ، الكوفي ، ثقة . مات سنة ١١٦ هـ .
ع . التقريب ، ص ٤٣٣ .

(٣) أبو جحيفة : هو وهب بن عبدالله السوائي بضم المهملة والمد . مشهور بكنيته ،
صحابي . ت ٧٤ هـ . ع . التقريب ، ص ٥٨٥ .

(٤) الطبراني الكبير : ١٠١/٢٢ .

(٥) سنن ابن ماجه : كتاب الأذان ، باب أفراد الإقامة : ٢٤١/١ .

(٦) سنن الدارقطني : ٢٤١/١ .

(٧) ابن حبان : ٥٦٨/٤ .

(٨) شرح معاني الآثار : ١٣٤/١ .

الحكم على الحديث :

حديث ابن عمر صحَّحه ابن خزيمة^(١) ، وابن حبان^(٢) ، والحاكم^(٣) ، ووافقه الذهبي .

وحديث أبي مخذورة مخرَّج في صحيح مسلم .

وحديث الحسين بن عليّ في إسناده سفيان بن الليل ، وهو ضعيف .

وحديث سعد القرظ مؤدّن رسول الله ﷺ فيه عبدالرحمن بن سعد بن عمّار بن سعد القرظ ، وهو ضعيف .

وحديث أبي رافع عند ابن ماجه فيه محمد بن عبيدالله بن أبي رافع ، ضعيف .

وحديث أبي جحيفة عند الطبراني^(٤) رجاله ثقات .

ما يستفاد من الترجمة :

• مشروعية التثنية في الأذان . وأنها السنة الثابتة عنه ﷺ كما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من أنهم كانوا يثنون الأذان ويوترون الإقامة .

• قال الحافظ ابن حجر : « في رواية الكشميهني « مثنى مثنى » أي مرتين مرتين ، ومثنى معدول عن اثنين اثنين ، وهو بغير تنوين . فتحمل رواية الكشميهني على التوكيد لأنّ الأوّل يفيد تثنية كلّ لفظ من ألفاظ الأذان ، والثاني يؤكّد ذلك »^(٥) .



(١) صحيح ابن خزيمة : ١٩٣/١ .

(٢) صحيح ابن حبان : ٥٧٠/٤ .

(٣) المستدرک : ١٨٧/٣ .

(٤) الطبراني : ١٠١/٢٢ .

(٥) الفتح : ٨٢/٢ .

بَاب : اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ

قال الإمام البخاريّ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ^(١) ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ^(٢) ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا ، ثُمَّ لِيَوْمُكُمْ أَكْبَرُكُمْ » .

وقوله في الترجمة : « اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ » هو لفظ حديث أخرجه عبد بن حميد في مسنده قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ السَّيْلَحِينِي ^(٣) ، حَدَّثَنَا عَلِيْلَةُ بْنُ بَدْرٍ ^(٤) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ » ^(٥) .

(١) يزيد بن زريع (بتقديم الزاي ، مصغر) أبو معاوية البصري ، ثقة ثبت . ت ١٨٢ هـ . ع . التّقریب ، ص ٦٠١ .

(٢) مالك بن الحويرث بن أشيم بن زباله بن خشيش ، أبو سليمان الليثي ، صحابي سكن البصرة ، وحديثه في الصحيحين . ت ٧٤ هـ . ع . التّقریب ، ص ٥١٦ ، الإصابة : ٧١٩/٥ .

(٣) يحيى بن إسحاق ، أبو بكر أو أبو زكريا ، السَّيْلَحِينِي . بمهمله مماله وباء ساكنة ، وفتح اللام وكسر المهملة ثن تحتانية ساكنة ثُمَّ نون ، نزيل بغداد ، قال الذهبي : ثقة حافظ ، وقال الحافظ : صدوق . مات سنة ٢١٠ هـ . وذكره ابن حبان في الثقات : ٢٦٠/٩ . انظر تهذيب التهذيب : ١٦٠/١١ . التّقریب ، ص ٥٨٧ ، الكاشف : ٣٦١/٢ .

(٤) الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي البصري ، أبو العلاء ، يلقب عُليْلَة . بمهمله مضمومة ولامين ، متروك . ت ق . التّقریب ، ص ٢٠٦ .

(٥) مسند عبد بن حميد ، ص ١٩٨ .

وأخرجه ابن ماجه^(١) ، والبيهقي^(٢) ، وأبو يعلى^(٣) ، وابن عدي^(٤) ، من طريق الربيع بن بدر عن أبيه عن جدّه .

وأخرجه الدارقطني^(٥) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه .

والطبراني^(٦) من طريق القاسم^(٧) ، عن أبي أمانة ، وذكر الحديث .

وقد أخرج البيهقي عن أنس مرفوعاً بلفظ : « الاثنان جماعة ، والثلاثة جماعة » .

وأخرجه الإمام أحمد ، من طريق القاسم ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فَقَالَ : أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا يُصَلِّي مَعَهُ ؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذَانِ جَمَاعَةٌ »^(٨) .

(١) سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة ، باب الاثنان جماعة : ٣١٢/١ .

(٢) البيهقي : ٦٩/٣ .

(٣) أبو يعلى : ١٨٩/١٣ .

(٤) الكامل : ١٢٧/٣ .

(٥) سنن الدارقطني : ٢٨١/١ .

(٦) الطبراني في مسند الشاميين : ٣٩/٢ .

(٧) القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي ، أبو عبد الرحمن الدمشقي ، صاحب أبي أمانة ،

مولى بني أمية ، قال المزي : في حديث عليّ بن يزيد عنه مناكير واضطراب . وقال

العجلي : ثقة يكتب حديثه ، وليس بالقوي . ووثقه يعقوب بن سفيان والترمذي ،

انظر تهذيب التهذيب : ٢٨٩/٨ . قال الذهبي : « صدوق » . الكاشف : ١٢٩/٢ .

وروى ابن حبان عن أحمد أنّه قال : « منكر الحديث » . انظر المجروحين : ٢١١/٢ .

قال الحافظ : صدوق يغرب كثيراً . ت ١١٢ هـ . ، التقريب ، ص ٤٥٠ .

(٨) المسند : ٢٦٩/٥ .

الحكم على الحديث :

حديث أبي موسى في سنده الربيع بن بدر ، وهو متروك .
 وحديث عمرو بن شعيب فيه الوقاصي^(١) ، وهو متروك .
 وحديث أنس عند البيهقي فيه سعيد بن زُرْبي^(٢) ، وهو منكر الحديث .
 قال الحافظ عن حديث القاسم عن أبي أمامة : « هذا عندي أمثل الطرق ؛ لشهرة رجاله وإن كان ضعيفاً . وقد رواه الطبراني من وجه آخر عن أبي أمامة »^(٣) .

قلت : طريق الطبراني المذكور فيه مسلمة بن عليّ الخشني^(٤) ، وهو متروك .
 قال الحافظ في الفتح : « والقصة المذكورة دون قوله : « هَذَا جَمَاعَةٌ » أخرجها أبو داود والترمذي^(٥) من وجه آخر صحيح^(٦) .
 وتبين من دراسة طرق هذا الحديث أنها ضعيفة . ولا يسلم شيء منها من مقال . فالحديث ضعيف .

قال القسطلاني عن طريق الحديث : « كلّها ضعيفة »^(٧) .

(١) هو عبدالرحمن بن عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي ، أبو عمرو المدني ، متروك .
 التقريب ، ص ٣٨٥ .

(٢) سعيد بن زُرْبي بفتح الزاي وسكون الراء . الخزاعي البصري أبو عبيدة ، منكر الحديث . التقريب ، ص ٢٣٥ .

(٣) الفتح : ١٤٢/٢ .

(٤) التقريب ، ص ٥٣١ .

(٥) أبو داود : ٣٨٦/١ ، ولم أجده في الترمذي .

(٦) الفتح : ١٤٢/٢ .

(٧) شرح القسطلاني : ٣١/٢ .

ورواية : « هَذَانِ جَمَاعَةٌ » عن أبي أمامة في سندها الألهاني^(١) ، وهو ضعيف .

وهي عند أحمد^(٢) من طريق الوليد ابن أبي مالك^(٣) ، لكنها مرسلة .

ما يستفاد من الترجمة :

• الاثنان فما فوقهما جماعة في الأحكام والأجر .

• أنّ أقلّ الجماعة إمام ومأموم .

قال ابن بطّال : « اختلف العلماء في أقلّ الجمع ، فذهب قوم إلى أن الاثنين جمع ، واستدلّوا بهذا الحديث ، وقالوا : كلّ جماعة قليلة كانت أو كثيرة ، فالمصلي فيها له سبع وعشرون درجة . قال إبراهيم النخعي : إذا صَلَّى الرَّجُلُ مع الرَّجُلِ لهما أجر التضعيف خمس وعشرون درجة وهما جماعة »^(٤) .



(١) عليّ بن يزيد الألهاني أبو عبد الملك ، صاحب القاسم بن عبد الرحمن ، ضعيف .
ت بضع عشرة ومائة . التقريب ، ص ٤٠٦ .

(٢) المسند : ٢٥٤/٥ .

(٣) الوليد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني أبو العباس الدمشقي ، ثقة . ت ١٢٥ هـ .
التقريب ، ص ٥٧٠ .

(٤) شرح ابن بطّال : ٢٨٣/٢ .

بَاب : إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

ذكر الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ^(١) : « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَاحَ^(٢) بِهِ النَّاسُ ، وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الصُّبْحُ أَرْبَعًا ! الصُّبْحُ أَرْبَعًا ! » .

وقول البخاريّ في الترجمة : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ... الخ » هذا لفظ حديث عند الإمام أحمد وأصحاب السنن .

قال الإمام أحمد : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ وَرْقَاءَ^(٣) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ »^(٤) .

(١) مالك ابن بحينة ، صحابي ، كذا وقع في البخاريّ والنسائي ، والأكثر على أنّ الصحبة والرواية لولده عبدالله . خ س . التقريب ، ص ٥١٦ . قال الحافظ : قال ابن عبدالير : لعبدالله ولأبيه صحبة . وقال : لا أعرف لمالك شيئاً يتمسك به في أنّه صحابي . انظر الإصابة : ٧١٢/٥ .

(٢) لاث : أحاط . النهاية : ٢٧٥/٤ .

(٣) ورقاء بن عمر اليشكري ، أبو بشر الكوفي ، نزيل المدائن ، صدوق ، في حديثه عن منصور لين . ع . التقريب ، ص ٥٨٠ .

(٤) المسند : ٤٥٥/٢ .

وأخرجه مسلم^(١)، وأبو داود^(٢)، وإسحاق بن راهويه^(٣)، والترمذي^(٤)،
والنسائي^(٥)، وابن ماجه^(٦)، والدارمي^(٧)، وابن حبان^(٨)، وابن خزيمة^(٩)،
والبيهقي^(١٠)، وأبو يعلى^(١١)، والطبراني^(١٢) كلهم من طريق عمرو بن دينار
عن عطاء به .

وأخرجه الإمام أحمد من طريق أخرى عن عيَّاش بن عَبَّاسٍ الْقُتَيْبَانِيِّ^(١٣)،
عَنْ أَبِي تَمِيمٍ الزُّهْرِيِّ^(١٤)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا

(١) صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين ، باب كراهة الشروع في النافلة بعد شروع
المؤذن : ٤٩٣/١ .

(٢) سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعة الفجر : ٥٠/٢ .

(٣) مسند إسحاق : ٣٦٤/١ .

(٤) سنن الترمذي : كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر : ٢٨٢/٢ .

(٥) المجتبى للنسائي : كتاب الإقامة ، باب ما يكره من الصلاة عند الإقامة : ١١٦/٢ .

(٦) سنن ابن ماجه : كتاب الصلاة ، باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة : ٣٦٤/١ .

(٧) سنن الدارمي : ٤٠٠/١ .

(٨) صحيح ابن حبان : ٥٦٦/٥ .

(٩) صحيح ابن خزيمة : ١٦٩/٢٢ .

(١٠) البيهقي : ٤٨٢/٢ .

(١١) أبو يعلى : ٢٦٥/١١ .

(١٢) المعجم الصغير : ٣٥/١ .

(١٣) عيَّاش بن عَبَّاسٍ القُتَيْبَانِيُّ المِصْرِيُّ ، ثقة . ت ١٣٣ هـ . ر م . ٤ . التَّقْرِيب ، ص ٤٣٧ .

(١٤) قال الحافظ في تعجيل المنفعة : ٤٧٠/١ : « أَبُو تَمِيمٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَنْهُ

عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبَانِيُّ مَجْهُولٌ ، قَالَهُ الْحُسَيْنُ . قُلْتُ : حَدِيثُهُ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا

صَلَاةَ إِلَّا الَّتِي أُقِيمَتِ » وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ هُلَيْعَةَ ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَالْحَدِيثُ فِي

الأصل مشهور . وقد ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لم يعرف اسمه ، وكذا ذكره ابن

يونس في تاريخ علماء مصر ، ولم يعرفوا من حاله بشيء » اهـ .

أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الَّتِي أُقِيمَتْ^(١) ، وفيه ابن لهيعة^(٢) ، تفرد بهذا اللفظ^(٣) .

وأخرج البيهقي الحديث من طريق عمرو ، عن عطاء ، لكن بزيادة : « قيل : يا رسول الله ! ولا ركعتي الفجر ؟ قال : ولا ركعتي الفجر »^(٤) .

وقال : « لا أعلم ذكر هذه الزيادة في متنه غير يحيى بن نصر ، عن مسلم بن خالد ، عن عمرو ... وفيما احتجاجنا به من الأحاديث الصحيحة كفاية عن هذه الزيادة »^(٥) .

الحكم على الحديث :

الحديث خرّجه الإمام مسلم في صحيحه . ورجاله هم رجال الإمام أحمد . وفيه عمرو بن دينار . وقد اختلف عليه في رفعه ووقفه .

قال الإمام الترمذي : « وَرَوَى حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ

(١) المسند : ٣٥٢/٢ .

(٢) عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي ، أبو عبدالرحمن المصري القاضي ، قال الإمام أحمد : من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وإتقانه وضبطه . وقال أيضاً : ما حديث ابن لهيعة بحجة ، وإنني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به ، وهو يقوى بعضه ببعض . وقال يحيى بن معين : ابن لهيعة ضعيف الحديث . وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة وقال : يكتب حديثه للاعتبار . وقال الذهبي : العمل على تضعيف حديثه . وقال أيضاً : يروى حديثه في المتابعات ولا يحتجّ به . قال الحافظ : صدوق ، تهذيب الكمال : ٤٨٧/١٥ ، الكاشف : ٥٩٠/١ ، والتذكرة : ٢٣٧/١ ، والجرح والتعديل : ١٤٥/٥ ، والتقريب ، ص ٣١٩ .

(٣) انظر تعجيل المنفعة : ٤٧٠/١ .

(٤) البيهقي الكبرى : ٤٨٢/٢ .

(٥) المصدر نفسه .

عَمَرُ بْنُ دِينَارٍ فَلَمْ يَرْفَعَاهُ ، وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ أَصَحُّ عِنْدَنَا ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ... »^(١) .

قال الحافظ : « قيل : أن هذا هو السبب في كون البخاري لم يخرج به »^(٢) .

قال ابن بطال : « ... سفيان بن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد أوقفوه على أبي هريرة . فلذلك تركه البخاري »^(٣) .

ما يستفاد من الترجمة :

- النهي عن صلاة النافلة عند إقامة الصلاة المكتوبة .
- النهي عن صلاة النافلة عند إقامة جميع الصلوات المفروضة . وليس مقصوراً على فرض دون فرض كما قد يفهم من حديث الباب عند البخاري من أن النهي ورد في صلاة الصبح .
- قال الحافظ : « قوله : (فلا صلاة) أي صحيحة أو كاملة ، والتقدير الأول أولى لأنه أقرب إلى نفي الحقيقة لكن لما لم يقطع النبي ﷺ صلاة المصلي ، واقتصر على الإنكار دلّ على أن المراد نفي الكمال »^(٤) .



(١) جامع الترمذي : كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر : ٢/٢٨٢ .

(٢) الفتح : ١٤٩/٢ .

(٣) شرح ابن بطال : ٢/٢٨٨ .

(٤) الفتح : ١٤٩/٢ .

بَاب : إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمَهُمْ أَكْبَرُهُمْ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث مالك بن الحويرث ، عن النبيّ ﷺ قَالَ : « إِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا ، ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا » .

قال الحافظ ابن حجر : « هذه الترجمة مع ما سألينه من زيادة في بعض طرق حديث الباب منتزعة من حديث أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود ... ومداره على إسماعيل بن رجاء ، عن أوس بن ضمعج ، وليساً جمعياً من شرط البخاريّ »^(١) .

قلت : الذي ترجم به البخاريّ وأشار له الحافظ هنا أخرجه الإمام أحمد في مسنده قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ^(٢) قَالَ : سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجٍ^(٣) يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ^(٤) يَقُولُ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً ، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً فَلْيُؤْمَهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيُؤْمَهُمْ أَكْبَرُهُمْ سِنًا ... »^(٥) .

(١) الفتح : ١٧٠/٢ .

(٢) إسماعيل بن رجاء بن ربيعة الزبيدي ، أبو إسحاق الكوفي ، ثقة ، تكلم فيه الأزديّ بلا حجة . م ٤ . التقريب ، ص ١٠٧ .

(٣) أوس بن ضمعج الكوفي ، حضرمي . ثقة مخضرم . ت ٧٤ هـ . م ٤ . التقريب ، ص ١١٦ .

(٤) أبو مسعود هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البصري ، صحابي جليل ، مات قبل ٤٠ هـ ، وقيل بعدها . التقريب ، ص ٣٩٥ .

(٥) المسند : ١١٨/٤ .

وأخرجه أبو داود الطيالسي^(١) ، والحميدي^(٢) ، ومسلم^(٣) ، والترمذي^(٤) ، وأبو داود^(٥) ، والنسائي^(٦) ، وابن ماجه^(٧) ، وابن حبان^(٨) ، وابن خزيمة^(٩) ، والحاكم^(١٠) ، والبيهقي^(١١) ، والطبراني^(١٢) ، والدارقطني^(١٣) كلهم من طريق إسماعيل بن رجاء عن أوس به .

وأخرجه الطبراني^(١٤) من طريق حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن مالك بن الحويرث مختصراً بلفظ : « يؤم القوم أكبرهم سنّاً » .

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من طريق إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج . وكلاهما كما قال الحافظ ليسا على شرط البخاري في الرواة^(١٥) .

- (١) مسند الطيالسي ، ص ٨٦ .
- (٢) مسند الحميدي : ٢١٧/١ .
- (٣) صحيح مسلم : كتاب المساجد ، باب من أحقّ بالإمامة : ٤٦٥/١ .
- (٤) جامع الترمذي : كتاب الأذان ، باب من أحقّ بالإمامة : ٤٥٨/١ .
- (٥) سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب من أحقّ بالإمامة : ٣٩٠/١ .
- (٦) سنن النسائي الكبرى : كتاب الإمامة والجماعة ، باب من أحقّ بالإمامة : ٢٧٩/١ .
- (٧) سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة ، باب من أحقّ بالإمامة : ٣١٣/١ .
- (٨) صحيح ابن حبان : ٥٠٠/٥ .
- (٩) صحيح ابن خزيمة : ٤/٣ .
- (١٠) المستدرک : ٣٧٠/١ .
- (١١) سنن البيهقي الكبرى : ١٢٥/٣ .
- (١٢) الطبراني في الكبير : ٢٢٠/١٧ .
- (١٣) سنن الدارقطني : ٢٨٠/١ .
- (١٤) الطبراني في الكبير : ٢٢٠/١٧ .
- (١٥) الفتح : ١٧٠/٢ .

قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث أوس بن ضمعج .. فقال : قد اختلفوا في متنه ، والأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أوس ... (فأعلمهم بالسنة) . ورواه شعبة والمسعودي عن إسماعيل بن رجاء لم يقولوا أعلمهم بالسنة . قال أبي : كان شعبة يقول : إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حسن حديثه ، وكان يهاب هذا الحديث ، يقول : حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ . لم يشاركه أحد . قال أبي : شعبة أحفظ من كلهم »^(١) .

ما يستفاد من الترجمة :

- وجوب تقديم القارئ لكتاب الله عند الإمامة على من سواه .
- عند تساوي المأمومين في القراءة يقدم أكبرهم سناً تقديرًا وتوقيرًا .
- فضل هاتين الصفتين ، واستحباب توفرهما في الإمام لينال بهما أهلية الإمامة بالناس .

قال الحافظ ابن حجر : لا يخفى أن تقديم الأقرأ إنما هو حيث يكون عارفًا بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة ، فأما إذا كان جاهلاً بذلك فلا يقدم اتفاقًا ، والسبب فيه أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معاني القرآن لكونهم أهل اللسان ، فالأقرأ منهم بل القارئ كان أفقه في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاءوا بعدهم »^(٢)



(١) العلل لابن أبي حاتم : ٩٢/١ .

(٢) الفتح : ١٧١/٢ .

بَاب : إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله : « يُصَلُّونَ لَكُمْ ؛ فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ ، وَإِنْ أَخْطَئُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ » .
وقوله في الترجمة : « إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ ... » قال الحافظ : « يشير إلى حديث عقبة بن عامر ... »^(١) .

قلت : حديث عقبة بن عامر أخرجه الإمام أحمد ، قال : حَدَّثَنَا الْحَكَمُ ابْنُ نَافِعٍ^(٢) قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ^(٣) ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ^(٤) قَالَ : « خَرَجْتُ فِي سَفَرٍ وَمَعَنَا عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، قَالَ فَقُلْنَا لَهُ : إِنَّكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَأَمَّنَّا . فَقَالَ : لَا ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ : « مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَأَصَابَ الْوَقْتَ وَأَتَمَّ الصَّلَاةَ فَلَهُ وَلَهُمْ ، وَمَنْ انْتَقَصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِمْ »^(٥) .

(١) فتح الباري : ١٨٧/٢ .

(٢) الحكم بن نافع البهراني ، أبو اليمان الحمصي ، ثقة ثبت . ت ٢٢٢ هـ . ع .
التقريب ، ص ١٧٦ .

(٣) عبدالرحمن بن حرملة الأسلمي ، أبو حرملة المدني ، صدوق ربما أخطأ . قال الذهبي : قال ابن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتجّ به ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب الكمال : ٥٨/١٧ ،
الكاشف : ٦٢٥/١ ، وابن حبان : ٦٨/٧ ، إسناف المبطأ ، ص ١٨ . انظر
التقريب ص ٣٣٩ .

(٤) أبو علي هو ثمامة بن شُفَيّ الهمداني المصري ، نزيل الاسكندرية ، ثقة . م د س .
التقريب ، ص ١٣٤ .

(٥) المسند : ١٤٥/٤ .

وأخرجه أبو داود^(١)، وابن ماجه^(٢)، وابن حبان^(٣)، وابن خزيمة^(٤)،
والحاكم وصححه^(٥)، والبيهقي^(٦) كلهم من طريق عبدالرحمن بن حرملة عن
الهمداني به .

وأخرجه الطبراني في الكبير^(٧)، وأبو يعلى^(٨) عن عبدالرحمن ، عن
الهمداني به .

وأخرجه الطيالسي في مسنده عن رجل ، عن أبي عليّ ، عن عقبة
بلفظ : « من أم قوماً ... »^(٩) .

الحكم على الحديث :

حديث عقبة بن عامر صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

وقال الحاكم : « صحيح على شرط البخاري » .

قلت : فيه عبدالرحمن بن حرملة لم يخرج له البخاري ، وأخرج
له مسلم .

إسناد أحمد فيه إسماعيل بن عيَّاش ، روى عن غير الشاميين ، وهي رواية

(١) سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب في جماع الإمامة وفضلها : ٣٨٩/١ .

(٢) سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة ، باب ما يجب على الإمام : ٣١٤/١ .

(٣) صحيح ابن حبان : ٥٩٩/٥ .

(٤) صحيح ابن خزيمة : ٧/٣ .

(٥) المستدرک : ٣٢٨/١ .

(٦) البيهقي الكبرى : ١٢٧/٣ .

(٧) الطبراني في الكبير : ٣٢٩/١٧ .

(٨) مسند أبي يعلى : ٢٩٧/٣ .

(٩) مسند الطيالسي ، ص ١٣٥ .

ضعيفة . لكن البقية روى الحديث من طريق يحيى بن أيوب^(١) ، عن ابن حرملة به .

والحديث إسناده حسن .

ما يستفاد من الترجمة :

• قال القسطلاني : « (إذا لم يتم الإمام) الصلاة بل قصرها (وأتم من خلفه) من المقتدين به لا يضرهم ذلك . وهذا مذهب الشافعية كالمالكية وبه قال أحمد ، وعند الحنفية أن صلاة الإمام متضمنة صلاة المقتدين صحة وفساداً . ولا بن عساكر (أتم من خلفه) بغير واو » اهـ.^(٢)

• قال الحافظ ابن حجر : « روى أبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً : « مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَأَصَابَ الْوَقْتَ فَلَهُ وَلَهُمْ » . وفي رواية أحمد لهذا الحديث : « فَإِنْ صَلَّوْا الصَّلَاةَ لَوَقْتُهَا وَأَتَمَّوْا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَهِيَ لَكُمْ وَلَهُمْ » . فهذا يبين أن المراد ما هو أعم من ترك إصابة الوقت . قال ابن المنذر : هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه »^(٣) اهـ.



(١) يحيى بن أيوب الغافقي المصري ، قال الذهبي : « صالح الحديث » الكاشف : ٣٦٢/٢ . قال أبو حاتم : محله الصدق ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به . الجرح والتعديل : ١٢٧/٩ ، قال النسائي : « ليس بذاك القوي » الضعفاء والمتروكين ، ص ١٠٨ . ذكره ابن حبان في الثقات : ٦٠٠/٧ . قال الحافظ : صدوق ربما أخطأ . التقریب ، ص ٥٨٨ . قال ابن عدي : صدوق لا بأس به . الكامل : ٢١٤/٧ . قال في اللسان : وثقه ابن معين : ٤٣٠/٣ . قال ابن سعد : منكر الحديث . الطبقات : ٥١٦/٧ .

(٢) إرشاد الساري ، ص ٥٣ .

(٣) فتح الباري : ١٨٧/٢ .

بَاب : إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ

أورد الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة عن النبيّ ﷺ :
 « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ؛ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا
 قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ،
 وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ ، وَأَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ
 إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ » .

وقول البخاريّ في الترجمة : « مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ » إشارة إلى ورود لفظ
 الإتمام عند غيره ممّا ليس على شرطه .

وقد وردت اللفظة هذه في حديث عند الإمام أحمد ، قال : حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَحَجَّاجٌ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ
 قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « سَوُّوا
 صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ »^(١) .

وأخرجه مسلم^(٢) ، والطيالسي^(٣) ، وأبو داود السجستاني^(٤) ،
 وابن ماجه^(٥) ، والدارمي^(٦) ، وأبو يعلى^(٧) ،

(١) المسند : ١٧٧/٣ .

(٢) صحيح مسلم : كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف : ٣٢٤/١ .

(٣) مسند الطيالسي ، ص ٢٦٦ .

(٤) سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف : ٤٣٤/١ .

(٥) سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة ، باب إقامة الصفوف : ٣١٧/١ .

(٦) سنن الدارمي : ٣٢٣/١ .

(٧) أبي يعلى : ٣٥٤/٥ .

وابن حبان^(١)، والبيهقي^(٢) كلهم من طريق شعبة عن قتادة به .

ورواه أحمد من طريق شعبة أيضاً ، لكن بلفظ : « أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنْ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ إِقَامَةُ الصَّفِّ »^(٣) .

ورواه الطبراني من طريق شعبة بلفظ أحمد : « أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ .. »^(٤) .

وفي صحيفة همّام بن منبه : « أَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنْ إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ »^(٥) .

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه الإمام مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن أنس^(٦) وهو صحيح . لكن شعبة لم يتثبت من سماع قتادة .

ولعلّ هذا هو السبب الذي دفع البخاريّ إلى أن يترجم به الرواية الأخرى من هذا الحديث . قال أبو داود الطيالسي : « سمعت شعبة يقول : داهنت في هذا الحديث لم أسأل قتادة أسمعته من أنس أم لا »^(٧) .

(١) صحيح ابن حبان : ٥٤٥/٥ .

(٢) البيهقي : ٩٩/٣ .

(٣) المسند : ٢٥٣/١ .

(٤) الطبراني : ٢٩٥/١ .

(٥) صحيفة همّام بن منبه ، ص ٣٩ ، بتحقيق : علي حسن عبد الحميد ، ط ١ عام ١٤٠٧ ، بيروت .

(٦) ٣٢٤/١ .

(٧) مسند الطيالسي ، ص ٢٦٦ .

ما يستفاد من الترجمة :

- أن إقامة الصف من حسن الصلاة ، ومن تمامها . وقد وردت الأحاديث بألفاظ متعددة في معنى ذلك (حسن الصلاة) (تمام الصلاة) .
- قال ابن بطّال في شرحه لحديث الباب : « هذا الحديث يدلّ على أن إقامة الصفوف سنة مندوب إليها ، وليس بفرض ، لأنّه لو كان فرض لم يقل عليه الصلاة والسلام : « إِقَامَةُ الصَّفوفِ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ » لأن حسن الشيء زيادة على تمامه ، وذلك زيادة على الوجوب »^(١) .



(١) شرح ابن بطّال : ٣٤٧/٢ .

بَاب : الْمَرَأَةُ وَحَدَّهَا تَكُونُ صَفًّا

أورد الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أنس بن مالك :
« صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ فِي بَيْتِنَا خَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ وَأُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ خَلَفْنَا » .

ولفظ الترجمة هو لفظ حديث عند الحافظ أبو عمر بن عبد البر ، ذكره في التمهيد فقال : « في هذا الباب حديث موضوع ، وضعه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التميمي^(١) ، عن المسعودي عن ابن أبي مليكة^(٢) ، عن عائشة - رضي الله عنها - قال : قال رسول الله ﷺ : « الْمَرَأَةُ وَحَدَّهَا تَكُونُ صَفًّا »^(٣) . وهذا الحديث لا يعرف إلا بإسماعيل هذا .

الحكم على الحديث :

الحديث فيه إسماعيل بن يحيى ، قال عنه الحافظ : متروك ، وحكم ابن عبد البر عليه بالوضع^(٤) .

(١) هو إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التميمي حدث عن مسعر ومالك بالموضوعات متروك . قال صالح جزرة : كان يضع الحديث ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه بواسطيل ، قال الدارقطني والحاكم : كذاب ، وقال ابن حبان : لا تحلّ الراوية عنه . انظر : لسان الميزان : ٤٤١/١ ، الضعفاء للأصبهاني ، ص ٦٠ . وانظر الكامل : ٣٠٢/١ .

(٢) هو أبو العميس عتبة بن عبد الله بن عتبة المسعودي الهذلي الكوفي ، ثقة . ع . التقريب ، ص ٣٨١ .

(٣) التمهيد : ٢٦٨/١ .

(٤) انظر الفتوح : ٢١٢/٢ .

ما يستفاد من الترجمة :

• قال ابن بطّال عن حديث الباب : « في هذا الحديث من الفقه أن سنّة النساء القيام خلف الرجال ، ولا يقمن معهم في صفّ ، لأنّ الفتنة تخشى منهنّ »^(١) .

• قال القسطلاني : « المراد أنها إذا وقفت وحدها غير مختلطة بالرجال تكون في حكم الصف ... واستنبط منه أن المرأة لا تصفّ مع الرجال لما يخشى من الافتتان بها ، فلو خالفت أجزاء صلاتها عند الجمهور »^(٢) .



(١) شرح ابن بطّال : ٣٤٨/٢ .

(٢) شرح القسطلاني : ٦٨/٢ .

بَاب : مَيْمَنَةُ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « قُمْتُ لَيْلَةً أُصَلِّي عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِي - أَوْ بَعْضُ دِي - حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ وَقَالَ بِيَدِهِ مِنْ وَرَائِي » .

قال الحافظ ابن حجر : كأنّه أشار إلى ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن البراء قال : « كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ » ، ولأبي داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ »^(١) .

قلت : إشارة الإمام البخاريّ هنا واضحة إلى ورود الحديث في ميمنة الصفّ والمسجد .

والحديث المشار إليه من حديث البراء أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، قال : حَدَّثَنَا مُسْعَرٌ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ^(٢) ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ^(٣) ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ^(٤) .

وأخرجه مسلم من طريق ثابت بن عبيد عن البراء بمثله^(٥) .

(١) فتح الباري : ٢١٣/٢ .

(٢) ثابت بن عبيد الأنصاري الكوفي مولى زيد بن ثابت ، ثقة . انظر تهذيب الكمال : ٣٦٢/٤ . التقريب ، ص ١٣٢ .

روى عن البراء بن عازب ، وعنه ابنه عبيد بن البراء ، وعن يزيد بن البراء .

(٣) يزيد بن البراء بن عازب الأنصاري الحارثي ، كان أميراً بعمان ، وكان كخير الأمراء . تهذيب التهذيب : ٢٧٦/١١ .

(٤) المسند : ٢٩٠/٤ .

(٥) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب يمين الإمام : ٤٩٢/١ .

وأخرجه أبو داود^(١) ، وابن ماجه^(٢) ، والبيهقي^(٣) ، كلهم من طريق معمر عن ثابت به .

وأخرجه النسائي^(٤) واللفظ له ، وابن خزيمة^(٥) ، من طريق ابن عرفة عن البراء : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصُّفُوفِ الْمُتَقَدِّمَةِ » .

وحديث عائشة أخرجه أبو داود ، قال : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ^(٦) ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ^(٧) ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ^(٨) ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ — رضي الله عنها — قَالَتْ :

- (١) أبو داود ، كتاب الصلاة ، باب الإمام ينحرف بعد التسليم : ١٨١/١ .
- (٢) ابن ماجه ، كتاب الصلاة ، باب فضل ميمنة الصف : ٣٢١/١ .
- (٣) البيهقي : ١٨٢/٢ .
- (٤) النسائي ، كتاب الإمامة ، باب كيف يقوم الإمام الصفوف : ٢٨٧/١ .
- (٥) صحيح ابن خزيمة : ٢٨/٣ .
- (٦) معاوية بن هشام القصار ، أبو الحسن الكوفي ، صدوق له أوهام . التقريب ، ص ٥٣٨ . ذكره ابن حبان في الثقات : ١٦٦/٩ . وثقه الذهبي . الكاشف : ٢٧٧/٢ .
- وثقه أبو داود ، وقال أحمد : كثير الخطأ . انظر تهذيب التهذيب : ١٩٦/١٠ ، واللسان : ٣٩٢/٧ . وقال أبو حاتم : صدوق . الجرح والتعديل : ٣٨٥/٨ .
- (٧) أسامة بن زيد الليثي مولى الليثيين . قال ابن حبان : يخطئ ، كان يحيى القطان يسكت عنه . الثقات : ٧٤/٦ . قال الإمام أحمد : تركه يحيى بن سعيد بأخرة . وقال مرة : ليس بشيء . ووثقه ابن معين . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . انظر تهذيب الكمال : ٣٤٧/٢ . الجرح والتعديل : ٢٨٤/٢ . قال النسائي : ليس بثقة . الضعفاء للنسائي ص ١٩ . قال الذهبي : ليس بالقوي . الكاشف : ٢٣٢/١ . وذكره العقيلي ، وقال عنه البخاري : كان يحيى يسكت عنه . الضعفاء : ١٧/١ . قال ابن حجر : صدوق يهم . التقريب ، ص ٩٦ .
- (٨) عثمان بن عروة بن الزبير بن العوام أخو هشام ، وكان أصغر منه ، ثقة . مات قبل الأربعين . التقريب ، ص ٣٨٥ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ »^(١).

وأخرجه ابن ماجه^(٢)، وابن حبان^(٣)، والبيهقي^(٤) كلهم من طريق معاوية عن هشام به .

الحكم على الحديث :

حديث البراء أخرجه الإمام مسلم في صحيحه . ولم يشر الحافظ في الفتح إلى إخراج مسلم له . وصحَّح إسناده .

وحديث عائشة - رضي الله عنها - صحَّحه ابن حبان^(٥).

وقال المنذري^(٦) : إسناده حسن . وكذلك الحافظ ابن حجر^(٧).



(١) أبو داود ، كتاب الصلاة ، باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف : ١٨١/١ .

(٢) ابن ماجه ، كتاب الصلاة ، باب فضل ميمنة الصف : ٣٢١/١ .

(٣) ابن حبان : ٥٣٣/٥ .

(٤) البيهقي : ١٠٣/٣ .

(٥) صحيح ابن حبان : ٥٣٣/٥ .

(٦) الترغيب والترهيب : ٢٠٠/١ .

(٧) الفتح : ٢١٣/٢ .

بَاب : كَيْفَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَةِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث مالك بن الحويرث ،
وفيه : « ... وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ ،
ثُمَّ قَامَ » .

قال الحافظ : « والغرض منه هنا ذكر الاعتماد على الأرض عند القيام
من السجود أو الجلوس ، والإشارة إلى ردّ ما روي بخلاف ذلك عند سعيد
ابن منصور ... »^(١) .

قوله : والإشارة إلى ردّ ما روي ... يعني بذلك رواية سعيد في سننه^(٢) .
وأخرجه الترمذي من طريق أبي معاوية حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ إِيَّاسَ^(٣) ، عَنْ
صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَضُ فِي
الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ »^(٤) .

وأخرج الطبراني^(٥) ، والبيهقي^(٦) من طريق عبدالرحمن بن زيد : « أن ابن
مسعود كان ينهض على صدور قدميه » .

(١) الفتح : ٣٠٣/٢ .

(٢) كما في الفتح : ٣٠٣/٢ .

(٣) خالد بن إياس أو إياس بن صخر بن أبي الجهم أبو الهيثم العذري المدني إمام المسجد
النبوي ، متروك الحديث . ت ق . التّقریب ، ص ١٨٧ .

(٤) جامع الترمذي ، كتاب المواقيت ، باب مواقيت الصّلاة : ٨٠/٢ .

(٥) الطبراني : ٢٦٧/٩ .

(٦) البيهقي : ١٢٤/٢ .

وفي الموطأ : « أن ابن عمر كان يرجع في سجدتين الصلاة على صدور قدميه »^(١).

الحكم على الحديث :

حديث أبي هريرة عند الترمذي فيه خالد بن إلياس ، وهو متروك ، وحديث ابن مسعود قال الحافظ : « إسناده صحيح »^(٢).

ما يستفاد من الترجمة :

• قال ابن بطال : « اختلف العلماء في اعتماد الرجل على يديه عند القيام ، فروي عن ابن عمر أنه كان يعتمد على يديه إذا أراد القيام ، ويروى مثله عن مكحول وعطاء ومسروق والحسن ، وهو قول الشافعي وأحمد ، والحجة لهم هذا الحديث ... ورأت طائفة ألا يعتمد على يديه إلا أن يكون شيخاً كبيراً أو مريضاً ، وروي ذلك عن علي بن أبي طالب ، وبه قال النخعي والثوري . وقال الشافعي : كان عمر وعلي وأصحاب رسول الله ﷺ ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم »^(٣).



(١) الموطأ : ٨٩/١ .

(٢) الفتح : ٣٠٣/٢ .

(٣) شرح ابن بطال : ٤٤٠/٢ .

كتاب الجمعة

وفيه

- بَاب : لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَقْعُدُ فِي مَكَانِهِ .

كِتَابُ الْجُمُعَةِ

بَاب : لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَقْعُدُ فِي مَكَانِهِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث ابن عمر يقول : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ » .

ولفظ الترجمة طرف من حديث عن أحمد^(١) ، ومسلم^(٢) ، وغيره عن جابر .
قال الإمام أحمد : حَدَّثَنَا حَسَنٌ^(٣) ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ^(٤) ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يُقِيمُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يُخَالِفُهُ إِلَى مَقْعَدِهِ فَيَقْعُدُ فِيهِ ، وَلَكِنْ لِيَقُولَنَّ تَفْسَحُوا » .

وأخرجه الإمام أحمد^(٥) أيضاً عن جابر ، لكن من طريق ابن جريج ، عن سليمان اليشكري^(٦) ، عن جابر ، لكن ابن جريج لم يصرّح فيه بالتحديث وهو مدّلس .

(١) المسند : ٣٤٢/٣ .

(٢) صحيح مسلم : كتاب السّلام ، باب تحريم إقامة الإنسان من موضعه : ١٧١٥/٤ .

(٣) الحسن بن موسى الأشّيب ، أبو عليّ البغدادي ، قاضي الموصل وغيرها ، ثقة . ت ٩٠
أو ٢١٠ هـ . ع . التّقریب ، ص ١٦٤ .

(٤) محمّد بن تَدْرُس بفتح المثناة وسكون الدال وضمّ الراء الأسدي ، مولاهم أبو الزبير المكيّ ، صدوق ، إلا أنّه يدّلس . ت ١٢٦ هـ . ع . التّقریب ، ص ٥٠٦ .

(٥) المسند : ٢٩٥/٣ .

(٦) سليمان بن قيس اليشكري البصري ، ثقة . مات قبل الثمانين . التّقریب ، ص ٢٥٣ .

وأخرجه الشَّافعيّ في مسنده^(١) ، والبيهقي^(٢) . كلّهم من طريق أبي الزبير عن جابر .

لم يخرج الإمام البخاريّ هذه الرواية لأنها من طريق أبي الزبير ، عن جابر ، وليس على شرطه . وكذلك لحال ابن لهيعة في إسناد أحمد .

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، لكن من رواية أبي الزبير عن جابر ، وليس من شرط البخاريّ .

ما يستفاد من الترجمة :

• تحريم أن يقيم الرَّجُلُ أخيه من مجلسه ثُمَّ يقعد فيه لما في ذلك من التعدي على حقّ المسلم ، وإيذائه والانتقاص منه .

• أنّ من سبق إلى مباح فهو أحقّ به ، ومجلس الرَّجُل في المسجد له سبق إليه ، فلا يجوز إقامته منه .

• مراعاة الآداب الإسلامية في حقوق المجالس سواء في المساجد أو خارجها .

• قال ابن بطّال : « قال المهلب : ... لا يجوز أن يقيم أحد أحدًا من مكانه ، لأنّه من سبق إلى موضع من مواضع الجماعات التي يتساوى الناس فيها فهو أحقّ به لبداره إليه »^(٣) .



(١) مسند الشَّافعيّ ، ص ٦٩ .

(٢) البيهقي : ٢٣٣/٣ .

(٣) شرح ابن بطّال : ٥٠٣/٢ .

كتاب الجنائز

وفيه

- بَاب : مَا جَاءَ فِي الْجَنَائِزِ وَمَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

بَابُ : مَا جَاءَ فِي الْجَنَائِزِ وَمَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

أورد الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي ذرٍّ : « مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ . قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ ! قَالَ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ » .

وقول البخاريّ : « وَمَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ ... » هو لفظ حديث أخرجه الإمام أحمد ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ^(١) ، أَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ^(٢) ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَبِي عَرِيبٍ^(٣) ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مَرْثَةَ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ : قَالَ لَنَا مُعَاذٌ فِي مَرَضِهِ : « قَدْ سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا كُنْتُ أَكْتُمُكُمْوهُ ،

(١) محمد بن بكر بن عثمان البُرساني بضمّ الموحدة وسكون الراء ثمّ مهملة ، أبو عثمان البصري ، قال أحمد : صالح الحديث ، ووثقه ابن معين ، وقال ابن أبي حاتم : شيخ محله الصدق . وقال الذهبي : ثقة ، صاحب حديث . الجرح والتعديل : ٢١٢/٧ ، تهذيب الكمال : ٥٣٠/٢٤ ، الكاشف : ١٦٠/٢ . التقريب ، ص ٤٧٠ . ت ٢٠٤ هـ .

(٢) عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم الأنصاري ، وثقه أحمد وابن معين ، وقال ابن أبي حاتم محله الصدق ، ووثقه الذهبي . ت ١٥٣ هـ ، الجرح والتعديل : ١٠/٦ ، الكاشف : ٦١٤/١ . قال في التقريب : صدوق ربّما وهم . ص ٣٣٣ .

(٣) صالح بن أبي عَرِيب بفتح المهملة وكسر الراء واسمه قليب بن حرملة بن كليب الحضرمي الشامي ، قال عنه الحافظ : مقبول ، وذكره ابن حبان في الثقات : ٤٥٧/٦ ، ووثقه الذهبي ، الكاشف : ٤٩٧/١ . انظر : التقريب ، ص ٢٧٢ ، تهذيب الكمال : ٧٢/١٣ .

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ »^(١).

وأخرجه أبو داود^(٢)، والحاكم^(٣)، والطبراني^(٤) كلهم من طريق كثير بن مرة ، عن معاذ به .

الحكم على الحديث :

الحديث في إسناده صالح بن قليب ، وقد وثقه الذهبي ، وذكره ابن حبان في الثقات . وبقية رجال إسناده الحديث ثقات .

والحديث قال عنه الحاكم : « صحيح الإسناد » .

قال ابن القطان : « صالح هذا لا تعرف حاله ، ولا يعرف روى عنه غير عبد الحميد »^(٥).

قلت : يعني جهالة الحال .

لكن الحديث له شواهد ، منها حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم : « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »^(٦).

وحديث أبي هريرة ﷺ عند ابن حبان من طريق هلال بن يساف ، عن أبي الأغر ، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً : « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،

(١) المسند : ٣٣/٥ .

(٢) سنن أبي داود : كتاب الجنائز ، باب في التلقين : ٤٨٦/٣ .

(٣) الحاكم : ٥٠٣/١ .

(٤) المعجم الكبير : ١١٢/٢٠ ، والأوسط : ٣٤٢/١ .

(٥) الوهم والإيهام : ٢٠٦/٤ .

(٦) صحيح مسلم : كتاب الجنائز ، باب تلقين الموتى : ٦٣١/٢ .

فَإِنْ مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، عِنْدَ الْمَوْتِ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ وَإِنْ أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ ^(١) .

قال البزار : « روي عن أبي هريرة موقوفًا ، ورفعهُ أصحَّ » ^(٢) .

وقد رواه عبدالرزاق في مصنّفه ، عن هلال بن يساف به موقوفًا ^(٣) .

وحديث ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني ^(٤) من طريق أبي وائل عنه مرفوعًا : « لَقْنُوا مَوْتَكُمْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِنْ نَفَسَ الْمُؤْمِنُ تَخْرُجَ رَشْحًا ... » الحديث .

وعن ابن عباس مرفوعًا : « لَقْنُوا مَوْتَكُمْ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَهَا عِنْدَ مَوْتِهِ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ... » الحديث ^(٥) .

والحديث صحيح بشواهده .

ما يستفاد من الترجمة :

- فضل كلمة لا إله إلا الله ؛ وأنها مفتاح الجنة .
- فضل من مات على كلمة التوحيد وكانت آخر عهده بالدنيا .
- قال ابن بطال : « قول وهب بن منبه : إن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك ، فإنما أراد بالأسنان القواعد التي بني الإسلام عليها التي هي كمال الإيمان ودعائمه ، خلاف قول الغالية من المرجئة والجهمية الذين يقولون إن

(١) صحيح ابن حبان : ٢٧٢/٧ .

(٢) البحر الزخار : ٢٠٨/٦ .

(٣) مصنّف عبدالرزاق : ٣٨٧/٣ .

(٤) الطبراني الكبير : ١٨٩/١٠ . وانظر مجمع الزوائد : ٣٢٣/٢ .

(٥) الطبراني الكبير : ٢٥٤/١٢ .

الفرائض ليست إيماناً ، وقد سمّاه الله إيماناً بقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾^(١) أي صلاتكم إلى بيت المقدس^(٢) .



(١) الآية (١٤٣) ، سورة البقرة .

(٢) شرح ابن بطّال : ٢٣٧/٣ .

كتاب الزكاة

وفيه

- بَاب : لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ .

- بَاب : لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرٍ غَنَى .

- بَاب : الْمَنَانُ بِمَا أُعْطِيَ .

- بَاب : مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكَثُّرًا .

- بَاب : الْعُشْرُ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالْمَاءِ الْجَارِي وَلَمْ يَرِ عَمْرَبْنُ
عَبْدَ الْعَزِيزِ فِي الْعَسَلِ شَيْئًا .

كِتَابُ الزَّكَاةِ

بَابُ : لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ^(١)

لم يخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً مسنداً ، بل اكتفى بالتبويب ، وترجم بما ليس على شرطه .

وقوله في الترجمة : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ » هو لفظ حديث أخرجه الإمام أحمد ، قال : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ ، وَلَا صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ »^(٢) .

وأخرج الحديث أيضاً الإمام الطيالسي^(٣) ، وابن الجعد^(٤) ، والدارمي^(٥) ،

(١) الغلول هو : الخيانة في المغنم ، والسَّرقة من الغنيمة قبل القسمة . يقال : غلّ في المغنم يغلّ غلولاً فهو غالّ .

وكلّ من خان في شيء خفية فقد غلّ ، وسميت غلولاً لأن الأيدي فيها مغلولة أي ممنوعة ، مجعول فيها غلّ ، وهي الحديد التي تجمع يد الأسير إلى عنقه .
النهاية : ٣٨١/٣ .

(٢) المسند : ٥٧/٢ .

(٣) مسند الطيالسي ، ص ١٨٧ .

(٤) مسند ابن الجعد ، ص ١٥١ .

(٥) سنن الدارمي : ١٨٥/١ .

وأبو داود^(١) ، وابن ماجه^(٢) ، والنسائي^(٣) ، وابن حبان^(٤) ، والطبراني^(٥) كلهم من طريق أبي المليح عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

وأخرجه أبو يعلى^(٦) من طريق الحسن بن أبي الحسن^(٧) ، عن أبي هريرة ، وذكر الحديث .

وأخرجه مسلم^(٨) ، وأبو يعلى^(٩) ، والبيهقي^(١٠) ، وابن ماجه^(١١) من طريق مصعب بن سعد ، عن ابن عمر .

وابن ماجه من طريق يزيد بن أبي حبيب ، عن سنان بن سعد^(١٢) ، عن أنس .

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه .

- (١) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب فرض الوضوء : ٤٨/١ .
- (٢) سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور : ١٠٠/١ .
- (٣) سنن النسائي (المختبى) : ٨٧/١ .
- (٤) صحيح ابن حبان : ٦٠٥/٤ .
- (٥) المعجم الكبير : ١٩١/١ ، والمعجم الصغير : ٧٨/١ .
- (٦) مسند أبي يعلى : ١٠٣/١١ .
- (٧) هو البصري .
- (٨) صحيح مسلم : كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة : ٢٠٤/١ ، حديث (٢٢٤) .
- (٩) مسند أبي يعلى : ٤٦٦/٩ .
- (١٠) البيهقي : ٤٢/١ .
- (١١) سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور : ١٠٠/١ .
- (١٢) ويقال : سعد بن سنان الكندي المصري ، صدوق . التقريب ، ص ٢٣١ .

وإسناد أحمد رجاله ثقات ، رجال مسلم .

وحديث أبي المليح عن أبيه مرفوعاً . قال عنه الحافظ : « إسناده صحيح »^(١) .

ويظهر أن البخاريّ أعرض عن الطريق التي أخرجها أحمد ومسلم لحال سمالك بن حرب ، كان قد تغيّر بأخرة فكان ربّما تلقن .

ما يستفاد من الترجمة :

• في الترجمة دليل صريح على أنّ الله تبارك وتعالى لا يقبل الصدقة إلاّ من كسب طيّب . ولا يقبلها - سبحانه - من غلول ولا كسب حرام .

• قال الحافظ ابن حجر : « قال ابن المنير : جرى المصنّف على عادته في إثارة الخفيّ على الجليّ ، وذلك أن في الآية ﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى ﴾ [البقرة : ٢٦٣] أنّ الصدقة لما تتبعها سيئة الأذى بطلت ، والغلول أذى إن قارن الصدقة أبطلها بطريق الأولى » اهـ .

قلت : الحسنة لا تمحوها السيئة ، ولا تبطلها . ولا يبطل الحسنات إلاّ الشرك بالله .

لكن أصل المسألة يرجع إلى الصدقة نفسها ، فإن كانت في سبيل الله فهي طيبة مقبولة لا يمحوها مَنْ ولا أذى . وإن كانت في غير ذلك فهي باطلة أصلاً تبعها مَنْ أو أذى أو لم يتبعها . قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبَعُونَ مِمَّا انْفَقَوْا مَنَ وَلَا أذى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(٢) .

(١) الفتح : ٢٧٧/٣ .

(٢) البقرة ، الآية ٢٦٢ .

فهؤلاء وصفهم الله سبحانه بأنهم أنفقوا في سبيل الله . ثُمَّ وصفهم بأنهم لا يتبعون ما أنفقوا منّا ولا أذى . وهذه صفة متلازمة مع الإنفاق في سبيل الله ، وليست قيداً للاحتراز من اتباع الإنفاق في سبيل الله المنّ والأذى .



بَاب : لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى ...

أورد الإمام البخاريّ في الباب حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : « خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى ، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ » .

وترجم بلفظ : « لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى » وهو حديث عند الإمام أحمد قال : حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُيَيْدٍ^(١) ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ^(٢) ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ »^(٣) .

والحديث لم أجده بلفظ النفي « لَا صَدَقَةَ » إلا في رواية أحمد . وبقيّة الأحاديث كما ورد في الصحيحين بلفظ : « خير الصدقة » أو « أفضل الصدقة » .

الحكم على الحديث :

الحديث مخرّج في الصحيح من حديث أبي هريرة وحكيم بن حزام^(٤) وغيرهما .

(١) يعلى بن عبيد الطنافسي ، ثقة . ع . التقريب ، ص ٦٠٩ .

(٢) عبد الملك بن أبي سليمان ، واسمه ميسرة العرزمي ، صدوق له أوهام . ت ١٤٥ هـ . التقريب ، ص ٣٦٣ .

قال الإمام أحمد : ثقة يخطيء ، من أحفظ أهل الكوفة . ووثقه النسائي وابن معين . وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال ابن معين : ثقة صدوق . الكاشف : ٦٦٥/١ ، التذكرة : ١٥٥/١ ، الجرح والتعديل : ٣٦٦/٥ ، تهذيب الكمال : ٣٢٢/١٨ .

(٣) المسند : ٢٣٠/٢ .

(٤) حكيم بن حزام بن خويلد الأسدي ، أبو خالد ، أسلم يوم الفتح . ت ٥٤ هـ ، وكان عالماً بالنسب . التقريب ، ص ١٧٦ .

وإسناد أحمد فيه عبد الملك بن أبي سليمان ، له أوهام . قال الإمام أحمد :
 من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء . وقيل لشعبة : مالك
 لا تحدّث عن عبد الملك بن أبي سليمان ؟ قال : تركت حديثه ، قلت : ...
 كان حسن الحديث ، قال : من حسنها فررت . قال الخطيب البغدادي :
 قد أساء شعبة في اختياره حيث حدّث عن محمد بن عبيد الله العرزمي وترك
 عبد الملك ... لأنّ محمد بن عبيد الله لم يختلف الأئمة من أهل الأثر في ذهاب
 حديثه ... وأما عبد الملك فثناؤهم عليه مستفيض ، وحسن ذكرهم
 له مشهور^(١) .

إسناد أحمد إسناد حسن . وحديث أبي هريرة مخرّج في الصحيحين .



(١) انظر تهذيب الكمال : ٣٢٢/١٨ .

بَاب : الْمَنَانُ بِمَا أُعْطِيَ

لم يخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً مسنداً في الباب ،
ولفظ الترجمة حديث عند أحمد ومسلم .

قال الإمام أحمد : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ
قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ مُسْهَرٍ^(١) ، عَنْ خَرِشَةَ بْنِ الْحُرِّ^(٢) ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يَنْظُرُ
إِلَيْهِمْ ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ : الْمَنَانُ بِمَا أُعْطِيَ ، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَهُ ،
وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ »^(٣) .

وأخرجه مسلم^(٤) ، وأبو داود^(٥) ، والنسائي^(٦) ، وابن حبان^(٧) ، والبيهقي^(٨)
كلهم من طريق أبي زرعة عن خرشة به . وفي رواية مسلم : « الْمَنَانُ الَّذِي
لَا يُعْطَى شَيْئاً إِلَّا مِنْ بِهِ » .

-
- (١) سليمان بن مسهر الفزاري الكوفي ، ثقة . م د س . التقريب ، ص ٢٥٤ .
(٢) خرشة بن الحرّ الفزاري ، قال أبو داود : له صحبة ، وقال العجلي : من كبار
التابعين . ت ٩٤ هـ . ع . التقريب ، ص ١٩٣ .
(٣) المسند : ١٦٨/٥ .
(٤) صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار ... الخ : ١٠٢/١ ،
حديث ١٠٦ .
(٥) سنن أبي داود : كتاب اللباس ، باب ما جاء في تحريم الإسبال : ٣٤٧/٤ ،
حديث (٤٠٨٨) .
(٦) سنن النسائي : كتاب الزينة ، باب إسبال الإزار : ٢٠٨/٨ ، حديث (٥٣٣٥) .
(٧) صحيح ابن حبان : ٢٧٢/١١ .
(٨) البيهقي : ١٩١/٤ .

وأخرجه الترمذي^(١) من طريق عمرو بن جرير^(٢) ، عن خرشة به .
 وأخرجه الحاكم^(٣) ، وأبو داود في مسنده^(٤) من طريق مطرف بن عبدالله^(٥) ،
 عن أبي ذرٍّ ، لكن بلفظ : « إن الله يبغيض ثلاثة : ... البخيل المنان » .
 وأخرجه الطبراني عن أبي أمامة بلفظ : « ثلاثة لا يقبل الله منهم يوم
 القيامة صرف ولا عدل : عاق ، ومنان ، ومكذب بقدر »^(٦) .
 وأخرجه الإمام أحمد من طريق علي بن زيد ، عن أنس بن مالك قال :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلِجُ حَائِطُ الْقُدُسِ : مُدْمِنُ الْخَمْرِ ، وَلَا الْعَاقُ
 لِوَالِدَيْهِ ، وَلَا الْمَنَانُ عَطَاءَهُ »^(٧) .

الحكم على الحديث :

حديث المنان بما أعطى الذي أورده البخاري في الترجمة حديث صحيح
 أخرجه مسلم بلفظ : « الْمَنَانُ الَّذِي لَا يُعْطَى شَيْئًا إِلَّا مَنَّهُ »^(٨) .

-
- (١) جامع الترمذي : كتاب البيوع ، باب ما جاء فيمن حلف على سلعة كاذبًا :
 ٥١٦/٣ ، حديث (١٢١١) .
- (٢) عمرو بن جرير ، صوابه : أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبدالله البجلي ، مختلف
 في اسمه ، ثقة . ع . التقريب ، ص ٦٤١ .
- (٣) المستدرك : ٩٨/٢ .
- (٤) الطيالسي ، ص ٦٣ .
- (٥) مطرف بن عبدالله بن الشخير العامري ، أبو عبدالله ، ثقة . ت ٩٥ هـ . ع . التقريب
 ص ٥٣٤ .
- (٦) الطبراني الكبير : ١١٩/٨ .
- (٧) المسند : ٢٢٦/٣ .
- (٨) صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار : ١٠٢/١ ،
 حديث (١٠٦) .

وإسناد أحمد المتقدم رجاله ثقات . ولعلَّ الإمام البخاريّ أعرض عن إخراج حديث مسلم باللفظ المذكور لكون بعض رجال مسلم ليسوا على شرطه ، كسليمان بن مسهر ، وأبي بكر بن خلّاد الورادين في إسناد الحديث ، والله أعلم .

قال الحافظ : «لما لم يكن الحديث على شرطه اقتصر على الإشارة إليه»^(١) .



(١) الفتح : ٢٩٨/٣ .

بَاب : مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْثُرًا

خرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - : « مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ » .

قال الحافظ : « في صحيح مسلم من طريق أبي زرعة ، عن أبي هريرة ما هو مطابق للفظ الترجمة »^(١) .

قلت : أراد الحافظ حديث : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا ؛ فَلْيَسْتَقِلْ مِنْهُ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ » .

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ^(٢) ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ^(٣) ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا ؛ فَلْيَسْتَقِلْ مِنْهُ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ »^(٤) .

وأخرجه مسلم^(٥) ، وابن ماجه^(٦) ، وابن حبان^(٧) ،

(١) الفتح : ٣٣٨/٣ .

(٢) محمد بن فضيل بن غزوان الضبي مولاهم ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق . ت ١٩٥ هـ . ع . التقريب ، ص ٥٠٢ .

(٣) عمارة بن القعقاع بن شبرمة الضبي الكوفي ، ثقة . ع . التقريب ، ص ٤٠٩ .

(٤) المسند : ٢٣١/٢ .

(٥) صحيح مسلم : كتاب الزكاة ، باب كراهة مسألة الناس : ٧٢٠/٢ ، (١٠٣) .

(٦) سنن ابن ماجه : كتاب الزكاة ، باب من سأل عن ظهر غنى : ٥٨٨/١ (١٨٣٨) .

(٧) صحيح ابن حبان : ١٦٨/٨ .

وأبو يعلى^(١) كلهم من طريق القعقاع عن أبي زرعة به .

وروى الترمذي من طريق الشَّعْبِيِّ ، عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ السَّلُولِيِّ ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « ... وَمَنْ سَأَلَ النَّاسَ لِيُثْرِيَ بِهِ مَالَهُ كَانَ خُمُوشًا فِي وَجْهِهِ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَرَضْفًا يَأْكُلُهُ مِنْ جَهَنَّمَ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَقِلْ ، وَمَنْ شَاءَ
فَلْيَكْثُرْ »^(٢) .

قال الترمذي : « وفي الباب عن أبي هريرة ، وحبشي بن جنادة ،
وقبيصة بن مخارق » .

قلت : حديث حبشي جاء بلفظ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ ، وَلَا لِذِي
مِرَّةٍ سَوِيٍّ » ، وفي رواية : « إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِغَنِيِّ ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ
سَوِيٍّ » الحديث . أخرجه الإمام أحمد^(٣) ، وأبو داود الطيالسي^(٤) ، وأبو
داود^(٥) ، وابن ماجه^(٦) ، والدارمي^(٧) ، والنسائي^(٨) ، وأبو يعلى^(٩) ،

(١) أبو يعلى : ٤٧٤/١٠ .

(٢) جامع الترمذي : كتاب الزكاة ، حديث (٦٥٣) .

(٣) المسند : ٣٧٧/٢ .

(٤) مسند الطيالسي ، ص ٣٠٠ .

(٥) سنن أبي داود : كتاب الزكاة : ٢٨٦/٢ ، حديث (١٦٣٤) عن عبدالله بن عمر .

(٦) سنن ابن ماجه : ٥٨٩/١ ، حديث (١٨٣٩) ، عن أبي هريرة .

(٧) سنن الدارمي : كتاب الزكاة ، باب من يحل له الصدقة : ٤٧٢/١ ، حديث
(١٦٣٩) ، عن عبدالله بن عمر .

(٨) سنن النسائي : كتاب الزكاة ، باب إذا لم يكن له دراهم : ٩٩/٥ ، حديث
(٢٥٩٨) عن أبي هريرة .

(٩) أبو يعلى : ٢٨٦/١١ .

وابن خزيمة^(١) ، وابن حبان^(٢) ، والبيهقي^(٣) ، والطبراني^(٤) كلهم من طريق الشَّعْبِي ، عن حبشي ، عن رسول الله ﷺ . ما عدا الطيالسي فإنه أخرجه من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظه ، وكذلك أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة .

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه^(٥) .

حديث حبشي فيه مجالد بن سعيد الهمداني : " ضعيف " ^(٦) .



(١) صحيح ابن خزيمة : ٧٨/٤ .

(٢) صحيح ابن حبان : ٨٤/٨ .

(٣) البيهقي : ١٤/٧ .

(٤) الطبراني : ١٤/٤ .

(٥) ٧٢٠/٢ .

(٦) انظر الجرح والتعديل ٣٦١/٨ . والطبقات لابن سعد ٣٤٩/٦ . التقريب ص ٥٢١ .

بَاب : الْعُشْرُ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالْمَاءِ الْجَارِي وَلَمْ يَرِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْعَسَلِ شَيْئًا

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ » .

وقول الإمام البخاريّ : « وَلَمْ يَرِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْعَسَلِ شَيْئًا » فيه إشارة من الإمام البخاريّ إلى عدم صحّة ما ورد في زكاة العسل . وهو ما روي عن أبي هريرة ، قال : « كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ » .

أخرجه عبدالرزاق في مصنفه^(١) من طريق عبدالله بن محرّر الجزري^(٢) ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذكره . وأخرجه البيهقي^(٣) من طريق عبدالرزاق عن عبدالله بن محرّر به .

وفي الباب حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « جَاءَ هِلَالٌ^(٤) أَحَدُ بَنِي مُتْعَانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعُشُورٍ نَحْلٍ لَهُ ، وَكَانَ سَأَلُهُ أَنْ يَحْمِيَ لَهُ وَادِيًّا يُقَالُ لَهُ سَلْبَةُ ، فَحَمَى لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ الْوَادِي ، فَلَمَّا وُلِّيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ كَتَبَ سُفْيَانُ بْنُ وَهْبٍ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

(١) مصنف عبد الرزاق : ٦٣/٤ .

(٢) عبدالله بن محرّر الجزري القاضي ، متروك . مات في خلافة أبي جعفر . ق . التقريب ، ص ٣٢٠ .

(٣) البيهقي : ١٢٦/٤ .

(٤) هلال ، أحد بني متعان ، له حديث في العسل . الإصابة : ٥٤٩/٦ .

يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَكَتَبَ عُمَرُ رضي الله عنه : إِنَّ أَدَى إِلَيْكَ مَا كَانَ يُؤَدِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عُشُورٍ نَحْلِهِ فَاحْمِ لَهُ سَلْبَةً ، وَإِلَّا فَإِنَّمَا هُوَ ذُبَابٌ غَيْثٌ يَأْكُلُهُ مَنْ يَشَاءُ .

أخرجه أبو داود^(١) ، والترمذي^(٢) ، وابن خزيمة^(٣) ، والبيهقي^(٤) ، والطبراني^(٥) كلهم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

وفي رواية عند أبي داود بنحو حديث هلال ، وقال : « مِنْ كُلِّ عَشْرِ قَرَبٍ قَرَبَةٌ » .

وفي الباب أيضاً حديث أبي سَيَّارَةَ الْمُتَعِيِّ^(٦) قَالَ : « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي نَحْلاً ؟ قَالَ : « أَدُّ الْعُشُورَ » قَالَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ احْمِ لِي جَبَلَهَا ، قَالَ : فَحَمَى لِي جَبَلَهَا » .

رواه ، أحمد^(٧) ، وابن ماجه^(٨) ، وأبو داود^(٩) ، والبيهقي^(١٠) .

-
- (١) سنن أبي داود : كتاب الزكاة ، باب زكاة العسل : ٢/٢٥٤ ، ح (١٦٠٠) .
 - (٢) سنن الترمذي : كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة العسل : ٣/٢٤ ، ح (٦٢٩) .
 - (٣) صحيح ابن خزيمة : ٤٥/٤ .
 - (٤) البيهقي : ١٢٧/٤ .
 - (٥) الطبراني في الكبير : ٦٧/٧ .
 - (٦) هو المتعي ، صحابي ، قيل اسمه عميرة ، وقيل عمر ، وقيل عمير . ق . التقريب ، ص ٦٤٧ .
 - (٧) المسند : ٢٣٦/٤ .
 - (٨) سنن ابن ماجه : كتاب الزكاة ، باب زكاة العسل : ١/٥٨٤ ، ح (١٨٢٣) .
 - (٩) سنن أبي داود : ٢/١٦٠٠ .
 - (١٠) البيهقي : ١٢٦/٤ .

وفي الباب حديث معاذ قال : « لم يأمرني رسول الله ﷺ فيه بشيء » .
أخرجه أبو داود في المراسيل^(١) ، وابن أبي شيبة^(٢) ، والحميدي^(٣) ، والبيهقي^(٤)
من طريق طاوس عنه .

وفي الباب حديث ابن عمر : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْعَسَلِ : « فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَزَقٍ زَقٌ » ، رواه الترمذي^(٥) ، والبيهقي^(٦) .

أما أثر عمر بن عبدالعزيز فقد أخرجه مالك في الموطأ من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ^(٧) أَنَّهُ قَالَ : « جَاءَ كِتَابٌ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي وَهُوَ بِمِنَى أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنَ الْعَسَلِ وَلَا مِنَ الْخَيْلِ صَدَقَةً »^(٨) .

وفي الترمذي عن نافع قال : « سَأَلَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ صَدَقَةِ الْعَسَلِ ؟ قَالَ قُلْتُ : مَا عِنْدَنَا عَسَلٌ نَتَصَدَّقُ مِنْهُ ، وَلَكِنْ أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ أَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ فِي الْعَسَلِ صَدَقَةٌ . فَقَالَ عُمَرُ : عَدَلْتُ مَرْضِيٌّ ، فَكَتَبَ إِلَى النَّاسِ أَنْ تُتَوَضَّعَ يَعْنِي عَنْهُمْ »^(٩) .

(١) المراسيل : ص ١٢٩

(٢) ابن أبي شيبة : ١٤٢/٣ .

(٣) مصنف عبد الرزاق : ٦٠/٤ .

(٤) البيهقي : ١٢٧/٤ .

(٥) جامع الترمذي : كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة العسل : ٢٤/٣ ، ح (٦٢٩) .

(٦) البيهقي : ١٢٦/٤ .

(٧) عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني ، ثقة . ت ١٣٥ هـ .
التقريب ، ص ٢٩٧ .

(٨) الموطأ - كتاب الزكاة - باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيول والعسل .

(٩) جامع الترمذي : كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة العسل : ٢٥/٣ ، ح (٦٣٠) .

الحكم على الحديث :

حديث أبي هريرة فيه عبدالله بن محرّر ، قال عنه البخاريّ : « منكر الحديث »^(١).

وقال أحمد : « ترك الناس حديثه »^(٢).

وحديث أبي سيّارة منقطع لأنّه من رواية سليمان بن موسى عن أبي سيّارة ، ولم يدرك سليمان أحدًا من الصحابة^(٣).

وحديث عمرو بن شعيب قال عنه الحافظ : « إسناده صحيح » . وأعلّله في التلخيص بالاضطراب ، فقد روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مسندًا ، وروي عنه عن عمر مرسلاً ، قال : « فهذه علّته ، وفيه عبدالرحمن بن الحارث وابن لهيعة وليس من أهل الإتقان »^(٤).

أما حديث معاذ ففيه انقطاع بين طاوس ومعاذ ، لكن قال البيهقي : « هو قويّ لأن طاوسًا كان عارفًا بقضايا معاذ » .

وحديث ابن عمر قال الترمذي^(٥) : « في إسناده مقال ، ولا يصحّ عن النبيّ ﷺ في هذا الباب كبير شيء » .

وصدقة بن عبدالله^(٦) ليس بحافظ ، وقد خولف .

(١) التاريخ الكبير : ٢١٢/٥ .

(٢) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، ترجمة (٥٨٨) .

(٣) علل الترمذي الكبير : ٣١٣/١ .

(٤) تلخيص الحبير : ١٦٧/٢ .

(٥) جامع الترمذي : كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة العسل : ٢٥/٣ ، ح (٦٣٠) .

(٦) صدقة بن عبدالله السمين ، أبو معاوية ، ضعيف . ت ١٦٦ هـ . التقريب ، ص ٢٧٥ .

وذكر الترمذي في العلل^(١) أنه سأل البخاريّ عنه فقال : هو عن نافع ،
عن النبيّ ﷺ مرسلًا .

ما يستفاد من الترجمة :

• يظهر من سياق الترجمة أنّ الإمام البخاريّ لا يرى في العسل زكاة ،
وقد وافق في ذلك رأي الجمهور ما عدا أحمد فإنه يرى أنّ في العسل الزكاة .



(١) العلل الكبير : ٣١٢/١ .

كتاب الحجّ

وفيه

- باب : ذات عرق لأهل العراق .
- باب : تَوْزِيْثِ دَوْرِ مَكَّةَ وَبَيْعِهَا وَشِرَائِهَا .
- باب : مَا ذَكَرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ .

كِتَابُ الْحَجِّ

بَاب : ذَات عَرَقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ

قال الإمام البخاريّ : حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ^(١) ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ^(٢) ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ : « لَمَّا قُتِحَ هَذَانِ الْمَصْرَانِ أَتَوْا عُمَرَ فَقَالُوا : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، وَهُوَ جَوْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا ، وَإِنَّا إِنِ اردْنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا ، قَالَ : فَانْظَرُوا حَدْوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ ، فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ » اهـ.

قول الإمام البخاريّ : « ذَات عَرَقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ » هو لفظ حديث أخرجه أحمد ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، سَمِعْتُ صَدَقَةَ بْنَ يَسَارٍ^(٣) ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « أَنَّهُ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ^(٤) ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ^(٥) ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا^(٦) ، وَلِأَهْلِ

(١) عليّ بن مسلم بن سعيد الطوسي ، نزيل بغداد ، ثقة . ت ١٥٣ هـ . التقريب ، ص ٤٠٥ .

(٢) عبدالله بن نمير الهمداني ، أبو هشام الكوفي ، ثقة . ت ١٩٩ هـ . التقريب ، ص ٣٢٧ .

(٣) صدقة بن يسار الجزري ، نزيل مكّة ، ثقة . مات في أوّل خلافة بني العبّاس سنة ١٣٢ هـ . التقريب ، ص ٢٧٦ .

(٤) ذا الحليفة : بالتصغير ، قرية بينها وبين المدينة ستّة أميال أو سبعة ، وهو من مياه جُشَم ، معجم البلدان : ٢/ ٢٩٥ .

(٥) الجُحْفَةُ : قرية كانت كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكّة على أربع مراحل ، وكان اسمها مهيعة ، معجم البلدان : ٢/ ١١١ .

(٦) قرن المنازل : وهو قرن المنازل ، ميقات أهل نجد على يوم وليلة من مكّة ، وأصله الجبل الصّغير المستطيل المنقطع عن الجبل الكبير ، معجم البلدان : ٤/ ٣٣٢ .

الْعِرَاقِ ذَاتِ عِرْقٍ^(١) ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ^(٢) »^(٣) .

وأخرج الإمام أحمد أيضاً هذا الحديث من طريق حجاج بن أرطاة^(٤) ، عن عطاء ، عن جابر ، وحجاج عن أبي الزبير عن جابر ، به .

وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، وذكر الحديث .

وأخرجه أيضاً الإمام أحمد^(٥) ، ومسلم^(٦) في صحيحه ، واللفظ له ، والشافعي^(٧) ، وابن خزيمة^(٨) ، والبيهقي^(٩) من طريق أبي الزبير ، عن جابر سمعت - أحسبه رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ : « مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ... وَمَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ » شكّ الراوي .

وأخرجه من طريق حجاج عن عطاء إسحاق بن راهويه^(١٠) ، وابن أبي

(١) ذات عرق : مُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وهو الحدّ بين نجد وتهامة ، معجم البلدان : ١٠٧/٤ .

(٢) يللم : ويقال : الملم ، والململم المجموع ، موضع على ليلتين من مكّة وفيه مسجد معاذ بن جبل ، معجم البلدان : ٤٤١/٥ .

(٣) المسند : ٣٣٣/٣ .

(٤) حجاج بن أرطاة بفتح الهمزة ، ابن ثور بن هبيرة بن هبيرة النخعي ، أبو أرطاة الكوفي ، أحد الفقهاء ، صدوق ، كثير الخطأ والتدليس . وقال الذهبي : ليس بالمتقن لحديثه ، كان يدلّس . وقال أبو حاتم : صدوق يدلّس عن ضعفاء . التقريب ، ص ١٦٢ . تذكرة الحفاظ : ١٨٦/١ ، الجرح والتعديل : ١٥٤/٣ ، الكامل ، لابن عديّ : ٢٢٣/٢ ، العقيلي في الضعفاء : ٢٧٧/١ .

(٥) المسند : ١٨١/٢ .

(٦) صحيح مسلم : كتاب الحجّ ، باب مواقيت الحجّ والعمرة : ٨٤١/٢ ، ح (١١٨٣) .

(٧) مسند الشافعيّ ، ص ١١٤ .

(٨) صحيح ابن خزيمة : ١٥٩/٤ .

(٩) البيهقي : ٢٧/٥ .

(١٠) كما في نصب الراية : ١٤/٣ .

شيبة^(١) ، وابن ماجه^(٢) ، وأبو يعلى^(٣) ، والدارقطني^(٤) .

وأخرجه أبو داود^(٥) واللفظ له ، والنسائي^(٦) ، والبيهقي^(٧) ، وابن عدي^(٨) عن أفلح بن حميد^(٩) ، عن القاسم ، عن عائشة - رضي الله عنها - « وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ » .

وأخرج أبو داود^(١٠) ، والدارقطني^(١١) ، والبيهقي^(١٢) من طريق زُرَّارَةَ بْنِ كُرَيْمٍ بن الحارث بن عمرو^(١٣) قال : سمعت أبي^(١٤) يذكر أنه

-
- (١) مصنف ابن أبي شيبة : ٢٦٦/٣ .
 (٢) سنن ابن ماجه : ٩٧٢/٢ .
 (٣) أبو يعلى : ١٥٦/٤ .
 (٤) الدارقطني في سننه ، كتاب الحجّ ، باب المواقيت : ٢٣٦/٢ .
 (٥) سنن أبي داود : كتاب المناسك والحجّ ، باب في المواقيت : ٣٥٤/٢ ، ح (١٧٣٩) .
 (٦) النسائي الكبرى : ٣٢٨/٢ .
 (٧) البيهقي : ٢٨/٥ .
 (٨) الكامل : ٤١٧/١ .
 (٩) أفلح بن حميد بن نافع الأنصاري المدني ، أبو عبد الرحمن ، ثقة . ت ١٥٨ هـ .
 (١٠) سنن أبي داود : كتاب المناسك والحجّ ، باب في المواقيت : ٣٥٦/٢ ، ح (١٧٤٢) .
 (١١) سنن الدارقطني : كتاب الحجّ ، باب المواقيت : ٢٣٦/٢ .
 (١٢) البيهقي : ٢٨/٥ .
 (١٣) زرارة بن كريمة بن الحارث بن عمرو السهمي ، له رؤية ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . التّقریب ، ص ٢١٥ ، والثقات : ٢٧٦/٤ . ذكر الحافظ في الإصابة بأنه لم يرد ما يدلّ على أنّ لزرارة صحبة أو رؤية : ٦٥١/٢ .
 (١٤) كريمة بن الحارث بن عمرو السهمي الباهلي ، صحابي . انظر الإصابة : ٥٨٨/٥ .

سمع جدّه الحارث بن عمرو السّهْمِيّ^(١) قال : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِمِنَى ... وَوَقَّتَ ذَاتَ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ » . وهذا اللفظ هو المطابق لترجمة الإمام البخاريّ .

وفي مسند ابن راهويه^(٢) عن عبدالرزاق ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : « وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ » .

وأخرج البزار في مسنده^(٣) من طريق مسلم بن خالد الزنجي^(٤) ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ ذَاتَ عِرْقٍ » .

وأخرجه الشافعي^(٥) عن ابن جريج ، عن عطاء مرسلاً . ورواه عن ابن جريج ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، قال : « لَمْ يَوْقَتِ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ عِرْقٍ » قال الشّافعيّ : لا أحسبه إلّا كما قال .

(١) والد كريم المتقدّم ، وهو ابن ثعلبة ، ويقال : ابن إياس الباهلي أبو مسقبة . الإصابة : ٥٨٨/١ .

(٢) كما في نصب الراية : ١٣/٣ .

(٣) كما في نصب الراية : ١٤/٣ .

(٤) مسلم بن خالد المخزومي مولاهم ، المكي ، معروف بالزنجي ، فقيه صدوق ، كثير الأوهام . ت ١٧٩ هـ . التّقریب ، ص ٥٢٩ . قال البخاريّ : منكر الحديث ، التاريخ الكبير : ٢٦٠/٧ ، الضعفاء ، ص ١٠٦ ، قال ابن سعد : كثير الغلط والخطأ في حديثه : ٤٩٩/٥ ، الكامل في الضعفاء : ٣٠٨/٦ . قال النسائي : ضعيف . انظر الضعفاء والمتروكين ، ص ٩٨ .

(٥) مسند الشّافعيّ ، ص ١١٥ .

وأخرج إسحاق بن راهويه^(١)، والإمام أحمد^(٢)، والدارقطني^(٣) عن حجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه بنحو حديث ابن عمر المتقدّم.

الحكم على الحديث :

حديث صدقة بن يسار عن ابن عمر رجاله ثقات، وسنده صحيح .
وحديث أبي الزبير عن جابر عند أحمد ومسلم وغيرهما، شكّ الراوي^(٤) في رفعه إلى رسول الله ﷺ . لكن أخرجه ابن ماجه^(٥) من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي^(٦)، وقال : « خطبنا رسول الله ﷺ فقال : » وذكر الحديث . وإبراهيم هذا متروك . وباقي طرقه فيها حجاج بن أرطاة، ولا يحتجّ بحديثه^(٧) .
وحديث عائشة من طريق أفلح بن حميد ... أنكر الإمام أحمد على أفلح زيادته لميقات أهل العراق على بقيّة الروايات كما نقل عنه ابن عدي في الكامل، وأسنده إليه^(٨) .

وحديث الحارث بن عمرو السهمي، قال البيهقي : في إسناده من هو غير معروف^(٩) .

(١) كما في نصب الراية : ١٤/٣ .

(٢) المسند : ٣٣٣/٣ .

(٣) سنن الدارقطني : كتاب الحجّ، باب المناسك : ٢٣٦/٢ .

(٤) الرّاوي الذي شكّ هو أبو الزبير . انظر شرح مسلم للنووي (٨٦/٨) .

(٥) سنن ابن ماجه : كتاب المناسك، باب مواقيت أهل الآفاق : ٩٧٢/٢، ح (٢٩١٥) .

(٦) إبراهيم بن يزيد الخوزي، متروك . ت ١٥١ هـ . التّقريب، ص ٩٥ .

(٧) انظر نصب الراية : ١٤/٣ .

(٨) الكامل : ٤١٧/١١ .

(٩) لعله أراد عتبة بن عبد الملك السهمي . وعتبة هذا روى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبوه عبد الوارث بن سعيد العنبري ويعقوب بن إسحاق الحضرمي . انظر : تهذيب الكمال : ٣١٣/١٩ - ٣١٤، تهذيب التهذيب : ٩١/٧، والبيهقي : ٢٨/٥ .

حديث نافع عن ابن عمر رواه عبدالرزاق عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وذكر ميقات أهل العراق ، وخالفه أصحاب مالك كلّهم فرووه عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، ولم يذكروا ميقات أهل العراق . ولم يتابع عليه عبدالرزاق .

وحديث ابن عباس في ميقات أهل المشرق رواه ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً ، وفيه عنعنة ابن جريج . ورواه الشافعيّ عنه عطاء مرسلاً . ورواه من طريق الزنجي عنه ، عن ابن طاوس ، عن أبيه طاوس قال : « لم يوقت النبي ﷺ ذات عرق ... » قال الشافعيّ : لا أحسبه إلاّ كما قال طاوس^(١) .

وحديث عمرو بن شعيب فيه حجّاج بن أرطأة ، لا يحتجّ بحديثه ، فقد روي الحديث عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، وروي مرّة عن الحجّاج ، عن عطاء ، عن جرير البجلي مرفوعاً بنحو حديث عمرو . قال الزيلعي : « والظاهر أنّ هذا الاضطراب من الحجّاج لأنّ من دونه ثقات »^(٢) .

والحديث - كما تقدّم - أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، والشكّ الذي ذكره الراوي في رفع جابر للحديث جلاّه ما رواه الإمام أحمد في مسنده من طريق أبي الزبير عن جابر ، وفيه : « سَمِعْتُ ثُمَّ انْتَهَى فَقَالَ : أُرَاهُ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ يَقُول : ... »^(٣) . وذكر الحديث .

(١) مسند الشافعيّ ، ص ١١٥ .

(٢) نصب الرأية : ١٤/٣ .

(٣) المسند : ٣٣٣/٣ .

مَا يَسْتَفَاهُ مِنَ التَّرْجُمَةِ :

• تصريح الإمام البخاريّ بلفظ الحديث الذي ليس على شرطه في ترجمته يدلّ على موافقته لرأي الجمهور في أنّ توقيت ذات عرق إنّما هو من اجتهاد عمر رضي الله عنه ، ولذلك أورد حديث عمر في الباب ، وأعرض عن غيره من الأحاديث ، لعدم ثبوت ذلك عنده .



بَاب : تَوْرِيثِ دُورِ مَكَّةَ وَبَيْعِهَا وَشِرَائِهَا

أورد الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً بسنده إلى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - رضي الله عنهما - « أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ ؟ فَقَالَ : وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ ؟ وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ - رضي الله عنهما - شَيْئاً لَأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ ، فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ : لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ ... » .

قال الحافظ : « أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث علقمة بن نضلة ^(١) ... » ^(٢) .

قلت : حديث علقمة هو قوله : « تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَا تُدْعَى رِبَاعٌ مَكَّةَ إِلَّا السَّوَائِبَ » أخرجه ابن أبي شيبه ^(٣) ، وابن ماجه ^(٤) ، والدارقطني ^(٥) ، والبيهقي ^(٦) ، والطبراني ^(٧) كلّهم من طريق عثمان بن أبي سليمان ^(٨) ، عن علقمة .

(١) هو علقمة بن نضلة المكي الكناني ، تابعي صغير مقبول ، أخطأ من عدّه في الصحابة .
التقريب ، ص ٣٩٧ .

(٢) فتح الباري : ٤١٥/٣ .

(٣) المصنّف : ٣٣١/٣ .

(٤) سنن ابن ماجه : كتاب المناسك ، باب أجر بيوت مَكَّةَ : ١٠٣٦/٢ .

(٥) سنن الدارقطني : ٥٨/٣ .

(٦) البيهقي : ٣٥/٦ .

(٧) المعجم الكبير : ٨/١٨ .

(٨) عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي المكي ، ثقة . التقريب ، ص ٣٨٤ .

قال ابن ماجه : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١) ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ^(٢) ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ^(٣) ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ نَضْلَةَ قَالَ : « تُوْفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٌ وَعُمَرُ وَمَا تُدْعَى رِبَاعُ^(٤) مَكَّةَ إِلَّا السَّوَائِبُ^(٥) ؛ مَنْ أَحْتَاجَ سَكَنَ ، وَمَنْ اسْتَغْنَى أَسَكَنَ^(٦) .

قلت : وأصرح من حديث علقمة بن نضلة في مقصود الترجمة حديث ابن عمرو رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « مَكَّةَ مَنَاحُ^(٧) ، لَا يَبَاعُ رِبَاعُهَا ، وَلَا يُوَاجِرُ بِيُوتُهَا » .

أخرجه الحاكم^(٨) ، والدارقطني^(٩) ، والعقيلي^(١٠) ، وابن عدي^(١١) من طريق عبدالله بن باباه^(١٢) ، عن عبدالله بن عمرو به .

(١) أبو بكر ، هو عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي ، ثقة ، صاحب تصانيف (وهو صاحب المصنف) . ت ٢٣٥ هـ . التقريب ، ص ٣٢٠ .

(٢) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة أخو إسرائيل ، كوفي نزل الشام مرابطاً ، ثقة مأمون . ت ١٨٧ هـ ، وقيل ١٩١ هـ . ع . التقريب ، ص ٤٤١ .

(٣) عمر بن سعيد بن أبي حسين النوفلي المكي ثقة . التقريب ، ص ٤١٣ .

(٤) رِباع بالكسر : جمع رُبْع . والرَّبع هو : المنزل ودار الإقامة . النهاية : ١٨٩/٢ .

(٥) السوائب جمع سائبة . أصلها من تسيب الدواب ، وهو إرسالها تذهب وتجيء كيف شاءت . النهاية : ٤٣١/٢ .

واستعيرت الكلمة هنا في الدور للدلالة على أنها تركت لمن شاء أن يسكن فيها .

(٦) سنن ابن ماجه : كتاب المناسك ، باب أجر بيوت مكة : ١٠٣٦/٢ .

(٧) مناخ : بضم الميم ؛ موضع الإناخة . انظر : المصباح المنير ، ص ٢٤١ .

(٨) المستدرك : ٦١/٢ .

(٩) سنن الدارقطني : ٥٨/٣ .

(١٠) الضعفاء للعقيلي : ٧٣/١ .

(١١) الكامل : ٢٨٧/١ .

(١٢) عبدالله بن باباه بموحدين بينهما ألف ساكنة ، ويقال : بتحتانية بدل الألف ، ويقال بحذف الهاء ، المكي ، ثقة . التقريب ، ص ٢٩٦ .

صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ، وَأَعْلَاهُ الدَّارِقُطِيُّ ، وَالْعَقِيلِيُّ ، وَابْنُ عَدِيٍّ بِإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ^(١) .

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ^(٢) ، وَالدَّارِقُطِيُّ^(٣) مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ^(٤) ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو بَلْفُظٌ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، فَحَرَامُ بَيْعِ رِبَاعِهَا وَثَمْنِهَا » ، وَقَالَ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ أَجْرِ بَيْوتِ مَكَّةَ شَيْئًا فَإِنَّمَا يَأْكُلُ نَارًا » .

وَفِي سَنَدِهِ أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ .

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، وَابْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مُوقِفًا^(٥) .

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٦) ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَكَّةُ حَرَامٌ حَرَّمَهَا اللَّهُ ، لَا تَحِلُّ بَيْعُ رِبَاعِهَا وَلَا إِجَارَةُ بَيْوتِهَا » .

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ^(٧) عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ قَالَ : « يَا أَهْلَ مَكَّةَ لَا تَتَّخِذُوا لِدُورِكُمْ أَبْوَابًا ؛ لِيَنْزِلَ الْبَادِي حَيْثُ شَاءَ » .

وَفِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ : « مَكَّةُ مَبَاحٌ ، لَا يَحِلُّ بَيْعُ رِبَاعِهَا ، وَلَا إِجَارَةُ بَيْوتِهَا »^(٨) .

(١) إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرِ الْكُوفِيِّ الْبُحْلِيِّ ، ضَعِيفٌ . التَّقْرِيبُ ، ص ١٠٥ . قَالَ الْبُخَارِيُّ : فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ . ضَعْفَاءُ الْعَقِيلِيِّ : ٧٣/١ .

(٢) الْمُسْتَدْرَكُ : ٦١/٢ .

(٣) سَنَنُ الدَّارِقُطِيِّ : ٥٦/٣ .

(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، يَسَارُ الْمَكِّيُّ ، أَبُو يَسَارٍ الثَّقَفِيُّ ، مَوْلَاهُمْ . ثِقَةٌ . ت ١٣١ هـ . ع . التَّقْرِيبُ ، ص ٣٢٦ .

(٥) انْظُرْ نَصَبُ الرَّايَةِ : ٢٦٥/٤ .

(٦) الْمَصْنَفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : ٣٣١/٣ .

(٧) الْمَصْنَفُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ : ١٤٧/٥ .

(٨) شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ : ٤٩/٤ .

الحكم على الحديث :

قال البيهقي : « منقطع »^(١).

قال الحافظ ابن حجر : « في إسناده انقطاع وإرسال »^(٢).

قلت الانقطاع من جهة علقمة بن نضلة ، فإنه معدود في التابعين ،
ووهم من عدّه في الصحابة .

حديث ابن عمرو صححه الحاكم ، وفي إسناده إسماعيل بن إبراهيم بن
مهاجر ، ضعيف . والطريق الآخر فيه أبو حنيفة النعمان بن ثابت .

قال الدارقطني : كذا رواه أبو حنيفة مرفوعاً ، ووهم أيضاً في قوله :
عبيدالله بن أبي يزيد ؛ وإنما هو ابن أبي زياد القدّاح ، والصحيح أنه
موقوف « اهـ. »^(٣).

وأعلّه ابن القطّان بضعف أبي حنيفة^(٤) . ورفعه للحديث وهو موقوف .
وحديث مجاهد مرسل .

وحديث مجاهد عن عمر فيه انقطاع بين مجاهد وعمر ، فإنّ مجاهد ولد
في خلافة عمر في إحدى وعشرين من خلافته .

ما يستفاد من الترجمة :

• قول الإمام البخاريّ في ترجمته على الباب : « تَوْرِيثُ دُورِ مَكَّةَ وَبَيْعِهَا ... »
فيه دليل على أنّ البخاريّ يرى رأي الجمهور بجواز البيع والشراء والتوريث ،

(١) سنن البيهقي : ٣٥/٦ .

(٢) فتح الباري : ٤١٥/٣ .

(٣) سنن الدارقطني : ٥٧/٣ .

(٤) الوهم والإيهام : ٥١٩/٣ .

وَأَنَّ مَكَّةَ وَغَيْرَهَا سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ . وَجَنَحَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَآخَرُونَ مِنَ السَّلَفِ إِلَى جَوَازِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالتَّوْرِيْثِ ، وَكَرَاهَةَ الْكِرَاءِ ؛ رَفَقًا بِالْوُفُودِ وَالْقَاصِدِينَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ .



بَاب : مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

أورد الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه :
« أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ ؛ فَقَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ » .

وترجمة البخاريّ فيها إشارة إلى وورد أحاديث في الحجر الأسود لكنها ليست على شرط الصحيح . قال الحافظ : « كَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِيهِ عَلَى شَرْطِهِ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ ... »^(١) .

قلت : وفي الباب عن ابن عمرو ، وابن عباس ، وابن عمر ، وأنس .

أما حديث ابن عمرو فأخرجه الإمام أحمد في مسنده قال : حَدَّثَنَا عَفَّانُ^(٢) ، حَدَّثَنَا رَجَاءُ أَبُو يَحْيَى^(٣) ، حَدَّثَنَا مُسَافِعُ بْنُ شَيْبَةَ^(٤) ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ : « فَأَنْشُدُ بِاللَّهِ ثَلَاثًا - وَوَضَعَ إصْبَعَهُ فِي أُذُنَيْهِ - لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يَقُولُ : « إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَأْقُوتَتَانِ مِنْ يَأْقُوتِ الْجَنَّةِ طَمَسَ اللَّهُ عَنْكَ نُورَهُمَا ، وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ طَمَسَ نُورَهُمَا لِأَضَاءَتَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ »^(٥) .

(١) الفتح : ٤٦٢/٣ .

(٢) عفّان بن مسلم بن عبدالله الباهلي ، أبو عثمان البصري ، ثقة ثبت . ت ٢٢٠ هـ .
التقريب ، ص ٣٩٣ .

(٣) رجاء بن صبيح ، أبو يحيى الحرشي البصري ، ضعيف . التقريب ، ص ٢٠٨ .

(٤) مسافع بن الله بن شيبه بن عثمان العبدري ، ثقة ، أبو سليمان الحجي . التقريب ،
ص ٥٢٧ .

(٥) المسند : ٢١٣/٢ .

وأخرجه الترمذي^(١)، وابن خزيمة^(٢)، وابن حبان^(٣)، والبيهقي^(٤) كلّهم من طريق أبي يحيى رجاء بن صبيح ، عن مسافع ، عن ابن عمرو به .
وفي إسناده رجاء هذا ، وهو ضعيف . وقد روي موقوفاً على ابن عمرو .
قال أبو حاتم : « وقفه أشبه »^(٥) .

وأخرجه الحاكم^(٦) من طريق الزهري عن مسافع عن ابن عمرو ، وقال :
« هذا حديث تفرّد به أيّوب بن سويد عن يونس ، وأيّوب ممّن لم يحتجّ به إلا أنّه من أجلّة مشائخ الشّام ، ولهذا الحديث شاهد » اهـ .

قلت : لعلّه أراد بالشاهد حديث قتادة عن أنس في المستدرک مرفوعاً :
« الرُّكْنُ وَالْمَقَامُ يَأْقُوتَتَانِ ... » وفيه داود بن الزبرقان^(٧) وهو متروك .
ويشهد لحديث عبد الله بن عمرو هذا حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَكَانَ أَشَدَّ بَيَاضاً مِنَ الثَّلْجِ ، حَتَّى سَوَدَّتْهُ خَطَايَا أَهْلِ الشُّرْكِ » .

أخرجه الإمام أحمد^(٨)، والترمذي^(٩)، وابن خزيمة^(١٠)، والبيهقي^(١١)،

(١) جامع الترمذي : كتاب الحجّ ، باب ما جاء في فضل الحجر الأسود : ٢٢٦/٣ .

(٢) صحيح ابن خزيمة : ٢٢٠/٤ .

(٣) صحيح ابن حبان : ٢٤/٩ .

(٤) البيهقي : ٧٥/٥ .

(٥) العلل ، لابن أبي حاتم : ٣٠٠/١ .

(٦) المستدرک : ٦٢٦/١ .

(٧) داود بن الزبرقان الرقاشي ، متروك . مات بعد الثمانين . التقريب ، ص ١٩٨ .

(٨) المسند : ٣٠٧/١ .

(٩) جامع الترمذي : كتاب الحجّ ، باب ما جاء في فضل الحجر الأسود : ٢٢٦/٣ .

(١٠) صحيح ابن خزيمة : ٢٢٠/٤ .

(١١) البيهقي : ٧٦/٥ .

والنسائي^(١)، والطبراني^(٢) كلّهم من طريق جرير ، عطاء ، عن سعيد ، ابن عباس .

وعطاء بن السائب صدوق ، لكنّه اختلط ، وجرير مّمن سمع منه بعد الاختلاط . لكن الإمام ابن خزيمة^(٣) والنسائي^(٤) أخرجا الحديث من طريق حمّاد بن سلمة ، عن عطاء به .

وحمّاد مّمن سمع من عطاء قبل الاختلاط^(٥) .

وحديث ابن عمر أخرجه عبد بن حميد^(٦) في مسنده من طريق عبد الله ابن عبيد بن عمير^(٧) ، عن أبيه^(٨) ، عن ابن عمر ، عن النّبيّ ﷺ : « إِنَّ مَسْنَحَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ يَحُطُّ الْخَطَايَا حَطًّا » .

وحديث أنس أخرجه الإمام أحمد^(٩) ، وابن الجعد^(١٠) ، والبيهقي^(١١)

(١) النسائي الكبرى : ٣٩٩/٢ ، كتاب الحجّ ، باب الحجر الأسود .

(٢) الطبراني الكبير : ٥٥/١١ .

(٣) صحيح ابن خزيمة : ٢٢١/٤ .

(٤) النسائي الكبرى : ٣٩٩/٢ .

(٥) انظر تهذيب التهذيب : ١٨٥/٧ - ١٨٦ .

(٦) مسند عبد بن حميد ، ص ٢٦٣ .

(٧) عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي ، ثقة استشهد غازياً سنة ١١٣ هـ .

(٨) عبيد بن عمير الليثي المكي أبو عاصم ، ولد على عهد النّبيّ ﷺ مجمع على ثقته . مات قبل ابن عمر . ع . التقريب ، ص ٣٧٧ .

(٩) المسند : ٢٧٧/٣ .

(١٠) مسند ابن الجعد ، ص ١٤٨ .

(١١) البيهقي : ٧٥/٥ .

من طريق عمر بن إبراهيم^(١) ، عن قتادة ، عن أنس يرفعه بلفظ : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ » .

قال ابن أبي حاتم في العلل^(٢) : سألت أبي عن حديث ... أنس عن النَّبِيِّ ﷺ قال بلفظ : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ » فقال : « أَخْطَأَ عمر بن إبراهيم ، ورواه شعبة وعمر بن الحارث المصري عن قتادة ، عن أنس موقوفاً » .

وأخرج الإمام أحمد^(٣) ، وابن خزيمة^(٤) ، وابن حبان^(٥) ، والحاكم^(٦) وصححه عن سعيد بن عباس مرفوعاً : « إِنَّ لِهَذَا الْحَجَرِ لِسَانًا وَشَفَتَيْنِ يَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحَقٍّ » .

الحكم على الحديث :

حديث ابن عباس قال عنه الترمذي : « حسن صحيح »^(٧) .

حديث قتادة عن أنس ؛ إسناده صحيح .

(١) عمر بن إبراهيم العبدي المصري ، صدوق ، في حديثه عن قتادة ضعف . قال الإمام أحمد : يروي عن قتادة أحاديث مناكير يخالف . قال ابن أبي حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . قال ابن عدي : حديثه عن قتادة مضطرب . تهذيب الكمال : ٢٦٩/٢١ ، التقريب ، ص ٤١٠ ، الكامل : ٤٢/٥ ، الجرح والتعديل : ٩٨/٦ .

(٢) العلل : ٢٧٦/١ .

(٣) المسند : ٢٦٦/١ .

(٤) صحيح ابن خزيمة : ٢٢١/٤ .

(٥) صحيح ابن حبان : ٢٥/٩ .

(٦) المستدرک : ٦٢٧/١ .

(٧) جامع الترمذي : ٢٢٦/٣ .

حديث عبد الله قال عنه الترمذي : « غريب »^(١) .

وصححه ابن حبان .

قال ابن خزيمة : هذا الخبر لم يسنده أحد أعلمه من حديث الزهري غير أيوب بن سويد إن كان حفظ عنه^(٢) .

والحديث له طرق وشواهد يتقوى بها كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر .
فالحديث حسن بمجموع طرقه وشواهد .

ويتبين لنا مما سبق أنّ الحديث غالب طرقه لا تسلم من مقال . وهو ما حمل الحافظ على أن يصرّح بأنها ليست على شرط البخاريّ ، خاصة حديث ابن عباس الوارد بلفظ الترجمة ، فإنّ فيه عطاء بن السائب ، وهو ليس من شرط البخاريّ ، فإنّه لم يرو عنه إلا حديثاً واحداً متابعه في ذكر الحوض ، قال الدارقطني : « لم يحتجوا به في الصحيح » ، وقال البخاريّ : « عطاء بن السائب أحاديثه القديمة صحيحة »^(٣) ، ومع هذا فقد اختلط في آخر عمره ، وسماع حماد بن زيد منه مختلف فيه ، بل قد ذكر الزيلعي عن ابن معين قوله : « جميع من روى عنه روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفيان ، وما سمع منه جرير وغيره فليس من صحيح حديثه »^(٤) ، ولو ثبت السماع فإن عطاء ليس من شرط رجال البخاريّ ، وبه يظهر أنّ الحديث ليس على شرط البخاريّ .

(١) جامع الترمذي : ٢٢٦/٣ .

(٢) ٢١٩/٤ .

(٣) الكامل : ٢٠٠/٥ .

(٤) نصب الراية : ٣٨/٣ .

جارحة مجسّمة بائلة عن ذاته^(١) ، وإنما شرع النبي ﷺ تقبيله على ما كانت شريعة إبراهيم ﷺ . مع أنّ معناه التذلّل والخضوع والائتمار لما أمر به على لسان نبيّ من أنبيائه ، وليعلم عياناً ومشاهدة طاعة من أطاع أمره ، وعصيان من أبى من امتثاله ، وهي شبيهة بقصّة إبليس فيما أمر به من السجود لآدم اختباراً له^(٢) .



(١) بل الحقّ والصواب أن نثبت له سبحانه ما أثبتته لنفسه من الصفات في كتابه وسنّة رسوله ﷺ ، وقد جاءت النصوص في الكتاب والسنّة مثبتة لله سبحانه اليد ، واليمين صفة له سبحانه ذاتية تليق بجلاله وعظيم سلطانه ، وليس للعبد إلاّ الإيمان والتسليم وإمرار هذه النصوص كما جاءت دون تحريف أو تكييف أو تشبيه أو تعطيل .

(٢) شرح ابن بطّال : ٢٧٨/٤ .

كتاب الصّوم

وفيه

- باب : هل يُقالُ رَمَضَانُ أوْ شَهْرُ رَمَضَانَ ؟ وَمَنْ رَأَى كَلَّهُ وَاسِعًا .

كِتَابُ الصَّوْمِ

بَاب : هَلْ يُقَالُ رَمَضَانُ أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ ؟ وَمَنْ رَأَى كُلَّهُ وَاسِعًا

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة ، عن النبيّ ﷺ : « إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ ... » الحديث .

قال الحافظ : « أشار البخاريّ بهذه الترجمة إلى حديث ضعيف رواه أبو معشر : نجيح المدني^(١) ... »^(٢) .

قلت : حديث أبي معشر أخرجه ابن عديّ في الكامل^(٣) من طريق محمد ابن أبي معشر^(٤) ، عن أبيه ، عن سعيد المقبري^(٥) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَقُولُوا : رَمَضَانَ ، فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَكِنْ قُولُوا : شَهْرُ رَمَضَانَ » .

(١) نجيح بن عبدالرحمن السندي المدني أبو معشر مولى بني هاشم ، مشهور بكنيته ، ضعيف . ت ١٧٠ هـ . التقريب ، ص ٥٥٩ .

(٢) الفتح : ١١٢/٤ .

(٣) الكامل : ٥٢/٧ .

(٤) محمد بن نجيح بن عبدالرحمن السندي ، صدوق . ت ٢٤٧ هـ . التقريب ، ص ٥٦٠ .

(٥) سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعد المدني ، ثقة ، تغير قبل موته . وروايته عن عائشة وأمّ سلمة مرسلة . ع . ت ١٢٠ هـ . التقريب ، ص ٢٣٦ .

الحكم على الحديث :

ضعفه ابن عدي بأبي معشر . قال الحافظ : « حديث ضعيف »^(١) .

ما يستفاد من الترجمة :

- استدلل البخاريّ بحديث الباب على جواز إطلاق اسم رمضان على الشهر ، ولا يلزم من ذلك تعيينه بذكر الشهر ، وهو رأي الجمهور .



(١) الفتح : ١١٢/٤ .

كتاب البيوع

وفيه

- مَنْ أَنْظَرَ مَعْسِرًا .

- بَاب : مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ .

- بَاب : بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ وَيَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ .

كِتَابُ الْبَيُوعِ

بَاب : مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا

ساق الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ قال : « كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ ، فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا قَالَ لِفَتْيَانِهِ : تَجَاوَزُوا عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا ، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ » .

والترجمة لفظ حديث عند الإمام أحمد ، قال : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ ، عَنْ زَائِدَةَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ رَبِيعٍ ^(١) قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو الْيُسْرِ ^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَظْلَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي ظِلِّهِ » ^(٣) .

أخرجه ابن أبي شيبة ^(٤) ، والدارمي ^(٥) من طريق ربعي عن أبي اليسر به .

والبيهقي من طريق حنظلة بن قيس عن أبي اليسر بنحوه ^(٦) .

(١) ربعي بن حراش بن جحش بن عمرو الغطفاني أبو مريم الكوفي ثقة ، عابد مخضرم .
ت ١٠٠ هـ . ع . التقريب ، ص ٢٠٥ .

(٢) هو كعب بن عمرو بن عباد السلمي الأنصاري ، أبو اليسر صحابي بدري جليل .
مات بالمدينة سنة ٥٥ هـ . التقريب ، ص ٤٦١ .

(٣) المسند : ٤٢٧/٣ .

(٤) المصنّف : ٥٤٧/٤ .

(٥) سنن الدارمي : ٣٣٩/٢ .

(٦) سنن البيهقي : ٢٨/٦ .

وأخرجه الإمام أحمد^(١) من طريق أبي صالح عن أبي هريرة باللفظ نفسه .
وأخرجه الترمذي^(٢) ، والطبراني^(٣) كلهم من طريق أبي صالح عن أبي
هريرة بلفظ الترجمة .

وأخرجه مسلم^(٤) ، وأبو داود^(٥) ، والترمذي^(٦) ، وابن ماجه^(٧) ،
والطيالسي^(٨) في مسنده ، والحاكم^(٩) من طريق أبي صالح ، عن أبي هريرة ،
لكن بلفظ : « مَنْ يَسْرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسْرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » .

الحكم على الحديث :

إسناد أحمد رجاله ثقات ، والحديث أصله في مسلم بلفظ : « مَنْ يَسْرَ عَلَى
مُعْسِرٍ ... » . وله شاهد من حديث أبي هريرة عند أحمد وغيره بلفظ الترجمة .

ما يستفاد من الترجمة :

• في هذه الترجمة التي عقدها الإمام البخاري في هذا الباب من كتاب
البيوع ، وفي سابقتها من التراجم كقوله : قوله : « بَابُ السُّهُولَةِ وَالسَّهَاحَةِ فِي
الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ » وقوله : « بَابُ مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا » الخ توجيه كريم إلى حسن

(١) المسند : ٣٥٩/٢ .

(٢) جامع الترمذي : كتاب البيوع ، باب ما جاء في إنظار المعسر : ٥٩٩/٣ .

(٣) الطبراني الأوسط : ٤٨٤/١ .

(٤) صحيح مسلم : كتاب الذكر ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن : ٢٠٧٤/٤ .

(٥) سنن أبي داود : كتاب الآداب ، باب المعونة للمسلم : ٢٣٥/٥ .

(٦) جامع الترمذي : كتاب البر ، باب ما جاء في الستر على المسلم : ٢٨٧/٤ .

(٧) سنن ابن ماجه : المقدمة ، حديث (٢٢٥) .

(٨) الطيالسي ، ص ٣١٩ .

(٩) المستدرک : ٤٢٥/٤ .

التعامل بين المسلمين ومراقبة الله في البيع والشراء وسائر المعاملات المالية .
 ليبارك الله لهم في أموالهم وتجاراتهم ، وليدفع الله عنهم عقوبة محق البركات
 في أموالهم وأوطانهم . ولعلّ في ذكر الإمام البخاريّ عقب هذه التراجم
 وختمه لها بقوله : « بَابُ إِذَا بَيَّنَّ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصَحَا » . وذكره لحديث
 « بَيْعُ الْمُسْلِمِ مِنَ الْمُسْلِمِ لَا دَاءَ وَلَا خَبْثَةَ وَلَا غَائِلَةَ » . وحديث حكيم بن
 حزام : « ... فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا
 مُحِقَّتْ بَرَكَتُهُ بَيْعِهِمَا » .



بَاب : مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث عائشة - رضي الله عنها -
قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ ، فَإِذَا كَانُوا بَبِيْدَاءَ مِنْ
الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ . قَالَتْ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يُخَسَفُ
بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ؟ قَالَ : يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ
وَآخِرِهِمْ ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ » .

قال الحافظ : « أشار إلى ما لا يثبت على شرطه ... حيث أخرجه أحمد :
« أَحَبُّ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ : الْمَسَاجِدُ ، وَأَبْغَضُ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ الْأَسْوَاقُ » .

قلت : تقدّم تخريج هذا الحديث والحكم عليه في كتاب الصلاة ، باب
الصلاة في مسجد السوق^(١) .



(١) ص ١٩٦ .

بَاب : بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث ابن عباس يقول : « أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ » .

وحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

وقول الإمام البخاريّ في الترجمة : « بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ » هو لفظ حديث أخرجه الإمام الشافعيّ ، قال : أخبرنا الثقة^(١) ، عن أيوب بن أبي تميمة^(٢) ، عن يوسف بن ماهك^(٣) ، عن حكيم بن حزام قال : « نهاني رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس عندي »^(٤) .

وأخرجه الإمام أحمد^(٥) ، والترمذي^(٦) ، والطبراني^(٧) من طريق أيوب عن يوسف ، عن حكيم بنحوه .

(١) قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للرسالة ص ٣٣٧ : « المبهم هو يعلى بن حكيم » ، وأشار للمحلى : ٥١٩/٨ أنه أخرجه من طريق يعلى عن يوسف .

وهو يعلى بن حكيم الثقفي مولاهم ، المكّي ، نزيل البصرة ، ثقة . التقريب ، ص ٦٠٩ .

(٢) أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني ، أبو بكر البصري ، ثقة ثبت حجة . ت ١١٣ هـ . التقريب ، ص ١١٧ .

(٣) يوسف بن ماهك بن بهزاد الفارسي المكّي ، ثقة . ت ١٠٦ هـ . ع . التقريب ، ص ٦١١ .

(٤) الرسالة ، ص ٣٣٧ .

(٥) المسند : ١٧٤/٢ .

(٦) جامع الترمذي : كتاب البيع ، باب كراهية بيع ما ليس عندك : ٥٣٤/٣ .

(٧) الطبراني الصغير : ٥٥/٢ ، والمعجم الكبير : ١٩٥/٣ .

وأخرجه الإمام أحمد^(١) واللفظ له ، والطيالسي^(٢) ، وأبو داود^(٣) ،
والترمذي^(٤) ، والنسائي^(٥) ، وابن ماجه^(٦) ، والدارقطني^(٧) ، والدارمي^(٨) ،
والحاكم^(٩) ، وابن حبان^(١٠) ، والبيهقي^(١١) كلهم من طريق عمرو بن شعيب ،
عن أبيه ، عن جدّه عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ :
« لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ ، وَلَا
بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ » .

وأخرجه الطيالسي بلفظ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سَلَفٍ وَبَيْعٍ ، وَعَنْ
شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ ... » الحديث . وهو عند النسائي والدارمي .

الحكم على الحديث :

الحديث قال عنه الإمام الترمذي : « حديث حسن صحيح »^(١٢) ،
وصحّحه ابن حبان .

(١) المسند : ١٧٨/٢ .

(٢) الإمام أبو داود الطيالسي في مسنده ، ص ٢٩٨ .

(٣) سنن أبي داود : كتاب البيع ، باب شرط في بيع : ٢٨٣/٣ .

(٤) جامع الترمذي : كتاب البيع ، باب كراهية بيع ما ليس عندك : ٥٣٥/٣ .

(٥) سنن النسائي (المجتبى) : كتاب البيع ، باب شرطان في بيع : ٢٩٤/٧ .

(٦) سنن ابن ماجه : كتاب البيع ، باب لا يحلّ بيع ما ليس عندك : ٧٣٧/٢ .

(٧) سنن الدارقطني : ٧٤/٣ .

(٨) سنن الدارمي : ٣٢٩/٢ .

(٩) المستدرک : ٢١/٢ .

(١٠) صحيح ابن حبان : ١٦١/١٠ .

(١١) البيهقي : ٢٦٧/٥ .

(١٢) الترمذي : ٥٣٥/٣ .

وقال الحاكم : « صحيح على شرط جملة من أئمة المسلمين »^(١).

قال الشيخ أحمد شاكر : « حديث صحيح »^(٢).

والحديث سنده صحيح .

ما يستفاد من الترجمة :

• قول البخاري في الترجمة : « وَبَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ » هو استدلال بالحديث الصريح على النهي عن بيع ما لا يملك أو ما ليس بحوزته ، فهذا من بيع الغرر . فإنّ البائع لا يكون على ثقة من الحصول عليه . كبيع الآبق والشارد ، والطير في الهواء ، والسمك في الماء ، وغير ذلك .



(١) المستدرک : ٢١/٢ .

(٢) الرسالة ، للشافعي ، ص ٣٣٧ ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر .

كتاب الرهن

وفيه

- باب : الرهن مركوب ومحلوب .

كِتَابُ الرِّهْنِ^(١)

بَابُ : الرِّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ

ذكر الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « الرِّهْنُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ وَيُشْرَبُ لَبَنُ الدَّرِّ إِذَا كَانَ مَرَهُوناً » .

وقوله : « الرِّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ » هو لفظ حديث أخرجه إسحاق بن راهويه قال : أخبرنا عيسى بن يونس الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : « الرِّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ »^(٢) .

وأخرجه الدارقطني^(٣) ، والحاكم^(٤) ، والبيهقي^(٥) من طريق الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مرفوعاً .

الحكم على الحديث :

الحديث حكم عليه الأئمة : الشافعيّ ، وإسحاق ، والثوري^(٦) ، وشعبة^(٧) بالوقف .

(١) الرهن : جمعه رهان ... رهن الشيء : دام وثبت فهو راهن . ورهنت الشيء عنده ، ورهنته الشيء من باب قطع . مختار الصحاح ، ص ١٠٩ .

(٢) مسند إسحاق : ٣٠٤/١ .

(٣) سنن الدارقطني : ٣٤/٣ .

(٤) المستدرک : ٦٧/٢ .

(٥) البيهقي : ٣٨/٦ .

(٦) انظر : المصدر نفسه .

(٧) انظر : المستدرک : ٦٧/٢ .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ... وأنا على أصلي أصلته في قبول الزيادة من الثقة^(١) .

قال الحافظ : « رجَّح الدارقطني ثم البيهقي رواية من وقفه على من رفعه »^(٢) .

قلت : أوقفه الترمذي أيضاً^(٣) وحكم الأئمة المتقدمين هو المتبع ، وقولهم لا مناص عنه . فالحديث موقوف .

ما يستفاد من الترجمة :

• قوله : « الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ » فيه دليل على أنَّ البخاريَّ يجوز للراهن أن ينتفع بالرهن إذا قام بما يحتاج إليه ، ولو لم يأذن المالك . وبه قال أحمد وإسحاق والليث والحسن .

واستدلوا بظاهر الحديث المذكور ، لكن بشرط النفقة .

وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء : لا ينتفع المرتهن من الرهن بشيء ، وتأولوا الحديث لأنه ورد على خلاف القياس بأن غير المالك يركب ويشرب بغير إذن صاحب المال^(٤) .



(١) المستدرک : ٥٨/٢ ، ووافقه الذهبي .

(٢) تلخيص الحبير : ٤٢/٣ .

(٣) سنن الترمذي : باب ما جاء في الانتفاع بالرهن : ٥٥٥/٣ .

(٤) انظر فتح الباري : ١٤٣/٥ ، ونيل الأوطار : ٢٦٤/٥ ، وعون المعبود : ٣٢٠/٩ .

كتاب الهبة

وفيه

- باب : مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ .

- باب : الْهَبَةُ لِلْوَلَدِ ... وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ يَرْجِعَ فِي عَطِيَّتِهِ ، وَمَا يَأْكُلُ مِنْ
مَالِ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ .

كِتَابُ الْهَبَةِ

بَاب : مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث ثُمَامَةَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ^(١) ، عن أنس « أَنَّهُ كَانَ لَا يُرَدُّ الطَّيِّبَ . قَالَ : وَزَعَمَ أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُرَدُّ الطَّيِّبَ » .

قال الحافظ : « كَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ مَرْفُوعًا : « ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ » الْحَدِيثُ أَهـ .^(٢) .

قلت : الحديث المشار إليه في الترجمة - كما ذكر الحافظ ابن حجر - أخرجه الترمذي^(٣) قال : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ^(٤) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُسْلِمٍ^(٥) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ : الْوَسَائِدُ وَالْدُهْنُ وَاللَّبَنُ » .

(١) ثُمَامَةُ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ الْبَصْرِيِّ ، صَدُوقٌ . مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ ١١٠ هـ . التَّقْرِيبُ ، ص ١٣٤ .

(٢) الْفَتْحُ : ٢٠٩/٥ .

(٣) جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ : بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ رَدِّ الطَّيِّبِ : ١٠٨/٥ .

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ الدِّيلِيِّ مَوْلَاهُمْ ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ ، صَدُوقٌ . ت. ٢٠٠ هـ . ع . التَّقْرِيبُ ، ص ٨٢٧ . قَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : مَاتَ سَنَةَ مِائَتَيْنِ . التَّارِيخُ : ٣٧/١ . قَالَ ابْنُ مَعِينٍ : هُوَ ثِقَةٌ . انْظُرِ التَّعْدِيلَ وَالتَّجْرِيعَ لِلْبَاجِي : ٦١٨/٢ .

(٥) عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ جَنْدَبٍ الْهَذَلِيِّ الْمَدَنِيِّ الْمَقْرئِ ، لَا بَأْسَ بِهِ . التَّقْرِيبُ ، ص ٥٤٦ .

وأخرج مسلم^(١) وأبو داود من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ^(٢) ، عَنْ الْأَعْرَجِ^(٣) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ طَيْبٌ فَلَا يَرُدُّهُ ، فَإِنَّهُ طَيْبُ الرِّيحِ ، خَفِيفُ الْمَحْمَلِ »^(٤) .

الحكم على الحديث :

قال عنه الترمذي : « حديث غريب » .

قال الحافظ ابن حجر : « إسناده حسن إلا أنه ليس على شرط البخاري » .

وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم .

ما يستفاد من الترجمة :

• فيه فضل الهدية لما تدخله من السرور على صاحبها ، ولما يحصل بها من تآلف القلوب وزوال الأحقاد .

وأن في ردّ الهدية على صاحبها جفاء ، وكسر للنفوس ، فلذلك منع الشارع الحكيم ردّها ، ووجه لقبولها ، لكن ظاهر ترجمة البخاريّ تدلّ على أنّ من الهدايا ما لا يرد ، ومنها ما قد يردّ لأسباب ، ولم يجزم في المسألة بحكم . ويؤيد ذلك ما ترجم به في الباب السابق بقوله : « بَاب : مَا لَا يَرُدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ » ولم يجزم بالوجوب .



(١) صحيح مسلم : كتاب الألفاظ ، باب استعمال المسك : ١٩/٤ .

(٢) عبيدالله بن أبي جعفر المصري ، أبو بكر الفقيه ، ثقة . مات سنة اثنتين وقليل : أربع ، وقيل : خمس ومائتين وثلاثين . التقريب ، ص ٦٣٦ .

(٣) عبدالرحمن بن هرمز أبو داود المدني ، مولى ربيعة بن الحارث ، ثقة ثبت عالم . ت ١١٧ هـ . ع . التقريب ، ص ٣٥٢ .

(٤) سنن أبي داود : كتاب الأدب ، باب في ردّ الطيب : ٧٨/٤ .

بَاب : الْهَبَةِ لِلْوَلَدِ ...

وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ يَرْجِعَ فِي عَطِيَّتِهِ ، وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ

خَرَجَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١) ، وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(٢) أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ : « أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا ، فَقَالَ : أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَ مِثْلَهُ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَارْجِعْهُ » .

قال الحافظ : « في الترجمة إشارة إلى ضعف الحديث المذكور ... »^(٤) .

قلت : الحديث المشار إليه هو حديث « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ » .

وهو عند الإمام أحمد^(٥) من طريق نصر بن باب^(٦) ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ : « أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يُخَاصِمُ

(١) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة . ت ١٠٥ . ع . التقريب ، ص ١٨٢ .

(٢) محمد بن النعمان بن بشير الأنصاري ، ثقة . التقريب ، ص ٥١٠ .

(٣) النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي ، له ولأبويه صحبة ، سكن الشام ، وقتل بحمص سنة ٦٥ هـ . ع .

(٤) فتح الباري : ٢١٢/٥ .

(٥) المسند : ٢٠٤/٢ .

(٦) نصر بن باب أبو سهل الخراساني ، قال البخاري : يرمونه بالكذب . الضعفاء الصغير ، ص ١١٣ . متروك الحديث . الجرح والتعديل : ٣٥/٧ .

أَبَاهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا قَدْ احتَاجَ إِلَيَّ مَالِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ » .

وأخرجه ابن الجارود^(١) ، وأبو داود^(٢) ، وابن ماجه^(٣) ، والبيهقي^(٤) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه .

وأخرجه أبو نعيم^(٥) ، والخطيب^(٦) من هذا الوجه مقتصرين على لفظ :
« أَنْتَ وَمَالُكَ لوالدك » .

وأخرجه البخاري^(٧) ، والحميدي^(٨) ، والطيالسي^(٩) ، وإسحاق بن راهويه^(١٠) ،
والنسائي^(١١) ، والترمذي^(١٢) واللفظ له ، وابن حبان^(١٣) ، والحاكم^(١٤) من

(١) مسند ابن الجارود : ٢٥١/٣ .

(٢) سنن أبي داود : باب في الرَّجل يأكل من مال ولده : ٢٨٨/٣ .

(٣) سنن ابن ماجه : باب ما للرَّجل من مال ولده : ٧٦٨/٢ .

(٤) البيهقي : ٤٨٠/٧ .

(٥) أبو نعيم ، أخبار أصبهان : ٢٢/٢ .

(٦) تاريخ بغداد : ٤٩/١٢ .

(٧) التاريخ الكبير : ٤٨/٨ .

(٨) مسند الحميدي : ١٢٠/١ .

(٩) مسند الطيالسي ، ص ٢٢١ .

(١٠) مسند إسحاق بن راهويه : ٨٤٨/٣ .

(١١) سنن النسائي (المحتبى) : باب الحثّ على الكسب : ٢٤٠/٧ .

(١٢) جامع الترمذي : باب ما جاء في أن الوالد يأخذ من مال ابنه : ٦٣٨/٣ .

(١٣) صحيح ابن حبان : ٧٤/١٠ .

(١٤) المستدرک : ٥٢/٢ .

طريق عُمارة بنِ عُمَيْرٍ^(١) ، عَنْ عَمَّتِهِ^(٢) ، عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها -
قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ ، وَإِنْ
أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ » .

وأخرجه البزار^(٣) ، والطبراني^(٤) من طريق الحسن عن سمرة بن جندب ،
فذكره بنحو حديث عمرو بن شعيب .

وأخرج البزار^(٥) من طريق عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن
عمرو مرفوعاً بنحوه .

الحكم على الحديث :

إسناد أحمد فيه نصر ، وهو متروك .

وهو عند ابن الجارود وأبي داود عن عمرو بإسناد صحيح .

حديث عائشة قال عنه الترمذي : « حسن صحيح »^(٦) . وصححه
ابن حبان .

وحديث الحسن عن سمرة فيه عبدالله بن إسماعيل الحوراني أبو إسماعيل
قال العقيلي : « منكر الحديث »^(٧) لا يتابع على شيء من حديثه .

(١) عُمارة بن عمير التيمي الكوفي ، ثقة ثبت . مات بعد المائة . ع . التقريب ، ص ٤٠٩ .

(٢) لم أقف على ترجمتها .

(٣) البحر الزخار : ٤٢٠/١ .

(٤) المعجم الكبير للطبراني : ٢٣٠/٧ .

(٥) البحر الزخار : ٤٢٠/١ ، كشف الأستار : ٨٤/٢ .

(٦) سنن الترمذي : ٦٣٩/٣ .

(٧) الضعفاء : ٢٣٤/٢ .

قال الحافظ ابن حجر : « مجموع طرقه لا تحطه عن القوة ، وجواز الاحتجاج به »^(١) .

ما يستفاد من الترجمة :

• قوله : « الهبة للولد ... » فيه إشارة من البخاريّ إلى أن للوالد أن يهب من ماله لولده بالعدل ، وأنه ليس للولد أن يأخذ من مال أبيه إلاّ ما أذن له به من هبة وغيرها .

وأنّ للوالد أن يأكل من مال ولده بالمعروف ، ولا يتعدى على أموال أبنائه بالظلم والإفساد .



(١) الفتح : ٢١٢/٥ .

كتاب الوصايا

وفيه

- باب : لا وَصِيَّةَ لِنَوَارِثٍ .

كِتَابُ الْوَصَايَا

بَاب : لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ

ذكر الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ ، وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَجَعَلَ لِلْأَبْوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمْنَ وَالرُّبْعَ ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبْعَ » .

والترجمة لفظ حديث أخرجه الإمام أحمد من طريق عفان ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ^(١) ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ^(٢) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ^(٣) قَالَ : « خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ وَأَنَا تَحْتَ جِرَانِهَا^(٤) وَهِيَ تَقْصَعُ بِجِرَّتِهَا^(٥) وَلُعَابُهَا يَسِيلُ بَيْنَ كَتِفَيَّ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ وَجَّكَ

(١) شهر بن حوشب الأشعريّ الشامي ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن صدوق كثير الإرسال والأوهام ، ت ١١٢ هـ . وثقه أحمد وابن معين ، وقال أبو حاتم : ليس بدون أبي الزبير . قال النسائي : ليس بالقوي . الكاشف : ٤٩٠/١ .

(٢) عبدالرحمن بن غنم الأشعري ، مختلف في صحبته ، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين . ت ٧٨ هـ . التقريب ، ص ٣٤٨ .

(٣) عمرو بن خارجة الأسدي ، ويقال : الأشعري أو الأنصاري ، وقيل : خارجة بن عمرو ، والأول أصحّ ، وكان حليف أبي سفيان ، صحابي له أحاديث . ذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرًا . انظر الإصابة : ٦٢٦/٤ . التقريب ، ص ٤٢٠ .

(٤) الجران : باطن العنق . النهاية : ٢٦٣/١ .

(٥) الجرّة : ما يخرج البعير من بطنه ليمضغه ثمّ يبلعه . والقصع : شدّة المضغ . النهاية : ٢٥٨/١ .

أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، وَلَا وَصِيَّةَ لِرِوَارِثِ ... »^(١) .

وأخرجه الترمذي^(٢) ، والنسائي^(٣) ، وابن ماجه^(٤) ، والدارمي^(٥) عن قتادة به .
ورواه البزار^(٦) ، وأبو يعلى^(٧) ، والحارث بن أسامة^(٨) ولفظه : « فلا يجوز لوارث وصية » .

وأخرجه الطبراني^(٩) ، والبيهقي^(١٠) ، وابن أبي عاصم^(١١) من طريق شهر به .
وروي الحديث من طريق إسماعيل بن عياش ، عن شرحبيل بن مسلم ،
عن أبي أمامة : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ فَقَالَ : ... » وذكر الحديث بنحو
حديث عمرو .

أخرجه الإمام أحمد^(١٢) ، والطيالسي^(١٣) ، وأبو داود^(١٤) ، والترمذي^(١٥) ،

-
- (١) المسند : ١٨٧/٤ .
 - (٢) جامع الترمذي : باب ما جاء لا وصية لوارث : ٤٣٣/٤ .
 - (٣) سنن النسائي الكبرى ، باب إبطال الوصية للوارث : ١٠٧/٤ .
 - (٤) سنن ابن ماجه : باب : لا وصية لوارث : ٩٠٥/٢ .
 - (٥) سنن الدارمي : ٥١١/٢ .
 - (٦) كما في نصب الراية : ٤٠٣/٤ .
 - (٧) مسند أبو يعلى : ٧٨/٣ .
 - (٨) زوائد مسند الحارث : ٣٦٦/١ .
 - (٩) الطبراني : ٢٠٢/٤ .
 - (١٠) البيهقي : ٢١٢/٦ .
 - (١١) الآحاد والمثاني : ٨٩/٢ .
 - (١٢) المسند : ٢٦٧/٥ .
 - (١٣) مسند الطيالسي ، ص ١٥٤ .
 - (١٤) سنن أبي داود : باب ما جاء في الوصية للوارث : ١١٤/٣ .
 - (١٥) جامع الترمذي : كتاب الفرائض ، باب ما جاء لا وصية لوارث : ٤٣٢/٤ .

وابن ماجه^(١) ، وابن الجارود^(٢) ، والبيهقي^(٣) ، والدارقطني^(٤) كلهم من طريق إسماعيل ، عن شرحبيل به .

وروي الحديث من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه : أنّ النبي ﷺ قال في خطبته يوم النحر : « لا وصية لوارث إلا أن تجيز الورثة » . رواه الدارقطني^(٥) ، ورواه ابن عديّ من طريق عمرو بن دينار عن جابر بنحوه^(٦) .

وروي من طريق عطاء عن ابن عباس : « لا تجوز الوصية لوارث » الحديث ، لحديث يروى عن ابن عباس ، وعليّ ، وأنس ، وجابر ، وزيد ابن أرقم ، وابن عمر ، والبراء ، وخارجة بن عمرو الجمحي^(٧) . ورواه الشافعي^(٨) عن مجاهد مرسلًا .

الحكم على الحديث :

حديث عمرو بن خارجة قال عنه الترمذي : « حسن صحيح » . وقال : « سألت محمد بن إسماعيل البخاريّ عن شهر بن حوشب فوثّقه »^(٩) .

(١) سنن ابن ماجه : باب لا وصية لوارث : ٩٠٥/٢ .

(٢) ابن الجارود : ٢١٧/٣ .

(٣) البيهقي : ٢٦٤/٦ .

(٤) سنن الدارقطني : ٤٠/٣ .

(٥) سنن الدارقطني : ٩٨/٤ .

(٦) الكامل : ١٩٨/١ .

(٧) انظر : نصب الراية : ٤٠٣/٤ .

(٨) مسند الشافعيّ ، ص ٢٣٤ .

(٩) سنن الترمذي : ٤٣٣/٤ .

وحديث أبي أمامة قال عنه الترمذي : « حديث حسن صحيح » ، وهو من رواية إسماعيل بن عيَّاش عن الشَّاميين ، وقد صحَّحها جماعة من الحفاظ منهم أحمد والبخاري . وشرحيل بن مسلم شامي ثقة .

وحديث عمرو بن شعيب في سنده سهل بن عمَّار^(١) قال الحفاظ في اللسان : « متَّهم ، كذَّبه الحاكم ... وذكره ابن حَبَّان في الثقات كما تقدَّم ، وصحَّح له الحاكم في المستدرک ، وتعقبه المصنّف في تلخيصه بالتناقض ، وقال ابن منده : كان ضعيفاً ... »^(٢) .

وعلى كلِّ فالحديث قد صحَّ من حديث أبي أمامة ، وعمرو بن خارجة ، أمَّا بقية الروايات فلا تخلو من مقال .

وحديث ابن عبَّاس قال عنه الحفاظ ابن حجر : « إسناده حسن »^(٣) .

قال البيهقي بعد ذكره لحديث ابن عبَّاس : « روي الحديث من أوجه آخر كلّها غير قويّة ، والاعتماد على الوجه الأول يعني رواية ابن عبَّاس « لا وصية لوارث » »^(٤) .

وقال الحفاظ ابن حجر : « لا يخلو إسناده كل منها عن مقال . لكن مجموعها يقتضي أنّ للحديث أصلاً »^(٥) .

قال الإمام الشَّافعيّ : « وجدنا أهل الفتيا ، ومن حفظنا عنهم من أهل

(١) سهل بن عمَّار النيسابوري ، متَّهم ، كذَّبه الحاكم . انظر اللسان : ١٢١/٣ ، وذكره ابن حَبَّان في الثقات : ٢٩٤/٨ .

(٢) اللسان : ١٢١/٣ .

(٣) التلخيص : ٩٢/٣ .

(٤) سنن البيهقي : ٢١٢/٦ .

(٥) الفتح : ٣٧٢/٥ .

العلم بالمغازي من قریش وغيرهم لا يختلفون في أنّ النبي ﷺ قال عام الفتح :
« لا وصية لوارث » . ويؤثرون عمّن حفظوه عنه ممّن لقوه من أهل العلم ،
فكان نقل كافة عن كافة ، فهو أقوى من نقل واحد «^(١)» .

ما يستفاد من الترجمة :

• ظاهر ما ترجم به الإمام البخاريّ يدلّ على أنّه وافق رأي الجمهور في
أنّه لا وصية لوارث ، وإن لم يكن على شرطه في هذا الحديث .

وقول ابن عباس في الباب فيه دلالة واضحة على نفي الوصية ونسخها
عن الوارث .

• **فائدة :** قال الحافظ : روى الدارقطني من طريق ابن جريج عن
عطاء عن ابن عباس مرفوعاً : « لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء
الورثة » كما سيأتي بيانه ، ورجاله ثقات إلا أنّه معلول ، فقد قيل إنّ
عطاء هو الخراساني ، والله أعلم .

وكأنّ البخاريّ أشار إلى ذلك فترجم بالحديث ، وأخرج من طريق
عطاء - وهو ابن أبي رباح - عن ابن عباس حديث الباب ، وهو موقف
لفظاً ؛ إلا أنّه في تفسيره إخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن ،
فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير «^(٢)» .

قلت : أراد الحافظ بهذا القول أن يلفت النظر إلى إيراد البخاريّ لحديث
ابن عباس بهذا الإسناد ، وأنه بإيراده للحديث بعد الترجمة يشير إلى
عدّة أمور :

(١) مسند الشافعيّ ، ص ٢٣٤ .

(٢) الفتح : ٣٧٢/٥ .

- أن عطاء المذكور في السّند المعلل هو ابن أبي رباح .
- أن رواية عطاء عن ابن عبّاس هي أسلم الروايات في الحديث الوارد في لفظ الترجمة .
- أن حديث ابن عبّاس الذي أخرجه البخاريّ تحت الترجمة - وهو في حكم المرفوع - شاهد لحديث ابن عبّاس المخرج في السنن ، والذي أورده البخاريّ في الترجمة .



كتاب الجهاد

وفيه

- بَاب : الشَّهَادَةُ سَبْعَ سَوَى الْقَتْلِ .

- بَاب : سَفَرِ الْاِثْنَيْنِ .

- بَاب : الْجِهَادُ مَاضٍ مَعَ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ .

كِتَابُ الْجِهَادِ

بَابُ : الشَّهَادَةُ سَبْعُ سَوَى الْقَتْلِ

ذكر الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ : الْمَطْعُونُ^(١) ، وَالْمَبْطُونُ^(٢) ، وَالْغَرَقُ^(٣) ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ^(٤) ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٥) » .

والترجمة لفظ حديث أخرجه الإمام مالك من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ^(٦) ، عَنْ عَتِيكَ بْنِ الْحَارِثِ^(٧) - وَهُوَ جَدُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ أَبُو أُمِّهِ - أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَتِيكَ^(٨) أَخْبَرَهُ : « أَنَّ

-
- (١) المطعون : الذي مات بالطاعون . مسلم بشرح النووي : ٦٢/١٣ .
(٢) المبطون : الذي يموت بمرض بطنه كالاستسقاء ، ونحوه . النهاية : ١٣٦/١ .
(٣) الغرق : الذي مات غريقاً بالماء . مسلم بشرح النووي : ٦٢/١٣ .
(٤) صاحب الهدم : هو من يموت تحته . مسلم بشرح النووي : ٦٢/١٣ .
(٥) الشهيد : اختلف في سبب تسمية الشهيد شهيداً ... قيل : لأنه يشهد عند خروج روحه ما أعد الله له من الكرامة ، وقيل : لأنه يشهد له بالأمان من النار ، وقيل : لأنه عليه شاهداً بكونه شهيداً ... » . انظر الفتح : ٤٢/٦ .
(٦) عبدالله بن عبدالله بن جابر بن عتيك الأنصاري المدني ، ثقة . ع . التقريب ، ص ٣٠٩ .
(٧) عتيك بن الحارث بن عتيك الأنصاري المدني ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وقال الحافظ : « مقبول » . انظر الثقات : ٢٨٦/٥ . الجرح والتعديل : ٤١/٧ ، الإصابة : ٤٤٥/٤ ، تهذيب الكمال : ٣٣٣/١٩ ، التقريب ، ص ٣٨٣ .
(٨) جابر بن عتيك بن النعمان الأنصاري ، صحابي ، يكنى أبو عبدالله . الإصابة : ٤٣٨/١ .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ يَعُودُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَابِتٍ^(١) فَوَجَدَهُ قَدْ غَلِبَ عَلَيْهِ ، فَصَاحَ بِهِ فَلَمْ يُجِبْهُ ، فَاسْتَرْجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : غَلِبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ . فَصَاحَ النَّسْوَةُ وَبَكَيْنَ ، فَجَعَلَ جَابِرٌ يُسَكِّتُهُنَّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : دَعِهْنِ ، فَإِذَا وَجَبَ فَلَا تَبْكَيْنِ بَاكِئَةً . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْوُجُوبُ ؟ قَالَ : إِذَا مَاتَ . فَقَالَتِ ابْنَتُهُ : وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ شَهِيدًا ، فَإِنَّكَ كُنْتَ قَدْ قَضَيْتَ جِهَازَكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ اللَّهَ قَدْ أَوْقَعَ أَجْرَهُ عَلَى قَدَرِ نِيَّتِهِ . وَمَا تَعْدُونَ الشَّهَادَةَ ؟ قَالُوا : الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الشُّهَدَاءُ سَبْعَةٌ - سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - : الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ ، وَالْغَرِقُ شَهِيدٌ ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ شَهِيدٌ ، وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ ، وَالْحَرِقُ شَهِيدٌ ، وَالَّذِي يَمُوتُ تَحْتَ الْهَدْمِ شَهِيدٌ ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمُعٍ^(٢) شَهِيدٌ^(٣) .

وقد أخرج الحديث الإمام أحمد^(٤) ، والشافعي^(٥) ، وعبدالله ابن المبارك^(٦) ، وأبو داود^(٧) ، والنسائي^(٨) ، والحاكم^(٩) ،

(١) أبو الربيع الأنصاري . توفي في عهد النبي ﷺ وكفنه في قميصه . الإصابة : ١٣٧/٧ ، تعجيل المنفعة : ٢١٤/١ .

(٢) جُمُع : بضم الجيم ، وإسكان الميم ، بعدها مهملة : هي المرأة التي تموت وفي بطنها ولدها . انظر : تلخيص الحبير : ٧١١/٢ .

(٣) الموطأ : ٢٣٣/١ .

(٤) المسند : ٤٤٦/٥ .

(٥) مسند الشافعي ، ص ٣٦٢ .

(٦) الجهاد ، لابن المبارك ، ص ٦٣ .

(٧) سنن أبي داود : باب فضل من مات بالطاعون : ١٨٨/٣ .

(٨) سنن النسائي الكبرى : باب في البكاء على الميت : ٦٠٥/١ .

(٩) المستدرک : ٥٠٣/١ .

وابن حبان^(١) ، والطبراني^(٢) كلهم من طريق عبدالله بن عبدالله بن جابر بن عتيك به .

الحكم على الحديث :

قال الحاكم : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ، وصححه ابن حبان ، وذكر الحافظ أن له شاهداً عند مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة . قلت : هذا الشاهد في الصحيحين وغيرهما من طريق أبي صالح ، لكن بلفظ : « الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ » ، وفي لفظ آخر : « مَا تَعْدُونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ ؟ » .

والحديث في سنده عتيك بن الحارث ، قال عنه الحافظ : مقبول ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين .

ما يستفاد من الترجمة :

• الترجمة لفظ حديث ، وهي دالة بفضل الله على أن الشهادة بابها واسع ؛ ينالها من أصيب بشيء من الأمور المذكورة في الحديث ، وهذا من سعة رحمة الله بعباده وتفضله سبحانه عليهم ، وتكريماً لأمة محمد ﷺ .



(١) صحيح ابن حبان : ٤٦١/٧ .

(٢) الكبير : ١٩١/٢ .

بَاب : سَفَرِ الْاِثْنَيْنِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ،
« قَالَ : انصرفتُ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لَنَا أَنَا وَصَاحِبِي لِي : أَذْنَا وَأَقِيمَا ،
وَلْيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا » .

قال الحافظ : « كأنه يلمح بضعف الحديث ... » الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ ،
وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ « وهو حديث يروى عن عبد الله بن
عمرو ، ويروى عن أبي هريرة ، وابن عباس بمعناه » ^(١) .

أخرجه الإمام مالك ^(٢) ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ .

وأخرجه الإمام أحمد ^(٣) ، من طريق أبي اليمان حَدَّثَنَا ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ
عِيَّاشٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ
أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ ،
وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ » .

وأخرجه الترمذي ^(٤) ، والنسائي ^(٥) ، وأبو داود ^(٦) ، وابن خزيمة ^(٧) ،

(١) الفتح : ٥٣/٦ .

(٢) الموطأ : ٩٧٨/٢ .

(٣) المسند : ٢١٤/٢ .

(٤) الترمذي ، كتاب الجهاد ، باب كراهية أن يسافر الرجل وحده : ١٣٣/٤ .

(٥) النسائي ، الكبرى ، كتاب الجهاد ، باب النهي عن سير الراكب وحده : ٢٦٦/٥ .

(٦) أبو داود ، كتاب الجهاد ، باب الرجل يسافر وحده : ٣٦/٣ .

(٧) صحيح ابن خزيمة : ١٥٢/٤ .

والحاكم^(١) ، والبيهقي^(٢) ، كلهم من طريق عبدالرحمن ، عن عمرو بن شعيب به .

وأخرجه الإمام أحمد^(٣) ، والحاكم^(٤) من طريق عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما - قَالَ : « خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ خَيْبَرَ فَاتَّبَعَهُ رَجُلَانِ وَآخَرُ يَتْلُوهُمَا يَقُولُ : ارْجِعَا ارْجِعَا حَتَّى رَدَّهُمَا ، ثُمَّ لَحِقَ الْأَوَّلَ فَقَالَ : إِنَّ هَذَيْنِ شَيْطَانَانِ ، وَإِنِّي لَمْ أَزَلْ بِهِمَا حَتَّى رَدَدْتُهُمَا ، فَإِذَا أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَقْرِئْهُ السَّلَامَ ، وَأَخْبِرْهُ أَنَا هَاهُنَا فِي جَمْعِ صَدَقَاتِنَا ، وَلَوْ كَانَتْ تَصْلُحُ لَهُ لَبَعَثْنَا بِهَا إِلَيْهِ . قَالَ : فَلَمَّا قَدِمَ الرَّجُلُ الْمَدِينَةَ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَلْوَةِ » .

وأخرج ابن عدي^(٥) ، من طريق ، داود بن فراهيج^(٦) ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ رأى إنساناً في سفر ، فقال : « شَيْطَانٌ ، ثُمَّ رَأَى اثْنَيْنِ فَقَالَ : شَيْطَانَانِ ، ثُمَّ ثَلَاثَةً ، فَقَالَ : أَنَاسٌ » .

(١) المستدرک : ١١٢/٢ .

(٢) البيهقي : ٢٥٧/٥ .

(٣) المسند : ٢٧٨/١ .

(٤) المستدرک : ١١١/٢ .

(٥) الكامل : ٢٤٧/٧ .

(٦) داود بن فراهيج مولى قيس بن الحارث بن فهر ، صدوق . الجرح والتعديل : ٤٢٢/٣ . ضعفه النسائي ، الجرح والتعديل ، ص ٣٩ . ضعفه ابن معين ، وعن يحيى القطان : ثقة ، وفي روايتين عن أحمد يضعفه ، وقال : صالح الحديث . تعجيل المنفعة : ١١٩/١ .

الحكم على الحديث :

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو ، قال الترمذيّ عنه : « حديث حسن » .

وصحّحه الإمام ابن خزيمة ، وقال الحافظ : « حسن الإسناد »^(١) ، وهو كما قال .

وقال الحاكم : « صحيح على شرط البخاريّ »^(٢) ، ووافقه الذهبيّ ، وهو من رواية مالك عن ابن حرملة عن عمرو بن شعيب .

أمّا رواية إسماعيل بن عيّاش عن ابن حرملة عن عمرو بن شعيب فهي من روايته عن عدا الشاميين ، وقد ردّها جماعة من العلماء كالبخاريّ وغيره .

وحديث عكرمة عن ابن عباس قال عنه الحاكم : صحيح على شرط البخاريّ^(٣) ، ووافقه الذهبيّ .

وحديث داود بن فراهيج عن أبي هريرة ضعّفه الحافظ ابن عديّ ، وأعلّّه يحيى بن يزيد بن عبد الملك ، قال عنه : « ضعيف ، وأبوه ضعيف ، والضعف على أحاديثه التي أمليت والتي لم أمل بين »^(٤) . اهـ .

ما يستفاد من الترجمة :

• تدلّ الترجمة على جواز سفر الاثنين ، وأنّ الحديث الوارد في النهي عن سفر الاثنين لم يصحّ على شرط المصنّف .

(١) الفتح : ٥٣/٦ .

(٢) المستدرک : ١١١/٢ .

(٣) المستدرک : ١١٢/٢ .

(٤) الكامل : ٢٤٧/٧ .

كما أنّ في حديث مالك بن الحويرث استدلالاً قوياً للمصنّف على جواز سفر الاثنين ، لأمر النبي ﷺ لهما بالأذان والإقامة ، وإذنه لهما بالسفر معاً دون ثالث .

وقد جمع أهل العلم بين الحديثين بأنّ الكراهة للتنزيه ، وأنّ الناس يتباينون في ذلك ، فكراهة سفر الواحد أو الاثنين إنما جاءت من جهة كون المسافر معرّض للمرض وللانقطاع ، وقطع الطريق وغير ذلك من مشاقّ السفر ، فكره ذلك لمضرة الوحدة والوحشة في الطريق . فإذا أُمِن الناس ذلك ، أو كانت هناك حاجة ملحة للسفر وحيداً فلا حرج في ذلك .

وقد قيل في معنى قوله ﷺ : « شيطان » أي أنه أشبه الشيطان في فعله .

وقيل : معناه أنّ في سفره وحده ما قد يحمل عليه الشيطان فيسلط عليه خاصّة إذا كان ذا فكرة رديئة وقلب ضعيف .



بَاب : الْجِهَادُ مَاضٍ مَعَ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً بسنده عن عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ
عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

كأنّ لفظ هذه الترجمة ملفّق من حديثين - فيما يظهر - فقوله : « الْجِهَادُ
مَاضٍ » هو حديث يروى عن أنس بن مالك .

وقوله : « مَعَ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ » لفظ حديث آخر يروى عن أبي هريرة ،
ولكن فيه : « الجهاد واجب » .

فلا أدري هل فعل البخاريّ هذا قاصداً الترجمة بالحديثين أم أنّه وقف
على رواية بهذا اللفظ ؟! (١) .

(١) الذي يظهر لي أن الإمام البخاريّ لا يلفّق تراجمه من عدّة أحاديث .

نعم قد يروي الحديث بالمعنى ويترجم به ، أو يأتي بلفظ مقارب للفظ الحديث !
وهذا كثير !

أمّا التّلفيق بأن يترجم بأحاديث متعدّدة فلم أر أحداً من أهل العلم نسب ذلك إليه ،
ولم أقف على ذلك في تراجم الصحيح .

والأولى أن يقال : أن الإمام البخاريّ - وهو صاحب الصنعة - قد وقف على علم في
هذا المقام لم نقف عليه ، حمّله على أن يترجم بهذا اللفظ .

وأما ما يشيعه بعض طلبة العلم اليوم بأنّ الإمام البخاريّ يتلاعب بالأحاديث - على
حدّ قولهم - مستدلّين على ذلك بفعله - رحمه الله - في صحيحه من الراواية بالمعنى ، أو
تقطيع الأحاديث والاكتفاء بالشاهد منها ، أو ترجمته في الباب ببعض الحديث ، أو
بالإشارة إليه . فهذا من أكبر الخطأ ؛ لا يقول به إلّا من بضاعته في الحديث مزجاة ،
ونظيره قاصر مقصور على ما رأت عيناه . ولم يدرك ويفهم بديع صنع الإمام

قوله في لفظ الترجمة : « الْجِهَادُ مَاضٍ » هو لفظ حديث عند سعيد بن منصور^(١) من طريق أبي معاوية ، عن جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ^(٢) ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي نُشْبَةَ^(٣) ، عَنْ أَنَسٍ ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « ثَلَاثٌ مِنَ أَصْلِ الْإِسْلَامِ : الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، لَا يُكْفَرُهُ بِذَنْبٍ ، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ ، وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَالَ ؛ لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ ، وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ كُلِّهَا » .

البخاري - رحمه الله - في صحيحه ، وسعة علم الإمام بسنة رسول الله ﷺ الصحيحة ، وحرصه الشديد عليها ، في حملها وأدائها ، وحسن انتقائها . وسير أحوال رجالها . فمثل الإمام البخاري للحديث كالشمس للدنيا ، والعافية للأبدان . ورحم الله الحافظ ابن حجر إذ قال في معرض رده على الذين انتقدوه ، وانتقصوا من صحيحه . قال - رحمه الله - : « والجهة العظمى الموجبة لتقديمه ، وهي ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار ، وأدهشت العقول والأبصار ، وإنما بلغت هذه الرتبة ، وفازت بهذه الخطوة لسبب عظيم أوجب عظمها ... حول البخاري تراجم جامعته - يعني بيضا - بين قبر النبي ﷺ ومنيره ، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين . ولنشرع الآن في الكلام عليها ، ونبين ما خفي على بعض من لم يمعن النظر ، فاعترض عليه اعتراض شاب غرّ على شيخ مجرب أو مكتهل ، وأوردها إيراد سعد وسعد مشتمل ، ما هكذا تورد يا سعد الإبل » هدي الساري ، ص ١٣ .

(١) سنن سعيد بن منصور .

(٢) جعفر بن برقان ، أبو عبد الله الرقي ، مفتي الجزيرة . قال أحمد : فيه لين ، وثقه ابن معين ، وقال النسائي : ليس به بأس ، قال الذهبي : واجب قبول خبره ، وثقه ابن سعد ، قال الحافظ : صدوق يهم في حديث الزهري . انظر : الطبقات لابن سعد : ٤٨٢/٧ ، الثقات : ١٣٦/٦ ، الكامل : ١٤٠/٢ ، الكاشف : ٢٩٣/١ ، التقريب ، ص ١٤٠ .

(٣) يزيد بن أبي نشبة ، مجهول . انظر الكاشف : ٣٩٠/٢ ، اللسان : ٤٤٤/٧ ، التقريب ، ص ٦٠٥ .

أخرجه أبو داود^(١) ، والطبراني^(٢) ، والبيهقي^(٣) ، وأبو يعلى^(٤) من طريق أبي معاوية عن جعفر به .

وأخرجه أبو داود^(٥) ، والدارقطني^(٦) ، والبيهقي^(٧) من طريق العلاء بن الحارث^(٨) ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ ؛ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا ، وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ ؛ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ ، وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ؛ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ » .

وأخرج ابن ماجه^(٩) ، والدارقطني^(١٠) واللفظ له عن الحارث بن نبهان ، حَدَّثَنَا عُثْبَةُ ابْنُ يُقْظَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(١١) ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَكْفَرُوا أَهْلَ مِلَّتِكُمْ ، وَإِنْ عَمِلُوا

(١) سنن أبي داود : كتاب الجهاد ، باب الغزو مع أئمة الجور : ١٨/٣ .

(٢) مسند الشاميين : ٣٦٩/٢ .

(٣) البيهقي : ١٥٨/٨ .

(٤) مسند أبي يعلى : ٢٨٧/٧ .

(٥) سنن أبي داود : كتاب الجهاد ، باب الغزو مع أئمة الجور : ١٨/٣ .

(٦) سنن الدارقطني : ٥٧/٢٠ .

(٧) البيهقي في السنن الكبرى : ١٥٨/٨ .

(٨) العلاء بن الحارث الدمشقي الحضرمي ، أبو وهب ، وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وأبو داود ، وابن أبي حاتم ، وابن حبان . قال الحافظ : صدوق قد اختلط . انظر الجرح والتعديل : ٣٥٣/٦ ، والكاشف : ١٠٣/٢ ، الثقات : ٢٦٤/٧ ، التقريب ، ص ٤٣٤ .

(٩) سنن ابن ماجه : كتاب الجهاد ، باب في الصلاة على أهل القبلة : ٤٨٨/١ .

(١٠) الدارقطني : ٥٧/٢ .

(١١) أبو سعيد الشامي عن مكحول : مجهول . التقريب ، ص ٦٤٤ .

الكبائر ، وصلُّوا مع كلِّ إمام ، وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ ، وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ » .

وأخرج الدارقطني^(١) من طريق إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « ثَلَاثٌ مِنَ السَّنَةِ : الصَّفَّ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ ، لَكَ صَلَاتُكَ وَعَلَيْهِ إِثْمُهُ ، وَالْجِهَادُ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ ، لَكَ جِهَادُكَ وَعَلَيْهِ شَرُّهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ ، وَإِنْ كَانَ قَاتِلَ نَفْسِهِ » .

الحكم على الحديث :

حديث أبي هريرة قال عنه أبو داود : « ضَعِيفٌ ، لَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ »^(٢) .

وسئل الإمام أحمد عن حديث « صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ » فقال : « مَا سَمِعْنَا بِهِ »^(٣) .

وحديث أنس فيه ابن أبي نَشْبَةٍ ، وهو مجهول . قال الحافظ : « فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ »^(٤) .

وحديث واثلة فيه أبو سعيد الشَّامِي مجهول ، والحارث بن النَّبَّهَان قال عنه الحافظ : « مَتْرُوكٌ »^(٥) .

وحديث ابن مسعود فيه عمر بن صبح مَتْرُوكٌ^(٦) .

(١) سنن الدارقطني : ٥٧/٢ .

(٢) سنن أبي داود : ١٨/٣ .

(٣) العلل المتناهية : ٤٢١/١ .

(٤) الفتح : ٥٦/٦ .

(٥) التقريب ، ص ١٤٨ .

(٦) التقريب ، ص ٤١٤ .

والحديث له طرق كثيرة ، وكلّها لا تسلم من مقال .
وقال البيهقي : في هذا الباب أحاديث كلّها ضعيفة غاية الضّعف ،
وأصحّ ما فيه حديث مكحول عن أبي هريرة .
وقال الحافظ : روي من حديث واثلة وأبي الدرداء من طرق
كلّها واهية^(١) .
ومّا سبق يتبيّن لنا أن الحديث لا يسلم من مقال في جميع طرقه ،
فهو ضعيف .

ما يستفاد من الترجمة :

• يرى الإمام البخاريّ جواز الجهاد مع الأمير المسلم سواء كان برّاً أو
فاجرّاً ، مستدلاً بالحديث الصحيح : « الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » . وتوجيه ذلك أن الخيل يكون معقود عليها الجهاد ،
وهي وسيلته ، وفيها الأجر والمغنم ، فحثّ النبي ﷺ عليها لأنّ الجهاد
والمغنم والأجر قرينة بمتون الخيل ، ولم يقيد ذلك بأمر برّ أو فاجر لأنّ
المطلوب هو الخير الذي يحويه الجهاد .

ولا شكّ أنّ الجهاد مع الإمام العادل ، والحاكم الصالح مطلوب شرعي
وهو غاية الكمال والفضل .



(١) تلخيص الحبير : ٣٥/٢ ، وانظر نصب الراية : ٢٦/٢ .

كتاب فضائل القرآن

وفيه

- باب : فضل القرآن على سائر الكلام .

كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ

بَابُ : فَضْلِ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ

لفظ هذه الترجمة حديث يروى عن عمرو وأبي هريرة رضي الله عنهما أجمعين ،
ويروى أيضاً عن جابر بن عبد الله ، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما .

ولفظ الترجمة هو حديث أبي سعيد عند الترمذي^(١) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ
الْحَسَنِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الْهَمْدَانِيِّ^(٢) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ^(٣) ، عَنْ عَطِيَّةَ^(٤) ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَقُولُ الرَّبُّ تَعَالَى : مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ
وَذَكَرَنِي عَنْ مَسْأَلَتِي ، أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ ، وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ
عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ » .

وأخرجه الدارمي^(٥) ، وأبو نعيم^(٦) ، من طريق الحسن عن عمرو به .

وأخرجه ابن عدي^(٧) ، من طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة :

-
- (١) الترمذي ، كتاب فضائل القرآن ، باب ٢٥ .
(٢) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الْهَمْدَانِيُّ بالسكون ، ضعيف . التقريب ، ص ٤٧٤ .
(٣) عمرو بن قيس الملائي الكوفي ، أبو عبد الله ، ثقة متقن ، ت بضع وأربعين ومائة .
التقريب ، ص ٤٢٦ .
(٤) عَطِيَّةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ جَنَادَةَ الْعَوْفِيُّ ، أبو الحسن ، صدوق يخطئ كثيراً . ت ١١١ هـ .
التقريب ، ص ٣٩٣ . قال الذهبي : ضعفه . الكاشف : ٢/٢٧ . وضعفه الإمام أحمد
وأبو حاتم . الجرح والتعديل : ٦/٣٨٢ .
(٥) سنن الدارمي : ٥٣٣/٢ .
(٦) الحلية : ١٠٦/٥ .
(٧) الكامل : ٨٥/٥ .

« فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » .

وأخرجه البخاريّ في خلق أفعال العباد^(١) ، من طريق سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن النّبيّ ﷺ قال : « يَقُولُ اللَّهُ ﷻ : مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي ؛ أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ » هكذا مختصراً دون لفظ الترجمة .

ومسند الشّهاب^(٢) ، من طريق أبي الزّبير ، عن جابر أيضاً مختصراً دون لفظ الترجمة .

وأخرجه الدّارمي^(٣) عن شهر بن حوشب مرسلأ .

وعزاه البخاريّ لأبي عبد الرحمن السّلميّ من قوله^(٤) ، وأشار إلى أنّه لا يصحّ مرفوعاً عن عثمان من طريق السّلميّ .

وأخرج أبو نعيم^(٥) من طريق سفيان بن عيينة عن منصور ، عن ربعي ، عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي ؛ أُعْطِيَتْهُ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَنِي » .

وأخرج عبد الرزّاق^(٦) ، وابن أبي شيبة^(٧) ، وابن أبي الدنيا^(٨) من طريق منصور

(١) ص ١٠٩ .

(٢) مسند الشّهاب : ١ / ٣٤٠ .

(٣) سنن الدارميّ : ٢ / ٥٣٣ .

(٤) خلق أفعال العباد ، ص ٤١ .

(٥) الخلية : ١٠٦ / ٥ .

(٦) المصنّف لعبد الرزّاق : ٢ / ٢٣٨ .

(٧) المصنّف لابن أبي شيبة : ٦ / ٣٤ .

(٨) مسند أبي الدنيا : ٤٩ . البيهقيّ - فضائل الرّسالة ص ٣٧٠ .

ابن المعتمر ، عن مالك بن الحارث^(١) موقوفاً ، قال : « يقول الله ﷻ ... »
وذكره مختصراً دون لفظ الترجمة .

الحكم على الحديث :

حديث أبي سعيد في إسناده محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني
ضعيف ، وفيه أيضاً عطية العوفي وفيه ضعف .

وحديث سالم بن عبد الله عن أبيه عن جدّه فيه صفوان بن أبي الصهباء^(٢) ،
مختلف فيه .

وحديث أبي هريرة من طريق شهر بن حوشب فيه عمر بن سعيد
الأبج^(٣) ، وهو ضعيف .

وحديث جابر فيه تدليس أبي الزبير ، وفيه أيضاً الضحاك بن جمرة
الأملوكي^(٤) ، ضعيف .

حديث أبي سعيد قال الترمذي عنه : « حسن غريب »^(٥) .

قال الذهبي : « حسنه الترمذي فلم يحسن »^(٦) .

-
- (١) هو السلمي الرقي ، ثقة . ت ١٩٤ هـ . التقريب ، ص ٥١٦ .
 - (٢) صفوان بن أبي الصهباء التيمي ، ذكره ابن حبان في المجروحين : ٣٧٦/١ . وذكره
في الثقات : ٣٢١/٨ . وذكره الحافظ في التقريب ، وقال : مختلف فيه .
 - (٣) عمر بن سعيد بن الأبج البصري ، يروي عن ابن أبي عروبة ، وهو منكر الحديث ،
كما ذكره ابن عدي في الكامل : ٤٨/٥ .
 - (٤) الضحاك بن جمرة الأملوكي ، ضعيف . التقريب ، ص ٢٧٩ .
 - (٥) جامع الترمذي : ١٨٤/٥ .
 - (٦) الميزان : ٥١٥/٣ .

قلت : سكت عنه الحافظ في الفتح^(١) ، واكتفى بقوله : « رجاله ثقات إلا عطية العوفي ففيه ضعف » .

مع أن في إسناده محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ، قال عنه في التقريب : « ضعيف » ! .

والطريقان الواردان هنا ، وهما : طريق الهمداني عن عمرو عن عطية عن أبي سعيد .

وطريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة ، كلاهما ضعيف ، فلا يصح الحديث بهما .

ولعل ما رجّحه الإمام البخاري من أن لفظ الترجمة هو من قول أبي عبد الرحمن السلمي ، وليس حديثاً مرفوعاً هو الصواب ، والله أعلم^(٢) .

أما صدر الحديث الوارد ، وهو قوله ﷺ : « يَقُولُ الرَّبُّ رَبُّكَ : مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ وَذَكَرِي عَنْ مَسْأَلَتِي ، أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ » ، فقد نقل السيوطي عن ابن حجر تحسينه ، وعزا ذلك لأماله^(٣) .

ما يستفاد من الترجمة :

- فضل كلام الله ﷻ على كلام البشر .
- أن القرآن كلام الله الذي تكلم به ، وأنزله على قلب النبي ﷺ ليكون للعالمين نذيراً .
- وأن القرآن كلام الله منزّه عن كلام البشر ، ولا يجري عليه ما يجري

(١) الفتح : ٦٦/٩ .

(٢) انظر فتح الباري : ٦٦/٩ .

(٣) اللالئ المصنوعة : ٢٨٨/٢ .

على كلام البشر من الخلق والنقصان وغير ذلك مما نسبته إليه أهل الفرق الضالة ، بل هو كلام الله منزل غير مخلوق .

• قوله : « فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » ، ليس المقصود هنا أن ندخل في قضية تفضيل بين الله وخلقه ، فإن الله أعلى وأجل من أن يفاضل بينه وبين خلقه ، وهو الذي أوجدهم من عدم . والمفاضلة تكون بين متقاربين ومتشابهين ومتماثلين ، فيفضل أحدهما على الآخر . وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾^(١) .

فلا يستخدم في حق الله مع خلقه قياس تمثيل ، وهو الذي يستوي أفراده ، ولا في قياس الشمول الذي يدخل أفراده تحت أصل واحد ، وإنما يستخدم في حقه سبحانه قياس الأولى .

والمعنى : أن الله لا يشبه الخلق ، ولا يشبهه الخلق بوجه من الوجوه ، فكذلك كلامه وسائر صفاته .



(١) الآية (١١) من سورة الشورى .

كتاب النكاح

وفيه

- بَاب : نِكَاحِ الْأُبْكَارِ .
- بَاب : مَنْ قَالَ لَا رِضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ
- بَاب : مَنْ قَالَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ .
- بَاب : السَّلْطَانُ وَلِيُّ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ .

كِتَابُ النِّكَاحِ

بَابُ : نِكَاحِ الْأَبْكَارِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث عائشة - رضي الله عنها -
قَالَتْ : « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلَتْ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أُكِلَ
مِنْهَا ، وَوَجَدْتَ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا فِي أَيَّهَا كُنْتَ تُرْتَعُ بِعَيْرِكَ ؟ قَالَ : فِي
الَّذِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا تَعْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرٍّ غَيْرَهَا » .

وقوله في الترجمة : « الْأَبْكَارِ » فيه إشارة^(١) إلى حديث عويم بن ساعدة
الأنصاري^(٢) عن النبي ﷺ : قَالَ : « عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ ، فَإِنَّهُنَّ أَعَذِبُ
أَفْوَاهًا ، وَأَنْتَقَى أَرْحَامًا ، وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ » .

أخرجه ابن أبي عاصم^(٣) من طريق محمد بن طلحة التيمي^(٤) ، حدّثني ،
عبدالرحمن^(٥) بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة^(٦) ، عن أبيه ، عن جدّه
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

(١) قاله الحافظ في الفتح : ١٢٠/٩ .

(٢) عويم بن ساعدة بن عائش بن قيس الأنصاري ، أصله من بلي ، شهد العقبتين ، توفي
في حياة النبي ﷺ ، وقيل في حياة عمر وهو ابن ست وستين . أسد الغابة : ٣١٥/٤ .

(٣) الآحاد والمثاني : ٥/٤ .

(٤) محمد بن طلحة بن عبدالرحمن بن طلحة التيمي المعروف بابن الطويل ، صدوق يخطئ .
ت ١٨٠ هـ . التقريب ، ص ٤٨٥ ، ذكره ابن حبان ، وقال : ربّما أخطأ : ٥٣/٩ .

(٥) عبدالرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة ، ويقال : اسم جدّ أبيه عبدالله أو
عبدالرحمن ، مجهول . التقريب ، ص ٣٤١ . قال البخاريّ : لا يصحّ حديثه ، تهذيب
التهذيب : ١٦٤/٦ ، تهذيب الكمال : ١٢٧/١٧ .

(٦) سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة المدني ، مقبول . انظر التقريب ، ص ٢٢٧ ،
تهذيب الكمال : ١٦٣/١٠ ، تهذيب التهذيب : ٣٨٢/٣ .

وأخرجه ابن ماجه^(١) ، والطبراني^(٢) ، والبيهقي^(٣) ، وابن قتيبة^(٤) ،
والبغوي^(٥) ، والمزي^(٦) كلهم من طريق محمد بن طلحة عن عبدالرحمن به .
وأخرجه سعيد بن منصور^(٧) من طريق عمرو بن عثمان^(٨) بمثله مرسلًا .
وأخرج الطبراني^(٩) من طريق عاصم ، عن زرّ بن حبیش ، عن عبدالله
ابن مسعود ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « تزوّجوا الأَبْكَارَ ، فَإِنَّهُنَّ أَعْذَبُ
أَفْوَاحًا ... » الحديث .
ورواه ابن أبي شيبة^(١٠) من طريق عاصم بن عمر^(١١) عن عمر رضي الله عنه موقوفًا ،
قال : « عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ ... » وذكره .
وأخرجه الطبراني^(١٢) من طريق أبي الزبير عن جابر ، وذكره .

-
- (١) سنن ابن ماجه : كتاب النكاح ، باب في تزويج الأَبْكَار : ٥٩٨/١ .
(٢) الطبراني الكبير : ١٤٠/١٧ ، والأوسط : ٢٨٢/١ .
(٣) البيهقي : ٨١/٧ .
(٤) غريب الحديث : ٦٤/٢ .
(٥) شرح السنّة : ١٥/٩ .
(٦) تهذيب الكمال : ١٦٣/١٠ .
(٧) سنن سعيد بن منصور : ١٤٤/١ .
(٨) عمرو بن عثمان بن عفّان القرشي الأموي ، أبو عثمان ، ثقة . ع . التقريب ، ص ٤٢٤ .
(٩) الطبراني الكبير : ١٤٠/١٠ .
(١٠) المصنّف لابن أبي شيبة : ٥٢/٤ .
(١١) عاصم بن عمر بن الخطّاب ، ولد في حياة النَّبِيِّ ﷺ . ت ٧٠ هـ ، وقيل بعدها .
التقريب ، ص ٢٨٦ .
(١٢) الطبراني الأوسط . انظر مجمع البحرين : ١٥٣/٤ .

وروى الشيرازي^(١) من طريق بشر بن عاصم^(٢) ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعاً ، بلفظ : « عَلَيْكُمْ بِشَوَابِ النِّسَاءِ ، فَإِنَّهُنَّ أَطْيَبُ أَفْوَاهًا ، وَأَنْتَقُ بِطُونًا ، وَأَسْخَنَ أَقْبَالًا » .

الحكم على الحديث :

حديث عويم بن ساعدة في سنده عبدالرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم قال عنه الحافظ : « مجهول »^(٣) ، وقال البخاريّ : « لا يصحّ حديثه »^(٤) .

قال الحافظ : « الضمير في جدّه يعود على سالم لا على عبدالرحمن »^(٥) .

قال المزي : « تفرّد به محمد بن طلحة »^(٦) .

وحديث ابن مسعود فيه أبو بلال الأشعري ، قال الهيثمي : « ضعّفه الدارقطني »^(٧) .

وحديث جابر عند الطبراني فيه تدليس أبي الزبير .

وحديث بشر بن عاصم عن أبيه عن جدّه رجاله ثقات .

(١) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة : ٦٢٣/٢ .

(٢) بشر بن عاصم بن سفيان بن عبدالله بن ربيعة بن الحارث الثقفى الطائفي ، ثقة . التقريب ، ص ١٢٣ .

(٣) التقريب ، ص ٣٤١ .

(٤) انظر تهذيب التهذيب : ١٦٤/٦ .

(٥) فتح الباري : ١٢٠/٩ .

(٦) تهذيب الكمال : ١٦٣/١٠ .

(٧) مجمع الزوائد : ٢٥٩/٤ .

ما يستفاد من الترجمة :

• ظاهر الترجمة يدلّ على استحباب نكاح الأبنكار صغيرات السن ،
ويؤيد ذلك قوله ﷺ لجابر : « هَلَا بَكَرًا تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ » ، وفي ذلك
إرشاد كريم إلى تزويج البكر الصغيرة إذا أتمّت البلوغ وأتى إليها من يرضى
خلقه ودينه .

• وفيه أيضًا زيادة إحصان للفرج بما يحصل لمن يتزوَّج البكر من غاية
المتعة والسعادة بالبكر الصغيرة ، فيكون ذلك أبلغ في حفظ فرجه
وغيض بصره .



بَاب : مَنْ قَالَ لَا رَضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ ...

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال : « انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ » .

وقوله في الترجمة : « لَا رَضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ » هو لفظ حديث يروى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - موقوفاً ومرفوعاً .

أخرجه سعيد بن منصور^(١) عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس موقوفاً : « لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ » ورواه عبدالرزاق^(٢) من طريق ابن عيينة موقوفاً .

ورواه الإمام مالك بن أنس في الموطأ^(٣) عن ثور بن زيد ، عن ابن عباس موقوفاً .

وأخرجه ابن أبي شيبة^(٤) عن ابن مسعود موقوفاً .

وأخرجه الدارقطني^(٥) عن الهيثم بن جميل^(٦) ، عن ابن عيينة ، عن عمرو ،

(١) سنن سعيد بن منصور :

(٢) المصنّف : ٤٦٥/٧ .

(٣) موطأ مالك : ٦٠٤/٢ .

(٤) المصنّف : ٥٥٠/٣ .

(٥) السنن : ١٧٤/٤ .

(٦) الهيثم بن جميل البغدادي أبو سهل ، وثّقه جماعة ، منهم : أحمد والدارقطني . ت ٢١٣ هـ . انظر تهذيب التهذيب : ٩/١١ .

روى عبدالله بن أحمد عن أبيه : « كَانَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ بِبَغْدَادَ : أَبُو كَامِلٌ ، وَأَبُو مُسْلِمَةَ الْخَزَاعِي ، وَالْهَيْثَمُ ، وَكَانَ الْهَيْثَمُ أَحْفَظَهُمْ » . التهذيب ، ترجمة ابن كامل مظفر ابن مدرك : ١٦٦/١٠ .

عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » .

وأخرجه الدارقطني^(١) عن ابن عيينة ، عن عمرو ، عن ابن عباس موقوفاً .
ورواه ابن عدي في الكامل^(٢) بلفظ : « لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين » .

وأخرجه البيهقي^(٣) عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً كما تقدّم .
وأخرج الطبراني^(٤) من طريق إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ، عن عليّ مرفوعاً : « لا رضاع بعد فصال » .

وأخرج الطيالسي في مسنده^(٥) ، وفي مسند الحارث^(٦) ، من طريق أبي عتيق^(٧) عن جابر مرفوعاً : « لا رضاع بعد فصال » .

وأخرج الخطيب في تاريخه^(٨) من طريق هشام بن عروة ، عن فاطمة ، عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَّقَ الْأُمْعَاءَ وَكَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ » .

(١) السنن : ١٧٤/٤٠ .

(٢) الكامل : ١٠٣/٧ .

(٣) البيهقي : ٤٦٢/٧ .

(٤) المعجم الصغير : ١٥٨/٢ .

(٥) مسند الطيالسي ، ص ٢٩٣ .

(٦) بغية الباحث : ٤٣٥/١ .

(٧) عبدالرحمن بن جابر بن عبدالله الأنصاري ، ثقة ، ع . التقريب ، ص ٣٣٧ .

(٨) تاريخ بغداد : ٥٥/٧ .

الحكم على الحديث :

الحديث المرفوع قال عنه الدارقطني : « لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم ابن جميل ، وهو ثقة حافظ »^(١) .

وقال ابن عديّ : « الهيثم بن جميل يغلط عن الثقات ، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب ، وهذا الحديث يعرف به عن ابن عيينة مسنداً ، وغير الهيثم يوقفه عن ابن عباس »^(٢) .

وقد صحّ وقفه ابن عبد الهادي^(٣) ، والبيهقي^(٤) ، وابن القطان^(٥) .

وصحّ الإمام ابن القيم رفعه للنبي ﷺ^(٦) .

قال الشوكاني : « لا يخفى أنّ الرّفْع زيادة يجب المصير إليها على ما ذهب إليه أئمة الأصول ، وبعض أئمة الحديث إذا كانت (الزيادة) ثابتة من طريق الثقة ، والهيثم ثقة »^(٧) .

والحديث قد رواه الأئمة المتقدمون في هذا الشأن عن الهيثم موقوفاً ،

(١) قال العلامة المَعْلَمي - بعد أن أورد كلام الدارقطني هذا : « أقول : فإن حكم للهيثم كما قد يشعر به كلام الدارقطني فذاك .

وإن ترجّح خطؤه كما يشير إليه كلام ابن عديّ فمثل هذا الخطأ اليسير لم يسلم منه كبار الأئمة كما يعلم من كتب العلل » اهـ . التنكيل ص ٧٤٤ .

(٢) الكامل : ١٠٣/٧ .

(٣) حكاه في نصب الراية : ٢١٨/٣ .

(٤) البيهقي : ٤٦٢/٧ .

(٥) الوهم والإيهام ٢٣٨/٣ . وقال في ١٣٠/٢ : « ضعيف » .

(٦) زاد المعاد : ٥٥٤/٥ .

(٧) نيل الأوطار : ٣٥٥/٦ .

وصحّ وقفه الحفاظ المتأخرون من علماء الحديث . فلا مناص من متابعة الأئمة المتقدمين ، والقول ما قالوه ، وهو المحفوظ .

والحديث وقفه أصحّ من رفعه ، وهذا ما يدلّ عليه صنيع البخاريّ في ترجمته .

وقال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث ابن لهيعة ، عن عيسى الزرقى ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب أو أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأُمْعَاءُ » قال أبي : هذا حديث باطل ، وعيسى هذا أبو عبّاد لا أعرف له حديثاً صحيحاً » اهـ .^(١)

ما يستفاد من الترجمة :

• ظاهر الترجمة يدلّ على أن البخاريّ لم يجزم في مسألة الرضاع بعد الحولين . وما أورده من قول النبي ﷺ : « فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ » بعد الترجمة يشير إلى أنّ الرضاعة التي تحرّم هي ما كانت في وقت الرضاعة التي حدّدها القرآن في قوله تعالى : ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ ﴾^(٢) . وما عدا ذلك فهو محلّ نظر . وهذا هو قول الجمهور من أهل العلم .

ويروى عن عمر وابن عبّاس وابن مسعود ، وهو مذهب الشافعيّ وأبو حنيفة وأحمد .



(١) العلل لابن أبي حاتم : ٤١٧/١ .

(٢) الآية (٢٣٣) من سورة البقرة .

بَاب : مَنْ قَالَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ

أورد الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث عائشة - رضي الله عنها -
« أَنَّ النِّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ : فَنِكَاحٌ مِنْهَا : نِكَاحُ النَّاسِ
الْيَوْمَ ، يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ فَيُصْدَقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا ،
وَنِكَاحٌ آخَرُ : كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ طَمَثِهَا : أَرْسِلِي إِلَى
فُلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ ، وَيَعْتَزِلُهَا زَوْجُهَا وَلَا يَمَسُّهَا أَبَدًا ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا
مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا
أَحَبَّ ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحَ
الِاسْتِبْضَاعِ ، وَنِكَاحٌ آخَرُ : يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى
الْمَرْأَةِ ، كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا ، فَإِذَا حَمَلَتْ ، وَوَضَعَتْ ، وَمَرَّ عَلَيْهَا لَيَالٍ بَعْدَ أَنْ
تَضَعَ حَمْلَهَا ، أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ ، حَتَّى
يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا ، تَقُولُ لَهُمْ : قَدْ عَرَفْتُمُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ ، وَقَدْ وَلَدْتُ
فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانُ ، تُسَمِّي مَنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ ، فَيَلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا ، لَا يَسْتَطِيعُ
أَنْ يَمْتَنِعَ بِهِ الرَّجُلُ ، وَنِكَاحُ الرَّابِعِ : يَجْتَمِعُ النَّاسُ الْكَثِيرُ ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى
الْمَرْأَةِ لَا تَمْتَنِعُ مِمَّنْ جَاءَهَا - وَهِنَّ الْبَغَايَا كُنَّ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ
تَكُونُ عَلَمًا فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ - فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ
حَمْلَهَا : جُمِعُوا لَهَا وَدَعُوا لَهُمُ الْقَافَةَ ، ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرَوْنَ ،
فَالْتَأَطَ بِهِ وَدُعِيَ ابْنُهُ ، لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ هَدَمَ
نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ » .

ولفظ الترجمة الواردة في هذا الباب حديث يروى عن أبي موسى وابن
عبّاس وغيرهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » .

أخرجه الإمام أحمد من طريق إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ قال : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ »^(١) .

وأخرجه الطيالسي^(٢) ، وأبو داود السجستاني^(٣) ، والترمذي^(٤) ، وابن ماجه^(٥) ، والدارمي^(٦) ، وابن الجارود^(٧) ، والدارقطني^(٨) ، والطحاوي^(٩) ، وأبو يعلى^(١٠) ، وابن حبان^(١١) ، والحاكم^(١٢) ، والبيهقي^(١٣) ، والطبراني^(١٤) عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبيه بمثله .

قال الترمذي : « وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف . رواه إسرائيل وشريك بن عبدالله ، وأبو عوانة ، وزهير بن معاوية ، وقيس بن الربيع^(١٥) عن أبي إسحاق ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ .

-
- (١) المسند : ٤١٣/٤ .
 (٢) المسند ، ص ١٧ .
 (٣) السنن ، كتاب النكاح ، باب في الولي : ٢٢٩/٢ .
 (٤) الجامع ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في تزويج الأبكار : ٤٠٧/٣ .
 (٥) السنن ، كتاب النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي : ٦٠٥/١ .
 (٦) سنن الدارمي : ١٨٤/٢ .
 (٧) المنتقى : ٣٨/٣ .
 (٨) سنن الدارقطني : ٢١٨/٣ .
 (٩) شرح معاني الآثار : ٩/٣ .
 (١٠) المسند : ١٩٥/١٣ .
 (١١) صحيح ابن حبان : ٣٩٤/٩ .
 (١٢) المستدرک : ١٨٤/٢ .
 (١٣) السنن الكبرى : ١٠٦/٧ .
 (١٤) المعجم الأوسط : ٣٩١/١ .
 (١٥) قيس بن الربيع الأسدي ، أبو محمد الكوفي ، صدوق تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به . التقريب ، ص ٤٥٧ .

وروى أبو عبيدة الحدّاد^(١) ، عن يونس بن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى نحوه ، ولم يذكر فيه « عن أبي إسحاق »^(٢) .

وقد روي عن يونس ابن أبي إسحاق ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ .

وروى شعبة والثوري عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن النبي ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » .

وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، ولا يصحّ .

ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ عندي أصحّ ، لأنّ سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة ، وإن شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن

→

قال العجلي : « النَّاسُ يَضَعْفُونَهُ ، وَكَانَ شُعْبَةُ يَرْوِي عَنْهُ ، وَكَانَ مَعْرُوفًا بِالْحَدِيثِ ، صَدُوقًا » . الثقات : ٢٢٠/٢ . قال الذهبي : « أَرَى النَّاسَ تَكَلَّمُوا فِيهِ لَظْمَهُ » . التذكرة : ٢٢٦/١ . وقال في الكاشف : ١٣٦/٢ : « قَالَ ابْنُ مَعِينٍ : لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : لَيْسَ بِقَوِيٍّ ، وَمَحَلُّهُ الصَّدَقُ ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : عَامَّةُ رَوَايَاتِهِ مُسْتَقِيمَةٌ . قَالَ الْبُخَارِيُّ : قَالَ عَلِيٌّ : كَانَ وَكِيعٌ يَضَعْفُهُ ، وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ : مَاتَ سَنَةَ ١٦٧ هـ » . الضعفاء الصغير ، ص ٩٥ .

(١) عبدالواحد بن واصل السّدوسي مولا هم ، أبو عبيدة الحدّاد ، البصري ، نزيل بغداد ، ثقة ، تكلم فيه الأزدي بغير حجة . ت ١٩٠ هـ . التقريب ، ص ٣٦٧ .

(٢) قال البيهقي : « قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ كِتَابِ السَّنَنِ : هُوَ يُونُسُ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، كَذَا حَكِيَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ » السّنن الكبرى : ١٠٩/٨ .

قال الحافظ ابن حجر : « قَالَ عَقَبَةُ : يُونُسُ هَذَا هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ مشهور من روايته عن أبي بردة » تهذيب التهذيب : ٣٩٣/١١ .

أبي إسحاق هذا الحديث . فإن رواية هؤلاء عندي أشبه . لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد ، يدل على ذلك ما حدثنا به محمود بن غيلان قال : حدثنا أبو داود ، قال : أنبأنا شعبة ، قال : سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق أسمعت أبا بردة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا نكاح إلا بولي » ؟ فقال : نعم . فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت واحد ، وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق » اهـ .^(١)

قلت : حاصل كلام الترمذي أن الحديث يروى من عدة أوجه :
من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى مرفوعاً .
من طريق يونس بن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى مرفوعاً .
من طريق شعبة والثوري عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى مرسلاً .

فالحديث اختلف فيه على أبي إسحاق .
وقد اختلف فيه أيضاً على شعبة ، وعلى الثوري ، وعلى يونس في وصله وإرساله .

وروي من حديث ابن عباس .
رواه الإمام أحمد^(٢) ، وابن ماجه^(٣) ، والطبراني^(٤) ، والبيهقي^(٥) ، وأبو

(١) جامع الترمذي ، كتاب النكاح ، باب تزويج الأبكار : ٤٠٧/٣ .

(٢) المسند : ٢٥٠/١ .

(٣) سنن ابن ماجه : كتاب النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي : ٦٠٥/١ .

(٤) الطبراني الكبير : ١٤٢/١١ .

(٥) البيهقي : ١٠٦/٧ .

يعلى^(١) من طريق الحجّاج بن أرطاة ، عن عكرمة ، عن ابن عبّاس ، عن النبي ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » .

ومن طريق آخر عن سفيان ، عن عبدالله بن عثمان بن خثيم^(٢) ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عبّاس به .

ورواه ابن أبي شيبة^(٣) ، والشافعي^(٤) ، والطبراني^(٥) ، والبيهقي^(٦) ، والدارقطني^(٧) عن ابن خثيم ، عن سعيد ، به .

قال الحاكم : « وفي الباب عن عليّ ، وعبدالله بن عبّاس ، ومعاذ بن جبل ، وعبدالله بن عمر ، وأبي ذرّ الغفاريّ ، والمقداد بن الأسود ، وعبدالله ابن مسعود ، وجابر بن عبدالله ، وأبي هريرة ، وعمران بن حصين ، وعبدالله بن عمرو ، والمسور بن مخرمة^(٨) ، وأنس بن مالك ، وأكثرها

(١) مسند أبي يعلى : ١٤٧/٨ .

(٢) عبدالله بن عثمان بن خثيم القارئ المكي ، أبو عثمان ، صدوق . ت ١٣٢ هـ .
التقريب ، ص ٣١٣ .

وثقه ابن معين ، وذكره العجلي في الثقات ، وقال النسائي : ثقة ، وقال مرة : ليس بالقويّ ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب : ٢٧٥/٥ .
قال أبو حاتم : « ما به بأس ، صالح الحديث » . الجرح والتعديل : ١١١/٥ . وثقه ابن سعد . الطبقات : ٤٨٧/٥ .

(٣) المصنّف لابن أبي شيبة : ٤٥٤/٣ .

(٤) المسند ص ٢٢٠ .

(٥) الطبراني الأوسط : ٣١٨/١ .

(٦) البيهقي : ١١٢/٧ .

(٧) الدارقطني : ٢٢١/٣ .

(٨) المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن زهرة بن كلاب القرشي ، يكنى أبا عبدالرحمن ، أمّه عاتكة بنت عوف أخت عبدالرحمن بن عوف ، قدم المدينة ذي الحجة

صحيحة ، وقد صحت الرواية عن أزواج النبي ﷺ : عائشة ، وأم سلمة ، وزينب بنت جحش رضي الله عنهن « اهـ. (١) .

الحكم على الحديث :

حديث أبي موسى . صححه ابن مهدي ، وابن المديني ، والذهلي ، والحاكم ، ووافقه الذهبي (٢) .

ونقل المقدسي عن المروزي قال : « سألت أحمد ويحيى بن معين عن حديث : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » . فقالا : صحيح » (٣) .

وصححه ابن حبان (٤) .

وذكر الترمذي : أنَّ رواية الجماعة عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى هي الأصح (٥) .

وقال الحافظ : « اختلف في وصله وإرساله » (٦) .

→

بعد الفتح سنة ثمان . مات في حصار ابن الزبير ، أصابه حجر من المنجنيق سنة ٦٤ هـ .
انظر الإصابة : ١١٩/٦ .

(١) المستدرک : ١٨٤/٢ .

(٢) المستدرک : ١٨٤/١ .

(٣) المغني : ٣٤٥/٩ .

(٤) قال ابن حبان : « سمع هذا الخبر أبو بردة ، عن أبي موسى مرفوعاً ، فمرة كان يحدث به عن أبيه مسنداً ، ومرة يرسله ، وسمعه أبو إسحاق من أهر بردة مرسلاً ومسنداً معاً ، فمرة كان يحدث به مرفوعاً ، وتارة مرسلاً ، فالخير صحيح مرسلاً ومسنداً معاً لا شك ولا ارتياب في صحته » . ٣٩٤/٩ .

(٥) الجامع ، كتاب : النكاح ، باب تزويج الأبكار : ٤٠٧/٣ .

(٦) تلخيص الحبير : ١٧٣/٣ .

وقال : « الَّذِينَ صَحَّحُوا وَصَلَهُ لَمْ يَسْتَنْدُوا إِلَى كَوْنِهِ زِيَادَةً ثِقَةً فَقَطْ ، بَلْ لِلْقُرَّائِنِ الْمَذْكُورَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لَتَرْجِيحِ رِوَايَةِ إِسْرَائِيلَ الَّذِي وَصَلَهُ عَلَى غَيْرِهِ »^(١) .

ونقل الحاكم عن قبيصة بن عقبة أن علي بن المديني سأله عن حديث أبي موسى ، فحدثه قبيصة عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » ، فقال علي بن المديني : « قَدْ اسْتَرْحَنَّا مِنْ خِلَافِ أَبِي إِسْحَاقَ » .

قال الحاكم : « لَسْتُ أَعْلَمُ بَيْنَ أَئِمَّةِ هَذَا الْعِلْمِ خِلَافًا عَلَى عَدَالَةِ يُونُسَ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَإِنْ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي بَرْدَةَ مَعَ أَبِيهِ صَحِيحٌ ، ثُمَّ لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَى يُونُسَ فِي وَصْلِ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَفِيهِ الدَّلِيلُ الْوَاضِحُ أَنَّ الْخِلَافَ الَّذِي وَقَعَ عَلَى أَبِيهِ فِيهِ مِنْ جِهَةِ أَصْحَابِهِ لَا مِنْ جِهَةِ أَبِي إِسْحَاقَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ »^(٢) .

وحديث عكرمة عن ابن عباس قال عنه الحافظ : « فِيهِ الْحِجَّاجُ ضَعِيفٌ وَمُدَّارُهُ عَلَيْهِ »^(٣) .

وطريق سعيد بن جبير عن ابن عباس .

(١) الفتح : ١٨٤/٩ .

وأراد الحافظ بالقرائن المرجحة :

١ - تصحيح الأئمة المتقدمين للحديث ، مثل الإمام أحمد وابن معين .

٢ - شهادة الأئمة لإسرائيل بالحفظ والإتقان .

٣ - متابعة شريك ويونس لإسرائيل في وصل الحديث .

٤ - أنّ رواية إسرائيل زيادة ثقة مقبولة .

(٢) المستدرک : ١٨٧/٢ .

(٣) تلخيص الحبير : ١١٧٤/٦ .

قال البيهقي : « ضعيف ، والصحيح موقوف »^(١).

وقال الدارقطني بعد أن رواه من طريق عدي بن الفضل عن ابن خثيم عن سعيد به مرفوعاً : « رفعه عدي بن الفضل ولم يرفعه غيره » اهـ.^(٢)

فالحديث موقوف ، ولا يصح رفعه لحال عدي هذا .

أما حديث أبي موسى فقد صححه الأئمة أحمد وابن المديني والذهلي ، وابن معين ، وهو كما قالوا .

ذكر البيهقي بسنده للبخاري أنه سئل عن حديث إسرائيل عن أبي إسحاق ... فقال : « الزيادة من الثقة مقبولة ، وإسرائيل بن يونس ثقة ، وإن كان شعبة والثوري أرسلاه فإن ذلك لا يضر الحديث »^(٣).

قال الترمذي : « حديث أبي بردة عن أبي موسى عندي والله أعلم أصح »^(٤).

ما يستفاد من الترجمة :

• الظاهر من فقه البخاري في ترجمته اشتراط الولي في النكاح ، فقد أورد حديث عائشة ، وفيه : « نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ ، يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ فَيُصَدِّقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا » .

وحديثها أيضاً في اليتيمة التي تكون عند الرجل فيعضلها لماها ولا ينكحها غيره .

(١) البيهقي : ١١٢/٧ .

(٢) الدارقطني : ٢٢١/٣ .

(٣) سنن البيهقي : ١٠٨/٧ .

(٤) جامع الترمذي ، كتاب النكاح ، باب تزويج الأبكار : ٤٠٧/٣ .

وحديث معقل بن يسار في أخته عن زوجها ، وقوله : « لا والله لا تعود إليك » فأنزل الله ﴿ فَلَا تَعْصُلُوهُنَّ ﴾^(١) .

فهذه أدلة واضحة استدلت بها البخاري على اشتراط الولي في النكاح .

قال الترمذي : « وَالْعَمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ » « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَغَيْرُهُمْ . وَهَكَذَا رَوَى عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا : لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ ، مِنْهُمْ : سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَشَرِيحٌ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَعُمَرُ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَغَيْرُهُمْ . وَبِهَذَا يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ^(٢) .

وذهب الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً^(٣) ، واحتجوا بحديث ابن عباس :

« الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » رواه مسلم^(٤) .



(١) سورة البقرة ، آية (٢٣٢) .

(٢) جامع الترمذي : ٤٠٧/٣ .

(٣) نصب الراية ، للزيلعي : ١٨٢/٣ .

(٤) كتاب النكاح ، باب استئذان الثيب في النكاح .

بَاب : السُّلْطَانُ وَلِيُّ

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ

ذكر الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث سهل بن سعد قال : « جَاءَتْ
امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي . فَقَامَتْ طَوِيلًا ،
فَقَالَ رَجُلٌ : زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ . قَالَ : هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ
تُصَدِّقُهَا ؟ قَالَ : مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي ، فَقَالَ : إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسْتَ لَا إِزَارَ
لَكَ ، فَالْتَمَسَ شَيْئًا ، فَقَالَ : مَا أَجِدُ شَيْئًا ، فَقَالَ : اَلْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ
حَدِيدٍ ، فَلَمْ يَجِدْ ، فَقَالَ : أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا ،
وَسُورَةٌ كَذَا ، لِسُورٍ سَمَّاهَا ، فَقَالَ : قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » .

قلت : لفظ الترجمة يروى عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال
رسول الله ﷺ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ،
فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ . فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ
فَرْجِهَا ، فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ » .

أخرجه الإمام أحمد^(١) من طريق عبدالرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني
سليمان بن موسى ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ، الحديث .
وأخرجه الشافعي^(٢) ، وأبو داود^(٣) ، والترمذي^(٤) ، وابن ماجه^(٥) ،

(١) المسند : ٢٦٠/٦ .

(٢) المسند ، ص ٢٧٥ .

(٣) سنن أبي داود : كتاب النكاح ، باب في الولي : ٢٢٩/٢ .

(٤) جامع الترمذي : كتاب النكاح ، باب تزويج الأبكار : ٤٠٧/٣ .

(٥) سنن ابن ماجه : كتاب النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي : ٦٠٥/١ .

وابن حبان^(١)، والحاكم^(٢)، والدارمي^(٣)، وابن أبي شيبة^(٤)، والطحاوي^(٥)،
وابن الجارود^(٦)، والدارقطني^(٧)، والطيالسي^(٨)، والنسائي^(٩)، وابن عدي^(١٠)
عن ابن جريح، عن سليمان، به .

وأخرجه الإمام أحمد^(١١)، وابن ماجه^(١٢)، وابن حبان^(١٣)، والبيهقي^(١٤)
من طريق الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً : « لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ ،
وَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ » .

وأخرجه أبو يعلى^(١٥) من طريق مندل^(١٦) عن هشام، عن عروة به .

-
- (١) صحيح ابن حبان : ٣٨٧/٩ ، بزيادة : « وشاهدي عدل » .
 - (٢) المستدرک : ١٨٢/٢ .
 - (٣) مسند الدارمي : ١٨٥/٢ .
 - (٤) المصنّف : ٤٥٥/٣ .
 - (٥) شرح معاني الآثار : ٧/٣ .
 - (٦) المنتقى : ٣٨/٣ .
 - (٧) سنن الدارقطني : ٢٢١/٣ .
 - (٨) مسند الطيالسي ، ص ٢٠٦ .
 - (٩) السنن الكبرى للنسائي ، كتاب النكاح ، باب الثيب تجعل أمرها لغير وليها : ٢٨٥/٣ .
 - (١٠) الكامل : ٢٦٣/٣ .
 - (١١) المسند : ٢٦٠/٦ .
 - (١٢) السنن ، كتاب النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي : ٢٨٥/٣ .
 - (١٣) صحيح ابن حبان : ٣٨٧/٩ .
 - (١٤) سنن البيهقي : ١٠٧/٧ .
 - (١٥) المسند : ١٩١/٨ .
 - (١٦) مندل مثلث الميم ، ساكن الثاني ، بن عليّ العنزي بفتح المهملة والنون ثمّ الزاي ، أبو عبدالله الكوفي ، يقال : اسمه عمرو ، ومندل لقب . ضعيف . ت ١٧ أو ١٦٨ هـ : ٢٤٥/١ .
انظر : فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب ، للشيخ حمّاد الأنصاري ، ص ١١٦ .

الحكم على الحديث :

قال الترمذي : « حسن »^(١).

وصحّحه ابن حبان^(٢) . والحاكم ، وقال : « على شرط الشيخين »^(٣) .
وابن الجوزي ، وقال : « رجاله رجال الصحيح »^(٤) .

قال ابن جريج : « ثمّ لقيت الزّهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه »^(٥) .

قال الترمذي : ضعّفوا الحديث من أجل هذا ، وذكر عن يحيى بن معين أنّه قال : لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلّا إسماعيل بن إبراهيم ، قال يحيى بن معين ، وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذلك ، إنما صحّح كتبه على كتب عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد بن أبي رواد . ما سمع من ابن جريج وضعف يحيى رواية إسماعيل عن ابن جريج »^(٦) .

قال ابن حبان^(٧) : « وقد توهم هذا الخبر من لم يحكم صناعة الحديث أنّه منقطع بحكاية حكاها ابن عليّة عن ابن جريج أنّه قال : ثمّ لقيت الزّهري ... وليس هذا ممّا يقدح في صحّة الخبر ، لأنّ الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث ثمّ ينساه ، فإذا سئل عنه لم يعرفه ، فلا يكون نسيانه دالاً على بطلان الخبر ... » اهـ.

(١) السنن : ٤٠٧/٣ .

(٢) صحيح ابن حبان : ٣٨٧/٩ .

(٣) المستدرک : ١٨٢/٢ .

(٤) التحقيق : ٧١/٣ .

(٥) سنن الترمذي : ٤٠٧/٣ .

(٦) السنن ، كتاب النكاح ، باب : تزويج الأبكار : ٤٠٧/٣ .

(٧) صحيح ابن حبان : ٣٨٧/٩ .

قال الحاكم : وقد صحّت الروايات عن الأئمة الأثبات بسماع الرواة بعضهم من بعض ، فلا تعلّل هذه الروايات بحديث ابن عليّة .

وقول ابن جريج : سألت الزهري عنه فلم يعرفه ، فقد ينسى الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدّث به . وقد اتّفق ذلك لغير واحد من الحفاظ .. سمعت أحمد بن حنبل يقول وذكر عنده حكاية ابن عليّة في حديث ابن جريج : « لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » فقال : ابن جريج له كتب مدوّنة ، وليس هذا فيها «^(١)» .

قال ابن الجوزي : وإنكار الزّهري الحديث لا يطعن في روايته ، لأنّ الثقة قد يروي وينسى «^(٢)» .

قال الزيلعي : « قال صاحب التّنقيح : سليمان بن موسى ليس من رجال الصحيح ، بل هو صدوق . قال النسائي : ليس بالقويّ في الحديث ، وقد روى هذا الحديث مختلف الإسناد والمتن ... » «^(٣)» .

قال الحافظ ابن حجر : « عدّ أبو القاسم بن منده عدّة من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين رجلاً ... وأعلّ ابن حبان وابن عديّ وابن عبد البرّ والحاكم وغيرهم الحكاية عن ابن جريج ، وأجابوا عنها على تقدير الصحّة بأنّه لا يلزم من نسيان الزّهري له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه . وقد تكلم عليه أيضاً الدارقطنيّ في جزء من حدّث ونسي » اهـ. «^(٤)» .

(١) المستدرک : ١٨٢/٢ .

(٢) التحقيق لابن الجوزي : ٧١/٣ .

(٣) انظر نصب الراية : ١٨٤/٣ .

(٤) تلخيص الحبير : ١١٧٤/٣ .

وقد تابع سليمان بن موسى عن الزّهرى جماعة كحجاج بن أرطاة ،
ويزيد بن حبيب ، وقرّة بن عبد الرحمن وغيرهم ، وتابعه جعفر بن ربيعة عن
ابن شهاب عن عروة^(١) .

وعبيد الله بن جعفر عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، لكن فيه
ابن لهيعة .

قال ابن عديّ : « هذا حديث جليل في هذا الباب ، وعلى هذا
الاعتماد في إبطال نكاح بغير وليّ ... » اهـ^(٢) .

قال البيهقيّ : « حديث سليمان بن موسى صحيح ، وسائر الروايات
عن عائشة - رضي الله عنها - ثبت منها شيء فهي للحديث شاهد »^(٣) .
وللحديث شواهد ، منها :

حديث حجاج عن عطاء عن ابن عبّاس : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ ،
وَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ » .

أخرجه الإمام أحمد^(٤) ، وابن ماجه^(٥) ، والطبراني^(٦) ، وأبو يعلى^(٧)
وفيه الحجاج .

(١) قال أبو داود : « جعفر لم يسمع من الزّهرى ، بل كتب إليه » . السنن : ٧٢/٦ .

(٢) الكامل : : ٢٦٣/٣ .

(٣) السنن : ١٠٧/٧ .

(٤) المسند : ٢٥٠/١ .

(٥) سنن ابن ماجه : كتاب النكاح ، باب لا نكاح إلا بوليّ : ٦٠٥/١ .

(٦) الكبير : ١٤٢/١١ .

(٧) مسند أبي يعلى : ٣٠٩/٨ .

وأخرج الطبراني^(١) من طريق ابن أبي نجيح عن عطاء ، عن ابن عباس :
« أَيُّمَا امْرَأَةً نَكَحْتَ بَغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا ... » الحديث . وقال الطبراني : لا
يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد .

قال الهيثمي : « فيه أبو يعقوب غير مسمى ، فإن كان هو التوأم فقد
وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين ، وإن كان غيره فلم أعرفه ، وبقيّة
رجاله ثقات » اهـ^(٢) .

قلت : حديث عائشة الذي على لفظ الترجمة علته إنكار الزّهرريّ له .
خاصّة وأنه قد نقل عنه قوله : « أخشى أن يكون وهم عليّ » . والزّهرريّ
إمام جليل حافظ من أئمة هذا الفنّ .

فلا مقارنة بينه وبين سليمان بن موسى . فضلاً على أنّ له مناكيراً ،
كما قال ذلك البخاريّ في الضعفاء^(٣) ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وفي
حديثه بعض الاضطراب^(٤) .

والعقيلي^(٥) عن ابن عدي قال : سليمان مطعون عليه .

وقد ذكر الحافظ في التلخيص علّة أخرى وهي « الإرسال »^(٦) .

قلت : لعله أراد بالإرسال رواية حجاج عن الزّهرريّ ، فإنّ بعض أهل

(١) الكبير : ٢٠٢/١١ .

(٢) مجمع الزوائد : ٢٨٨/٤ .

(٣) الضعفاء الصغير ، ص ٥٣ .

(٤) الجرح والتعديل : ١٤١/٤ .

(٥) الضعفاء للعقيلي : ٢٤١/٢ .

(٦) تلخيص الحبير : ١١٧٤/٣ .

العلم يعدّون روايته من قبيل المرسل الخفي لأنهم لا يثبتون للحجاج سماعاً من الزّهري^(١).

ما يستفاد من الترجمة :

• أنّ السلطان وليّ من وليّ له .

فله أن يعقد وأن يفسخ النكاح ، وأن يقوم مقام وليّ المرأة الشرعي ، وهذا لا يكون إلا للسلطان أو الحاكم .

• وفيه دليل بيّن لما للحاكم المسلم من مكانة عظيمة عند المسلمين ، فهو مؤتمن على دمائهم وأعراضهم وأموالهم ، وهو الذي يتولّى شؤون المسلمين ، ويطمئنهم على ما يصلحهم وينفعهم ، وأن عليه أن يقوم في الناس بالعدل والقسط ، وأن يتقي الله في ما حمّل من الأمانة العظمى ، والإمامة الكبرى ، فهو مسؤول بين يدي الله عنها .

• ومن الفوائد : وجوب اشتراط الوليّ في النكاح ، وأنّه لا يصحّ إلاّ به .

ولذلك أذن الله للسلطان أن يقوم مقام الوليّ عند عدمه حتى يصحّ العقد ، وإلاّ فالعقد غير صحيح .



(١) شرح معاني الآثار للطحاوي : ٨/٣ .

كتاب الأشربة

وفيه

- باب : مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ .

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

بَاب : مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي مالك الأشعريّ
سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ ،
وَالْخَمْرَ وَالْمَعَارِزَ ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ
يَأْتِيهِمْ يَعْنِي الْفَقِيرَ لِحَاجَةٍ فَيَقُولُونَ : ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا ، فَيُثَبِّتُهُمُ اللَّهُ ، وَيَضَعُ
الْعِلْمَ ، وَيَمْسَخُ آخِرِينَ قَرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

قال الحافظ في الفتح : أشار لحديث أبي مالك الأشعري : « لِيَشْرَبَنَّ
نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا » (١) .

قلت : ويروى أيضاً عن عبادة بن الصامت ، وعائشة ، وأبي
أمامة رضي الله عنه أجمعين .

فحديث عبادة بن الصامت أخرجه الطيالسي في مسنده (٢) قال : حَدَّثَنَا
شُعْبَةُ ، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ (٣) قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ (٤) يُحَدِّثُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

(١) الفتح : ٥١/١٠ .

(٢) مسند الطيالسي ، ص ٨٠ .

(٣) عبدالله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص المدني ، مشهور بكنيته ، ثقة . ع .
التقريب ، ص ٣٠٠ .

(٤) عبدالله بن محيريز بن جنادة الجمحي المكي ، ثقة ، عابد ، ت ٩٩ هـ ، ع . التقريب ،
ص ٣٢٢ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أَنْاسًا مِنْ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا » .

قال الطيالسي : روي هذا الحديث عن أبي بكر بن حفص ، عن ابن محيريز ، عن ثابت بن السَّمط^(١) ، عن عبادة بن الصامت ، عن النبي ﷺ^(٢) .
وأخرجه الإمام أحمد^(٣) من طريق شعبة ، عن أبي بكر ، عن محيريز ، عن رجل به .

وأخرجه الإمام أحمد من طريق ، بلال بن يحيى العبسي^(٤) ، عن أبي بكر بن حفص ، عن محيريز ، عن ثابت بن السمط ، عن عبادة بن الصّامت عن النبي ﷺ .
وأخرجه الحارث في مسنده^(٥) ، وعبد الرزّاق في المصنّف^(٦) ، والنسائي^(٧) ، وابن ماجه^(٨) من طريق أبي بكر بن حفص ، عن ابن محيريز بنحو الحديث المذكور .
وحديث أبي مالك أخرجه الإمام أحمد^(٩) ، وأبو داود^(١٠) ، وابن ماجه^(١١)

(١) ثابت بن السَّمط ، شامي صدوق ، ذكره ابن حبان : ٩١/٤ ، روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد ، تهذيب الكمال : ٣٥٥/٤ . التّقریب ، ص ١٣٢ .

(٢) مسند الطيالسي ، ص ٨٠ .

(٣) المسند : ٢٣٧/٤ .

(٤) بلال بن يحيى العبسي ، صدوق . الكاشف : ٢٧٧/١ . التّقریب ، ص ١٢٩ ، وذكره ابن حبان في الثقات : ٦٥/٤ ، قال ابن معين : ليس به بأس ، روى له البخاري في الأدب ، تهذيب الكمال : ٣٠٠/٤ .

(٥) ٥٩٠/٢ .

(٦) المصنّف : ٢٣٤/٩ .

(٧) سنن النسائيّ الكبرى : كتاب الأشربة ، باب منزلة الخمر : ٢٢٧/٣ .

(٨) سنن ابن ماجه : كتاب الأشربة ، باب الخمر يسمونها بغير اسمها : ١١٢٢/٢ .

(٩) المسند : ٣٤٢/٥ .

(١٠) سنن أبي داود : كتاب الأشربة ، باب الداذي : ٣٢٩/٣ .

(١١) سنن ابن ماجه : كتاب الفتن ، باب العقوبات : ١٣٣٣/٢ .

وابن حبان^(١)، والطبراني في الكبير^(٢)، والبيهقي^(٣) كلهم من طريق حاتم بن حُرَيْث^(٤)، عن مالك بن أبي مريم^(٥)، عن عبدالرحمن بن غنم^(٦)، عن أبي مالك الأشعري^(٧) أنه سمع النبي ﷺ يقول : « لَيْشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا » .

وزاد ابن ماجه وابن حبان : « يُعْرِفُ عَلَى رُعُوسِهِمْ بِالْمَعَارِفِ وَالْمُغْنِيَّاتِ ، يَخْسِفُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ ، وَيَجْعَلُ مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ » .

وأخرج إسحاق بن راهويه^(٨)، والدارمي^(٩) واللفظ له ، والحاكم^(١٠)،

(١) ابن حبان : ١٦٠/١٥ .

(٢) الطبراني الكبير : ٢٨٣/٣ .

(٣) البيهقي : ٢٩٥/٨ .

(٤) حاتم بن حُرَيْث الطائي الحمصي الشامي من المجروحين ، التاريخ الكبير : ٧٦/٣ . قال الذهبي : شيخ ، ٣٠٠/١ ، قال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، الكامل : ٤٣٩/٢ ، قال أبو حاتم : شيخ ، الجرح والتعديل : ٢٥٧/٣ ، وفي التقريب : مقبول .

التقريب ، ص ١٤٤ .

(٥) مالك بن أبي مريم الحكمي عداة في أهل الشام ، الثقات لابن حبان : ٣٨٦/٥ ، التاريخ الكبير : ٣٠٧/٧ . قال ابن حزم : لا يُدرى من هو ، وقال الذهبي : لا يعرف . تهذيب التهذيب : ٢٠/١٠ . في التقريب : مقبول ، ص ٥١٨ .

(٦) عبدالرحمن بن غنم الأشعري ، قال ابن إسحاق والبخاري : « له صحبة » ت ٧٨ . الإصابة : ٣٥٠/٤ .

(٧) قيل : اسمه عبدالله ، وقيل : عبيد ، وقيل : عمرو ، صحابي ، مات في طاعون عمواس سنة ١٨ . التقريب ، ص ٦٧٠ .

(٨) مسند إسحاق : ٣٧٧/٢ .

(٩) الدارمي : ١٥٥/٢ .

(١٠) الحاكم في المستدرک : ١٦٤/٤ .

والبيهقي^(١) ، وأبو يعلى^(٢) حديث عائشة - رضي الله عنها - فأخرجه الدارمي وأبو يعلى من طريق القاسم بن محمد عنها قالت : قال النبي ﷺ : « إِنَّ أَوَّلَ مَا يُكْفَأُ قَالَ زَيْدٌ : يَعْنِي الْإِسْلَامَ كَمَا يُكْفَأُ الْإِنَاءُ كَفَى الْخَمْرَ فَقِيلَ : فَكَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ فِيهَا مَا بَيَّنَّ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا ، فَيَسْتَحِلُّونَهَا » .

وعند إسحاق وأبو يعلى بلفظ « إِنَّ أَوَّلَ مَا يُكْفَأُ الْإِسْلَامَ كَمَا يُكْفَأُ الْإِنَاءُ فِي شَرَابٍ يُقَالُ لَهُ الطَّلَاءُ » .

وحديث أبي أمامة أخرجه ابن ماجه^(٣) ، والطبراني^(٤) من حديث خالد ابن معدان^(٥) ، عن أبي أمامة بنحوه : « لَا تَذْهَبُ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ حَتَّى تَشْرَبَ فِيهَا طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ ... » الحديث .

وأخرجه الطبراني^(٦) من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ : « إِنَّ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا » .

الحكم على الحديث :

حديث أبي مالك صححه ابن حبان^(٧) . وأصله في الصحيح أعني بذلك حديث أبي مالك في أوّل الباب .

(١) البيهقي : ٢٩٤/٨ .

(٢) أبو يعلى : ٣٥٢/٧ .

(٣) سنن ابن ماجه : كتاب الأشربة ، باب الخمر يسمونها بغير اسمها : ١١٢٢/٢ .

(٤) الطبراني : ٩٤/٨ .

(٥) خالد بن معدان ، أبو عبدالله الكلاعي الحمصي ، ثقة ، يرسل كثيراً . ت ١٠٣ هـ . التقريب ، ص ١٩٠ .

(٦) المعجم الكبير : ١١٨/١١ .

(٧) ١٦٠/١٥ .

وحديث عبادة بن الصامت عند أحمد قال عنه الحافظ ابن حجر : سنده جيد^(١) ، وهو كما قال ، فجهالة الصحابي لا تضر .

وحديث عائشة قال عنه الحاكم^(٢) : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

وحديث أبي أمامة عند ابن ماجه والطبراني فيه عبدالسلام بن عبدالقدوس ، وهو ضعيف .

حديث ابن عباس عند الطبراني فيه صالح بن رستم ، قال عنه الحافظ : « صدوق كثير الخطأ »^(٣) .

والحديث صحيح من طريق عبادة المتقدم .

وجود الحافظ سنده^(٤) ، والحديث صحيح بشواهده .

ما يستفاد من الترجمة :

• الإخبار عما سيكون في أمة محمد ﷺ من استحلال الخمر والزنا والحرير ، وهذا من علامات صدق نبوته ﷺ . فقد ظهر في هذا العصر من يشرب الخمر ويسمّيها بغير اسمها ، وظهر من يستحلّ الربا ويسمّيهِ فوائِد مائيّة ، وهي الربا بعينها ، وظهر من يستحلّ الزنا ويسمّيهِ المتعة الجسدية وهو الزنا بعينه .



(١) الفتح : ٥١/١٠ .

(٢) المستدرک : ١٦٤/٤ .

(٣) التقريب ، ص ٢٧٢ .

(٤) الفتح : ٥١/١٠ .

كتاب المرضى

وفيه

- باب : أشدّ الناسِ بلاءً الأنبياءُ ثمّ الأمثلُ فالأمثلُ .

كِتَابُ الْمَرْضَى

بَاب : أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَلَا أَمْثَلُ^(١)

روى الإمام البخاري في هذا الباب حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : « دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا ! قَالَ : أَجَلُ إِنِّي أُوَعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ ، قُلْتُ : ذَلِكَ أَنْ لَكَ أَجْرَيْنِ ؟ قَالَ : أَجَلُ ، ذَلِكَ كَذَلِكَ ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذَى شَوْكَةٍ فَمَا فَوْقَهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا سَيِّئَاتِهِ كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا » .

الحديث المترجم به أخرجه الإمام أحمد^(٢) من طريق وكيع عن سفيان ، وغندر عن شعبة ، وإسماعيل بن إبراهيم عن هشام الدستوائي ، وعفان عن حماد بن زيد ، كلهم عن عاصم بن بهدلة بن أبي النجود ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه قال : « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً ؟ قَالَ : الْأَنْبِيَاءُ ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَلَا أَمْثَلُ ، فَيَبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ ، فَإِنْ كَانَ دِينُهُ صُلْبًا اشْتَدَّ بَلَاؤُهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ ابْتُلِيَ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ ، فَمَا يَبْرَحُ الْبَلَاءُ بِالْعَبْدِ حَتَّى يَتْرُكَهُ يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ » .

(١) في رواية : « الأول فالأول » . والمراد : بالأول : الأوليّة في الفضل ، والأمثل : أفعل من المثالة ، والجمع أمائل ، وهم الفضلاء ، وقال أيضًا : « الأمثل رواية الأكثر ، والأول فالأول رواية النسفي ، وجمعها المستملي » . الفتح : ١١١/١٠ .

(٢) المسند : ١٧٨/١ - ١٨٠ - ١٨٥ .

وأخرج الحديث أيضاً الترمذي^(١)، والدارمي^(٢)، والنسائي^(٣)، والطيالسي^(٤)، وابن ماجه^(٥)، وابن حبان^(٦)، والحاكم^(٧)، وعبد بن حميد^(٨)، وأبو يعلى^(٩)، والبيهقي^(١٠) كلهم من طريق عاصم عن مصعب به .

وأخرجه ابن حبان^(١١)، والحاكم^(١٢) من طريق العلاء بن المسيب عن أبيه عن سعد بلفظ : « سئل رسول الله ﷺ : أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً ؟ ... » الحديث .

وأخرج ابن أبي الدنيا^(١٣)، والنسائي^(١٤)، والطبراني^(١٥)، والحاكم^(١٦) من

(١) جامع الترمذي : كتاب الزهد ، باب ما جاء في الصبر على البلاء : ٦٠١/٤ .

(٢) الدارمي : ٤١٢/٢ .

(٣) سنن النسائي : كتاب الطب ، باب أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً ؟ : ٣٥٢/٤ .

(٤) الطيالسي ، ص ٢٩ .

(٥) سنن ابن ماجه : كتاب الفتن ، باب الصبر على البلاء : ١٣٣٤/٢ .

(٦) ابن حبان : ١٦١/٧ .

(٧) الحاكم : ١٠٠/١ .

(٨) المنتخب من مسند عبد بن حميد ، ص ٧٨ .

(٩) أبو يعلى : ١٤٣/٢ .

(١٠) البيهقي : ٣٧٢/٣ .

(١١) ابن حبان : ١٨٣/٧ .

(١٢) المستدرک : ٩٩/١ .

(١٣) المرض والكفارات ، ص ٢٠ .

(١٤) سنن النسائي : كتاب الطب ، باب ذكر وقت تريد الحمى بالماء : ٣٧٩/٤ .

(١٥) الطبراني : ٢٤٥/٢٤ .

(١٦) المستدرک : ٤٤٨/٤ .

طريق حصين^(١) عن أبي عبيدة بن حذيفة^(٢) ، عن عمته قالت : « دخلت على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا سِقَاءٌ مُعَلَّقٌ يَقْطُرُ عَلَيْهِ الْمَاءُ لِلْحُمَى ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَا تَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَكْشِفَ عَنْكَ ؟ قَالَ : إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ بَلَاءً : الْأَنْبِيَاءَ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ » .

وأخرج ابن أبي الدنيا^(٣) من طريق جرير بن عبد الحميد ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن أبي هريرة قال : « سئل رسول الله ﷺ : من أشدَّ النَّاسِ بلاءً ؟ قال : النَّبِيُّونَ ، ثُمَّ الصَّالِحُونَ » .

وأخرج البخاري^(٤) واللفظ له ، وابن أبي الدنيا^(٥) ، وأبو يعلى^(٦) ، والحاكم^(٧) من طريق زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري قال : « دخلتُ على النَّبِيِّ ﷺ وهو محموم ، فوضعت يدي فوق القطيفة ، فوجدت حرارة الحمى ، فقُلْتُ : مَا أَشَدَّ حُمَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ يُضَاعَفُ عَلَيْنَا الْوَجَعُ لِيُضَاعَفَ لَنَا الْأَجْرُ . قُلْتُ :

(١) حصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ الأشهلي ، أبو محمد المدني ، مقبول . التّريب ، ص ١٧٠ . قال الذهبي : ثقة . الكاشف : ٣٣٨/١ ، قال ابن حجر : صالح الأمر ، ما ضعفه أحد . انظر اللسان : ١٩٩/٧ . ذكره ابن حبان في الثقات : ٢١٢/٦ ، وقال أبو داود : حسن الحديث . تهذيب التهذيب : ٣٢٨/٢ .

(٢) أبو عبيدة بن حذيفة بن اليمان الكوفي ، مقبول . التّريب ، ص ٦٥٦ ، وذكره ابن حبان في الثقات : ٥٩٠/٥ ، والبخاري في الكنى ص ٥١ .

(٣) المرض والكفارات ، ص ١٨ .

(٤) الأدب المفرد ، ص ١٧٩ .

(٥) المرض والكفارات ، ص ١٤ .

(٦) أبو يعلى : ٣١٢/٢ .

(٧) المستدرک : ٩٩/١ .

يا رسول الله ! فأَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءَ ؟ قال : الأنبياء ، قلت : ثُمَّ مَنْ ؟ قال : ثُمَّ الصالحون . إِنْ كَانَ لِيُبْتَلَى بِالْفَقْرِ حَتَّى مَا يَجِدَ إِلَّا الْعَبَاءَةَ فَيَجُوبُهَا^(١) ويلبسها ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لِيُبْتَلَى بِالْقَمَلِ حَتَّى يَقْتُلَهُ الْقَمَلُ ، وَكَانَ ذَلِكَ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْعَطَاءِ » .

وأخرج من طريق زياد بن أبي زياد مولى ابن عيَّاش عن بعض أصحاب النَّبِيِّ ﷺ بنحو حديث أبي سعيد ، وفيه : « إِنْ كَانُوا لَيَفْرَحُونَ بِالْبَلَاءِ كَمَا تَفْرَحُونَ بِالرِّخَاءِ »^(٢) .

الحكم على الحديث :

حديث مصعب بن سعد عن أبيه قال عنه الترمذي : « حديث حسن صحيح »^(٣) .

وصحَّحه ابن حبان^(٤) .

وقال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين » ، وقال : « تابع العلاء ابن المسيَّب عاصم على روايته عن مصعب بن سعد »^(٥) .

والذي يظهر أنَّ البخاريَّ لم يخرج هذا الحديث في صحيحه لحال عاصم ابن أبي النجود .

وحديث أبي عبيدة عن عمته إسناده حسن .

(١) هكذا عند البخاري في الأدب ، وعند الحاكم وأبي يعلى : يحويها .

(٢) المرض والكفَّارات ص ١٤ .

(٣) الترمذي : ٦٠١/٤ .

(٤) صحيح ابن حبان : ١٦١/٧ .

(٥) المستدرک : ١٠٠/١ .

وحديث أبي هريرة فيه ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف .

وحديث أبي سعيد قال عنه الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي^(١) .

وهو من رواية هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، وهشام من رجال مسلم ، وليس من رجال البخاري .

ما يستفاد من الترجمة :

- فضل البلاء للمؤمن ، وأنه كفارة له ، ورفعة لدرجاته .
- أن الأنبياء هم أكمل الناس إيماناً ، وعلى قدر إيمانهم يكون بلاؤهم .
- قال الحافظ : « قال ابن الجوزي : وفيه دلالة على أن القويّ يحمل ما حمل ، والضعيف يرفق به ، إلا أنه كلما قويت المعرفة بالمبتلى هان عليه البلاء ، ومنهم من ينظر إلى أجر البلاء فيهبون عليه البلاء ، وأعلى من ذلك من يرى أن هذا تصرف المالك في ملكه فيسلم ولا يعترض ، وأرفع منه من شغلته المحبة عن طلب رفع البلاء ، وأنهى المراتب من يتلذذ به لأنه عن اختياره نشأ »^(٢) .



(١) المصدر نفسه .

(٢) الفتح : ١١٢/١٠ .

كتاب اللباس

وفيه

- بَاب : الثِّيَابِ الْبَيْضِ .

- بَاب : مَا يُذَكَّرُ فِي الْمِسْكِ .

كِتَابُ اللَّبَاسِ

بَابُ : الثِّيَابِ الْبَيْضِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث سعد بن أبي وقاصٍّ رضي الله عنه قال : « قَالَ رَأَيْتُ بِشِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَمِينِهِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بَيْضٌ يَوْمَ أُحُدٍ ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ » .

قلت : ورد بلفظ الترجمة حديث صريح أخرجه الطيالسي ^(١) من طريق حبيب ابن أبي ثابت ، عن ميمون بن أبي شبيب ^(٢) ، عن سمرة ^(٣) ، عن النبي ﷺ : « الْبَسُوا الثِّيَابَ الْبَيْضَ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ » .

وأخرجه ابن الجارود ^(٤) ، والترمذي ^(٥) ، والطبراني ^(٦) ، والبيهقي ^(٧) كلّهم من طريق حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بنحوه .

(١) مسند الطيالسي ، ص ١٢١ .

(٢) ميمون بن أبي شبيب الربيعي ، أبو نصر الكوفي ، صدوق ، كثير الإرسال . ت ٨٣ هـ في وقعة الجماجم . التقريب ، ص ٥٥٦ . ذكره ابن حبان في الثقات : ٤١٦/٥ . قال الذهبي : صدوق . الكاشف : ٣١١/٢ . قال أبو حاتم : صالح الحديث . الجرح والتعديل : ٢٣٤/٨ . انظر تهذيب الكمال : ٢٠٦/٢٩ .

(٣) سمرة بن جندب بن هلال بن جريح الفزاري أبو سليمان ، من حلفاء الأنصار ، نزل البصرة واستخلف عليها ، توفي قبل سنة ستين . الإصابة : ١٧٨/٣ .

(٤) المنتقى ، ص ١٣٨ .

(٥) جامع الترمذي : كتاب الجنائز ، باب ما يستحبّ من الأكفان : ٣١٩/٣ .

(٦) الطبراني في الكبير : ١٨١/٧ .

(٧) البيهقي : ٤٠٢/٣ .

وأخرجه النسائي^(١) ، والحاكم^(٢) من طريق أبي المهلب^(٣) عن سمرة بنحوه .
وأخرجه الإمام أحمد^(٤) واللفظ له ، والترمذي^(٥) ، وأبو داود^(٦) ، وابن
ماجه^(٧) ، وابن حبان^(٨) ، والطبراني^(٩) ، والبيهقي^(١٠) كلهم من طريق سعيد بن
جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ
خَيْرِ ثِيَابِكُمْ ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَكُمْ ، وَإِنْ مِنْ خَيْرِ أَكْحَالِكُمُ الْإِثْمَدَ ؛ يَجْلُو
الْبَصَرَ ، وَيُنْبِتُ الشَّعَرَ » .

الحكم على الحديث :

حديث سمرة قال عنه الترمذي : « حسن صحيح »^(١١) .

وصححه ابن حبان .

والحاكم وقال : على شرط الشيخين . ووافقه الذهبي^(١٢) .

-
- (١) سنن النسائي : كتاب الزينة ، باب الأمر بلبس الثياب البيض : ٦٢١/١ .
 - (٢) المستدرک : ٢٠٥/٤ .
 - (٣) أبو المهلب الجرمي البصري ، عمّ أبي قلابة ، اسمه عمرو أو عبدالرحمن بن معاوية ،
أو ابن عمرو ، وقيل النضر ، وقيل معاوية . ثقة . التقريب ، ص ٦٧٦ .
 - (٤) المسند : ٢٤٧/١ .
 - (٥) جامع الترمذي : كتاب الجنائز ، باب ما يستحبّ من الأكفان ٣١٩/٣ .
 - (٦) سنن أبي داود : كتاب الطبّ ، باب الأمر بالكحل : ٨/٤ .
 - (٧) سنن ابن ماجه : كتاب الجنائز ، باب ما يستحبّ من الكفن : ٤٧٣/١ .
 - (٨) صحيح ابن حبان : ٢٤٢/١٢ .
 - (٩) الطبراني الصغير : ٢٣٨/١ .
 - (١٠) البيهقي : ٤٠٢/٣ .
 - (١١) سنن الترمذي : ٣١٩/٣ .
 - (١٢) المستدرک : ٢٠٦/٤ .

وحديث ابن عباس قال عنه الترمذي : « حسن صحيح » .

وصححه الحاكم وقال : على شرط مسلم^(١) .

قال الحافظ : إسناده صحيح^(٢) .

ما يستفاد من الترجمة :

- فيه استحباب لبس الثياب البيض ، وأنها من سنة المصطفى ﷺ .
وأنها من لباس الملائكة المكرمين .
- إن في لبس البيض من الثياب إظهار لزينة العبد وجمال مظهره ، وما أنعم الله به عليه من الخير ، وزيادة في نضارة الإنسان ونظافته وحسن هيئته .



(١) المستدرک : ٥٠٦/١٣ .

(٢) الفتح : ٢٨٢/١٠ .

بَاب : مَا يُذَكَّرُ فِي الْمِسْكِ

خَرَجَ الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث أبي هريرة عن النبيّ ﷺ قال : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ، وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » .

ويشير الإمام البخاريّ في هذه الترجمة إلى الحديث الوارد في فضل المسك . وقد رواه أبو داود الطيالسي^(١) قال : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ خُلَيْدِ بْنِ جَعْفَرٍ^(٢) ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ^(٣) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَطْيَبُ الطَّيِّبِ الْمِسْكِ » .

وأخرجه الإمام أحمد^(٤) ، ومسلم^(٥) ، والنسائي^(٦) ، وابن الجارود^(٧) ، والحاكم^(٨) ، من طريق المستمر بن الريان^(٩) عن أبي نضرة به .

(١) مسند الطيالسي ، ص ٢٢٢ .

(٢) خليلد بن جعفر بن طريف الحنفي ، صدوق ، ولم يثبت أن ابن معين ضعفه .
التقريب ، ص ١٩٥ ، وثقه الذهبي ، الكاشف ، ص ٣٧٥ .

(٣) المنذر بن مالك بن قطعة العبدي البصري ، ثقة . ت ١٠٨ هـ . التقريب ، ص ٥٤٦ .

(٤) المسند : ٣/٣٦ .

(٥) مسلم ، كتاب الأدب ، رقم (٢٢٥٢) .

(٦) سنن النسائيّ : كتاب الجنائز ، باب المسك : ١/٦٢٣ .

(٧) ابن الجارود ، ص ٢٢٢ .

(٨) المستدرک : ١/٥١٤ .

(٩) المستمر بن الريان الإيادي الزهراني ، أبو عبدالله البصري ، ثقة عابد . التقريب ، ص ٥٢٧ .

وأخرجه الطيالسي^(١)، ومسلم^(٢)، والترمذي^(٣)، والنسائي^(٤)، وأبو داود^(٥)، والحاكم^(٦) من طريق شعبة عن خلود عن أبي نضرة به .

الحكم على الحديث :

الحديث رواه مسلم من طريق خلود بن جعفر عن أبي نضرة .
ومن طريق المستمر بن الريان عن أبي نضرة ، وصرّح فيه بالسماع من أبي نضرة .

وقال الحاكم : تابعه المستمر بن الريان عن أبي نضرة .
وأرادوا نفي تدليس المستمر عن أبي نضرة ليستقيم السند على شرط البخاريّ ، فإنّ سائر رجاله ثقات . لكن المستمر لم يخرج له البخاريّ في الصحيح . وأبو نضرة تابعي مشهور ، إلّا أنّ البخاريّ لم يحتجّ به ، بل أخرج له تعليقاً . وقد ذكر بعض أهل العلم أنّه كان ممّن يخطئ ، وقال ابن سعد عنه : « ثقة إن شاء الله ، وليس كلّ أحد يحتجّ به »^(٧) .

قال الحافظ^(٨) : « أورده العقيلي في الضعفاء ، ولم يذكر فيه قدحاً لأحد ،

(١) الطيالسي : ص ٢٢٢ .

(٢) مسلم ، كتاب الأدب ، حديث رقم (٢٢٥٢) .

(٣) جامع الترمذي : كتاب الجنائز ، باب فيما جاء في الميت : ٣ / ٣١٧ .

(٤) النسائي ، المجتبى ، كتاب الجنائز ، باب المسك : ٤ / ٣٩ .

(٥) سنن أبي داود : كتاب الجنائز ، باب في المسك للميت : ٣ / ٢٠٠ .

(٦) المستدرک : ١ / ٥١٤ .

(٧) الطبقات لابن سعد : ٧ / ٢٠٨ .

(٨) تهذيب التهذيب : ١٠ / ٢٦٨ .

وكذا أورده ابن عديّ في الكامل ، وقال : كان عريفاً لقومه ، وأظنّ ذلك لما أشار إليه ابن سعد ، ولهذا لم يحتجّ به البخاريّ « اهـ .

فيتّضح مما تقدّم أن أبا نضرة على ثقته وتقدّمه إلّا أنّه ليس على شرط الصّحيح .

أمّا الطريق الآخر وهو طريق خليلد عن أبي نضرة فإنّ خليلداً ممن لم يرو عنه غير واحد وهو شعبة ، وقد قال عنه الإمام يحيى القطّان : لا بأس به . وقال أبو حاتم : صدوق^(١) ، وكذا الحافظ في التّقريب . وليس فيه من رجال الصحيح .

وحديثه هذا قال عنه الترمذي : « حسن صحيح »^(٢) .

ما يستفاد من الترجمة :

- فضل المسلك على سائر الطيب . قال ابن بطّال : « لو كان في الطيب فوق المسك لضرب به المثل في الطيب عن الله كما ضرب بالمسك »^(٣) .
- أن المسك من طيب الجنّة ، وهو أطيب الطيب .



(١) الجرح والتعديل : ٣٨٣/٣ . وانظر تهذيب التهذيب : ١٣٦/٣ .

(٢) جامع الترمذي : ٣١٧/٣ .

(٣) شرح ابن بطّال : ١٦٥/٩ .

كتاب الأدب

وفيه

- بَاب : حَسَنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ .
- بَاب : مَا جَاءَ فِي زَعَمُوا .
- بَاب : لَا تَسْبُوا الدَّهْرَ .
- بَاب : أَحَبَّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ .
- بَاب : تَسْمِيَةُ الْوَلِيدِ .
- بَاب : الْمَعَارِضُ مَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ .

كِتَابُ الْأَدَبِ

بَابُ : حُسْنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ

ذكر الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : « مَا غَرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غَرْتُ عَلَى - خَدِجَةَ وَلَقَدْ هَلَكْتُ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَنِي بِثَلَاثِ سِنِينَ - لِمَا كُنْتُ أَسْمَعُهُ يَذْكُرُهَا ، وَلَقَدْ أَمَرَهُ رَبُّهُ أَنْ يُبَشِّرَهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَذْبَحُ الشَّاةَ ثُمَّ يُهْدِي فِي خُلَّتِهَا^(١) مِنْهَا » .

ولفظ هذه الترجمة حديث يروى عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال النبي ﷺ : « حُسْنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ » .

أخرجه الإمام البخاريّ في تاريخه^(٢) قال : يعقوب بن محمد^(٣) ، حدّثنا

(١) خُلَّتِهَا : بضم المعجمة أي خلائها . وقيل : صداقتها . الفتح : ٤٣٥/١٠ .

(٢) التاريخ الكبير : ٣١٩/١ .

(٣) يعقوب بن محمد بن عيسى العوفي الزهري المدني . قال الذهبي : « وهّاه أبو زرعة ، وقوّاه أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات » . الكاشف : ٣٩٦/٢ . انظر الجرح والتعديل : ٢١٤/٩ . والثقات لابن حبان : ٢٨٤/٩ . قال العقيلي : « في حديثه وهم كثير ، ولا يتابعه عليه إلا من هو نحوه » : ٤٤٥/٤ . قال الحافظ ابن حجر : « قال الإمام أحمد : ليس بشيء ، ليس يسوى شيء . قال ابن معين : إذا حدّثكم عن الثقات . كان ابن المديني يتكلّم فيه . قال السّاجي : منكر الحديث . قال الحاكم : ثقة مأمون ، سكن بغداد ، وبها مات . قال : وروى البخاريّ في صحيحه عن يعقوب غير منسوب ، ويشبه أن يكون هو » تهذيب التهذيب : ٣٤٧/١١ . قال ابن سعد : كان حافظاً للحديث . الطبقات : ٤٤١/٥ .

إسحاق بن جعفر^(١) ، سمع إبراهيم^(٢) عن محمد بن زيد التيمي^(٣) ، عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ : « حُسْنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ » .

وأخرجه الحاكم^(٤) ، والبيهقي^(٥) ، والشهاب^(٦) ، وابن عبد البر^(٧) من طرق عن أبي عاصم^(٨) ، عن صالح بن رستم ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة . الحديث بزيادة قصة حسانة المزنية ، وحديثها مع النبي ﷺ .

فأخرج الحاكم^(٩) من طريق أبي عاصم ، عن صالح بن رستم ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « جاءت عجوز إلى النبي ﷺ وهو عندي ، فقال لها رسول الله ﷺ : من أنت ؟ قالت : أنا جثامة المزنية ، فقال : بل أنت حسانة المزنية ، كيف كنتم ؟ كيف

(١) إسحاق بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ الهاشمي الجعفري ، صدوق . التقريب ، ص ١٠٠ . ذكره ابن حبان في الثقات : ١١١/٨ . قال ابن معين : ما أراه إلا كان صدوقاً . روى له البخاري في كتاب القراءة خلف الإمام . تهذيب الكمال : ٤١٦/٢ .

(٢) إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مولى لبني عامر بن لؤي ، من أهل الحجاز ، يروي المراسيل ، روى عنه ابن المبارك ، وأسد بن موسى . الثقات : ١٠/٦ . الجرح والتعديل : ١٢٨/٢ .

(٣) محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ . بضم القاف والفاء بينهما نون ساكنة . المدني التيمي . ثقة . التقريب ، ص ٤٧٩ .

(٤) المستدرک : ٦٢/١ .

(٥) البيهقي ، شعب الإيمان : ٥١٧/٦ .

(٦) مسند الشهاب : ١٠٢/٢ .

(٧) الاستيعاب لابن عبد البر : ١٨١٠/٤ ، دار الجليل ، عليّ البحايي .

(٨) الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني البصري ، ثقة ثبت ، مات سنة ٢١٢ هـ أو بعدها . ع . التقريب ، ص ٢٨٠ .

(٩) المستدرک : ٦٢/١ .

حالكُم ؟ كيف أنتم بعدنا ؟ قالت : بخير ، بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، فلمّا خرجت قلت : يا رسول الله ! تقبل على هذه العجوز هذا الإقبال ! فقال : إنّها كانت تأتينا زمن خديجة ، وإنّ حسن العهد من الإيمان .

وأخرجه الطبراني^(١) من طريق سفيان بن عيينة ، عن عبدالواحد بن أيمن^(٢) ، عن ابن أبي نجيح ، عن عائشة ، وذكر القصّة بزيادة : « فأخذني ما يأخذ النساء من الغيرة ، فقلت : يا رسول الله ! قد أبدلك الله بكبيرة السن حديثه السن . فغضب رسول الله ﷺ ثُمَّ قال : ما ذنبي أن رزقها الله مني الولد ولم يرزقك ؟ قلت : والذي بعثك بالحق لا أذكرها بعد هذا إلّا بخير »^(٣) .

الحكم على الحديث :

حديث ابن أبي مليكة عن عائشة :

قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، فقد اتّفقا على الاحتجاج برواته في أحاديث كثيرة ، وليس له علة . ووافقه الذهبي^(٤) .

قلت : صالح بن رستم ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه

(١) المعجم الكبير : ١٤/٢٣ .

(٢) عبدالواحد بن أيمن مولى أبي عمرو المخزومي المكيّ ، أبو القاسم . ذكره ابن حبان في الثقات : ١٢٤/٧ . وثّقه الذهبي . الكاشف : ٦٧١/١ . قال الحافظ ابن حجر : لا بأس به . التّقریب ، ص ٣٦٦ . « وثّقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث . والنسائي : ليس به بأس ، وقال البزار : مشهور ليس به بأس في الحديث » تهذيب التهذيب : ٣٨٤/٦ .

(٣) انظر كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني : ٤٣١/١ .

(٤) المستدرک : ٦١/١ .

ولا يحتجّ به . وقال الدارقطني : ليس بالقويّ ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، وكذلك ابن عديّ ، وقال : لا بأس به ، ولم أر حديثاً منكراً جداً^(١) .

وأخرج له البخاريّ تعليقاً ، ولم يحتجّ به في الصحيح . بل روى له في الأدب المفرد^(٢) . فليس من شرطه في رجال الصحيح .

الحديث إسناده حسن .

وإسناد الطبرانيّ إسناد صحيح .

ما يستفاد من الترجمة :

• في حديث حسن العهد من الإيمان توجيه كريم من النبيّ ﷺ إلى أن يتعاهد المسلم أخاه أو صديقه ، وأن يحافظ على ما بينهما من المودة ، وأن يلتزم بأداء حقوق الصحبة .

قال الحافظ : « قال أبو عبيد : العهد هنا رعاية الحرمة ، وقال عياض : هو الاحتفاظ بالشيء والملازمة له ، وقال الراغب : حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال »^(٣) .

وقد جعل النبيّ ﷺ حسن العهد علامة وسمة من علامات المؤمن وسماته .

• ويستفاد من ذلك أنّ من أساء العهد ، وتنكّر للمودة والصحية ولم يحافظ على ذلك فهذا نقص في إيمانه ، وإساءة لإخوانه ، ومخالف لما عليه هدي النبيّ ﷺ من حسن العهد والمحافظة على الودّ الكريم بين المسلمين .



(١) انظر تهذيب الكمال : ٤٧/١٣ ، تهذيب التهذيب : ٣٤٢/٤ .

(٢) انظر تهذيب الكمال : ٤٧/١٣ .

(٣) الفتح : ٤٣٥/١٠ .

بَاب : مَا جَاءَ فِي زَعَمُوا

ذكر الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث أمّ هانئ^(١) في فتح مكة وقولها : « زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ قَدْ أَجَرْتُهُ فَلَانُ بْنُ هُبَيْرَةَ^(٢) » ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِئٍ ... » .

قال ابن حجر : « كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ »^(٣) .

قلت : أراد بالحديث ، قوله ﷺ : « بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ زَعَمُوا » .

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد^(٤) قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ^(٥) ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ - قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ^(٦) قَالَ : قِيلَ لَهُ : مَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي زَعَمُوا ؟ قَالَ : « بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ » .

(١) أم هانئ بنت أبي طالب الهاشميّة ، اسمها فاختة ، وقيل هند . لها صحبة وأحاديث . ماتت في خلافة معاوية . ع . التقريب ، ص ٧٥٩ .

(٢) لم أقف على اسم هذا الرجل ، لكن ذكر ابن إسحاق في سيرته أن أمّ هانئ كانت عند هبيرة بن وهب المخزومي . وذكر ابن هشام في مختصر السيرة أن الرجلين اللذين استجارا بأمّ هانئ هما : الحارث بن هشام ، وزهير بن أبي أمية بن المغيرة المخزوميان . انظر مختصر السيرة : ٣١٣/٢ .

(٣) الفتح : ٥٥١/١٠ .

(٤) المسند : ١١٩/٤ .

(٥) عليّ بن إسحاق السّلمي مولاها المروزي ، أصله من ترمذ ، ثقة . ت ٢١٣ هـ . التقريب ، ص ٣٩٨ .

(٦) أبو مسعود هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة بن أسيرة الخزرجي الأنصاريّ البصري ، مشهور بكنيته . مات بعد سنة الأربعين بالكوفة ، وقيل بالمدينة . الإصابة : ٥٢٤/٤ .

وأخرجه الإمام البخاريّ في الأدب المفرد^(١) من طريقين :

الأولى : من طريق أبي عاصم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى به .

والثانية^(٢) من طريق يحيى بن موسى^(٣) ، ثنا عمر بن يونس اليمامي^(٤) ، ثنا يحيى بن أبي كثير^(٥) ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب أن عبد الله بن عامر^(٦) قال : يا أبا مسعود ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في زعموا ؟ قال : سمعته يقول : « بئسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ » ، وسمعته يقول : « لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ » .

وأخرجه أبو داود^(٧) من طريق أبي بكر بن شيبه ، عن وكيع ، عن الأوزاعي به .

وأخرجه الشَّهاب^(٨) من طريق أبي عاصم عن الأوزاعي به .

(١) الأدب المفرد ، ص ٢٦٨ .

(٢) الأدب المفرد ، ص ٢٦٨ .

(٣) يحيى بن موسى البلخي ، لقبه خَتّ ، أصله من الكوفة . ثقة . ت ٢٤٠ هـ . التّقریب ، ص ٥٩٧ .

(٤) عمر بن يونس بن القاسم اليمامي ، ثقة . ت ٢٠٦ هـ . ع . التّقریب ، ص ٤١٨ .

(٥) يحيى بن عبدالعزيز أبو عبدالعزيز الأردني ، مقبول . انظر : التّقریب لابن حجر ، ص ٥٩٣ ، قال ابن معين : ما أعرفه ، وقال أبو حاتم : ما بحديثه بأس . تهذيب التهذيب : ٢٢٠/١١ . وذكره ابن حبان في الثقات : ٢٥١/٩ ، وقال : ربما أخطأ .

(٦) عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي ، حليف بني عديّ ، أبو محمّد المدني ، ولد على عهد النّبيّ ﷺ ، ولأبيه صحبة مشهورة ، وثّقه العجليّ . مات سنة بضع وثمانين . ع . التّقریب ، ص ٣٠٩ .

(٧) سنن أبي داود : كتاب الأدب ، باب في قول الرّجل : زعموا : ٢٩٤/٤ .

(٨) مسند الشَّهاب : ٢٦٨/٢ .

وأخرجه ابن أبي عاصم^(١) ، والبيهقي^(٢) من طريق الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي .

الحكم على الحديث :

حديث أبي مسعود عند أحمد قال عنه الحافظ : رجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاع^(٣) .

قلت : أراد الانقطاع في رواية أبي قلابة عن أبي مسعود ، فإنه لم يرو عنه .

وفي الأدب المفرد - كما تقدّم - أبو قلابة عن أبي المهلب عن عبد الله بن عامر عن أبي مسعود ، فظهر أن بينهما راو لم يذكر في رواية الأوزاعي عن يحيى ، لكن في إسناد البخاريّ يحيى بن عبدالعزيز الأردني .

وقد سئل الدارقطني عن حديث أبي المهلب عن أبي مسعود فقال : « وهم فيه يحيى بن عبدالعزيز »^(٤) .

قلت : أراد الدارقطني أن يحيى رواه عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن أبي مسعود . والصواب : عن أبي قلابة عن ثابت الضحّاك الأشهلي الصحابي المعروف . فإنّ أبا قلابة يروي عنه .

ما يستفاد من الترجمة :

• التنبيه على وجوب الثبوت في رواية الأخبار ، والتأكد في نقل الأحاديث .

(١) الآحاد : ٢٧٢/٥ .

(٢) البيهقي : ٢٤٧/١٠ .

(٣) الفتح : ٥٥١/١٠ .

(٤) العلل : ١٩٦/٦ .

- التحذير من الإكثار من كلمة زعموا ، أو زعم فلان ، في حديث الرجل ، فإنها لا يؤمن على صاحبها الوقوع في الكذب !
- قال ابن بطّال : « معنى حديث ابن مسعود : أنّ من أكثر من الحديث بما لا يتحقّق صحّته لم يؤمن عليه الكذب »^(١)



(١) فتح الباري ، كتاب الأدب ، باب ما جاء في زعموا : ٣١٤/١٠ .

بَاب : لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « قَالَ اللَّهُ : يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ ، وَأَنَا الدَّهْرُ ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ » .

ولفظ الترجمة حديث مخرج في صحيح مسلم^(١) ، وفي مسند أحمد^(٢) ، وغيرهما .

قال الإمام أحمد : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ^(٣) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ^(٤) ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ » .

وأخرجه مسلم^(٥) من طريق زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ » .

وأخرجه الإمام مسلم^(٦) من طريق قُتَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٧)

(١) صحيح مسلم : كتاب الألفاظ من الأدب ، رقم ٢٢٤٧ .

(٢) المسند : ٢٩٩/٥ .

(٣) عبدالعزيز بن رُفَيْع الأسدي المكي أبو عبدالله ، نزيل الكوفية ، ثقة . ت ٢٣٠ هـ . ع .
التقريب ، ص ٣٥٧ .

(٤) عبدالله بن أبي قتادة الأنصاريّ المدني ، ثقة . ت ٩٥ هـ . ع .
التقريب ، ص ٣١٨ .

(٥) صحيح مسلم : كتاب الألفاظ ، برقم ٢٢٤٦ .

(٦) صحيح مسلم : كتاب الألفاظ ، برقم ٢٢٤٦ .

(٧) المغيرة بن عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد بن حزام المدني ، لقبه قصي ، ثقة له غرائب .
ت ١٨٦ هـ . ع .
التقريب ، ص ٥٤٣ .

عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ يَا خَيِّبَةَ الدَّهْرِ ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ » .

وأخرجه من طريق معمر ، عن أيوب^(١) ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة : « لَا تَسُبُّوا ... » .

وأخرجه أحمد^(٢) ، من طريق زيد بن أسلم ، عَنْ ذَكْوَانَ^(٣) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ ، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ : أَنَا الدَّهْرُ ، الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي لِي أُجَدِّدُهَا وَأَبْلِيهَا ، وَآتِي بِمُلُوكٍ بَعْدَ مُلُوكٍ » .
وأخرجه ابن حبان^(٤) من طريق أبي الزناد ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بلفظ : « لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ يَا خَيِّبَةَ الدَّهْرِ ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ » .

والنسائي^(٥) من طريق سفيان^(٦) ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة بلفظ : « يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ ... » الحديث .

وأخرجه البيهقي^(٧) ، وأبو يعلى^(٨) من طريق هشام عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة بلفظ مسلم .

(١) أيوب بن أبي تيمية ، كيسان السُّسُخْتِيَانِي أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِي ، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء . ت ١٣١ هـ . ع . التقريب ، ص ١١٧ .

(٢) المسند : ٤٩٦/٢ .

(٣) هو السَّمَان ، تقدّم .

(٤) صحيح ابن حبان : ٢١/١٣ .

(٥) النسائي ، كتاب التفسير ، باب قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ .

(٦) هو سفيان ابن عيينة .

(٧) البيهقي : ٣٦٥/٣ .

(٨) أبو يعلى : ٤٥٢/١٠ .

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه مسلم من طريق زهير بن حرب ومن فوقه ، ولم يظهر لي فيه خلل من جهة شرط البخاري .

لكن قال الإمام الدارقطني في العلل : « يرويه أيوب السخيتاني ، واختلف عنه ، فرواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب موقوفاً ، ورفعته حماد بن سلمة وعبد المؤمن بن عباد عن أيوب ، ورفعته حبيب وهشام بن حسان وعوف وخالد الحذاء والأوزاعي ، وعمران بن خالد ، واختلف عن ابن عون ، ورفعته أبو عكرمة منصور بن عكرمة عن ابن عون ، ووقفه غيره عن ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة »^(١) .

وظاهر هذا الاختلاف أنه عن أيوب وعن ابن عون ، والإسناد المذكور ليس من طريقهما ، إنما هو من طريق هشام عن ابن سيرين . فلا يضر هذا الاختلاف . ولعل هذا هو الذي جعل الإمام مسلم يخرج هذا الحديث في صحيحه والله أعلم .

وإسناد أحمد رجاله رجال الصحيح أيضاً ، وهو صحيح .

ما يستفاد من الترجمة :

- تحريم سب الدهر ، فإنه إيذاء لله وتعدّ على جنابه العظيم .
 - كما أن سباب الدهر خلل في عقيدة العبد ، وقدح في إيمانه بالله .
- فإن الله هو الذي يسير الدهور ويدبر الأمور ، ويقلب الليل والنهار ، وهو على كلّ شيء قدير .



(١) العلل للدارقطني : ١٢٢/٨ .

بَاب : أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ

خَرَجَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ تَحْتَ هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « وَوُلِدَ لِرَجُلٍ مِّنَّا غُلَامٌ ، فَسَمَّاهُ الْقَاسِمَ ، فَقُلْنَا : لَا نَكْنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ ، وَلَا كَرَامَةً ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : سَمِّ ابْنَكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ » .

وَالترجمة لفظ حديث يروى عن ابن عمر ، وأبي وهب الجشمي^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ ﻋَﺰَّوَجَلَّ : عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » .

الحديث أخرجه الإمام مسلم^(٢) ، والحاكم^(٣) ، والبيهقي^(٤) من طريق ، سَبْلَانَ^(٥) ، عن عباد^(٦) ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ : عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » .

وأبو داود^(٧) من طريق عبيد الله بن نافع ، عن ابن عمر بلفظ : « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ : عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » .

(١) أبي وهب الجشمي ، كانت له صفة ... قال البغوي : سكن الشام . انظر الإصابة : ٤٦١/٧ .

(٢) صحيح مسلم : كتاب الآداب ، رقم (٢١٣٢) .

(٣) المستدرک : ٣٠٤/٤ .

(٤) البيهقي : ٣٠٦/٩ .

(٥) إبراهيم بن زياد البغدادي المعروف بسبلان ، ثقة . ت ٢٢٨ هـ . التقريب ، ص ٨٩ .

(٦) عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي أبو معاوية البصري ، ثقة . ت ١٧٩ هـ . ع . التقريب ، ص ٢٩٠ .

(٧) سنن أبي داود : كتاب الأدب ، باب في تغيير الأسماء : ٢٨٧/٤ .

وأخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد^(١) ، وأبو داود واللفظ له^(٢) ،
والنسائي^(٣) ، وأبو يعلى^(٤) ، وفي المسند^(٥) ، والبيهقي^(٦) ، والطبراني^(٧) من
طريق محمد بن المهاجر^(٨) ، عن عقيل^(٩) ، عن أبي وهب الجشمي ، بلفظ :
« تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ : عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ
وَأَصْدَقُهَا : حَارِثٌ وَهَمَامٌ ، وَأَقْبَحُهَا : حَرْبٌ وَمَرْءٌ » .

وأخرجه الإمام أحمد^(١٠) ، والترمذي واللفظ له^(١١) ، وابن ماجه^(١٢) ،
والدارمي^(١٣) من طريق نافع عن ابن عمر مرفوعاً : « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ .. » .

(١) الأدب المفرد ، ص ٢٨٤ .

(٢) سنن أبي داود : كتاب الأدب ، باب في تغيير الأسماء : ٢٨٧/٤ .

(٣) سنن النسائي : كتاب الخيل ، باب ما يستحب من شية الخيل ٣٧/٣ .

(٤) مسند أبي يعلى : ١١/١٣ .

(٥) المسند : ٣٤٥/٤ .

(٦) البيهقي : ٣٠٦/٩ .

(٧) الطبراني الكبير : ٨٣/٢٢ .

(٨) محمد بن المهاجر بن أبي مسلم ، واسمه دينار الأنصاري الشامي أخو عمرو ، ثقة .
ت ١٧٠ هـ . التقريب ، ص ٥٠٩ .

(٩) عقيل بن شبيب ، قال ابن القطان : مجهول ، وكذا قال أبو حاتم ، وذكره ابن حبان
في الثقات : ٢٩٤/٧ ، تهذيب التهذيب : ٢٢٦/٧ . قال الحافظ في التقريب : مجهول .
التقريب ، ص ٢٩٦ .

(١٠) المسند : ٢٤/٢ .

(١١) جامع الترمذي : كتاب الأدب ، باب ما يستحب من الأسماء : ١٣٢/٥ .

(١٢) سنن ابن ماجه : كتاب الأدب ، باب ما يستحب من الأسماء : ١٢٢٩/٢ .

(١٣) الدارمي : ٣٨٠/٢ .

وأخرجه أبو يعلى^(١) من طريق الحسن عن أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ :
« أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ : ... » .

وأخرجه الإمام أحمد^(٢) من طريق خيثمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه^(٣) ،
عن النبي ﷺ : « إِنَّ مِنْ خَيْرِ أَسْمَائِكُمْ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَالْحَرِثُ » .

وأخرجه أحمد^(٤) من طريق سبرة بن أبي سبرة عن أبيه عن النبي ﷺ :
« إِنَّ أَحَقَّ أَسْمَائِكُمْ ... » .

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه مسلم ، وهو طريق نافع عن ابن عمر .
وحديث أبي وهب الجشمي^(٥) فيه عقيل بن شبيب وهو مجهول .
وحديث الحسن عن أنس فيه إسماعيل بن مسلم المكي^(٦) ضعيف .
وحديث خيثمة عن أبيه فيه الجراح بن مليح^(٧) ضعفه جماعة ، ووثقه

(١) أبو يعلى : ١٦٣/٥ .

(٢) المسند : ١٧٨/٤ .

(٣) عبد الرحمن بن أبي سبرة والد خيثمة ، عداؤه في أهل الكوفة . الإصابة : ٣٠٨/٤ .

(٤) المسند : ١٧٨/٤ .

(٥) رجح أبو حاتم أن أبا وهب المذكور في هذا الحديث هو أبو وهب الكلاعي ، وليس الجشمي الصحابي . قال أبو حاتم في العلل : ٣١٢/٢ : « وأبو وهب الكلاعي هو صاحب مكحول الذي يروي عن مكحول ، واسمه عبيد الله بن عبيد ، وهو دون التابعين ، وضربه مثل الأوزاعي ونحوه ، فبقيت متعجباً من أحمد بن حنبل كيف خفي عليه ، فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه . » .

(٦) التقريب ، ص ١١٠ .

(٧) الجراح بن مليح الرؤاسي والد وكيع ، صدوق يهيم . ت ٥ أو ١٧٦ هـ . التقريب ، ص ١٣٨ .

آخرون ، وقال ابن أبي حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به^(١).

وحديث سبرة بن أبي سبرة عن أبيه إسناده صحيح .

ما يستفاد من الترجمة :

• استحباب تسمية الأبناء بالأسماء التي تتضمن معنى العبودية لله ،
كعبدالله وعبدالرحمن ، وكذلك الأسماء الصادقة الدالة على حقيقة المسمى
كالخارث وهمّام وغير ذلك .

• إثبات صفة المحبة لله . فالله سبحانه يحب ويكره ، وهذه من صفات
الله العلية ﷻ .



(١) انظر : تهذيب التهذيب : ٥٨/٢ ، وتهذيب الكمال : ٥١٧/٤ .

بَاب : تَسْمِيَةِ الْوَلِيدِ

ذكر الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث أبي هريرة قال : لَمَّا رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ : « اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ »^(١) ، وَسَلِّمْهُ ابْنَ هِشَامٍ^(٢) ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ^(٣) ، وَالْمُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُونُسَ » .

وقوله في الترجمة : « تَسْمِيَةِ الْوَلِيدِ » . فيه إشارة إلى الحديث الوارد في النهي عن ذلك . قال الحافظ^(٤) : « لَمَّا لم يكن هذا الحديث المذكور على شرط البخاريّ أو مأ إليه كعاداته ، وأورد فيه الحديث الدال على الجواز » .

قلت : الحديث المشار إليه أخرجه الطبراني^(٥) من طريق معلى بن نفيّل^(٦)

(١) الوليد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي ، أخو خالد بن الوليد ، لحق بالنبي ﷺ في عمرة القضية . الإصابة : ٦١٩/٦ .

(٢) سلمة بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي أخو أبي جهل ، يكنى أبا هاشم ، كان من السابقين . خرج إلى الشام واستشهد بها في موقعة مرج الصفر ، وقيل بأجنادين . الإصابة : ١٥٥/٣ .

(٣) عيَّاش بن أبي ربيعة ، اسمه عمرو ، ويلقب ذا الرمحين بن المغيرة بن عبد الله بن عمر ابن مخزوم القرشي ، ابن عمّ خالد بن الوليد ، هاجر الهجرتين . مات سنة ١٥ هـ بالشام ، وقيل : استشهد باليرموك . الإصابة : ٧٥٠/٤ .

(٤) الفتح : ٥٨٠/١٠ .

(٥) المعجم الأوسط : ٣٩٧/١ ، والمعجم الكبير : ٧٣/١٠ .

(٦) معلى بن نفيّل الحراني ، أبو أحمد النهدي . ت ٢٣٩ هـ ، وهو المعلّل بن نفيّل بن عليّ بن نفيّل . الثقات : ٢٠١/٩ .

قال : حدثنا محمد بن محسن العكاشي^(١) عن سفيان الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبدالله : « نهى رسول الله ﷺ أن يسمي الرجل عبده أو ولده حارثاً أو مرة أو وليداً أو حكماً أو أبو الحكم أو أفلح أو نجيح أو يساراً ، قال : أحب الأسماء إلى الله ما تعبد به ، وأصدق الأسماء همام » . لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا محمد .

ويدخل في ذلك أيضاً حديث سعيد بن المسيب ، عن عمر ، وعن أبي هريرة ، بلفظ : « سَمِيتُمُوهُ بِأَسْمَاءٍ فَرَاعِنَتِكُمْ ؟ ! لِيَكُونَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْوَلِيدُ ، لَهُوَ شَرُّ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ » .

الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده^(٢) قال : حدثنا أبو المغيرة^(٣) ، حدثنا ابن عيَّاش قال : حدثني الأوزاعي وغيره عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب قال : « وَلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ غُلامٌ ، فَسَمَّوْهُ الْوَلِيدَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : سَمِيتُمُوهُ بِأَسْمَاءٍ فَرَاعِنَتِكُمْ ؟ ! ... » الحديث .

وأخرجه الحارث في مسنده^(٤) من طريق ابن عيَّاش عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، مراسلاً .

(١) محمد بن محسن العكاشي ، نسب إلى جدّه الأعلى ، وهو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محسن الأسدي ، كذبوه . التقريب ، ص ٥٠٥ .

(٢) المسند : ١٨/١ .

(٣) عبد القدوس بن الحجاج الخولاني ، الحمصي ، ثقة . ت ٢١٢ هـ . التقريب ، ص ٣٦٠ .

(٤) مسند الحارث : ٧٩٤/٢ .

وأخرجه الحاكم^(١) من طريق الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه .

الحكم على الحديث :

حديث علقمة عن ابن مسعود في إسناده محمد بن محسن العكاشي متروك .
قال الطبراني : لم يروه عن سفيان إلا محمد^(٢) .
وحديث الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة .
قال عنه الحاكم : صحيح على شرط الشيخين^(٣) .
قلت : كيف يكون على شرط البخاري وفي طريقه الوليد بن مسلم ،
والثانية ابن عيَّاش وليس من شرطه . والصحيح أن الحديث إسناده حسن .
والناظر في إسناده الإمام أحمد يجد رجاله ثقات رجال الصحيح عدا ابن
عيَّاش . لكن روايته هنا عن الإمام الأوزاعي وهي رواية مقبولة عند أهل العلم .
قال البخاري : ما روي عن الشاميين فهو أصح^(٤) .
قال ابن معين : ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام ، وما روى عن
غيرهم يخلط فيه^(٥) .
وقال بذلك الإمام أحمد وابن المديني وابن المبارك وغيرهم من الأئمة^(٦) .

(١) المستدرك : ٥٣٩/٤ .

(٢) المعجم الأوسط : ٣٩٧/١ .

(٣) المستدرك : ٥٣٩/٤ .

(٤) التاريخ الكبير : ٣٦٩/١ .

(٥) انظر ضعفاء العقيلي : ٨٨/١ .

(٦) انظر تهذيب الكمال : ١٦٣/٣ ، وتهذيب التهذيب : ٢٨٠/١ ، التاريخ الكبير : ٣٦٩/١ .

ما يستفاد من الترجمة :

• جواز تسمية الرجل ابنه الوليد ، وإن كان الأصل على تسمية الأبناء بأحسن الأسماء . إلا أنّ في حديث الباب وفي الترجمة ما يدلّ على جواز ذلك .

وعلى فرض صحّة الحديث فالنهي ينصرف إلى الكراهة إذا كانت التسمية لمجرد الرّغبة في الاسم . أمّا إذا كانت هذه التسمية من باب تسمية الأبناء بأسماء العصاة والفجرة من كبراء الناس . فهذا منهي عنه .



بَاب : الْمَعَارِضُ مَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ

تحت هذا الباب ذكر الإمام البخاريّ حديث أنس رضي الله عنه قال : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ فَحَدَا الْحَادِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ارْفُقْ يَا أَنْجَشَةُ^(١) ، - وَيَحْكُ - بِالْقَوَارِيرِ^(٢) » .

وقول المصنّف - رحمه الله - : « الْمَعَارِضُ مَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ » لفظ حديث يروى عن عمران بن حصين موقوفاً ومرفوعاً عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « إِنَّ فِي الْمَعَارِضِ^(٣) لَمَنْدُوحَةٍ^(٤) عَنِ الْكَذِبِ » .

أخرجه البخاريّ في الأدب المفرد^(٥) قال : « ثنا عمرو بن مرزوق ، قال : أخبرنا شعبة عن قتادة ، سمع مطرفاً قال : صحبنا عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة ، فما أتى علينا يوم إلا أنشدنا فيه شعراً . ويقول لنا في ذلك : إِنَّ لَكُمْ فِي الْمَعَارِضِ مَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ » هكذا موقوف . وأخرجه أيضاً من طريق آدم عن شعبة عن قتادة به .

(١) أنجشة مولى رسول الله ﷺ . الأسود الحادي ، كان حسن الصوت بالحاء ، يكنى أبا مارية . الثقات : ١٥/٣ . الإصابة : ١١٩/١ .

(٢) القوارير : واحدة القوارير قاروة ، سميت بها لاستقرار الشرارب فيها .
أراد هنا أن الإبل إذا سمعت الحذاء أسرع في المشي واشتدّت فأزعجت الراكب .
النهاية : ٣٩/٤ .

(٣) المعارض جمع معراض ، من التعريض وهو خلاف التصريح من القول . يقال : عرفت ذلك في معراض كلامه . النهاية : ٢١٢/٣ .

(٤) مندوحة : سعة وفسحة . ندحت الشيء إذا وسعته ، يعني أن في التعريض بالقول من الاتساع ما يغني الرجل عن تعمّد الكذب . النهاية : ٣٥/٥ .

(٥) الأدب المفرد ، ص ٢٩٧ .

ورواه الطبراني^(١)، والطبري^(٢)، والبيهقي^(٣)، والحاكم^(٤) من طريق قتادة عن مطرف عن عمران موقوفاً .

وأخرجه ابن عدي^(٥)، والشَّهاب^(٦)، والبيهقي^(٧) من طريق داود بن الزبرقان عن سعيد بن أبي عروبة^(٨)، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى^(٩)، عن عمران مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

وأخرجه البخاري^(١٠) من طريق الحسن بن عمر^(١١) قال : حدثنا معتمر^(١٢)

(١) الطبراني الكبير : ١٠٦/١٨ .

(٢) تهذيب الآثار - مسند عمر : ٦٨٨/٢ .

(٣) البيهقي : ١٩٩/١٠ .

(٤) المستدرک : ٥٣٦/٣ .

(٥) الكامل : ٩٥/٣ .

(٦) مسند الشَّهاب : ١١٩/٢ .

(٧) البيهقي : ١٩٩/١٠ .

(٨) سعيد بن أبي عروبة مهران الشكري مولا هم أبو النضر البصري ، ثقة حافظ ، له تصانيف ، كثير التدليس . اختلط . من أثبت النَّاسَ في قتادة . ت ٦ أو ١٥٧ هـ . ع .
التقريب ، ص ٢٣٩ .

(٩) زرارة بن أوفى العامري الحرشي أبو حاجب البصري ، ثقة عابد . ت ١٩٣ هـ . ع .
التقريب ، ص ٢١٥ .

(١٠) الأدب المفرد ، ص ٣٠٥ .

(١١) الحسن بن عمر بن شقيق الجرمي أبو عليّ البصري ، نزيل الري ، صدوق .
ت ٢٣٢ هـ . التقريب ، ص ١٦٢ هـ .

(١٢) معتمر بن سليمان التيمي أبو محمد البصري ، يلقَّب الطُّفَيْل ، ثقة ع ت ١٨٧ هـ .
التقريب ، ص ٥٣٩ .

قال أبي^(١) : حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ^(٢) ، عن عمر فيما أرى شكَّ أبي أنه قال : « حسب امرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع » قال : وفيما أرى قال قال عمر : « أما في المعارض ما يكفي المسلم الكذب » .

الحكم على الحديث :

حديث عمران المرفوع عند البيهقي وابن عدي وغيرهما فيه داود بن الزبرقان .

قال عنه الحافظ : متروك^(٣) .

وقال ابن عدي : « تفرد برفعه داود »^(٤) .

وطريق الطيالسي عن شعبة عن قتادة به ، قال الحافظ رجاله ثقات^(٥) .

وطريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة به ، قال البيهقي : « الصحيح موقوف »^(٦) .

وعبد الوهاب قال عنه البخاري : « ليس بالقوي »^(٧) ، وقال الإمام أحمد :

(١) سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري ، ثقة عابد ت ١٤٣ هـ ع . التقريب ، ص ٢٥٢ .

(٢) أبو عثمان النهدي : هو عبد الرحمن بن مُلٍّ ، مخضرم مشهور بكنيته ، ثقة ثبت عابد . ت ٩٥ هـ وقيل بعدها . عاش ١٣٠ سنة ، وقيل أكثر ع . التقريب ، ص ٣٥١ .

(٣) التقريب ، ١٩٨ .

(٤) الكامل : ٩٥/٣ .

(٥) الفتح : ٣٢٧/١٠ .

(٦) البيهقي : ١٩٩/١٠ .

(٧) الضعفاء الصغير ، ص ٧٧ .

ضعيف الحديث^(١) . وقال مرة : عالم بسعيد ، ووثقه ابن معين والدارقطني^(٢) .
والحديث اختلف في رفعه ووقفه . والذين أوقفوه أئمة أجلاء كشعبة بن
الحجاج ، وابن عليّة ، وغيرهم . ولا مقارنة بين هؤلاء وبين داود بن
الزبرقان ، وعبد الوهاب مّن رفعوه .

ولعل هذا هو السبب الذي حمل البخاريّ على إخراجه موقوفاً .

وقد صحّح وقفه جماعة من أهل العلم كابن عدي والبيهقي وغيرهما .

أمّا رواية أبي عثمان النهدي عن عمر فإسنادها حسن .

ما يستفاد من الترجمة :

- التحذير من الكذب في القول وفي التعامل مع الناس ، وأنّ في
المعارض ما يغني المتكلّم عن تحمل الكذب والوقوع في إثمه .
- أنّ الله رفع الحرج عن هذه الأمة ، ويسرّ لها من التشريعات ما يحميها
من الوقوع في الآثام ، ورفع عنها من الأضرار التي كانت على الأمم السابقة .



(١) الضعفاء للعقيلي : ٧٧/٣ .

(٢) تهذيب الكمال : ٥٠٩/١٨ .

كتاب الاستِئْذَانِ

وفيه

- بَاب : السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ .

- بَاب : السَّلَامُ لِلْمَعْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ .

- بَاب : كُلُّ لَهْوٍ بَاطِلٌ إِذَا شَغَلَهُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ .

- بَاب : مَا جَاءَ فِي الْبِنَاءِ .

كِتَابُ الاسْتِئْذَانِ

بَابُ : السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾^(١)

ذكر الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود قال : « كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا : السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ ، السَّلَامُ عَلَى ميكَائيلَ ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ ، فَلَمَّا انصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، فَإِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ ذَلِكَ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ بَعْدُ مِنَ الْكَلَامِ مَا شَاءَ » .

ولفظ الترجمة حديث يروى عن ابن مسعود وأنس عن النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَضَعَهُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ ... » الحديث .

الحديث أخرجه البخاريّ في الأدب المفرد^(٢) ، وابن أبي شيبة^(٣) من طريق الأعمش ، عن زيد بن وهب^(٤) ، عن عبد الله بن مسعود .

(١) الآية (٨٦) من سورة النساء .

(٢) الأدب المفرد ، ص ٣٥٨ .

(٣) المصنّف : ٢٤٨/٥ .

(٤) زيد بن وهب الجهني أبو سليمان الكوفي ، ثقة جليل مخضرم . مات بعد الثمانين ، وقيل : سنة ست وتسعين . التقريب ، ص ٢٢٥ .

فأخرجه البخاريّ من طريق عمر بن حفص^(١) ، ثنا أبي^(٢) ، ثنا الأعمش به ، موقوفاً .

وأخرجه ابن أبي شيبه من طريق أحمد بن عثمان بن حكيم^(٣) ، نا عبد الرحمن بن شريك^(٤) ، عن أبيه ، عن الأعمش به مرفوعاً ، بلفظ : « إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَضَعَهُ فِي الْأَرْضِ ، فَأَفْشَوْهُ بَيْنَكُمْ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ إِذَا مَرَّ بِقَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ فَرَدُّوا عَلَيْهِ كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ فَضْلٌ دَرَجَةٌ بِتَذْكِيرِهِ إِيَّاهُمْ السَّلَامَ ، فَإِنْ لَمْ يَرُدُّوا عَلَيْهِ رَدَّ عَلَيْهِ مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُمْ وَأَطْيَبٌ » . ورواه البخاريّ بنحوه في الأدب .

ورواه الطبراني^(٥) من طريق الأعمش عن زيد به .

ورواه البخاري في الأدب المفرد^(٦) قال : ثنا شهاب^(٧) ، ثنا حماد بن سلمة ، عن حميد^(٨) ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ

(١) عمر بن حفص بن غياث بن طلق الكوفي ، ثقة . ت ٢٢٢ هـ . التقريب ، ص ٤١١ .

(٢) حفص بن غياث بن طلق النخعي الكوفي أبو عمر ، ثقة فقيه ، تغير حفظه في الآخر . ت ٤ - ١٩٥ هـ . ع . التقريب ، ص ١٧٣ .

(٣) أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي أبو عبدالله الكوفي ، ثقة . ت ٢٦١ هـ . التقريب ، ص ٨٢ .

(٤) عبد الرحمن بن شريك بن عبدالله النخعي ، صدوق يخطئ . ت ٢٢٧ هـ . التقريب ، ص ٣٤٢ .

(٥) الطبراني : ١٨٢/١٠ .

(٦) الأدب المفرد ، ص ٣٥٨ .

(٧) شهاب بن المعمر البلخي أبو الأزهر . ثقة ، صاحب حديث . التقريب ، ص ٢٦٩ .

(٨) حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري ، اختلف في اسم أبيه . ثقة مدلس . ت ٢ أو ١٤٣ هـ . ع . التقريب ، ص ١٨١ .

من أسماء الله تعالى وضعه الله في الأرض ، فأفشوا السلام بينكم «
هكذا مختصراً .

وأخرجه البزار واللفظ له^(١) ، وابن عدي^(٢) من طريق يحيى بن أبي كثير^(٣) ،
عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « إن السلام اسم من أسماء الله
فأفشوه بينكم » .

وأخرجه الطبراني^(٤) ، والخطيب البغدادي^(٥) من طريق يحيى بن سعيد
الأنصاري عن سعيد بن المسيّب ، عن أبي هريرة ، وزاد فيه : « تحية لأهل
ديننا ، وأماناً لأهل نمتنا » .

الحكم على الحديث :

حديث ابن مسعود روي مرفوعاً وموقوفاً .

أما المرفوع عند ابن أبي شيبه وغيره ففيه عبدالرحمن بن شريك بن
عبدالله ؛ وهما أبو حاتم^(٦) . واختلف في وقفه ورفع .

قال الدارقطني : « يرويه عنه الأعمش ، واختلف عنه ، فرواه شريك
وزهير وعليّ بن مسهر ، وعيسى بن يونس ، وأبو معاوية ، وابن نمير ، وأبو

(١) البزار (البحر الزخار) : ١٧٧٠/٥ - ١٧٧١ .

(٢) الكامل : ١١/٢ .

(٣) يحيى بن أبي كثير الطائي مولا هم أبو نصر اليمامي ، ثقة ثبت ، يدلّس ويرسل .
ت ١٣٢ هـ . ع . التّريب ، ص ٥٩٦ .

(٤) الطبراني الصغير : ١٣٥/١ .

(٥) تاريخ بغداد : ٣٩٦/٤ .

(٦) الجرح والتعديل : ٢٤٤/٥ .

جعفر الرّازي ، وابن جريج عن فافاه^(١) ، عن الأعمش ، ومسعر عن الأعمش كلّهم وقفه . ورواه شريك من رواية ابنه عبدالرحمن عنه مرفوعاً ، ورفعاه أيضاً إبراهيم بن حميد الطّويل عن شعبة ، ووقفه غيره ، ورفعاه يحيى ابن حماد عن أبي عوانة عن الأعمش ، ورفعاه أيضاً ورقاء وأيوب بن جابر جميعاً عن الأعمش ، والموقوف أصحّ^(٢) .

قال الحافظ ابن حجر : « طريق الموقوف أقوى »^(٣) .

وحديث أنس رجاله ثقات مخرج لهم في الصحيح ما عدا حمّاد بن سلمة لم يخرج له البخاري^(٤) إلا على سبيل الاستشهاد .

(١) قال الخطيب البغدادي : هو إسماعيل بن مسلم السكوني ، وهو ابن أبي زياد ، وهو فافاه الذي يحدث عن الأعمش ، ولم يذكر فيه جرحاً ، انظر موضح أوهام الجمع والتفريق : ٤٠٨/١ - ٤١٠ ، ونزهة الألباب لابن حجر : ٦٦/٢ .

(٢) العلل للدارقطني : ٧٥/٥ .

(٣) الفتح : ١٧/١١ .

(٤) قال ابن حبان في مقدّمة صحيحه : « وربما أروي في هذا الكتاب ، واحتجّ بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل : سماك بن حرب ، وداود بن أبي هند ، ومحمد بن إسحاق بن يسار ، وحمّاد بن سلمة ، وأبي بكر بن عيّاش ممّن تنكّب عن رواياتهم بعض أئمتنا واحتجّ بهم البعض . فمن صحّ عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحّة الاعتبار على سبيل الدين أنّه ثقة احتججت به ولم أعرج على قول من قدح فيه ، ومن صحّ عندي بالدلائل النّيرة والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنّه غير عدل لم أحتجّ به وإن وثّقه بعض أئمتنا . وإنّي سأمثل واحداً منهم وأتكلم عليه ليستدرك به المرء من هو مثله ... » ثمّ ذكر حمّاد بن سلمة . ص ١٥٧ .

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار في ترجمة حمّاد بن سلمة : « ولم ينصف من ترك حديثه ثمّ لم يترك حديث ابن أخي الزّهريّ وعبدالرحمن بن عبدالله بن دينار وأقرانهما » . وذكر في الثقات كلاماً قريباً من هذا : ٢١٦/٦ في ترجمة حمّاد . وقال البيهقي : هو أحد أئمة المسلمين ، إلّا أنّه لما كبر ساء حفظه فلذا تركه البخاريّ .

وقد حسن الحافظ ابن حجر هذا الإسناد . ولم يتبين لي ما الذي صرف الحافظ عن الحكم على الحديث بدرجة الصحة وحكم بالحسن؟! . مع أن الحديث إسناده صحيح .

وحديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فيه بشر بن رافع^(١) عن يحيى ، وبشر ضعيف .

قلت : وممن أجاب عن هذا الإيراد وذبح عن الإمام البخاري في صنيعه هذا الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسي في شروط الأئمة الستة . فقال : « حماد بن سلمة إمام كبير ، مدحه الأئمة وأطنبوا لما تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه معتمداً عليه ، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة ، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث غيره من أقرانه كشعبة وحماد بن زيد ، وأبي عوانة ، وأبي الأحوص وغيرهم . ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه حديثاً لم يختلفوا عليه . وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم ، ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته » اهـ.

وذكر الشيخ العلامة المعلمي ذلك في معرض ردّه على الكوثري في شأن حماد بن سلمة وعدم إخراج البخاري لحديثه فقال : « أقول : أما التغير فلا مستند له ، ونصوص الأئمة تبين أن حماداً أثبت الناس في ثابت وحميد مطلقاً . وكأنه كان قد أتقن حفظ حديثهما ، فأما حديثه عن غيرهما فلم يكن يحفظه ، فكان يقع له فيه من الخطأ إذا حدث من حفظه أو حين يحول إلى الأصناف التي جمعها كما مرّ ، ولم يتركه البخاري ، بل استشهد به في مواضع من (الصحيح) فأما عدم إخرجه له في الأصول فلا يوجب أن يكون عند غير أهل لذلك ، ولذلك نظائر :

هذا سليمان بن المغيرة الذي تقدّم أنه من أثبت الناس في ثابت وأنه أثبت فيه من حماد ابن زيد ، وقد ثبتته الأئمة جداً . قال أحمد : « ثبت ثبت » ، وقال ابن معين : « ثقة ثقة » ، والثناء عليه كثير ، ولم يغمزه أحد ، ومع ذلك ذكروا أن البخاري لم يحتج به ولم يخرج له إلا حديثاً واحداً مقروناً بغيره » اهـ . التنكيل ، ص ٤٥٣ .

(١) بشر بن رافع الحارثي أبو الأسباط النجراني . ضعيف الحديث . التقريب ، ص ١٢٣ .

وحديث يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيّب قال الحافظ عنه^(١) : « أخرجه البيهقيّ الشعب^(٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بسند ضعيف ، وألفاظهم سواء » .

قلت : في إسناده عصمة بن محمّد الأنصاري^(٣) كذّبه ابن معين ، وقال الدارقطني : متروك . وقال أبو حاتم : ليس بقويّ ، وقال ابن عدي : منكر الحديث^(٤) .

ما يستفاد من الترجمة :

- السَّلَام اسم من أسماء الله الحسنى ، وضعه الله لعباده في الأرض تحية لهم يحيي به بعضهم بعضاً . ورابطة بينهم يتحابون به ، وبه يتعارفون .
- أنّ أسماء الله تعالى توقيفية . ولا يجوز لأحد أن ينسب لله تبارك وتعالى اسماً أو صفة إلاّ ما ثبت بنصوص الكتاب والسنة .



(١) فتح الباري : ١٧/١١ .

(٢) شعب الإيمان : ٤٣٣/٦ .

(٣) عصمة بن محمّد بن هشام بن عروة ، وهو ضعيف . انظر الكامل لابن عدي : ٣٧١/٥ ، اللسان : ١٧٠/٤ ، الجرح والتعديل : ٢٠/٧ .

(٤) الكامل : ٣٧١/٥ .

بَاب : السَّلَامِ لِلْمَعْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ

خَرَجَ الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث ابن عمرو « أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ : أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : تُطْعِمُ الطَّعَامَ ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَعَلَى مَنْ لَمْ تَعْرِفْ » .

وقوله : « السَّلَامُ لِلْمَعْرِفَةِ » لفظ حديث رواه ابن مسعود ﷺ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ إِذَا كَانَتِ التَّحِيَّةُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ » .

وفي رواية : « إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ تَسْلِيمَ الْخَاصَّةِ ... » الحديث .

وفي رواية : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ السَّلَامُ لِلْمَعْرِفَةِ ... » وهو مطابق للفظ الترجمة .

فالأولى أخرجها الإمام أحمد^(١) قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ مُجَالِدٍ^(٢) ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ^(٣) ، قَالَ : « أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَجِئْنَا نَمْشِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، فَلَمَّا رَكَعَ النَّاسُ رَكَعَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَكَعْنَا مَعَهُ وَنَحْنُ نَمْشِي ، فَمَرَّ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ - وَهُوَ رَاكِعٌ - : صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ ، سَأَلَهُ بَعْضُ الْقَوْمِ : لِمَ قُلْتَ حِينَ سَلَّمَ عَلَيْكَ الرَّجُلُ صَدَقَ اللَّهُ

(١) المسند : ٣٨٧/١ .

(٢) مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمِيرِ الْهُمْدَانِي (بسكون الميم) أَبُو عمرو الكوفي ، ليس بالقويّ ، تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ . ت ١٤٤ هـ . . التَّقْرِيبُ ، ص ٥٢٠ .

(٣) الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ النَّخْعِيِّ أَبُو عمرو أو أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مَخْضَرَمٌ ، ثَقَّةٌ ، مَكْثَرٌ ، فُقِيهِ . ت ٤ أو ٧٥ هـ . ع . التَّقْرِيبُ ، ص ١١١ .

وَرَسُولُهُ ؟ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنِّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ إِذَا كَانَتِ التَّحِيَّةُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ » .

الرواية الثانية^(١) أخرجه البخاري واللفظ له في الأدب المفرد^(٢) ، والحاكم^(٣) من طريق بشير بن سلمان^(٤) ، عن سيار أبي الحكم^(٥) ، عن طارق^(٦) ، عن ابن مسعود ، عن النَّبِيِّ ﷺ بلفظ : « بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ تَسْلِيمُ الْخَاصَّةِ ، وَفُشُوُ التَّجَارَةِ ؛ حَتَّى تُعَيِّنَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا عَلَى التَّجَارَةِ ، وَقَطْعُ الْأَرْحَامِ ، وَفُشُوُ الْقَلَمِ ، وظهور الشهادة بالزُّورِ ، وَكِتْمَانُ شَهَادَةِ الْحَقِّ » .

وأخرجه الحاكم^(٧) ، والطيالسي واللفظ له^(٨) ، والبيهقي^(٩) من طريق

(١) وهي رواية : « إن بين يدي الساعة ... » .

(٢) الأدب المفرد ، ص ٣٦٠ .

(٣) المستدرک : ١١٠/٤ .

(٤) بشير بن سليمان الكندي أبو إسماعيل الكوفي ، والد الحكم ، ثقة يغرب . التقريب ، ص ١٢٥ .

(٥) (سيار) قال الحافظ : « وقع في الإسناد سيار أبي الحكم عن طارق ، والصواب : عن سيار أبي حمزة » اهـ . قلت : سيار هذا قال عنه الحافظ : مقبول . التقريب ، ص ٢٦٢ .

(٦) طارق بن شهاب بن عبدشمس البجلي الأحمسي الكوفي ، أبو عبدالله . ت ٢ أو ٨٣ هـ . ع . التقريب ، ص ٢٨١ .

(٧) المستدرک : ٤٩٣/٤ .

(٨) الطيالسي في مسنده ص ٥٢ .

(٩) البيهقي : ٢٤٥/٢ .

عبدالأعلى بن الحكم^(١) ، عن خارجة بن الصلت^(٢) ، عن عبد الله بن مسعود ، بلفظ : « من أشرط الساعة أن يسلم الرجل على الرجل بالمعرفة ... » الحديث .

وأخرجه ابن خزيمة^(٣) من طريق قتادة ، عن سالم بن أبي الجعد^(٤) ، عن أبيه قال : « لقي عبد الله رجل ، فقال : السلام عليك يا أبا عبد الرحمن ... » ... الحديث وفيه : « وأن لا يسلم الرجل إلا على من يعرف » .

وأخرجه ابن عدي^(٥) من طريق الأعور^(٦) ، إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، وفيه : « لا تقوم الساعة حتى يكون السلام للمعرفة » . وفي الموطأ^(٧) أنه بلغه عن عبد الله بن مسعود أنه كان يدب راکعاً .

(١) عبدالأعلى بن الحكم الكلابي سمع ابن مسعود ، وثقه ابن حبان . الثقات : ١٢٨/٥ ، والجرح والتعديل : ٢٥/٦ .

(٢) خارجة بن الصلت البرجمي الكوفي ، مقبول . التقريب ، ص ١٨٦ ، سمع ابن مسعود ، روى عنه الشعبي ، قال الحافظ : قال ابن أبي خيثمة : إذا روى الشعبي عن رجل وسمّاه فهو ثقة يحتج بحديثه . تهذيب التهذيب : ٦٦/٣ . وثقه ابن حبان : ٢١١/٤ ، قال الذهبي : محله الصدق . الكاشف : ٣٦١/١ .

(٣) صحيح ابن خزيمة : ٢٨٣/٢ .

(٤) سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي مولا هم الكوفي ، ثقة ، وكان يرسل كثيراً . ت ٧ أو ٩٨ هـ . ع . التقريب ، ص ٢٢٦ .

(٥) الكامل : ٤١٢/٦ .

(٦) ميمون أبو حمزة القصاب الأعور ... أحاديثه التي يرويها خاصة عن إبراهيم مما لا يتابع عليها . الكامل : ٤١٢/٦ .

قال الحافظ : « ميمون أبو حمزة الأعور مشهور بكنيته ، ضعيف » . التقريب ، ص ٥٥٦ .

(٧) الموطأ : ١٦٥/١ .

الحكم على الحديث :

حديث مجالد عن عامر عن الأسود بن يزيد عند أحمد في إسناده مجالد ليس بالقوي .

حديث طارق بن شهاب عن ابن مسعود عند البخاري في الأدب وغيره . قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه^(١) ، ووافقه الذهبي ، وقال الحافظ : سنده صحيح^(٢) .

قال الدارقطني : « سيار أبو الحكم^(٣) ، لم يسمع من طارق بن شهاب شيئاً ولم يرو عنه^(٤) »^(٥) .

قلت : لعلّ هذا هو الذي صرف البخاري عن إخراج الحديث من هذا الطريق . وقد ذكر الدارقطني أيضاً أنه اختلف فيه . فقليل : سفيان عن بشير عن سيار أبي حمزة . وقيل : سفيان عن بشير عن سيار أبي الحكم . وطريق قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه .

(١) المستدرک : ١١٠/٤ .

(٢) الفتح : ٢١/١١ .

(٣) سيار أبو الحكم العنزي ، اسمه ورْدان ، وقيل ورد ، ثقة . ت ١٢٢ هـ . ع . التقريب ، ص ٢٦٢ .

(٤) قال المزيّ : قال أحمد : هو سيار بن أبي حمزة ، وليس قولهم سيار بن أبي الحكم بشيء ، أبو الحكم ماله ولطارق بن شهاب ؟ ! إنما هو سيار أبي حمزة . تهذيب الكمال : ٣١٥/١٢ .

لكن البخاريّ ذكر سيار في تاريخه وذكر أن له رواية عن طارق . وعن سيار أبي الحكم . ومن أثبت مقدّم على من نفى . خاصة من أمثال البخاريّ والأئمة المشهورين . انظر التاريخ الكبير : ١٦١/٤ .

(٥) العلل للدارقطني : ١١٩/٥ .

صَحَّحَهَا ابْنُ خَزِيمَةَ^(١) لَكِنْ فِيهَا أَبُو الْجَعْدِ وَهُوَ رَافِعُ بْنُ سَلَمَةَ لَمْ يُخْرَجْ لَهُ الْبُخَارِيُّ .

وَطَرِيقُ مَيْمُونِ أَبُو حَمْزَةَ الْأَعْمُورِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ فِيهَا مَيْمُونٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

مَا يَسْتَفَادُّ مِنَ التَّرْجُمَةِ :

• إِفْشَاءُ السَّلامِ سَمَةً كَرِيمَةً مِنْ سَيِّمَاتِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَرِبَاطٌ وَثِيقٌ لِلْمَحَبَّةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَسَبَبٌ لِلتَّالَفِ وَالْمُودَّةِ فِيمَا بَيْنَهُمْ .

• أَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي إِقَاءِ السَّلامِ أَوْ رَدِّهِ .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : « فِي مَشْرُوعِيَّةِ السَّلامِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْرِفَةِ اسْتِفْتَاخٌ لِلْمُخَاطَبَةِ لِلتَّائِيَسِ ، لِيَكُونَ الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ إِخْوَةً ، فَلَا يَسْتَوْحِشُ أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ ، وَفِي التَّخْصِيصِ مَا يُوَقِّعُ الْاسْتِيْحَاشَ ، وَيَشْبَهُ صُدُودَ الْمُتَهَاجِرِينَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ « اهـ. »^(٢) .

• وَكَوْنُ السَّلامِ لِلْمَعْرِفَةِ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ تَنْبِيهِ كَرِيمٍ مِنْهُ ﷺ إِلَى شِدَّةِ غَرَبَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِ السَّلامِ ، وَتَقَاطُعِ الْأَرْحَامِ ، وَفُشْوِ النَّعْرَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَالْعَادَاتِ الْقَبِيلِيَّةِ الْمُقَيَّتَةِ كَمَا كَانَتْ قَدِيمًا عِنْدَ الْعَرَبِ .



(١) صحيح ابن خزيمة : ٢٨٣/٢ .

(٢) شرح ابن بطَّال : ١٧/٩ .

بَاب : كُلُّ لَهْوٍ بَاطِلٌ إِذَا شَغَلَهُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ : تَعَالَ أَقَامِرَكَ فَلْيَتَصَدَّقْ » .

ولفظ الترجمة حديث يروى عن عدد من الصحابة ، منهم : عمر ، وجابر ، وأبو هريرة ، وعقبة بن عامر الجهني .

وأقربها حديث عقبة بن عامر الجهني قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ بَاطِلٌ ؛ إِلَّا رَمْيَةَ الرَّجُلِ بِقَوْسِهِ ، وَتَأْدِيبَهُ فَرَسَهُ ، وَمَلَاعِبَتَهُ امْرَأَتَهُ ، فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ » .

أخرجه الإمام أحمد^(١) قال : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو سَلَامٍ^(٢) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْرَقِ^(٣) ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَدْخُلُ الثَّلَاثَةَ بِالسُّنْهُمِ الْوَاحِدِ الْجَنَّةَ : صَانِعَهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ ، وَالْمُمِدَّ بِهِ ، وَالرَّامِيَ بِهِ ، وَقَالَ : ارْمُوا وَارْكَبُوا ، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا ، وَإِنْ كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ ... » الحديث .

(١) المسند : ١٤٤/٤ .

(٢) أبو سلام مطور الحبشي ، ثقة يرسل . التقريب ، ص ٥٤٥ .

(٣) عبدالله بن زيد الأزرق ، مقبول . التقريب ، ص ٣٠٤ .

وأخرجه الإمام أحمد من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عن أَبِي سَلَامٍ ،
عن خَالِدِ بْنِ زَيْدٍ^(١) ، عن عُقْبَةَ ، وذكره .

وأخرجه من هذ الطريق أيضاً ابن الجارود في المنتقى^(٢) ، وأبو داود^(٣) ،
والنسائي^(٤) ، والحاكم^(٥) .

وأخرجه الطيالسي^(٦) ، والترمذي^(٧) ، وابن ماجه^(٨) ، والدارمي^(٩) ،
والبيهقي^(١٠) ، والطبراني^(١١) من طريق يحيى عن أَبِي سَلَامٍ ، عن عبد الله بن
الأزرق ، عن عقبة بنحوه .

وأخرج الحاكم^(١٢) في مستدركه من طريق المقبري عن أبي هريرة عن
النَّبِيِّ ﷺ قال : « كُلُّ شَيْءٍ مِنْ لَهْوِ الدُّنْيَا بَاطِلٌ ، إِلَّا ثَلَاثَةٌ : انتضالك
بقوسك ، وتأديبك فرسك ، وملاعبتك أهلك ، فإنها من الحق » .

-
- (١) خالد بن زيد الجهني عن عقبة في الرمي ، مقبول . التّقریب ، ص ١٨٨ .
(٢) المنتقى ، ص ٢٦٦ .
(٣) سنن أبي داود : باب في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ : ١٣/٣ .
(٤) سنن النسائي : كتاب الجهاد ، باب ثواب من رمى بسهم في سبيل الله : ٣٩/٣ .
(٥) المستدرک : ١٠٤/٢ .
(٦) مسند الطيالسي ، ص ١٣٥ .
(٧) جامع الترمذي : كتاب فضائل الجهاد ، باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله :
١٧٤/٤ .
(٨) سنن ابن ماجه : كتاب الجهاد ، باب الرمي في سبيل الله : ٩٤٠/٢ .
(٩) الدارمي : ٢٦٩/٢ .
(١٠) البيهقي : ٢١٨/١٠ .
(١١) الطبراني الكبير : ٣٤١/١٧ .
(١٢) المستدرک : ١٠٤/٢ .

وأخرج ابن حبان من حديث المنذر بن زياد الطائي^(١) ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : « كُلِّ لَهْوٍ يَكْرَهُ ، إِلَّا مَلَاعِبَةَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ ، وَمَشْيَهُ بَيْنَ الْهَدَفَيْنِ ، وَتَعْلِيمَهُ فَرَسَهُ » . رواه ابن حبان في الضعفاء^(٢) ، وأعله بالمنذر .

الحكم على الحديث :

حديث عقبه :

قال الترمذي : « حسن صحيح »^(٣) .

قال الحاكم : صحيح الإسناد^(٤) .

حديث المقبري عن أبي هريرة في سنده سويد بن عبدالعزيز ، وهو ضعيف ، وفيه محمد بن عجلان^(٥) قال عنه الحافظ الحافظ : صدوق ، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة .

وحديث زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعاً . أعله ابن حبان بالمنذر ابن زياد ، وقال عنه : « كان ممن يقلب الأسانيد ، وينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فاستحق ترك الاحتجاج به إذا انفرد »^(٦) .

(١) المنذر بن زياد الطائي ، من أهل البصرة . كان ممن يقلب الأسانيد ، وينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فاستحق ترك الاحتجاج به إذا انفرد . انظر المجروحين لابن حبان : ٣٧/٣ ، وقد ذكر حديث الباب هناك عن المنذر .

(٢) المجروحين لابن حبان : ٣٧/٣ .

(٣) سنن الترمذي : ١٧٤/٤ .

(٤) المستدرک : ١٠٢/٢ .

(٥) محمد بن عجلان المدني . ت ١٤٨ هـ . التقريب ، ص ٤٩٦ .

(٦) المجروحين : ٧٣/٣ .

ما يستفاد من الترجمة :

- في الترجمة تنبيه إلى أنّ الله المشغل عن طاعة الله المؤدي إلى خسارة الوقت هو من الباطل الذي رده الشرع .
- أنّ الله المباح العائد بفائدة على صاحبه ، والسالم من المخالفة الشرعية هو مقبول مأجور عليه .
- وفيه أيضاً : فضل الرمي والركوب ، وحسن المعاشرة مع الزوجة .



بَاب : مَا جَاءَ فِي الْبِنَاءِ

لم يذكر الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً مرفوعاً للنبيّ ﷺ يستدلّ به على مقصود الترجمة . إنما أخرج أثر ابن عمر : « رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَنَيْتُ بِيَدَيَّ بَيْتًا يُكِنُّنِي مِنَ الْمَطَرِ ، وَيُظِلُّنِي مِنَ الشَّمْسِ ، مَا أَعَانَنِي عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ » .

قال الحافظ ابن حجر : « وفي ذمّ البناء مطلقاً حديث خباب^(١) رفعه : « يُؤْجَرُ الرَّجُلُ فِي نَفَقَتِهِ كُلِّهَا إِلَّا التُّرَابَ »^(٢) .

قلت : حديث خباب أخرجه الإمام أحمد^(٣) من طريق وكيع ، حدّثنا ابنُ أبي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسٍ^(٤) قَالَ : « دَخَلْنَا عَلَى خَبَّابٍ نَعُوذُهُ - وَهُوَ يَنْنِي حَائِطًا لَهُ - فَقَالَ : الْمُسْلِمُ يُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ خَلَا مَا يَجْعَلُ فِي هَذَا التُّرَابِ - وَقَدْ اكْتَوَى سَبْعًا فِي بَطْنِهِ - وَقَالَ : لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُوَ بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ » .

(١) خَبَّابُ بْنُ الْأَرْتِ بْنِ جَنْدَلَةَ بْنِ سَعْدِ التَّمِيمِيِّ ، وَيُقَالُ الْخَزَاعِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، سَبِيَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَبِيعَ بِمَكَّةَ ، مِنْ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ ، شَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا ، نَزَلَ الْكُوفَةَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٣٧ هـ . الْإِصَابَةُ : ٢٥٨/٢ .

(٢) الْفَتْحُ : ١١٠/١١ .

(٣) الْمُسْنَدُ : ١٠٩/٥ .

(٤) قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ الْبَجَلِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ مَخْضَرٌ ، يُقَالُ : لَهُ رُؤْيَا ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ : إِنَّهُ اجْتَمَعَ لَهُ أَنْ يَرُويَ عَنِ الْعَشْرَةِ . مَاتَ بَعْدَ ٩٠ هـ أَوْ قَبْلَهَا ، ع . التَّقْرِيبُ ، ص ٤٥٦ .

وأخرجه الترمذي واللفظ له^(١) ، وابن ماجه^(٢) من طريق شريك ، عن أبي إسحاق ، عن حارثة بن مضرب^(٣) ، عن خباب ، وفيه : « لا تَمْنُوا الْمَوْتَ » .
وَقَالَ : « يُؤْجَرُ الرَّجُلُ فِي نَفَقَتِهِ كُلِّهَا إِلَّا التُّرَابَ أَوْ قَالَ : فِي الْبِنَاءِ » .

وأخرجه ابن حبان^(٤) من طريق أبي معاوية الضري ، ثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس ، عن خباب به ، دون قوله وفيه : « لا تَمْنُوا الْمَوْتَ » .
وأخرجه الطبراني^(٥) من طريق القاسم ، عن أبي أمامة ، عن خباب ، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما أنفق المؤمن من نفقة إلا أجر فيها إلا النفقة في هذا التراب » .

وأخرجه الإمام البخاري^(٦) من طريق آدم عن شعبة ، عن إسماعيل ، عن قيس عن خباب قال : « إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ سَلَفُوا مَضَوْا وَلَمْ تَنْقُصْهُمْ الدُّنْيَا ، وَإِنَّا أَصْبْنَا مَا لَا نَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا التُّرَابَ ، وَلَوْ لَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُوَ بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ » .

وأخرجه البخاري في الأدب^(٧) من طريق عبيد الله بن موسى^(٨) ، عن

-
- (١) جامع الترمذي : كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب ٤٠ : ٦٥١/٤ .
 - (٢) سنن ابن ماجه : كتاب الزهد ، باب في البناء والخراب : ١٣٩٤/٢ .
 - (٣) حارثة بن مضرب العبدي الكوفي ، ثقة ، غلط من نقل عن ابن المديني أنه تركه .
التقريب ، ص ١٤٩ .
 - (٤) صحيح ابن حبان : ٣٤/٨ .
 - (٥) الطبراني الكبير : ٥٧/٤ .
 - (٦) صحيح البخاري ، كتاب المرضى ، باب تمني المريض الموت : ٢/٧ (٥٦٧٢) ،
والأدب المفرد ، ص ١٦١ .
 - (٧) الأدب المفرد ، ص ١٥٩ .
 - (٨) عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد ، ثقة ، قال أبو حاتم : كان
أثبت في إسرائيل من أبي نعيم . ت ٢١٣ هـ . ع . التقريب ، ص ٣٧٥ .

إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن حارثة بن مضرب ، عن خباب ، قال :
« إِنَّ الرَّجُلَ لَيُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْبِنَاءَ » .

الحكم على الحديث :

إسناد أحمد إسناد صحيح ، ورجاله هم رجال البخاري .

والحديث قال عنه الترمذي : « حسن صحيح »^(١) .

وصححه ابن حبان^(٢) .

وإسناد البخاري في الأدب المفرد صحيح ، ورجاله رجال الصحيح :
آدم وشعبة ومن فوقهما . إلا أنّ البخاري لم يخرج لفظة البناء الواردة في
الترجمة . بل اكتفى بذكر النهي عن تمني الموت .

وأخرج الطريق الآخر وهو طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل لفظة
الترجمة ، لكنه من طريق حارثة بن مضرب ، وليس من رجال الصحيح .

وعلى كلّ فالإسناد صحيح .

ما يستفاد من الترجمة :

- جواز البناء ، والإنفاق على ذلك .
- كراهية الانشغال بالبناء الذي لا يحتاج إليه ، والانصراف إليه ، وترك
أمر الآخرة .



(١) سنن الترمذي : ٦٥١/٤ .

(٢) صحيح ابن حبان : ٣٤/٨ .

كتاب الدعوات

وفيه

- باب : إذا بات طاهراً وفضله .

كِتَابُ الدَّعَوَاتِ

بَاب : إِذَا بَاتَ طَاهِرًا وَفَضْلُهُ

أخرج الإمام البخاري في هذا الباب حديث البراء بن عازب عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ وَقُلْ : اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَهْبَةً وَرَغْبَةً إِلَيْكَ ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ ، أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ ، فَإِنْ مِتُّ مِتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَقُولُ . فَقُلْتُ أَسْتَذْكِرُهُنَّ : وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ ، قَالَ : لَا ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ » .

قال الحافظ : « ورد في هذا المعنى عدّة أحاديث ليست على شرطه » .

قلت : أقرب هذه الأحاديث للفظ الترجمة حديث أبي أمامة وحديث ابن عمر . ولفظ حديث أبي أمامة هو : « من تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ زَهَبَ الْإِثْمُ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ » . قال أبو ظَبْيَةَ الحمصي^(١) :

(١) أبو ظَبْيَةَ (بفتح أوله وسكون الموحدة بعدها تحتانيّة) السُّلَفِي الكَلَاعِي ، نزل حمص ، مقبول . التَّقْرِيب ، ص ٦٥٢ ، الثَّقَات : ٥٧٣/٥ .

قال الشيخ ناصر الدّين الألباني - رحمه الله - : « قول الحافظ في أبي ظبيّة (مقبول) غير مقبول ، بل هو قصور ، فإنَّ الرَّجُلَ قد وثَّقه جماعة من المتقدِّمين منهم ابن معين . وقال الدارقطني (ليس به بأس) وقد روى عنه جماعة من الثقات » السلسلة الصحيحة : ١٤٤/٢ .

- قلت : ابن معين يتساهل في توثيقه ، فربما وثَّق الضعفاء .

- ورواية الثقات عنه لا تعدّ توثيقاً له .

- وقول الدارقطني فيه : وتوثيق ابن حبان لعل ذلك هو الذي حمل الحافظ على قول فيه .

وأنا سمعت عمرو بن عَبَّسَةَ^(١) يحدث بهذا الحديث عن رسول الله ﷺ ، قال :
وسمعتة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من بات طاهراً على ذكر الله
لم يَتَغَارَ »^(٢) ساعة من الليل يسأل الله فيها شيئاً من أمر الدنيا والآخرة إلا
آتاه إياه » .

أخرجه الإمام أحمد^(٣) من طريق أبي بكر بن عيَّاش ، عن عاصم^(٤) ، عن
شهر بن حوشب ، عن أبي أمامة ، وذكر الحديث ، لكن بلفظ : « رجل
يبیت علی طهر » .

وأخرجه النسائي^(٥) ، والطبراني^(٦) من طريق شهر عن أبي أمامة به .

وأخرج ابن حبان واللفظ له^(٧) ، والطبراني^(٨) من طريق ابن المبارك ، عن
الحسن بن ذكوان^(٩) ، عن سليمان الأحول^(١٠) ، عن عطاء ، عن ابن عمر

(١) عمرو بن عَبَّسَةَ بن عامر بن خالد السَّلَميَّ أبو نجیح ، صحابيَّ أسلم قديماً وهاجر بعد
أحد . التَّقریب ، ص ٤٢٤ .

(٢) يتَغَارَ : تعار بفتح تاء وراء مشددة : استيقظ ، ولا يكون إلا يقظة مع كلام ، وقيل :
تَمْطَى وَأَنَّ . الفتح : ١١٠/١١ .

(٣) المسند : ١١٣/٤ .

(٤) هو ابن بهدلة .

(٥) النسائي ، السنن الكبرى ، كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ثواب من أوى طاهراً : ٢٠١/٦ .

(٦) الطبراني الأوسط : ٣٠٢/٢ .

(٧) ابن حبان : ٣٢٨/٣ .

(٨) الطبراني الكبير : ٤٤٦/١٢ .

(٩) الحسن بن ذكوان المعلم البصري أبو سلمة . الثقات : ١٦٣/٦ . قال ابن معين :

ضعيف ، وأبو حاتم . وعند أحمد : أحاديثه أباطيل ، وقال النسائي : ليس بالقوي .

تهذيب التهذيب : ٢٤١/٢ . قال الحافظ في التَّقریب : صدوق يخطئ . ص ١٦٧ .

وقال في المدلسين : مختلف في الاحتجاج به ، ص ٣٨ . وذكره العقيلي في الضعفاء :

٢٢٣/١ . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به : ٣١٧/٢ .

(١٠) سليمان بن أبي مسلم المكي الأحول ، ثقة ثقة ، قاله أحمد ، من الخامسة . التَّقریب ، ص ٢٥٤ .

قال : قال رسول الله ﷺ : « من بات طاهراً بات في شعاره ملك ، فلم يستيقظ إلا قال الملك : اللهم اغفر لعبدك فلان بأنه بات طاهراً » .

وأخرجه النسائي^(١) من طريق شهر عن أبي ظبية ، قال : سمعت عمرو ابن عبسة يقول ، وذكر الحديث .

فدلّ على أنّ الحديث رواه عمرو بن عبسة ، ولم يروه أبو أمامة .

وفي المسند^(٢) من طريق عاصم عن شهر عن أبي ظبية عن معاذ .

وعند الطيالسي^(٣) وعبد بن حميد^(٤) من طريق عاصم عن شهر عن أبي ظبية عن معاذ عن النبي ﷺ : « من نام طاهراً فتعار من الليل لم يسأل الله شيئاً ... » الحديث .

ولفظ عبد بن حميد « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَبِيتُ وَهُوَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ طَاهِرًا فَيَتَعَارُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَيَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ » .

وأخرج الطبراني^(٥) من حديث ابن عيَّاش عن العباس بن عتبة^(٦) ، عن

(١) سنن النسائي : كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ثواب من أوى طاهراً إلى فراشه : ٢٠١/٦ .

(٢) المسند : ٢٤١/٥ .

(٣) الطيالسي ، ص ٧٧ .

(٤) مسند عبد بن حميد ، ص ٧٣ .

(٥) الطبراني : ٤٤٦/١٢ .

(٦) العباس بن عتبة ، قال ابن حبان : « عيَّاش بن عتبة يروي عن عطاء بن أبي رباح » . الثقات : ٢٩٣/٧ .

وقال العقيلي : « عباس بن عتبة عن عطاء لا يصحّ حديثه » . الضعفاء : ٣٦٢/٣ .

وقال الحافظ في اللسان : ٢٤٢/٣ : « العباس بن عتبة عن عطاء لا يصحّ حديثه » .

عطاء بن رباح ، عن ابن عمر ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « طَهَّرُوا هَذِهِ الْأَجْسَادَ طَهَّرَكُمُ اللَّهُ . فَإِنَّهُ لَيْسَ عَبْدٌ يَبِيتُ طَاهِرًا إِلَّا بَاتَ مُلْكٌ فِي شَعَارِهِ لَا يَنْقَلِبُ سَاعَ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدٍ فَلَانِ فَإِنَّهُ بَاتَ طَاهِرًا » .

الحكم على الحديث :

حديث أبي أمامة أو عمرو بن عبسة فيه شهر بن حوشب .

قال النسائي - بعد أن أخرج الحديث - : « شهر ضعيف »^(١) ، وفيه أبو ظبية ، قال عنه الحافظ مقبول^(٢) ، ولم أجد له متابعًا .

وحديث عطاء عن ابن عمر عند ابن حبان فيه الحسن بن ذكوان ضعّفه ابن معين ، وأبو حاتم ، وقال أحمد : أحاديثه أباطيل^(٣) .

وحديث ابن عمر عند الطبراني فيه العباس بن عتبة عن عطاء عن ابن عمر والعبّاس ، قال الحافظ في اللسان^(٤) : العباس بن عتبة عن عطاء لا يصحّ حديثه .

ما يستفاد من الترجمة :

• فيه فضل المبيت على طهارة . وقد ورد في ذلك عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَوْصَى أَبَا هُرَيْرَةَ بِأَنْ يُوْتِرَ قَبْلَ مَنَامِهِ .

• وفيه دليل على استحباب الطهارة قبل النَّوم .

• كما أن حديث الباب فيه إرشاد إلى المبيت على طهارة ووضوء .

(١) سنن النسائي الكبرى ، كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ثواب من أوى طاهرًا إلى فراشه : ٢٠١/٦ .

(٢) التقریب ، ص ٦٥٢ .

(٣) تهذيب التهذيب : ٢٤١/٢ .

(٤) لسان الميزان : ٢٤٢/٣ .

- « قال الحافظ : فيه فوائد ، منها : أن يبيت على طهارة لئلا ييغته الموت فيكون على هيئة كاملة .
- ويؤخذ منه النّـدب إلى الاستعداد للموت بطهارة القلب . لأنّه أولى من طهارة البدن «^(١) .



(١) الفتح : ١١٠/١١ .

كتاب الرّفاق

وفيه

- باب : مَثَلِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ .

كِتَابُ الرِّقَاقِ

بَاب : مَثَلِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ

ذكر الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « مَوْضِعُ سَوْطٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، وَلَغْدُوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » .

ولفظ الترجمة بعض لفظ حديث رواه المستورد بن شدّاد الفهري^(١) ، عن النَّبِيِّ ﷺ : « مَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مِثْلُ مَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ إِصْبَعَهُ هَذِهِ فِي الْيَمِّ ، فَلْيَنْظُرْ بِمَا يَرْجِعُ » .

أخرجه الإمام أحمد^(٢) قال : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ^(٣) ، عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ الْمُسْتَوْرِدِ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

وأخرج ابن المبارك في الزّهد^(٤) ، والحميدي^(٥) ، وابن أبي شيبة^(٦) من طريق قيس بن حازم عن المستورد بنحوه .

(١) المستورد بن شدّاد بن عمرو بن حسل القرشي الفهري المكي ، نزيل الكوفة ، له ولأبيه صحبة ، شهد فتح مصر ، واختط بها . ت ٤٥ هـ . الإصابة : ٩٠/٦ .

(٢) المسند : ٢٢٨/٤ .

(٣) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي ، مولا هم البجلي ، ثقة ثبت . ت ١٤٦ هـ . ع . التقريب ، ص ١٠٧ .

(٤) الزهد لابن المبارك ، ص ١٧٠ .

(٥) مسند الحميدي : ٣٧٨/٢ .

(٦) المصنّف ، ص؟؟ .

وأخرجه الإمام مسلم^(١) قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ^(٢) ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ^(٣) ، حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ^(٤) ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى^(٥) ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ^(٦) ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ^(٧) ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ^(٨) وَاللَّفْظُ لَهُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ^(٩) ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بِهِ .

وأخرجه ابن ماجه^(١٠) عن ابن نمير ، عن أبيه به .

- (١) صحيح مسلم : كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، برقم (٢٨٥٨) .
- (٢) عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي (بسكون الواو) أبو محمد الكوفي ، ثقة فقيه . ت ١٩٢ هـ . ع . التقريب ، ص ٢٩٥ .
- (٣) عبدالله بن نمير .
- (٤) محمد بن بشر العبدي أبو عبدالله الكوفي ، ثقة حافظ . ت ٢٠٣ هـ . ع . التقريب ، ص ٤٦٩ .
- (٥) يحيى بن يحيى بن بكر التميمي أبو زكريا النيسابوري ، ثقة ثبت إمام . ت ٢٢٦ هـ . التقريب ، ص ٥٩٨ .
- (٦) موسى بن أعين الجزري مولى قريش أبو سعيد . ثقة عابد . ت ٥ أو ١٧٧ هـ . التقريب ، ص ٥٤٩ .
- (٧) أبو أسامة حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت . ت ٢٠١ هـ . التقريب ، ص ١٧٧ .
- (٨) محمد بن حاتم بن بزيع (بفتح الموحدة وكسر الزاي) أبو بكر البصري . ثقة . ت ٢٤٩ هـ . التقريب ، ص ٤٧٢ .
- (٩) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي أبو سعيد ثقة متقن حافظ إمام قدوة ، ت ١٩٨ هـ . ع . التقريب ، ص ٥٩١ .
- (١٠) سنن ابن ماجه : كتاب الزهد ، باب مثل الدنيا : ١٣٧٦/٢ .

وأخرجه الترمذي^(١) عن محمد بن بشار ، عن يحيى بن سعيد به .
وأخرجه الطبراني^(٢) من طريق حماد بن زيد^(٣) ، عن مجالد ، عن قيس
ابن أبي حازم به .
وأخرجه من طريق خلف بن الوليد^(٤) ، عن عباد بن عباد ، عن مجالد به .
وأخرجه من طريق يحيى بن سعيد وابن نمير ووكيع عن إسماعيل به .
وأخرجه الحاكم^(٥) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي^(٦) ، عن عبدالله ابن
صالح^(٧) ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبيدالله بن زحر^(٨) ، عن أبي إسحاق

-
- (١) جامع الترمذي : كتاب الزهد ، باب ما جاء في هوان الدنيا : ٥٦١/٤ .
(٢) الطبراني الكبير : ٧٢٢/٢٠ .
(٣) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت فقيه .
ت ١٧٩ هـ . ع . التقريب ، ص ١٧٨ .
(٤) خلف بن الوليد أبو الوليد العتكي ، وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة . الجرح
والتعديل : ٣٧١/٣ ، الثقات لابن حبان : ٢٢٧/٨ ، تعجيل المنفعة : ١١٧/١ .
(٥) المستدرک : ٦٨٣/٣ .
(٦) عثمان بن سعيد الدارمي أبو سعيد السجستاني أحد أئمة الدنيا . ت ٢٨١ هـ . انظر
تذكرة الحفاظ : ٦٢١/٢ ، الثقات : ٤٥٥/٨ .
(٧) عبدالله بن صالح بن محمد بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري ،
كاتب الليث ، صدوق ، كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، كانت فيه غفلة . قال الذهبي :
« وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال ابن حبان : مستقيم الحديث »
تذكرة الحفاظ : ٣٩٠/١ . حدث عنه البخاري ، وكان صاحب حديث ، فيه لين .
قال أبو زرعة : حسن الحديث ، لم يكن ممن يكذب . قال ابن عدي : مستقيم
الحديث ، له أغاليط ، كذبه جزرة . الكاشف : ٥٦٢/١ . قال الإمام أحمد : كان
أول أمره متماسكاً ثم فسد بآخرة ، وليس هو بشيء . العقيلي : ٢٦٧/٢ .
(٨) عبيدالله بن زحر الإفريقي العابد ، فيه اختلاف ، وله مناكير ، ضعفه أحمد ، وقال

الهمداني ، عن المستورد ، وذكر الحديث ، لك بلفظ « مَا مَثَلُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ ... » أي مطابقاً للفظ الترجمة .

وأخرجه ابن حبان^(١) من طريق ابن نمير عن إسماعيل به .

وأخرجه الطبراني^(٢) من طريق مسدد ، عن يحيى به .

وفي مسند الشَّهاب^(٣) من طريق المعتمر بن سليمان ، عن إسماعيل به .

وأخرجه ابن أبي عاصم^(٤) من طريق سفيان^(٥) ، عن إسماعيل به .

الحكم على الحديث :

الحديث صحيح أخرجه الإمام مسلم في صحيحه .

قال الحافظ : « إسناده إلى التابعيِّ على شرط البخاريِّ لأنه لم يخرج للمستورد »^(٦) اهـ .

النسائي : لا بأس به . الكاشف : ٦٨٠/١ . قال ابن حبان : منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات ... قال ابن معين : « حديثه عندي ضعيف » المجروحين : ٦٢/٢ . قال سبط ابن العجمي : « مختلف فيه ، والأكثر على ضعفه » الكشف الخئث ، ص ١٧٨ . نقل ابن أبي حاتم تضعيفه عن الإمام أحمد وابن معين وابن المديني وأبو حاتم . الجرح والتعديل : ٣١٥/٥ . قال أبو زرعة : صدوق . الجرح والتعديل : ٣١٥/٥ . قال العجلي : يكتب حديثه ، وليس بالقوي . معرفة الثقات : ١١٠/٢ .

(١) صحيح ابن حبان : ١٧٣/١٠ .

(٢) الطبراني الكبير : ٣٠١/٢٠ ، والصغير : ٣٢٩/١ من طريق إسماعيل به .

(٣) الشَّهاب : ٢٩١/٢ .

(٤) الآحاد والمثاني : ١٢٤/٢ .

(٥) هو ابن عينة . تقدّم .

(٦) الفتح : ٢٣١/١١ .

قلت : المستورد صحابي ، ذكره الحافظ في الإصابة ، وذكر أن له ولأبيه صحبة ، والصحابة كافة لا يدخلون في شرط الرواة عند الإمام البخاري ، فهم كرام عدول بتعديل الله لهم . إنما يدخل في شرطه من كان دونهم من الطبقات . ولم أجد من أهل الطبقات أو التراجم من تكلم في صحبة المستورد ! ولكن ذكروا أن المستورد كان غلاماً يوم قبض رسول الله ﷺ ، وهذا لا يقدر في صحبته أبداً .

قال الترمذي : حديث حسن صحيح^(١) .

ما يستفاد من الترجمة :

• ضرب المثل يقرب المعنى لذهن السامع ، ويعين على فهم المقصود . وما أكثر ما كان يضرب رسول الله ﷺ الأمثال في سننه ليبين للصحابة المراد والمقصود الشرعي من خلال هذه الأمثلة ، ليحسنوا فهم النصوص فيحسنوا العمل بها .

• وفيه أيضاً التحقير من شأن الدنيا ، وأنها في ميزان الآخرة لا تساوي شيئاً ، وأنّ اللاهثين وراءها لا يأخذون منها إلاّ مثل ما يأخذ الإصبع من ماء البحر إذا غمسه صاحبه فيه ، فهل يرجع عليه بشيء ؟ فكذلك الدنيا بالنسبة للآخرة .



(١) سنن الترمذي : ٥٦١/٤ .

كتاب الأيمان والنذور

وفيه

- باب : اليمين فيما لا يملك ، وفي المعصية ، وفي الغضب .

كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ

بَابُ : الْيَمِينِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَفِي الْمَعْصِيَةِ ، وَفِي الْغَضَبِ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث أبي موسى قال :
« أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ الْحُمْلَانَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ
عَلَى شَيْءٍ - وَوَأَقْتُهُ وَهُوَ غَضَبَانُ - فَلَمَّا أَتَيْتُهُ قَالَ : انْطَلِقْ إِلَى أَصْحَابِكَ فَقُلْ :
إِنَّ اللَّهَ أَوْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ » .

وقوله في الترجمة : « الْيَمِينِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَفِي الْمَعْصِيَةِ » هو حديث يروى
عن ابن عمرو عن النبي ﷺ بلفظ : « لَا نَذَرَ وَلَا يَمِينٍ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ
آدَمَ ، وَلَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ﷻ ، وَلَا قَطِيعَةِ رَحِمٍ ، فَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ
فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَدْعُهَا ، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، فَإِنْ
تَرَكَهَا كَفَّارَتُهَا » .

أخرجه الإمام أحمد^(١) قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ^(٢) ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ
الْأَخْنَسِ أَبُو مَالِكٍ الْأَزْدِيُّ^(٣) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا نَذَرَ وَلَا يَمِينٍ ... » الحديث .

(١) المسند : ٢/٢١٢ .

(٢) عبدالله بن بكر بن حبيب السهمي الباهلي أو وهب البصري ، نزيل بغداد ، ثقة .
ت ٢٠٨ هـ . ع . التقريب ، ص ٢٩٧ .

(٣) عبيدالله بن الأخنس النخعي أبو مالك الخزاز صدوق . قال ابن حبان : يخطئ كثيراً .
الثقات : ١٤٧/٧ . وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي . انظر تهذيب
التهذيب : ٣/٧ . الجرح والتعديل : ٣٠٧/٥ .

وأخرجه الإمام أحمد^(١) والترمذي^(٢) والحاكم^(٣) من طريق هُشَيْم ، عن عامر الأحول^(٤) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا نَذَرَ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَلَا عِتْقَ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَلَا طَلَّاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَلَا يَمِينَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ » .

قال الترمذي : وفي الباب عن عليٍّ ومعاذ وجابر وابن عباس وعائشة .
وأخرجه أبو داود^(٥) ، والنسائي^(٦) ، والبيهقي^(٧) من طريق ابن الأحنس ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهِ .

والطبراني عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ كَرْدَمَ بْنَ سَفْيَانَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ ذُودَ إِبْلِ بُؤَانَةَ ... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا نَذَرَ وَلَا يَمِينَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ »^(٨) .

وحديث عائشة أخرجه الترمذي^(٩) ، وأبو داود^(١٠) ، وابن

-
- (١) المسند : ١٩٠/٢ .
 - (٢) جامع الترمذي : كتاب الطلاق ، باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح : ٤٨٦/٣ .
 - (٣) المستدرک : ٢٢٢/٢ .
 - (٤) عامر بن عبد الواحد الأحول . قال أحمد : ليس بقوي . ليس حديثه بشيء . ووثقه أبو حاتم . الجرح والتعديل : ٣٢٦/٦ . ذكره ابن حبان . الثقات : ١٩٣/٥ . والعقيلي في الضعفاء : ٣١٠/٣ . قال الحافظ : صدوق يخطئ . التقريب ، ص ٢٨٨ .
 - (٥) سنن أبي داود : كتاب الطلاق ، باب في الطلاق قبل النكاح : ٢٨٥/٢ .
 - (٦) سنن النسائي : كتاب الأيمان والنذور ، باب اليمين فيما لا يملك : ١٢٩/٣ .
 - (٧) البيهقي : ٣٣/١٠ .
 - (٨) الطبراني الكبير : ١٩٠/١٩ .
 - (٩) جامع الترمذي : كتاب النذور والأيمان ، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية : ١٠٣/٤ .
 - (١٠) سنن أبي داود : كتاب الأيمان ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية : ٢٣٢/٣ .

ماجه^(١)، والبيهقي^(٢)، وأبو يعلى^(٣) من طريق الزهري عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » .

وأخرج مسلم^(٤)، وابن ماجه واللفظ له^(٥)، والنسائي^(٦)، والحاكم^(٧)، والطبراني^(٨)، والبيهقي^(٩)، وابن حبان^(١٠)، والدارمي^(١١) عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَلَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ » .

فأخرجه الدارمي ومسلم وابن حبان والنسائي من طريق أيوب عن أبي قلابة، عن عمه، عن عمران .

وأخرجه النسائي من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَنْظَلِيِّ^(١٢)، عَنْ رَجُلٍ^(١٣)،

-
- (١) سنن ابن ماجه : كتاب الكفارات ، باب لا نذر في معصية : ٦٨٦/١ .
 - (٢) البيهقي : ٦٩/١٠ .
 - (٣) أبو يعلى : ٢١٦/٨ .
 - (٤) صحيح مسلم : كتاب النذر ، برقم (١٦٤١) .
 - (٥) سنن ابن ماجه : كتاب الكفارات ، باب لا نذر في معصية : ٦٨٦/١ .
 - (٦) سنن النسائي : كتاب الإيمان والكفارات ، باب النذر فيما لا يملك : ١٣٦/٣ .
 - (٧) المستدرک : ٣٣٩/٤ .
 - (٨) الطبراني الكبير : ١٦٤/١٨ . والمعجم الأوسط : ٨٢/٢ .
 - (٩) البيهقي : ٦٩/١٠ .
 - (١٠) صحيح ابن حبان : ٢٣٦/١٠ .
 - (١١) سنن الدارمي : ٢٤٠/٢ .
 - (١٢) مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَنْظَلِيُّ البصري ، متروك . التقريب ، ص ٤٧٨ .
 - (١٣) لم أقف على اسم الرجل . والمشهور أن مُحَمَّدَ بْنَ الزُّبَيْرِ يروي عن أبيه وعن الحسن البصري ، فلعنه أحدهما . انظر الكامل لابن عدي : ٢٠٣/٦ .

عن عِمْرَانَ بلفظ : « لَا نَذَرَ فِي غَضَبٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » .

والحاكم والطبراني من طريق محمد بن الزبير عن الحسن عن عمران به .

وأخرج أبو داود^(١) من طريق يزيد بن زريع ، عن حبيب المعلم^(٢) ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : « أَنَّ أَخَوَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ
بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ ، فَسَأَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ الْقِسْمَةَ فَقَالَ : إِنْ عُدْتَ تَسْأَلْنِي عَنْ
الْقِسْمَةِ فَكُلُّ مَالٍ لِي فِي رِتَاجِ الْكَعْبَةِ . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : إِنَّ الْكَعْبَةَ غَنِيَّةٌ عَنْ
مَالِكَ ، كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ ، وَكَلَّمُ أَخَاكَ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :
لَا يَمِينَ عَلَيْكَ وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ ، وَفِي قَطِيعَةِ الرَّحِمِ ، وَفِيمَا
لَا تَمْلِكُ » .

وأخرجه الحاكم^(٣) ، والبيهقي^(٤) ، وابن حبان^(٥) من طريق حبيب عن
عمرو عن سعيد به .

الحكم على الحديث :

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال عنه الترمذي : « حسن
صحيح ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب »^(٦) .

قال الحافظ : « رواه لا بأس بهم ، لكن اختلف في سنده على عمرو »^(٧) .

(١) سنن أبي داود : كتاب الإيمان ، باب في القسم هل يكون يمينا ؟ : ٢٢٧/٣ .

(٢) حبيب المعلم أبو محمد البصري ، مولى معقل بن يسار ، اختلف في اسم أبيه ، فقيل :
زائدة ، وقيل زيد . صدوق . ت ١٣٠ هـ .

(٣) المستدرک : ٣٣٣/٤ .

(٤) البيهقي : ٦٩/١٠ .

(٥) ابن حبان : ١٩٧/١٠ .

(٦) سنن الترمذي : ١٠٣/٤ .

(٧) فتح الباري : ٥٨٥/١١ .

وحدیث عائشة ، قال الترمذی : « هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ ، لَأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ ، مِنْهُمْ : مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ ، عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مُحَمَّدٌ : وَالْحَدِيثُ هُوَ هَذَا »^(١).

قال أبو داود : « سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ : أَفْسَدُوا عَلَيْنَا هَذَا الْحَدِيثَ . قِيلَ لَهُ : وَصَحَّ إِفْسَادُهُ عِنْدَكَ ؟! »^(٢).

قال العلامة السندي : « حديث عائشة في بعض إسناده عن الزهري عن أبي سلمة ، وفي بعضها : حدثنا أبو سلمة ، وهذا يثبت سماع الزهري عن أبي سلمة ، وفي بعضها : عن سليمان بن أرقم أن يحيى بن أبي كثير حدثه أنه سمع أبا سلمة ، وهذا الاختلاف يمكن دفعه بإثبات سماع الزهري مرة عن سليمان عن يحيى عن أبي سلمة ، ومرة عن أبي سلمة نفسه ، وعند ذلك لا قطع لضعفه سيما حديث عقبة وعمران يؤيد الثبوت »^(٣) اهـ.

وحدیث عمران بن حصین فی صحیح مسلم بلفظ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ » عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب ، عن عمران بن حصين . وهذا لفظ ابن حجر^(٤) ، ولفظ زهير بن حرب^(٥) : « لَا وَفَاءَ لِنَذَرٍ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » .

(١) جامع الترمذی : ١٠٣/٤ .

(٢) سنن أبي داود : ٢٣٢/٣ .

(٣) حاشية السندي : ٢٨/٧ .

(٤) علي بن حجر . تقدم .

(٥) زهير بن حرب بن شداد ، أبو خيثمة النسائي ، ثقة ثبت ، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث . ت ٢٣٤ هـ . التقريب ، ص ٢١٧ .

أما طريق محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران ففيه محمد . قال الحافظ في التقریب : « متروك » .

وحديث عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب هو من مراسيل سعيد ابن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال عنه الحاكم : صحيح ، ووافقه الذهبي .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم - رحمه الله - :

« وقال الإمام أحمد وغيره من الأئمة : سعيد بن المسيب عن عمر عندنا حجة ، قال أحمد : إذا لم نقبل سعيداً عن عمر ، فمن نقبل ؟ قد رآه وسمع منه ، ذكره ابن أبي حاتم ، فليس روايته عنه منقطعة على ما ذكره أحمد ، ولو كانت منقطعة فهذا الانقطاع غير مؤثر عند الأئمة ، فإن سعيداً أعلم الخلق بأقضية عمر . وكان ابنه عبدالله بن عمر يسأل سعيداً عنها . وسعيد ابن المسيب إذا أرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مرسله ، فكيف إذا روى عن عمر ؟! »^(١) .

وقال الدارقطني في العلل^(٢) عن حديث عمرو بن شعيب عن سعيد بطريقين^(٣) : « يشبه أن يكونا صحيحين » .

ما يستفاد من الترجمة :

- أن اليمين لا تشرع فيما لا يملكه الخالف ، ولا في معصية الله جلّ وعلا . ومن فعل ذلك لزمه الكفارة ، ولا يمينه لازمة ، لأنها في غير وجهها الشرعي .



(١) عون المعبود : ١١٦/٩ .

(٢) العلل : ١٥٤/٢ .

(٣) طريق مطرف بن طريف ، وطريق حبيب بن المعلم المذكور .

كتاب الفرائض

وفيه

- باب : إثم من تبرأ من موالیه .

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

بَابُ : إِيْثِمٍ مِّنْ تَبَرُّأٍ مِّنْ مَّوَالِيهِ

ساق الإمام البخاري في هذا الباب حديثاً بسنده إلى عليّ رضي الله عنه قال : « مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرُوهُ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ غَيْرَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ ، قَالَ : فَأَخْرَجَهَا ، فَإِذَا فِيهَا أَشْيَاءٌ مِنَ الْجِرَاحَاتِ وَأَسْنَانِ الْإِبِلِ ، قَالَ : وَفِيهَا : الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا ، أَوْ آوَى مُحَدَّثًا ؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَّوَالِيَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ؛ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » .

قال الحافظ ابن حجر : « هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد ، والطبراني .. » اهـ^(١) .

قلت : لم أقف على حديث بلفظ الترجمة : « مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَّوَالِيهِ » كما ذكر الحافظ . ولكن عند أحمد^(٢) بلفظ مقارب . قال أحمد : حَدَّثَنَا يَحْيَى

(١) الفتح : ٤٢/١٢ .

(٢) المسند : ٤٤٠/٣ .

قَالَ حَدَّثَنَا رِشْدِينٌ^(١) ، عَنْ زَبَّانَ^(٢) ، عَنْ سَهْلٍ^(٣) ، عَنْ أَبِيهِ^(٤) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عِبَادًا لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يَزْكِيهِمْ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ . قِيلَ لَهُ : مَنْ أُولَئِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : مُتَّبِرٌ مِنْ وَالِدَيْهِ ؛ رَاغِبٌ عَنْهُمَا ، وَمُتَّبِرٌ مِنْ وَلَدِهِ ، وَرَجُلٌ أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرَ نِعْمَتَهُمْ وَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ » .

وأخرجه الطبراني^(٥) من طريق رشدين ، عن زبَّان به .

الحكم على الحديث :

إسناد أحمد والطبراني فيه رشدين بن سعد « ضعيف » .

وفيه زبَّان أيضًا ضعيف ، وهو آفة مرويات سهل بن معاذ التي من طريقه .

ما يستفاد من الترجمة :

• أنَّ انتماء المولى لغير مواليه حرام ، لما في ذلك من كفر النعمة ، ونكران الجميل ، وتضييع حق الإرث بالولاء .

(١) رشدين بن سعد بن مفلح المهري أبو الحجاج المصري ، ضعيف . ت ١٨٨ هـ .
التقريب ، ص ٢٠٩ .

(٢) زبَّان بن فائد المصري أبو جُوَيْن الحمراوي . ضعيف الحديث . ت ١٥٥ هـ .
التقريب ، ص ٢١٣ .

(٣) سهل بن معاذ بن أنس الجهني ، نزيل مصر ، لا بأس به إلا ما في روايات زبَّان عنه .
التقريب ، ص ٢٥٨ .

(٤) معاذ بن أنس الجهني ، حليف الأنصار ، صحابي بقي إلى خلافة عبد الملك بن مروان .
الإصابة : ١٣٦/٦ .

(٥) الطبراني : ١٩٥/٢٠ .

- حديث الباب جاء بالوعيد الشديد لمن والى قومًا بغير إذن مواليه .
- وجاء حديث الترجمة بالوعيد لمن تبرأ من مواليه . فإذا كان التولي بغير إذن فيه من الوعيد ما ذكر فكيف بإثم من تبرأ من مواليه ونكر جميلهم وجحدهم .



كتاب الحدود

وفيه

- بَاب : ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ حِمَىٰ إِلَّا فِي حَدٍّ أَوْ حَقٍّ .

كِتَابُ الْحُدُودِ

بَاب : ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ حِمَىٰ إِلَّا فِي حَدٍّ أَوْ حَقٍّ

استدلَّ الإمام البخاريّ لهذه الترجمة بحديث ابن عمر في خطبة الوداع :
« فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي بِلَدِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ؟ ثَلَاثًا ، كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ : أَلَا نَعَمْ ، قَالَ : وَيَحْكُمُ - أَوْ وَيُلْكُمُ - لَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » .

قال الحافظ : « ولفظ الترجمة حديث رواه الطبراني^(١) ، وأبو الشيخ في كتاب السرقه^(٢) .

قال الطبراني : حدَّثنا أحمد بن رشد بن المصري ، ثنا خالد بن عبد السلام الصدي^(٣) ، ثنا الفضل بن المختار^(٤) ، عن عبد الله بن موهب^(٥) ، عن عصمة

(١) الطبراني الكبير : ١٨٠/١٧ .

(٢) الفتح : ٨٥/١١ .

(٣) خالد بن عبد السلام بن خالد بن يزيد الصدي أبو يحيى المصري ، قال أبو حاتم : صالح الحديث . الجرح والتعديل : ٣٤٢/٣ .

(٤) الفضل بن المختار ، قال العقيلي : « منكر الحديث » الضعفاء : ٤٤٩/٣ . وقال أبو حاتم : مجهول الحديث جدًا . وقال ابن عديّ : أحاديثه منكرة عامتها لا يتابع عليها . ميزان الاعتدال : ٣٥٨/٣ . ولسان الميزان : ٤٤٩/٤ .

(٥) عبد الله بن موهب الشَّامي أبو خالد ، قاضي فلسطين لعمر بن عبد العزيز . ثقة . ع . التقريب ، ص ٣٢٥ .

ابن مالك الخطمي^(١) قال : قال رسول الله ﷺ : « ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ حِمَى إِيَّاهُ بِحَقِّهِ » .

قال الحافظ : « وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني من طريق محمد بن عبدالعزيز بن عمر الزَّهْرِي^(٢) ، عن هشام بن عروة^(٣) ، عن أبيه^(٤) ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : « ظَهَرَ الْمُسْلِمِينَ حِمَى إِيَّاهُ فِي حُدُودِ اللَّهِ »^(٥) .

وأخرج الطبراني^(٦) شاهداً له من حديث أبي أمامة بلفظ : « من جَرَدَ مُسْلِمٌ بِغَيْرِ حَقٍّ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ » .

الحكم على الحديث :

حديث عصمة بن مالك عند الطبراني في إسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف . قال الحافظ في الإصابة^(٧) : « له أحاديث أخرجه الدارقطني

(١) عصمة بن مالك الخطمي ، نسبه أبو نعيم فقال : ابن مالك بن أمية بن ضبيعة بن زيد ابن مالك بن عوف . الإصابة : ٥٠٤/٤ .

(٢) محمد بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمن بن عوف الزَّهْرِيّ ، من أهل مدينة رسول الله ﷺ . كان على قضاء المدينة وعلى بيت مالها زمن أبي جعفر المنصور . تاريخ بغداد : ٣٤٩/٢ . قال البخاريّ : منكر الحديث ... بمشورته جُلِدَ مالك . التاريخ الكبير : ١٦٧/١ . انظر اللسان : ٢٥٩/٥ . قال ابن حبان : يروي عن الثقات العضلات ، وإذا انفرد أتى بالطامات عن أقوام أثبات حتى سقط الاحتجاج به . المجروحين : ٢٦٣/٢ .

(٣) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ، ثقة فقيه ، ربما دلّس . ت ٥ أو ١٤٦ هـ . ع . التَّحْقِيق ، ص ٥٧٣ .

(٤) عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، أبو عبدالله المدني ، ثقة فقيه مشهور . ت ٩٤ هـ . ع . التَّحْقِيق ، ص ٣٨٩ .

(٥) فتح الباري : ٨٥/١١ .

(٦) الطبراني الكبير : ١١٦/٨ .

(٧) الإصابة : في ترجمة عصمة بن مالك الخطمي : ٥٠٤/٤ .

والطبراني وغيرهما مدارها على الفضل بن المختار ، وهو ضعيف جدًا .
وحديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فيه محمد بن عبدالعزيز ،
قال البخاري : منكر الحديث .

وحديث أبي أمامة . قال الحافظ : في إسناده مقال^(١) .

قلت : في إسناده اليمان بن عدي الحضرمي ، لئن الحديث^(٢) .

وعلى كلّ حال فالحديث من جميع طرقه التي وقفت عليها ضعيف .

ما يستفاد من الترجمة :

• دماء المسلمين وأعراضهم وظهورهم وأجسادهم حرام ؛ لا يحلّ منها شيء إلا بحدّ حدّه الله ، أو حقّ شرعه الله .

• جلد المسلم أو تعذيبه أو إيذاؤه بأي صورة كانت محرّم في شرع الله وعلى لسان رسول الله ﷺ ، متوعّد صاحبه بالعقوبة والنكال عند الله جلّ وعلا .

• وفي الترجمة ردّ على أولئك الذين يستبيحون ظهور المسلمين ويتوسّعون في حدّ التعزير حتى يصلون به إلى غاية في العذاب والنكال ، وربما إلى القتل ، بحجّة أنّ ذلك من باب التعزير ، وهذا أمر فيه إضرار بالأمة ، وحمل لها على المشقّة . ويؤيّد ما ذكر حديث أبي بردة الأنصاري في الصحيح : « لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حدّ من حدود الله » ، وفي رواية : « لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حدّ من حدود الله » . وقد ترجم لها البخاري بقوله : « بابكم التعزير والأدب ؟ » .



(١) الفتح : ٨٥/٢ .

(٢) التقريب ، ص ٦١٠ .

كتاب التَّعْبِيرِ

وفيه

- بَاب : رُؤْيَا اللَّيْلِ -

كِتَابُ التَّعْبِيرِ

بَابُ : رُؤْيَا اللَّيْلِ

« رَوَاهُ سَمُرَةٌ »

قال الحافظ ابن حجر : « كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يَشِيرُ لِحَدِيثِ « أَصْدَقُ الرُّؤْيَا بِالْأَسْحَارِ » »^(١) .

قلت : قد أشار البخاريّ إلى الحديث الدّالّ على مقصود الترجمة ، وهو حديث سمرة^(٢) . ثُمَّ أَخْرَجَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَفِيهِ : « وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمِفْتَاحٍ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ... » .

فإشارة الحافظ فيما ظهر لي إشارة بعيدة .

وعلى آية حال فالحديث الذي زعم الحافظ أنّ البخاريّ أشار إليه خرّجه الإمام أحمد^(٣) فقال : حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ^(٤) ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ^(٥) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

(١) الفتح : ٣٩٠/١٢ .

(٢) حديث سمرة أخرجه البخاريّ في كتاب التعبير ، باب « تعبير الرؤيا بعد صلاة الصّبح » ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يُكْثَرُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ : هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا ؟ ... » الحديث . الشاهد فيه هنا قوله ﷺ : « أَتَانِي اللَّيْلَةُ أَتِيَانٍ » . والشاهد في الباب الآخر قوله : « وَإِنَّهُ قَالَ لَنَا ذَاتَ غَدَاةٍ » .

(٣) المسند : ٦٨/٣ .

(٤) هو ابن النعمان بن مروان الجوهري ، أبو الحسن البغدادي ، أصله من خراسان ، ثقة بهم قليلاً . ت يوم الأضحى سنة ٢١٧ هـ . التّقریب ، ص ٢٢٩ .

(٥) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو حمّد المصري ، الفقيه ، ثقة حافظ عابد . ت ١٩٧ هـ . ع . التّقریب ، ص ٣٢٨ .

الْحَارِثُ^(١) ، أَنَّ دَرَّاجًا أَبَا السَّمْحِ^(٢) ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ^(٣) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^(٤) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَصْدَقُ الرُّؤْيَا بِالْأَسْحَارِ » .

وأخرجه عبد بن حميد^(٥) ، والترمذي^(٦) ، والخطيب^(٧) من طريق ابن لهيعة ، عن درّاج به .

وأخرجه الدارمي^(٨) ، والحاكم^(٩) ، وأبو يعلى^(١٠) ، وابن حبان^(١١) من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن درّاج به .

(١) عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولا هم المصري ، أبو أيوب ، ثقة فقيه حافظ . مات قديمًا قبل الخمسين ومائة . ع . التقريب ، ص ٤١٩ .

(٢) درّاج أبو السّمح ، قيل : اسمه عبدالرحمن ، ودرّاج لقب ، السّهمي مولا هم ، المصري ، القاص ، صدوق . التقريب ، ص ٢٠١ . قال أبو حاتم : في حديثه ضعيف . الجرح والتعديل : ٤٤١/٣ . قال النسائي : ليس بالقوي . وفي موضع آخر : منكر الحديث . والدارقطني : ضعيف ، وذكره ابن حبان في الثقات . ووثقه ابن معين . انظر تهذيب التهذيب : ١٨٠/٣ . قال الذهبي : قال أبو داود وغيره : حديثه مستقيم إلا ما كان عن أبي الهيثم : ٣٨٣/١ .

(٣) سليمان بن عمرو بن عبد ، أو عبيد الليثي ، المصري ، ثقة . التقريب ، ص ٢٥٣ .

(٤) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري ، مشهور بكنيته ، استصغر يوم أحد ، واستشهد أبوه فيها . وغزا هو ما بعدها . قال الواقدي : مات سنة ٧٤ هـ ، وقيل ٦٤ هـ . الإصابة : ٧٨/٣ .

(٥) مسند عبد بن حميد ، ص ٢٨٩ .

(٦) جامع الترمذي : كتاب الرؤيا ، باب قوله : ﴿ لَّهُمْ أَجْرٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ : ٥٣٤/٤ .

(٧) الخطيب ، تاريخ بغداد : ٢٦/٨ .

(٨) الدارمي : ١٦٩/٢ .

(٩) المستدرک : ٤٣٤/٤ .

(١٠) مسند أبي يعلى : ٥٠٩/٢ .

(١١) صحيح ابن حبان : ٤٠٧/١٣ .

الحكم على الحديث :

الحديث صححه ابن حبان^(١) .

وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي^(٢) .

لكن الحديث مداره على درّاج عن أبي الهيثم .

ذكر ابن عدي عن أحمد بن حنبل : « أحاديث درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف »^(٣) .

قال الحافظ : « في حديثه عن أبي الهيثم ضعف »^(٤) .

وعدّ الحافظ ابن عديّ هذا الحديث مما ينكر على درّاج^(٥) .

وضعف هذا الحديث يؤيد ما ذكرت من أنّ البخاريّ لم يرد الإشارة لحديث درّاج عن أبي الهيثم هذا . والله أعلم .

ما يستفاد من الترجمة :

• فضل الرؤيا ، وأنها فال خير للمؤمن ، وأن فضلها في ما تبشّر به ، وغالب ما تكون الرؤيا بالليل .

• فائدة :

قال الحافظ ابن حجر : « قوله : « رؤيا الليل » أي رؤيا الشخص في الليل هل تساوي رؤياه بالنهار أو تتفاوتان ؟ » .



(١) صحيح ابن حبان : ٤٠٧/١٣ .

(٢) المستدرک : ٤٣٤/٤ .

(٣) الكامل : ١١٢/٣ .

(٤) الفتح : ٣٩٠/١٢ .

(٥) الكامل : ١١٢/٣ .

كتاب الأحكام

وفيه

- باب : الأمراء من قریش .

- باب : هدايا العمال .

كِتَابُ الْأَحْكَامِ

بَاب : الْأَمْرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ

أخرج الإمام البخاريّ تحت هذا الباب حديث معاوية قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ » .

والترجمة لفظ حديث يروى عن عليّ وأنس وأبي ברزة الأسلمي وغيرهم عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » ، وفي رواية : « الْأَمْرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ » .

قال الإمام أحمد^(١) : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا سُكَيْنٌ^(٢) ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ^(٣) ، سَمِعَ أَبَا بَرَزَةَ^(٤) يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ إِذَا اسْتَرْجِمُوا رَحِمُوا ، وَإِذَا عَاهَدُوا وَفَوْا ، وَإِذَا حَكَمُوا عَدَلُوا ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » .

(١) المسند : ٤٢١/٤ .

(٢) سُكَيْنٌ (بالتصغير) بن عبدالعزيز بن قيس العبدي العطار ، البصري ، وهو سُكَيْنُ ابن أبي الفرات ، صدوق ، يروى عن الضعفاء . التقريب ، ص ٢٤٥ .

(٣) سَيَّارُ بن سلامة الرياحي ، أبو المنهال البصري . ثقة . ت ١٢٩ هـ . ع . التقريب ، ص ٢٦١ .

(٤) نضلة بن عبيد الأسلمي ، مشهور بكنته ، نزل مرو ومات بها ، ودفن في مقبرة كلاباذ ، كان إسلامه قديماً ، وشهد فتح خيبر وفتح مكة وحنيناً . الإصابة : ٤٣٣/٦ . ذكر البخاريّ أَنَّهُ بقي إلى خلافة عبد الملك ، في فضل من مات بين الستين والسبعين . التاريخ الصغير : ١٦٥/١ - ١٥٧ - ١٥٨ .

ورواه الحاكم^(١) واللفظ له ، والطبراني^(٢) ، والبيهقي^(٣) ، والبخاري في تاريخه^(٤) ، من طريق أبي صادق^(٥) ، عن ربيعة بن ناجذ^(٦) ، عن عليّ : « الأئمة من قریش » . ولفظ البخاريّ : « من دعا إلى نفسه إمارة المسلمين من سوى قریش فهو كذاب » .

وأخرجه الإمام أحمد^(٧) من طريق محمد بن جعفر ، حدّثنا شعبة عن سهل أبي الأسد^(٨) ، قال : حدّثني بكير بن وهب الجزريّ^(٩) ، قال : قال لي أنس بن مالك : « أحَدُكَ حَدِيثًا مَا أَحَدُهُ كُلَّ أَحَدٍ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ وَنَحْنُ فِيهِ فَقَالَ : الْأئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ ... » الحديث .

(١) المستدرک : ٨٥/٤ .

(٢) الطبراني في الصغير : ٢٦٠/١ .

(٣) البيهقي : ١٤١/٨ .

(٤) التاريخ الكبير : ٣١٤/٤ .

(٥) أبو صادق الأزدي ، قيل اسمه مسلم بن يزيد ، وقيل عبدالله بن ناجذ . وثق ، وقيل : لم يلق عليًا . الكاشف : ٤٣٥/٢ . قال الحافظ في التّقریب : صدوق ، ص ٦٤٩ . قال أبو حاتم : مستقيم الحديث ، ذكره ابن حبان في الثّقات : ٤١/٥ . ووثقه يعقوب ابن سفيان . تهذيب الكمال : ٤١٢/٣٣ . اللسان : ٤٦٩/٧ .

(٦) ربيعة بن ناجذ الأزدي الكوفي ، ثقة . التّقریب ، ص ٢٠٨ .

(٧) المسند : ١٢٩/٣ .

(٨) علي أبو الأسود الكوفي ، صوابه : سهل أبو الأسد ، غلط شعبة في اسمه وكنيته . مقبول . التّقریب ، ص ٤٠٦ .

(٩) بكير بن وهب الجزري ، مقبول . التّقریب ، ص ١٢٨ . ذكره ابن حبان في الثّقات : ٧٧/٤ . قال الأزديّ : ليس بالقويّ . انظر الخلاصة . وتهذيب التهذيب : ٤٣٥/١ .

وأخرجه البخاريّ في التاريخ الكبير^(١) ، والبيهقي^(٢) من طريق الأعمش عن سهل الحنفي ، عن بكير الجزري ، عن أنس : « الأمراء من قریش » .
وأخرجه الحاكم^(٣) ، والبيهقي^(٤) من طريق الصّعق بن حزن^(٥) ، عن عليّ ابن الحكم^(٦) ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « الأمراء من قریش » .
وأخرجه الطبراني^(٧) من طريق ابن جريج^(٨) ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن أنس : « الأئمة من قریش » .
وأخرجه البخاريّ في الكبير^(٩) من طريق المغيرة بن مسلم^(١٠) ، عن سعيد

(١) التاريخ الكبير : ١٦٠/٤ .

(٢) البيهقي : ١٢١/٣ .

(٣) المستدرک : ٥٦٤/٤ .

(٤) البيهقي : ١٤٤/٣ .

(٥) الصّعق بن حزن بن قيس البكري البصري أبو عبدالله ، صدوق يهتم . التقريب ، ص ٢٧٦ . قال الذهبي : ثقة عابد . الكاشف : ٥٠٣/١ . ووثقه العجلي : ٤٦٧/١ . وابن حبان . الثقات : ٤٧٩/٦ . قال ابن معين : ثقة ، وأبو داود والنسائي وأبو زرعة . قال أبو حاتم : ما به بأس . ويعقوب بن سفيان : صالح الحديث . الدارقطني : ليس بالقوي . انظر تهذيب التهذيب : ٣٧٢/٤ .

(٦) عليّ بن الحكم البُناني أبو الحكم البصري ، ثقة ، ضعفه الأزدي بلا حجة . ت ١٣١ هـ . التقريب ، ص ٤٠٠ .

(٧) الطبراني : ٢٥٢/١ .

(٨) عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل ، كان يدلّس ويرسل . ت ١٥٠ هـ أو بعدها . ع . التقريب ، ص ٣٦٣ .

(٩) التاريخ : ٤٨٥/٣ .

(١٠) المغيرة بن مسلم القسملي السراج . حسن الحديث . الكاشف : ٢٨٨/٢ . قال الحافظ ابن حجر : صدوق . التقريب ، ص ٥٤٣ . قال أحمد : ما أرى به بأساً .

القطعي^(١) ، عن أنس بلفظ : « الولاة من قریش » .

وأخرجه أيضاً من طريق إسماعيل بن عیّاش ، عن ضَمُضَم بن زرعة بن ثوب الحضرمي^(٢) ، عن شريح بن عبيد^(٣) ، عن كثير بن مرة ، عن عتبة بن عبد السلمي^(٤) أن النبي ﷺ قال : « الخِلافةُ في قریش ، والحكمُ في الأنصار ، والدعوةُ في الحبشة ، والهجرةُ والجهادُ في المسلمين » .

وأخرجه أحمد^(٥) ، وابن أبي عاصم^(٦) ، والطبراني^(٧) من طريق كثير بن مرة عن عتبة به .

→

ووثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث صدوق . الدارقطني : لا بأس به . ذكره ابن حبان في الثقات . والعجلي . انظر تهذيب الكمال : ٣٩٥/٢٨ .

(١) سعيد بن طهمان القطعي . ذكره ابن حبان في الثقات : ٢٨٦/٤ . قال الحافظ : حديثه منكر . اللسان : ٣٤/٣ . ووثقه العجلي : ٤٠١/١ . ذكره مسلم في المنفردات والوحدان : سعيد بن طهمان عن أنس . قال أبو حاتم : لا أعلم أحداً يروي عنه غير يحيى بن أبي كثير والمغيرة . الجرح والتعديل : ٣٥/٤ .

(٢) ضمضم بن زرعة بن ثوب الحضرمي الحمصي ، صدوق يهم . التقريب ، ص ٢٨٠ . ووثقه ابن حبان . الثقات : ٤٨٥/٦ . قال الذهبي : مختلف فيه . الكاشف : ٥١٠/١ . ووثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : ضعيف . الجرح والتعديل : ٤٦٨/٤ .

(٣) شريح بن عبيد بن شريح الحضرمي الحمصي ، ثقة ، كان يرسل كثيراً . مات بعد المائة . التقريب ، ص ٢٦٥ .

(٤) عتبة بن عبد السلمي أبو الوليد ، شهد قريظة ، وهو آخر من مات بالشام من الصحابة . مات سنة ٨٧ هـ ، وقيل ١ أو ٧٢ هـ .

(٥) المسند : ١٨٥/٤ .

(٦) الآحاد والمثاني : ٣٧٧/٣ .

(٧) الطبراني ، مسند الشاميين : ٤٢٧/٢ .

وأخرج الترمذي^(١) عن أبي مريم الأنصاري^(٢) ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « الْمَلِكُ فِي قُرَيْشٍ ، وَالْقَضَاءُ فِي الْأَنْصَارِ ، وَالْأَذَانُ فِي الْحَبَشَةِ ، وَالْأَمَانَةُ فِي الْأَزْدِ » .

وأخرجه موقوفاً عن أبي هريرة من طريق أبي مريم الأنصاري ، وقال : الموقوف أصح^(٣) .

وأخرجه أحمد^(٤) كذلك عن أبي مريم عن أبي هريرة مرفوعاً .

الحكم على الحديث :

حديث أبي برزة الأسلمي :

قال عنه الحافظ : إسناده حسن . وهو كما قال^(٥) .

وحديث ربيعة بن ناجذ عن علي اختلاف في وقفه ورفع .

قال الدارقطني : « الموقوف أشبه بالصواب »^(٦) .

وقال : « يرويه مسعر ، واختلف عنه ، فرفعه فيض بن الفضل عن مسعر عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجذ عن علي عن

(١) جامع الترمذي : كتاب المناقب ، باب في فضل اليمن : ٧٢٧/٥ .

(٢) أبو مريم الأنصاري أو الحضرمي خادم المسجد بدمشق أو حمص ، قيل : اسمه عبدالرحمن بن ماعز ، ويقال : هو مولى أبي هريرة . ثقة . التقريب ، ص ٦٧٢ .

(٣) جامع الترمذي : كتاب المناقب ، باب في فضل اليمن : ٧٢٧/٥ .

(٤) المسند : ٣٦٤/٢ ، وفي فضائل الصحابة : ٧٩٥/٢ من طريق أبي مريم عن أبي هريرة .

(٥) الفتح : ١١٣/١٣ .

(٦) العلل للدارقطني : ١٩٨/٣ .

النَّبِيِّ ﷺ . وخالفه داود بن عبد الجبار ، فرواه عن مسعر عن عثمان بن المغيرة عن أبي صادق ورفعاه أيضاً . وغيرهما يرويه عن مسعر موقوفاً ، وكذلك رواه أبو عوانة عن عثمان بن المغيرة موقوفاً ، الموقوف أشبه بالصواب « اهـ .

وحديث العبدى عن أبيه عن جدّه الذي رواه أبو يعلى قال عنه محقق الكتاب حسين أسد : « إسناده ضعيف »^(١) .

وحديث أنس من رواية الصعق بن حزن عن عليّ بن الحكم عنه . قال عنه الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

ورواه البيهقي^(٢) من طريق عارم عن الصّعق عن عليّ بن الحكم عن أنس به ، وإسناده حسن .

أما رواية بكير الجزري عن أنس : « الأئمة من قُرَيْشٍ » . قال ابن القطّان^(٣) : « بكير لا يعرف حاله . وقال الذهبي في الميزان^(٤) : يجهل ، وعنه علي أبو الأسود فقط » اهـ .

قال ابن الملقّن : « قلت : عنه غيره ، وذكره ابن حبان في ثقاته ، ولم ينفرد ، وتوبع كما هو موضح في تخريج لأحاديث الرافعي »^(٥) اهـ .

قلت : أراد بالمتابعة متابعة إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أنس .

والأخرى منصور بن المعتمر عن أنس ، وبكير تقدّمت ترجمته .

وابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس .

(١) ٤٢٥/١ .

(٢) سنن البيهقي : ١٤١/٨ .

(٣) ميزان الاعتدال : ٣٥١/١ .

(٤) الوهم والإيهام : ٣٥٨/٤ .

(٥) تحفة المحتاج : ٤٦٧/٢ .

فيه عننة ابن جريج وهو مدلس .

حديث ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن كثير بن مرة عن عتبة قال عنه أبو حاتم : حديث منكر^(١) .

وقد رواه البخاريّ من طريق عبدالوهاب بن الضحّاك الحمصي وهو متروك .

وحديث أبي هريرة : « الْمَلِكُ فِي قُرَيْشٍ » رواه الترمذيّ مرفوعاً وموقوفاً ، وقال : والموقوف أصحّ^(٢) .

والحديث له طرق وشواهد كثيرة .

قال الحافظ ابن حجر : « قد جمعت طرقه في جزء مفرد عن نحو من أربعين صحابياً »^(٣) .

والحديث صحيح بشواهده .

ما يستفاد من الترجمة :

• أنّ الخلافة والإمامة الكبرى في قريش ، ولا تخرج عنهم إذا توافرت فيهم الشّروط النبويّة من إقامة الدين والعدل ، ورحمة النّاس ، والوفاء بالعهد . وما دون ذلك من الإمارة والرئاسة فلهم ولغيرهم إذا كانوا أهلاً لذلك .



(١) العلل لابن أبي حاتم : ٤١٨/٢ .

(٢) جامع الترمذي : كتاب المناقب ، باب في فضل اليمن : ٧٢٧/٥ .

(٣) تلخيص الحبير : ٤٢/٤ .

بَاب : هَدَايَا الْعُمَالِ

صدر الإمام البخاريّ أحاديث هذا الباب بحديث ابن التبية ، وفيه قوله ﷺ : « مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبَعْتُهُ فَيَأْتِي يَقُولُ هَذَا لَكَ وَهَذَا لِي ! فَهَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَنْظُرُ أَيُّهُدَى لَهُ أَمْ لَا ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ ، أَوْ شَاةٌ تَيْعَرُ ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتِي إِبْطِيهِ : أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ ؟ ثَلَاثًا » .

والترجمة لفظ حديث يروى عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « هَدَايَا الْعُمَالِ غُلُولٌ » .

أخرجه الإمام أحمد^(٢) قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى^(٣) ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « هَدَايَا الْعُمَالِ غُلُولٌ » .

(١) عبد الرحمن بن سعد ، وقيل : المنذر بن سعد بن المنذر ، شهد أحداً وما بعدها . قال

الواقدي : توفي في آخر خلافة معاوية ، أو أوّل خلافة يزيد بن معاوية . الإصابة : ٩/٧ .

(٢) إسحاق بن عيسى بن نجيح ابن الطّباع أبو يعقوب ، قال صالح بن محمّد : لا بأس به ،

صدوق . مات سنة ٢١٥ هـ بأذنة . تاريخ بغداد : ٣٣٢/٦ . قال الحافظ : صدوق .

التّقريب ، ص ١٠٢ . قال البخاريّ : مشهور الحديث . قال أبو حاتم : صدوق .

ووثقه ابن حبان والخليلي . تهذيب التهذيب : ٢١٤/١ .

(٣) المسند : ٤٢٤/٥ .

وأخرجه أبو عوانة^(١) ، وابن عدي^(٢) ، والبيهقي^(٣) من طريق إسماعيل عن يحيى به .

وأخرجه الطبراني^(٤) من حديث عطاء عن ابن عباس . بلفظ : « الهدية إلى الإمام غُلُولٌ » .

وأخرجه ابن خزيمة^(٥) ، وأبو داود^(٦) ، والحاكم^(٧) من طريق عبد الله بن بُريدة^(٨) ، عَنْ أَبِيهِ^(٩) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ اسْتَعْمَلَنَا عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ » .

وأخرج ابن عدي^(١٠) من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ : « هَدَايَا الْأُمَرَاءِ غُلُولٌ » .

(١) صحيح أبي عوانة : ٧٠٧٣/٤ .

(٢) الكامل : ٢٩١/١ في ترجمة إسماعيل بن عيَّاش .

(٣) البيهقي : ٣٥٥/٦ .

(٤) الطبراني الكبير : ١٩٩/١١ .

(٥) صحيح ابن خزيمة : ٧٠/٤ .

(٦) سنن أبي داود : كتاب الإمارة ، باب في أرزاق العمال : ١٣٤/٣ .

(٧) المستدرک : ٥٦٣/١ .

(٨) عبد الله بن بُريدة بن الحُصيب الأسلمي أبو سهل المروزي قاضيا ، ثقة . مات سنة ١٠٥ هـ ، وقيل : ١١٥ هـ . ع . التَّحْرِيْب ، ص ٢٩٧ .

(٩) بُريدة بن الحُصيب بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج الأسلمي ، في الصحيحين أنه غزا مع النَّبِيِّ ﷺ ستَّ عشرة غزوة . تحوَّل إلى مرو فسكنها إلى أن مات في خلافة يزيد ابن معاوية ، قال ابن سعد : مات سنة ٦٣ هـ . الإصَابَة : ٢٨٦/١ .

(١٠) الكامل : ١٧٣/١ .

قال الحافظ^(١) : « أخرجه سُنيْدُ بن داود^(٢) ، في تفسيره عن عبدة بن سليمان^(٣) ، عن إسماعيل بن مسلم^(٤) ، عن الحسن ، عن جابر ، وإسماعيل ضعيف » اهـ .

أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه^(٥) عن أنس بلفظ : « هدايا السلطان سحت وغلول » .

الحكم على الحديث :

حديث إسماعيل بن عيَّاش عن يحيى عن عروة عن أبي حميد :
قال الحافظ : « إسناده ضعيف »^(٦) .

قال الحافظ في الفتح : « هو من رواية إسماعيل عن الحجازيين ، وهي ضعيفة »^(٧) .

-
- (١) الفتح : ١٦٤/١٣ .
 - (٢) سُنيْدُ بن داود المصيصي المحتسب ، اسمه حسين . ضُعِفَ مع إمامته ومعرفته لكونه كان يلحق حجاج بن محمد شيخه . ت ٢٢٦ هـ . التَّقریب ، ص ٢٥٧ .
 - (٣) لعلَّه عبدة بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي . ثقة ثبت . ت ١٨٧ هـ . التَّقریب ، ص ٣٦٩ .
 - (٤) إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق ، كان من البصرة ، ثُمَّ سکن مَكَّة ، وكان فقيهاً ، ضعيف الحديث . التَّقریب ، ص ١١٠ .
 - وأخشى أنَّ هذا الإسناد على غير وجهه ! فقد وقفت على الحديث في ترجمة إسماعيل ابن مسلم هذا من كتاب الكامل لابن عديٍّ من طريق مطرف عن إسماعيل بن مسلم المكي عن عطاء عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « هدايا العمال سحت » . ولم يذكر في كتب التراجم التي رجعت لها أن عبدة بن سليمان روى عن إسماعيل بن مسلم . ولكن روى عن إسماعيل بن أبي خالد . فالله أعلم .
 - (٥) تلخيص المتشابه للبغدادی : ٣٣١/١ .
 - (٦) تلخيص الحبير : ١٥٦٥/٤ .
 - (٧) الفتح : ١٦٤/١٣ .

وحديث أبي هريرة . قال الحافظ : « إسناده أشدّ ضعفاً »^(١) .

قلت : فيه أحمد بن معاوية الباهلي^(٢) ، ضعيف .

وحديث جابر . قال الحافظ عنه : « إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جابر وإسماعيل ضعيف »^(٣) .

وحديث عبدالله بن بريدة عن أبيه . صحّحه ابن خزيمة^(٤) .

وقال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه »^(٥) .

قلت : الحديث أخرجه مسلم^(٦) بنحوه عن عديّ بن عميرة الكندي^(٧) وهو شاهد لحديث بريدة ، لكنه ليس من الترجمة في شيء .

أمّا قول الحاكم : على شرط الشيخين . فإنّ الإسناد إلى عبدالله بن بريدة كلّهم رجال البخاريّ ، والإسناد على شرط الصّحيح . إلّا أنّ لفظ الحديث ليس هو مقصود البخاريّ كما ترجم به في الباب بقوله : « هَدَايَا الْعَمَالِ » .

(١) تلخيص الحبير : ١٥٦٥/٤ .

(٢) أحمد بن معاوية بن بكر الباهلي . قال ابن عديّ : حدّث عن الثقات بالبواطيل ، ويسرق الحديث . الكامل : ١٧٧/١ . وقال : هذا من حديثه بهذا الإسناد باطل .

ذكره ابن حبان في الثقات : ٤١/٨ . انظر اللسان : ٣١٢/١ .

قال الهيثمي : الباهلي ضعيف : ١٥١/٤ .

(٣) تلخيص الحبير : ١٥٦٥/٤ .

(٤) صحيح ابن خزيمة : ٧٠/٤ .

(٥) المستدرک : ٥٦٣/١ .

(٦) صحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب تحريم هدايا العمّال : ٣/ (١٤٦٢) .

(٧) عدي بن عميرة بن فروة بن زرارة الكندي ، صحابي معروف ، يكنى أبا زرارة . مات بالجزيرة ، وقال الواقدي : مات بالكوفة سنة ٤٠ هـ . الإصابة : ٤٧٦/٤ .

حديث أنس : « هدايا السلطان سحت وغلول »^(١) . أخرجه الخطيب من طريق الحكم بن عبدالله الأيلي ، وهو متروك .

وحديث ابن عباس عند الطبراني فيه يمان بن سعيد^(٢) ضعفه الدارقطني .

ما يستفاد من الترجمة :

• أن هدايا العمال التي يأخذونها مقابل عملهم أو لأجل مناصبهم حرام وتكون غلاً في أعناقهم يوم القيامة . وإن ألبست ثوب الهدية المشروعة فلا سواء . فالهدية يؤجر عليها المهدي ، وتكون للمهدي إليه حلالاً طيباً وعليه قبولها .

وأما الأخرى فلا يؤجر عليها المهدي ، وتكون إثماً على المهدي إليه ، وعليها ردّها .

• ولم يجزم البخاريّ فيها بحكم ، فليست كلّ هدية للعامل تكون غلواً .



(١) ذكره الخطيب في تلخيص المتشابه من طريق الحكم بن عبدالله بن سعد الأيلي عن أنس ، والحكم هذا قال عنه البخاريّ : تركوه ، كان ابن المبارك يوهنه . قال أحمد : أحاديثه كلّها موضوعة . ابن معين : ليس بثقة . أبو حاتم : كذاب . اللسان : ٣٣٢/٢ . النسائي : متروك . انظر الضعفاء والمجروحين ، ص ٣٠ . العقيلي : ٢٥٦/١ .

(٢) يمان بن سعيد المصيصي ، ضعفه الدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره ابن عدي في الضعفاء . انظر لسان الميزان : ٣١٦/٦ . والكامل : ١٨٢/٧ .

كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة

وفيه

- باب : إثم من دعا إلى ضلالة ، أو سن سنة سيئة .

كِتَابُ الْأَعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

بَاب : إِثْمٌ مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ ، أَوْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً

ساق الإمام البخاريّ تحت هذه الترجمة حديثاً بسنده إلى عبدالله بن مسعود قال : قال النَّبِيُّ ﷺ : « لَيْسَ مَنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا - وَرَبِّمَا قَالَ سُفْيَانُ : مَنْ دَمَهَا - لَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ أَوَّلًا » .

والترجمة اشتملت على لفظ حديثين :

الأوّل : حديث أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا ، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا » .

الثاني : حديث جرير ؓ : « مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ » .

حديث أبي هريرة :

أخرجه الإمام أحمد^(١) قال : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ^(٢) ، قَالَ :

(١) المسند : ٣٩٧/٢ .

(٢) سليمان بن داود بن عليّ بن عبدالله بن عباس أبو أيوب البغدادي الهاشمي ، ثقة جليل .

قال أحمد بن حنبل : يصلح للخلافة . ت ٢١٩ هـ وقيل بعدها . التقريب ، ص ٢٥١ .

أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ^(١)، قَالَ أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ^(٢)، عَنْ أَبِيهِ^(٣)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ ... » .

وأخرجه الإمام مسلم^(٤)، وأبو داود^(٥)، والترمذي^(٦)، وابن ماجه^(٧)، والدارمي^(٨)، وابن حبان^(٩)، وأبو يعلى^(١٠) كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه به .

وأخرجه ابن ماجه^(١١) من طريق سعد بن سنان^(١٢)، عن أنس بلفظ :

(١) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقى ، أبو إسحاق القارئ ، ثقة ثبت . ت ١٨٠ هـ . ع . التقريب ، ص ١٠٦ .

(٢) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقيّ أبو شبل المدني ، صدوق ربما وهم . مات سنة بضع وثلاثين . التقريب ، ص ٤٣٥ . قال أحمد : ثقة . وقال أبو حاتم : صالح ، روى عنه الثقات . وقال النسائي : ليس به بأس . تهذيب التهذيب : ١٦٦/٨ ، وثقه ابن حبان : ٢٤٧/٥ . قال البخاريّ : روى عنه مالك وشعبة . التاريخ الكبير : ٥٠٨/٦ .

(٣) عبد الرحمن بن يعقوب الجهني ، مولى الحرقة . ثقة . التقريب ، ص ٣٥٣ .

(٤) صحيح مسلم : كتاب العلم ، حديث رقم (٢٦٧٤) .

(٥) سنن أبي داود : كتاب السنة ، باب لزوم السنة : ٢٠١/٤ .

(٦) جامع الترمذي : كتاب العلم ، باب ما جاء فيمن دعا إلى هدى فاتبع : ٣٤/٥ .

(٧) سنن ابن ماجه : مقدّمة ، باب من سنّ سنة حسنة : ٧٥/١ .

(٨) الدارمي : ١٤١/١ .

(٩) ابن حبان : ٣١٨/١ .

(١٠) أبو يعلى : ٣٧٣/١١ .

(١١) سنن ابن ماجه : مقدّمة ، باب من سنّ سنة حسنة : ٧٥/١ .

(١٢) سعد بن سنان ، ويقال : سنان بن سعد المصري ، ليس بحجة . وعن ابن معين : ثقة .

« أَيْمًا دَاعٍ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ فَاتَّبَعَ فَإِنَّ لَهُ مِثْلَ أَوْزَارٍ مَنِ اتَّبَعَهُ ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا ، وَأَيْمًا دَاعٍ دَعَا إِلَى هُدًى فَاتَّبَعَ فَإِنَّ لَهُ مِثْلَ أَجُورٍ مَنِ اتَّبَعَهُ ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا » .

حديث جرير بن عبد الله :

أخرجه الإمام أحمد^(١) : حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ ، عَنْ الْمُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ^(٢) ، عَنْ أَبِيهِ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِلَفْظِهِ .

وأخرجه الإمام مسلم^(٣) ، وابن خزيمة^(٤) من طريق عبد الرحمن بن أبي هلال العبسي^(٥) ، عن جرير بنحوه .

وأخرجه النسائي^(٦) من طريق عون عن المنذر به .

→

الكاشف : ٤٢٨/١ . قال الحافظ : صدوق له أفراد . التقریب ، ص ٢٣١ . قال النسائي : منكر الحديث . الضعفاء والمتروكين ، ص ٥٤ . قال ابن حبان : أرجو أن يكون الصحيح : سنان بن سعد ، وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روي عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات ، وما روي عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه المناكير . الثقات : ٤٣٦/١٤ .

(١) المسند : ٣٥٧/٤ .

(٢) المنذر بن جرير بن عبد الله البجلي ، من أهل الكوفة . ذكره ابن حبان في الثقات : ٤٢٠/٥ .

قال الذهبي : ثقة . الكاشف : ٢٩٥/٢ . قال الحافظ : مقبول . التقریب ، ص ٥٤٦ .

(٣) صحيح مسلم : كتاب العلم ، باب من سن سنة حسنة رقم (١٠١٧) .

(٤) صحيح ابن خزيمة : ١١٢/٤ .

(٥) عبد الرحمن بن أبي هلال العبسي الكوفي ، ثقة . التقریب ، ص ٣٥٢ .

(٦) سنن النسائي : باب التحريض على الصدقة : ٤٠/٢ .

وأخرجه الترمذي^(١)، وابن ماجه^(٢) من طريق عبد الملك بن عمير ، عن ابن جرير ، عن أبيه به .

وأخرجه الحميدي^(٣) من طريق شقيق^(٤) ، عن جرير به . وجاء فيه ذكر الوفد الذين وفدوا على رسول الله ﷺ .

وأخرجه مسلم^(٥) ، والدارمي^(٦) ، والطبراني^(٧) من طريق مسلم بن صبيح^(٨) ، عن جرير به .

الحكم على الحديث :

حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة في صحيح مسلم . لكن فيه العلاء هذا لم يخرج له البخاري في الصحيح .

قال الحافظ : « ليس على شرطه »^(٩) .

حديث سعد بن سنان عن أنس : إسناده حسن .

قال الإمام أحمد : « لم أكتب أحاديث سنان بن سعد لأنهم اضطربوا

(١) جامع الترمذي : كتاب العلم ، باب فيمن دعا إلى هدى : ٤٣/٥ .

(٢) سنن ابن ماجه : المقدمة ، باب من سن سنة حسنة : ٧٥/١ .

(٣) مسند الحميدي : ٣٥٢/٢ .

(٤) هو ابن سلمة .

(٥) صحيح مسلم : كتاب العلم ، (٢٦٧٤) .

(٦) الدارمي : ١٤١/١ .

(٧) الطبراني : ٣٣٤/٢ .

(٨) مسلم بن صبيح الهمداني أبو الضحى الكوفي العطار ، مشهور بكنيته ، ثقة فاضل . ت ١٠٠ هـ . التقريب ، ص ٥٣٠ .

(٩) فتح الباري : ٣٠٢/١٣ .

بها ، فقال بعضهم : سعد بن سنان ، وسنان بن سعد «^(١)» .

وقال أيضاً : « تركت حديثه ، حديثه مضطرب ... يشبه حديثه حديث الحسن ، ولا يشبه أحاديث أنس »^(٢) .

وقال أيضاً : « روى خمسة عشر حديثاً منكراً كلها ما أعرف منها واحداً »^(٣) .

قلت : عنى بذلك أحاديث يزيد عن سعد عن أنس .

قال ابن عدي : « ليس هذه الأحاديث مما يجب أن تترك أصلاً ، كما ذكره ابن حنبل »^(٤) .

قلت : لعل هذه العلة هي التي صرفت الإمام البخاري عن إخراج الحديث .

نقل العقيلي عن ابن معين أنه قال : هؤلاء الأربعة ليس حديثهم بحجة : سهيل بن أبي صالح ، والعلاء بن عبد الرحمن ، وعاصم بن عبيد الله ، وابن عقيل ... «^(٥)» اهـ .

وعاصم هو ابن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطّاب . وابن عقيل هو عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب . وكلّ هؤلاء لم يخرج لهم البخاري ، وهم في الغالب ممن يروون عن آبائهم . وفي رواياتهم مقال .

(١) انظر تهذيب الكمال : ٢٦٥/١٠ ، وتهذيب التهذيب : ٤٠٩/٣ ، الضعفاء للعقيلي : ١١٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الكامل : ٣٥٥/٣ .

(٥) الضعفاء للعقيلي : ٣٤١/٣ .

قال ابن عديّ : « للعلاء بن عبد الرحمن نسخ عن أبيه عن أبي هريرة يرويها عن العلاء الثقات » اهـ^(١) .

حديث جرير :

أخرجه مسلم . وفي إسناده من ليس على شرط الصحيح وهو المنذر ابن جرير .

والطريق الآخر عن أبي الضحى عن عبد الرحمن بن أبي هلال العبسي عن جرير فيه عبد الرحمن بن أبي هلال لم يخرج له البخاري في الصحيح ، وأخرج له في الأدب المفرد ، وهو ثقة إلا أنه ليس من شرط الصحيح .

ما يستفاد من الترجمة :

- وجود دعاة الضلالة في هذه الأمة ، وكثرة أتباعهم . ولذلك حذر النبي ﷺ منهم ومن اتباعهم والعمل بضلاتهم .
- عظم إثم الداعية إلى الضلالة . وذلك من جهة ضلالته ودعوته ، والأخرى من جهة تحمّل أوزار أتباعه ومن قلّدهم وسار على نهجهم .
- قوله : « وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً » ، فيه دلالة على أنّ في هذه الأمة من يحيي سنة الجاهلية وبدعها السيئة ويؤوئ بإثمها وإثم من عمل بها إلى يوم الدين .
- لم يفرّق النبي ﷺ بين العامد والجاهل ، فالكلّ ينال نصيبه منها .



(١) الكامل : ٣/ ٣٥٥ .

كتاب التَّوْحِيدِ

وفيه

- بَاب : مَا يُذَكَّرُ فِي الذَّاتِ وَالنَّعُوتِ وَأَسَامِي اللَّهِ ﷻ .

كِتَابُ التَّوْحِيدِ

بَاب : مَا يُذَكِّرُ فِي الذَّاتِ وَالنُّعُوتِ وَأَسَامِي اللَّهِ ﷻ

افتتح الإمام البخاريّ هذا الباب بحديث أبي هريرة في قصّة أصحاب الرّجيع^(١) خبيب^(٢) ، وإخوانه ، وقول خبيب :

وَلَسْتُ أَبَالِي^(٣) حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا
عَلَى أُمِّي شَقِيٍّ كَانَ لِلَّهِ مَصْرَعِي
وَذَلِكَ فِي ذَاتِ إِلَهٍ وَإِنْ يَشَاءُ
يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعٍ^(٤)

وقوله : « مَا يُذَكِّرُ فِي الذَّاتِ » . أراد ذات الله ﷻ .

وقد ورد في ذكر الذات أحاديث ، منها :

حديث الباب عن أبي هريرة .

-
- (١) الرّجيع : ماء لهذيل بناحية الحجاز . مختصر السيرة : ١٢٥/٢ . سميت الموقعة به .
- (٢) خبيب بن عدي بن مالك بن عامر الأنصاري الأوسي ، شهد بدرًا ، واستشهد في عهد النبي ﷺ . الإصابة : ٢٦٢/٢ . قتل يوم الرّجيع بعد غزوة أحد . انظر : مختصر السيرة : ١٢٥/٢ .
- (٣) هكذا في رواية الكشميهني ، والأكثر على رواية : (ما إن أبالي) . انظر الفتح : ٣٧٩/٧ .
- وعند ابن إسحاق : (فوالله ما أرجو إذا متّ مسلمًا) وأتمّها إلى عشرة أبيات . انظر مختصر السيرة لابن هشام : ١٣٠/٢ .
- (٤) قال الحافظ : الأوصال جمع وصل ، وهو العضو . والشّلو بكسر المعجمة : الجسد . وقد يطلق على العضو ، ولكن أراد هنا الجسد .
- الممزع : المقطع . المعنى أعضاء جسد يقطع . الفتح : ٣٨٤/٧ .

وحديث : « تفكروا في كل شيء ، ولا تفكروا في ذات الله » .

وحديث : « تفكروا في آلاء الله ، ولا تفكروا في الله » .

وهذا أخرجه الطبراني^(١) من طريق علي بن ثابت^(٢) ، عن الوازع بن نافع^(٣) ، عن سالم^(٤) ، عن عبدالله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « تفكروا في آلاء الله ... » الحديث .

وأخرجه ابن عدي من طريق الحسن بن سفيان^(٥) ، ثنا الصلت بن مسعود^(٦) ، ثنا سالم عن أبيه به^(٧) .

(١) الطبراني الأوسط : ١٧٢/٧ .

(٢) علي بن ثابت الجزري ، أبو أحمد الهاشمي مولا هم ، وثقه أحمد ، وابن معين ، وعثمان بن سعيد ، وأبو داود . وقال أبو زرعة : ثقة لا بأس به . وأبو حاتم : يكتب حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب الكمال : ٣٣٥/٢٠ . قال الحافظ : صدوق . التقریب ، ص ٣٩٨ .

(٣) الوازع بن نافع العقيلي الجزري ، قال البخاري : منكر الحديث . وأحمد : ليس بثقة . وأبو حاتم : متروك . والنسائي : متروك . اللسان : ٢١٣/٦ .

(٤) سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي ، أبو عمر المدني ، أحد الفقهاء ، ثبتاً عابداً ، فاضلاً . ت ١٠٦ هـ . التقریب ، ص ٢٢٦ .

(٥) الحسن بن سفيان ، إمام مسجد طرسوس . الثقات : ١٧١/٨ . وهو شيخ ابن حبان .

(٦) الصلت بن مسعود بن طريف الجحدري ، أبو بكر البصري القاضي ، ثقة ربما وهم . ت ٢٣٩ - ٢٤٠ هـ . التقریب ، ص ٢٧٧ .

(٧) هكذا الإسناد عند ابن عدي في الكامل : ٩٤/٧ ، وهو خطأ واضح ، فإن الصلت من الطبقة العاشرة . ت ٢٤٠ هـ ، وسالم من كبار الثالثة ت ١٠٦ هـ فيستحيل أن يروي عنه .

ولقد وقفت على هذا الإسناد عند ابن حبان في المجروحين : ٨٣/٣ بسند يرويه ابن

وأخرجه اللالكائي^(١) ، والبيهقي^(٢) ، وابن حبان^(٣) ، والهيثمي^(٤) ، وأبو الشيخ^(٥) من طريق الوازع بمثله .

وله شاهد عن ابن عباس بمثله تماماً ، أخرجه البيهقي^(٦)

الحكم على الحديث :

حديث ابن عمر عند الطبراني من طريق علي بن ثابت عن الوازع بن نافع عن سالم . قال الطبراني : لم يروه عن سالم إلا الوازع . تفرد به علي^(٧) .

قال الهيثمي : فيه الوازع ، متروك^(٨) .

والطريق الآخر عند ابن عدي ، عن الصلت ، عن علي ...

فيه الوازع أيضاً وهو متروك .

→

حبان عن شيخه الحسن بن سفيان ، ثنا الصلت بن مسعود ، ثنا علي بن ثابت ، ثنا الوازع عن سالم .

فظهر أنّ الإسناد سقط منه عند ابن عدي أكثر من راو .

ومع ذلك فقد قال ابن حبان : هذه الأسانيد لا يخلو أن تكون موضوعة أو مقلوبة .

المجروحين : ٨٣/٣ .

(١) أصول اعتقاد أهل السنة : ٥٢٥/٣ .

(٢) شعب الإيمان : ١٣٧/١ .

(٣) المجروحين : ٨٣/٣ .

(٤) مجمع البحرين : ١٠٩/١ .

(٥) العظمة : ٢١٠/١ .

(٦) الأسماء والصفات ، ص ٤٢٠ .

(٧) الطبراني الأوسط : ١٧٢/٧ .

(٨) مجمع الزوائد : ٨٦/١ .

قال الحافظ : حديث ابن عباس : « تفكروا في كل شيء ، ولا تفكروا في ذات الله » موقوف ، وسنده جيّد^(١) .

وذكر الألباني - رحمه الله - لحديث ابن عمر شواهد ، وحسنه بمجموع طرقه^(٢) .

ما يستفاد من الترجمة :

• إثبات صفة الذات لله ﷻ كما وصف بها نفسه ، ووصفه بها رسوله ﷺ .

• الإيمان بهذه الصفة العظيمة كما جاءت دون تشبيه أو تعطيل أو تمثيل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٣) .



(١) الفتح : ٣٨١/١٣ .

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة : ٣٩٧/٤ ، حديث (١٧٨٨) .

(٣) الآية (١١) من سورة الشورى .

الكتاب

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على نبينا
ورسولنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه واستن بسنته ،
ورضي بتحكيمة إلى يوم الدين ...

تعددت جهود الباحثين في خدمة صحيح البخاري والإفادة منه ،
وبيان سعة علم هذا الإمام العلم . وما أسداه لعلم السنة من أيدٍ بيضاء في
تثبيت دعائمه ، وإيضاح معالمه .

وإنَّ صحيح الإمام البخاري هو أحد هذه المعالم الشاهدة لهذا العالم
بالفضل والإمامة . وكيف حفظ الله به سنة المصطفى ﷺ . وجعل هذا
الجامع الصحيح إماماً للناس ومنهجاً يسرون عليه ويحتكمون إليه .

وقد تعددت هذه الجهود في خدمة هذا الجامع الصحيح ، فمنهم من
بحث في استخراج كنوز هذا الصحيح ، ومنهم من بحث في أسانيده
ورجاله ، ومنهم من بحث في فقهه وأحكامه ، ومنهم من بحث في قواعده
وأصوله الحديثية ، ومنهم من بحث في تراجم الأبواب وحسن صناعة
البخاري في هذا الشأن .

كل هذا وصحيح البخاري لم تنفذ خزائنه ، ولم تنقضي عجائبه ،
ولم تستوفى معارفه .

وإنَّ تراجم الأبواب هي أحد هذه النواحي التي تولاها العلماء
بالشرح والإبانة ، وقد بذلوا في ذلك الوسع ، واستفرغوا الجهد في بيان
أهمية التراجم ، وفوائدها ، ومعانيها ، وكل من كتب في هذا الشأن أو

أراد أن يبحث فيه فلا بُدَّ له من الرجوع لمصنّفات أولئك العلماء السابقين ، والوقوف على توجيهاتهم في هذا المضمّار . فالتراجم من أسرار الصّحيح ، ومن مفاتيح كنوزه .

وهذا البحث الذي أقدمه للقارئ هو محاولة لبيان جانب مهمّ من جوانب هذه التراجم وهو الأحاديث التي على لفظ الترجمة وليست على شرط البخاريّ .

وقد حاولت بيان هذا الجانب من خلال دراستي لهذه الأحاديث وتخريجي لها ، وسبر أغوارها ، ومعرفة منهج الإمام البخاريّ فيها . فخرجت بعدة نتائج ، منها :

◆ معرفة منهج الإمام البخاريّ في هذه التراجم حسب ما يظهر من عمله في الجامع الصّحيح .

◆ توضيح جانب مهمّ من جوانب الشرط المنسوب للإمام البخاريّ من اشتراط ثبوت اللقاء ، والسّماع ، وهل يمكن الجزم بهذا الشرط ؟ .

◆ سعة علم الإمام البخاريّ بالحديث ، وحسن صناعته ، ودقّة استنباطه .

◆ القول بأنّ الإمام البخاريّ يضعّف أو يصحّح حديثاً بمجرد إirاده في الترجمة أمر فيه مجازفة .

◆ أن المجازفين بالحكم على حديث ما بأنه على شرط البخاريّ أو ليس على شرطه قد رجموا بالغيب ، والمتوسّطون هم الذين وقفوا على ما أتيح لهم من الأدلّة والقرائن القويّة الدالة على حكم البخاريّ ومنهجه ، وما سوى ذلك أمرّوه كما جاء محققاً عن الأئمة الأسلاف من شيوخ البخاريّ وأساتذته . والمفرطون هم الذين خلطوا عمل

البخاريّ بعمل غيره ، واستوى عندهم نهار أبلج وليل أدلج ، وأوردوا المرض على المصحّ فأخطأوا السبيل .

◆ أن شروط الأئمة في كتبهم وطريقة التصنيف والتأليف في علم الصحيح وغيره أمر مهمّ يجب للباحثين أن يبينوا مناهج المتقدمين فيه ، وكيف يمكن معرفة منهج إمام أو طريقته أو شرطه في مصنفه ، وكيف يثبت ذلك ؟! وما هو المرجع فيه ؟

◆ أن الاستقراء هو الوسيلة التي سلكها كثير من العلماء في إثبات ، أو محاولة إثبات شروط الأئمة في كتبهم .

وهذا في حدّ ذاته لا يعدّ دليلاً بيّناً على إثبات الشرط من عدمه !

◆ دراسة حياة إمام من الأئمة (حياته العلميّة) وإشباعها بحثاً من بداية طلبه للعلم وتدرّجه في درجات العلم ، ومصنّفاته القديمة والمتأخّرة ، ومعرفة مراحل العملية وشيوخه ، وأقواله . كلّ ذلك يوصل إلى معرفة منهج ذلك الإمام ، ويرشد إلى نتائج دقيقة حول آرائه وفتاواه ، وقواعده العلميّة ، وأصوله التي يرجع إليها .

◆ أن منهج الإمام البخاريّ ليس بدعاً من المناهج ، وطريقته ليست هي الفريدة في عصره ، بل هو متّبع لا مبتدع ، ومتابع لا مخالف . ومتخرّج من مدرسة أهل الحديث ، وشيوخه هم أساتذة هذا الفنّ . فيبعد أن ينصرف عن طريقهم أو يرغب عن مذهبهم . بل في مواردهم يردّ وعنها يصدر .

◆ أنّ البخاريّ - رحمه الله - يريد أن يشحذ همم طلاب العلم للبحث والمدارسة ، والممارسة حتّى ينهلوا من مناهل أسلافهم ، ويصلوا إلى بطون الحقائق العلميّة . فتشتدّ أعوادهم وتقوى حججهم . ولذلك نرى البخاريّ قد سكت - على سبيل المثال - عن شرطه وبيانه في كتابه .

ليرجع طلاب العلم إلى الأصول التي أخذ منها البخاري ، ويأخذوا منها كما أخذ . ولن يعدموا الفائدة من الرجوع إلى مناهج السلف ، إن عدموا معرفة شرط البخاري في كتابه .

♦ أن علم الصحيح علم جليل ، واعتقاد سليم ، ومنهج قويم تصح به النوايا ، وتقبل به الأعمال . وبه يحفظ الله دينه وسنة نبيه ﷺ ، ويحفظ به الله عباده من اتباع السبل والتفرق عن سبيله . وهو وصية رسول الله ﷺ في قوله : « نَضَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتي فحفظها وَوَعَاهَا وَأَدَاهَا ، فَرُبُّ حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ »^(١) ، وقوله ﷺ : « بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »^(٢) .

وصلّى الله على نبينا ورسولنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه واستنّ بسنته وعمل بدعوته ورضي بتحكيمة وسلم تسليمًا كثيرًا .

الباحث

صالح بن محمد الشهري

(١) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده ، ص ٢٤٠ ، والإمام أحمد : ٤٣٦/١ ، والحميدي : ٤٧/١ ، والترمذي : ٣٤/٥ ، وابن ماجه : ٨٥/١ من طرق عن ابن مسعود عن النبي ﷺ . قال الترمذي : حسن صحيح : ٣٤/٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص : ٣/ (١٢٧٥) . ومسلم عن أبي سعيد بنحوه : ٤/ (٢٢٩٨) . والترمذي : ٤٠/٥ . وأحمد : ١٧١/٢ عن ابن عمرو . وهو حديث مشهور روي عن كثير من الصحابة : ابن مسعود ، وأنس ، وابن عباس ، والمغيرة ، وأبي سعيد ، ومعاوية ، وسلمة بن الأكوع ، وغيرهم كثير .

الفهارس

• فهرس الآيات الكريمة .

• فهرس الأحاديث والآثار .

• فهرس الأعلام المترجم لهم .

• ثبت المراجع والمصادر .

• فهرس الموضوعات .



فهرس الآيات الكريمة

- الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنَّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ ٢٥٣
- حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ٣٤٢
- فَلَا تَعْصُلُوهُنَّ ٣٥١
- قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى ٢٥٣
- لَهُمُ الْبَشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ٤٥٠
- لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ٤٧٧ ، ٣٣٣
- وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ٣٨٨
- وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ٤١٥
- وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ٦
- وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ١١٠ ، ١١١ ، ١١٤ ، ٢٤٩



فهرس الأحاديث والآثار

- آخر وقتها حين ينتصف الليل ٢٠٩
- الأئمة من قریش ٤٥٩ , ٤٥٦ , ٤٥٥ , ٤٥٣
- أُتِحَبُّونَ أَنْ أُرِيَكُمُ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ ؟ (ابن عباس) ١٤٥
- أتدرون ما العوافي ؟ ١٧٨
- أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ١٧٧
- الاثنان جماعة ٢١٩
- اثنانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ ٢١٨ , ٢١٣ , ٢٦ , ١٣ , ٩
- اجْعَلُوا فِي بَيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ ١٨٨
- أَجَلٌ إِنِّي أَوْعَكَ كَمَا يُوعَكَ رَجُلَانِ مِنْكُمْ ٣٦٦
- أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ ٣٩٢ , ٣٩١ , ٣٩٠
- أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ مَا تَعَبَدَ بِهِ ٣٩٥
- أَحَبُّ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ : الْمَسَاجِدُ ٢٩٤
- أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا ١٩٩
- أَخَّرَ الْعِشَاءَ إِلَى قَرِيبِ ثَلَاثِ اللَّيْلِ ٢٠٩
- أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ (أنس) ٢٠٧
- أَدُّ الْعُشُورَ ٢٦٤
- إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ ٤٢٢
- إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلْ حَسَنَةً يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعِشْرِ أَمْثَالِهَا ١١٦
- إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الَّتِي أُقِيمَتْ ٢٢٤ , ٢٢٣
- إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ ٢٢٢ , ٢١٣ , ١٢

- إِذَا التَّقَى الْخِتَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ ١٦١
- إِذَا التَّقَى الْخِتَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ) ١٦١
- إِذَا التَّقَى الْخِتَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ ١٦٣ , ١٥٩
- إِذَا التَّقَى الْخِتَانِ وَغِيبتِ الْحِشْفَةُ ١٦١
- إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ ٢٨٨
- إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ ٤٠٣
- إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ١٦٣ , ١٥٩
- إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا ٢٢٦ , ٢١٨
- إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ ٢٠٧
- إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ رِيحًا ١٥٢
- أَذَّنَ بِلَالٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنْثَى مِثْنَى (أَبُو جَحِيفَةَ) ٢١٦
- أَذَّنَ جَبْرِيلُ فِي السَّمَاءِ مِثْنَى مِثْنَى (الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ) ٢١٥
- أَذَّنَا وَأَقِيمَا ٣١٩
- أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلَتْ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أُكِلَ مِنْهَا (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ) ٣٣٥
- أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ الْخُمْلَانَ (أَبُو مُوسَى) ٤٣٤
- الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ ١٩٠ , ١٨٨
- ارْفُقْ يَا أَنْجَشَةُ وَيَحَاكَ . بِالْقَوَارِيرِ ٣٩٨
- ارْمُوا وَارْكَبُوا ٤١٤
- أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ هَمَامٌ ٣٩٥
- أَصْدَقُ الرُّؤْيَا بِالْأَسْحَارِ ٤٥٠ , ٤٤٩
- أَطْيَبُ الطَّيْبِ الْمِسْكُ ٣٧٥
- أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ ٤٠٥
- إِقَامَةُ الصَّفُوفِ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ ٢٣٤

- أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارِ أَتَانَ (ابن عباس) ٢٠١
- أَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ ٢٣٢
- أَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ ٢٣٣
- أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ ٢٣٣
- أَكُلْ وَلَدِكَ نَحَلْتَ مِثْلَهُ ؟ ٣٠٤
- أَلَا أَخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفْرِ الثَّلَاثَةِ ؟ ١٢١
- أَلَا إِنَّ الْأَمْرَاءَ مِنْ قَرِيْشٍ ٤٥٤
- أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا ٢١٩
- أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ؟ ٤٦١, ٤٤٥
- الْبَسُوا الثِّيَابَ الْبَيْضَ ٣٧٢
- الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ٣٧٣
- الْتَمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ٣٥٢
- اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍ ٣٩٤
- اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ ٣٩٤
- أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ (ابن عمر) ١٤٢
- أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ (ابن عباس) ٢٩٥
- أَمَّا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انتَظَرْتُمُوهَا ٢٠٧
- أَمَا فِي الْمَعَارِضِ مَا يَكْفِي الْمُسْلِمَ الْكَذِبَ (عمر) ٤٠٠
- أَمَّا وَاللَّهِ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَتَدْعُنَهَا أَرْبَعِينَ عَامًا لِلْعَوَافِي ١٧٧
- أَمْرَ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ (أنس) ٢١٦, ٢١٤
- الْأَمْرَاءُ مِنْ قَرِيْشٍ ٤٥٦, ٤٥٤, ٤٥٣, ٤٥٢
- أَمَرْنَا أَنْ نُخْرَجَ الْحَيْضَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ ١٧٣
- أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ ؟ ٣٥٢

- ٢٤٠ أن ابن مسعود كان ينهض على صدور قدميه (عبدالرحمن بن زيد)
- ٣٩٠ إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ
- ٣٩٢ إِنَّ أَحَقَّ أَسْمَائِكُمْ
- ٤٣٧ أَنَّ أَخَوَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ (سعيد بن المسيب)
- ٢٦٤ إِنَّ أَدَى إِلَيْكَ مَا كَانَ يُؤَدِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَشْرِ نَحْلِهِ (عمر بن الخطاب)
- ٣٦٨ إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ بَلَاءً : الْأَنْبِيَاءُ
- ٤١٩ إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ سَلَفُوا مَضَوْا وَلَمْ تَنْقُصْهُمْ الدُّنْيَا (خباب)
- ٣٠٦ إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ
- ٢٣٢ إِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ
- ٤٣ إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمَ
- ٢٧٨ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ
- ٣١٠ إِنَّ اللَّهَ ﷻ أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ
- ١٣٧ إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ بَغَيْرِ طَهُورٍ
- ٤١٤ إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَدْخُلُ الثَّلَاثَةَ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ الْجَنَّةَ
- ٣١٧ إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْقَعَ أَجْرَهُ عَلَى قَدَرِ نِيَّتِهِ
- ٥٦ إِنَّ اللَّهَ لِيَزْعَ بِالسَّلْطَانِ مَا لَا يَزْعَ بِالْقُرْآنِ
- ٤٠٣ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ
- ٢٣٨ , ٢٣٧ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ
- ٢٥٨ إِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ ثَلَاثَةَ
- ٧٦ إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ
- ٣٦٣ إِنَّ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ
- ٣٦١ إِنَّ أَنْاسًا مِنْ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ
- ٣٦٣ إِنَّ أَوَّلَ مَا يُكْفَأُ

- ١٨٠ إِنَّ أَوْلَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ
- ٤٠٩ إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ تَسْلِيمَ الْخَاصَةِ
- ١٩٠ إِنَّ حَبِيبِي ﷺ نَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ (عَلِيٌّ)
- ٣٩٨ إِنَّ فِي الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةٍ عَنِ الْكَذِبِ
- ١٧٧ إِنَّ رَبَّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ لَيَأْكُلُ الْحَشَفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
- ٤٢٠ إِنَّ الرَّجُلَ لَيُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْبِنَاءَ
- ٤٠٤ إِنَّ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ إِذَا مَرَّ بِقَوْمٍ فَسَلَّمَ
- ١٩٧ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرُّ ؟
- ٣٠٥ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يُخَاصِمُ أَبَاهُ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو)
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِلَا أَنْ يَجْعَلَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ (عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ الْقُرْظِ)
- ٢١٦
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ
- ١٢١
- ٢٢٢ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ
- ٤٥٥ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ وَنَحْنُ فِيهِ فَقَالَ (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ)
- ٢٨١ إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَأْقُوتَتَانِ
- ٤٠٥ إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَضَعَهُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ
- ٤٠٥ إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ فَأَفْشَوْهُ بَيْنَكُمْ
- ٤٠٣ إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَضَعَهُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ
- ٤٠٤ إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَضَعَهُ فِي الْأَرْضِ
- ٢٦١ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِعَنِيٍّ
- ١٦٦ إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ
- ١٢٦ إِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ

- ٣٦٩ إِنَّ كَانُوا لَيَفْرَحُونَ بِالْبَلَاءِ
- ٤٣٧ إِنَّ الْكُفَّةَ غَنِيَّةٌ عَنْ مَالِكَ ، كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ (عمر بن الخطاب)
- ٤١٤ إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ
- ٤٤٢ إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عِبَادًا لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
- ٢٨٤ إِنَّ لِهَذَا الْحَجَرِ لِسَانًا وَشَفَتَيْنِ يَشْهَدُ
- ١٩٥ إِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تَبْنِ لِهَذَا
- ٢٨٣ إِنَّ مَسْحَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ يَحُطُّ الْخَطَايَا حَطًّا
- ١٢٥ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ
- ١٢٦ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ
- ٤١٠ , ٤٠٩ إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ إِذَا كَانَتِ التَّحِيَّةُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ
- ١١٧ إِنَّ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ
- ١١٨ إِنَّ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ قِلَّةُ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يَغْنِيهِ
- ٣٩٢ إِنَّ مِنْ خَيْرِ أَسْمَائِكُمْ
- ٢١٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ مثنى مثنى (أبو محذورة)
- ١١١ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ
- ٤٥٣ إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قَرِيْشٍ
- ٣٨٧ أَنَا الدَّهْرُ ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
- ١٥٨ إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ
- ٣٦٨ إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ يُضَاعَفُ عَلَيْنَا الْوَجَعُ
- ٣٦٦ الْأَنْبِيَاءُ ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ (أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً)
- ٣٠٥ , ٣٠٤ أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ
- ٣٠٥ أَنْتَ وَمَالُكَ لَوَالِدِكَ
- ١٧٧ انْثُرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ

- ٣١٩ انْصَرَفْتُ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لَنَا (مالك بن الحويرث)
- ٤٣٤ انْطَلِقْ إِلَى أَصْحَابِكَ فَقُلْ : إِنَّ اللَّهَ أَوْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ
- ٣٣٩ انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ
- ٣٦٦ إِنَّكَ لَتَوْعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا ! (ابن مسعود)
- ٢١٠ إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى
- ٢٣٢ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ
- ٢١٦ إِنَّهُ أَرْفَعُ لَصَوْتِكَ
- ٣٨١ إِنَّهَا كَانَتْ تَأْتِينَا زَمَنٌ خَدِيجَةٌ
- ٢٨١ إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ (عمر)
- إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِسُهَا وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا (يعني النعال السبتية) ، وَيُمْسِحُ
- ١٤٧ عَلَيْهَا (ابن عمر)
- ٢٦ إِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ
- ٤٠٩ أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرُ ؟ قَالَ : تَطْعِمُ الطَّعَامَ
- ٣٥١ الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا
- ٣٥٧ ، ٣٥٢ أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا
- ٤٦٩ أَيُّمَا دَاعٍ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ فَاتَّبَعَ فَإِنَّ لَهُ مِثْلَ أَوْزَارِ مَنْ اتَّبَعَهُ
- ٣٩ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ
- ٣٨٣ بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ زَعَمُوا
- ٣٨٠ بَلْ أَنْتَ حَسَانَةُ الْمَزْنِيَةِ
- ٤٨٢ بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً
- ٢٩٣ بَيْعَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْمُسْلِمِ لَا دَاءَ وَلَا خَبْثَةَ وَلَا غَائِلَةَ
- ٤١٠ ، ٤٠٩ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ تَسْلِيمُ الْخَاصَةِ
- ٣٣٦ تَزَوَّجُوا الْأَبْكَارَ ، فَإِنَّهُنَّ أَعَذَبُ أَفْوَاهًا

- تَسْمَوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ ٣٩١
- تَفَكَّرُوا فِي آلاءِ اللَّهِ ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ ٤٧٥
- تَفَكَّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ ٤٧٧ ، ٤٧٥
- تَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ ١٤٣
- تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَا تُدْعَى رَبَاعُ مَكَّةَ إِلَّا السَّوَائِبَ (علقمة
ابن نضلة) ٢٧٧ ، ٢٧٦
- ثَلَاثٌ لَا تَرُدُّ ٣٠٢
- ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ ٣٢٤
- ثَلَاثٌ مِنَ السَّنَةِ : الصَّفَّ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ ٣٢٦
- ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ٢٥٨
- ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ٢٥٧
- ثُمَّ جَاءَهُ لِلْعِشَاءِ حِينَ ذَهَبَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ ٢٠٩
- ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا غُفْرَتِي إِبْطِيهِ (علي) ٤٦١
- ثُمَّ صَلَّى بِهِ الْعِشَاءَ لثَلَاثَ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ٢٠٩
- ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ ٢٠٨
- جَاءَ كِتَابٌ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي وَهُوَ بِمِنَى أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنَ الْعَسَلِ وَلَا مِنَ
الْخَيْلِ صَدَقَةً (عبدالله ابن حزم) ٢٦٥
- جَاءَ هِلَالٌ أَحَدُ بَنِي مُتْعَانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعُشُورٍ نَحْلٍ لَهُ (عبدالله بن عمرو) ٢٦٣
- جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي (سهل بن سعد) ٣٥٢
- جَاءَتْ عَجُوزٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عِنْدِي (أم المؤمنين عائشة) ٣٨٠
- جَاهِدُوا مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ ٣٢٦
- جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا ١٨٢
- جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَمَجَانِينَكُمْ ١٩٢

- ٣٢٤ الْجِهَادُ مَا ضَرَّ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ
- ٣٢٥ , ٣٢٣ الجهاد واجب
- ٢٨٤ , ٢٨٢ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ
- ٢٨٤ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَابَةِ الْجَنَّةِ
- ٤٠٠ حسب امرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع (عمر)
- ٣٨٠ , ٣٧٩ , ٣٧٨ حُسْنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ
- ٢٦ خالفوا اليهود
- ٣٢٠ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ خَيْبَرَ فَاتَّبَعَهُ رَجُلَانِ (ابن عباس)
- ٢٠٣ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ فَصَلَّى بِالْبُطْحَاءِ (أبو جحيفة)
- ١٧٧ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ الْعَصَا
- ٣٠٩ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ وَأَنَا تَحْتَ جِرَانِهَا (عمرو بن خارجه)
- ٤٥٧ الْخِلَافَةُ فِي قُرَيْشٍ
- ١٩٨ خير البقاع المساجد
- ٢٥٥ خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى
- ٣٢٧ , ٣٢٣ الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ
- ٣٦٨ دخلت على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا سِقَاءٌ مُعَلَّقٌ يَقْطُرُ عَلَيْهِ الْمَاءُ لِلْحَمَى
- ٣٦٦ دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ (ابن مسعود)
- ٣٦٨ دخلت على النَّبِيِّ ﷺ وهو محموم (أبو سعيد الخدري)
- ٣١٧ دَعَهُنَّ ، فَإِذَا وَجَبَ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً
- ٣٦٦ ذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ ؟ (ابن مسعود)
- ٤٤١ ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ
- ٣١٩ الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ
- ٣٢٠ رأى إنساناً في سفر ، فقال : ((شيطان))

- رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ (نافع) ١٨٤
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ - أَيِ النَّاسِ -
سترة (المطلب بن أبي وداعة) ٢٠٣
- رَأَيْتُ بِشِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَمِينِهِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا ثِيَابُ بَيْضُ (سعد بن أبي وقاص) ٣٧٢
- رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَدِّنُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَثْنَى مَثْنَى (أبو رافع) ٢١٦
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَمَا فَعَلْتُ ، وَهَذَا وَضُوءٌ مِنْ لَمْ يَحْدُثْ (علي) ١٤٧
- رَأَيْتُ السَّائِبَ بْنَ خَبَّابٍ يَشْمُ ثِيَابَهُ (مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاء) ١٥١
- رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى النَّعْلَيْنِ (عبد خير) ١٤٤
- رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ يَبُولُ فِي الرَّحْبَةِ حَتَّى أُرْغَى بُولُهُ ، ثُمَّ يَمْسَحُ عَلَى نَعْلَيْهِ (جندب الجنيبي) ١٤٦
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ حَذُو الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ وَالرَّجَالَ وَالنِّسَاءَ يَمْشُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ ٢٠٤
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ (الصلاة إلى البعير) ١٨٤
- رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَنَيْتُ بِيَدِي يَتًا يُكِنُّنِي (ابن عمر) ٤١٨
- رَكَعَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَكَعَنَا مَعَهُ وَنَحْنُ نَمْشِي (الأسود بن يزيد) ٤٠٩
- الرُّكْنُ وَالْمَقَامُ يَأْقُوتَتَانِ ٢٨٢ ، ٢٨١
- الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ ٢٩٩ ، ٢٩٨
- الرَّهْنُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ ٢٩٩
- زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ قَدْ أَجْرَتْهُ (أم هانئ) ٣٨٣
- سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : مَنْ أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً ؟ (أبو هريرة) ٣٦٨
- سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَقَالَ : لَا تُصَلِّ ١٨٤
- سَأَلْتُ عَائِشَةَ : أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْقُدُ وَهُوَ جُنْبٌ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ
وَبَتَّوَضَّأَ (أبو سلمة) ١٥٥
- سَأَلَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ صَدَقَةِ الْعَسَلِ ؟ (نافع) ٢٦٥
- سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ ٢٠١ ، ١٧٢

- ٣٩٠ سَمِ ابْنَكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ
- ٣٩٥ سَمَّيْتُمُوهُ بِأَسْمَاءٍ فَرَأَعْتِكُمْ ؟!
- ٢٣٢ سَوُّوا صُفُوفَكُمْ
- ٣١٨ , ٣١٦ الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ
- ٣١٧ الشُّهَدَاءُ سَبْعَةٌ
- ٢٢٢ الصُّبْحُ أَرْبَعًا ! الصُّبْحُ أَرْبَعًا !
- ٤٠٩ صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ (ابن مسعود)
- ١٧٠ الصَّغِيدُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ
- ١٩٦ صَلَاةُ الْجَمِيعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ
- ٣٢٥ الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ
- ٣٢٥ الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ
- ٣٢٦ صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ
- ٣٢٦ صَلُّوا عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ
- ١٨٦ , ١٨٥ صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ
- ٣٢٦ صَلُّوا مَعَ كُلِّ إِمَامٍ
- ٢٠٨ صَلَّى بِي الْعِشَاءِ حِينَ مَضَى ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ
- ٢٠٩ صَلَّى الْعِشَاءَ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ
- ١١١ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا
- ٢٣٥ صَلَّيْتُ أَنَا وَبَنَاتِي فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ (أنس)
- ١١٣ صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَهْرًا
- ٤٢٥ طَهَّرُوا هَذِهِ الْأَجْسَادَ طَهَّرَكُمُ اللَّهُ
- ٤٤٦ , ٤٤٥ , ٤٤٤ ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ حِمًى
- ٤٤٦ ظهور المسلمين حمى

- عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ١٦٦
- عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ ٣٣٦, ٣٣٥
- عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ ، فَإِنَّهُمْ أَعَذَبُ أَفْوَاهًا ٣٣٥
- عَلَيْكُمْ بِشَوَابِ النِّسَاءِ ٣٣٧
- غُلْبَنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ ٣١٧
- فَأَخَذَنِي مَا يَأْخُذُ النِّسَاءَ مِنَ الْغِيَرَةِ (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ) ٣٨١
- فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيُمْسِئْهُ بِشَرَّتِهِ ١٧٠
- فَإِذَا وَجَدَهُ فَلْيُمْسِئْهُ بِشَرِّهِ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ خَيْرٌ ١٦٦
- فَأَذْنَا وَأَقِيمَا ٢٢٦, ٢١٨, ٩
- فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وَأَتَى الْمَسْجِدَ ١٩٦
- فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ ٣٥٢
- فَإِنْ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ ٢٣٣, ٢٣٢
- فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ ٤٤٥
- فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ : أَنَا الدَّهْرُ ٣٨٨
- فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ ٣٨٨, ٣٨٧
- فَإِنْ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ ٢٣٢
- فَإِنْ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ٢٨٨
- فَإِنْ صَدَقًا وَبَيْنًا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْنِهِمَا ٢٩٣
- فَإِنْ صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوَقْتُهَا ٢٣١
- فَإِنْ مِتُّ مِتْ عَلَى الْفِطْرَةِ ٤٢٢
- فَإِنْ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ إِقَامَةُ الصَّفِّ ٢٣٣
- فَإِنْ مِنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٢٤٨
- فَانْظُرُوا حَذْوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ (عمر بن الخطاب) ٢٦٩

- فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ ٣٤٢, ٣٣٩
- فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا ٢٦٠
- فَإِنِّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ ٢٠٧
- فَأُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١٨٠
- فَضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ ١٢٦
- فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ٣٣٣, ٣٣٠
- فَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ ٣٢٩
- فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَسَلْنَا (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ) ١٦١
- فَعِنْدَ ذَلِكَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخُلُوةِ (ابْنُ عَبَّاسٍ) ٣٢٠
- فَقَالَ رَجُلٌ : زَوْجِنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ (سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ) ٣٥٢
- فَلَا يَخْرُجْنَ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ١٥٢
- فَلَمَّا انْقَضَتْ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ ١٦٦
- فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ هَدَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ) ٣٤٣
- فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُهُ بِصَرِّهِ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا ١٧٧
- فَمَا يَبْرَحُ الْبَلَاءُ بِالْعَبْدِ حَتَّى يَتْرُكَهُ يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ ٣٦٦
- فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصُّفِّ ، فَنَزَلْتُ وَأُرْسَلْتُ الْأَتَانُ تَرْتَعُ (ابْنُ عَبَّاسٍ) ٢٠١
- فَهَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَنْظُرُ أَيُّهُدَى لَهُ أَمْ لَا ؟ ٤٦١
- فِي الَّذِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا ٣٣٥
- فِي أَيِّهَا كُنْتُ تُرْتَعُ بِعَيْرِكَ ؟ (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ) ٣٣٥
- فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَزُقْ زِقُ (يَعْنِي مِنَ الْعَسَلِ) ٢٦٥
- فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيَا الْعُشْرُ ٢٦٣
- قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي ٣٣٠
- قَالَ اللَّهُ : يَسْبُ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ ٣٨٧

- ٣٨٠ قالت : أنا جثامة المزنية (أم المؤمنين عائشة)
- ٣٨٣ قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِي
- ٣٥٢ قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ
- ٢٤٦ قَدْ سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا كُنْتُ أَكْتُمُكُمْوهُ (معاذ بن جبل)
- ٢٠٧ قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَنَامُوا
- ٢٣٧ قُمْتُ لَيْلَةً أَصَلِّي عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِي (ابن عباس)
- ٢١٤ كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَثْنَى مَثْنَى (ابن عمر)
- ٢٩١ كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ
- ٣٤٣ كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَرَتْ مِنْ طَمَئِهَا (أم المؤمنين عائشة)
- ١٣٠ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُرُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ (عمر)
- ١٧٥ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ (أم المؤمنين عائشة)
- ١١٢ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ
- ٣٤٣ كَانَ (تعني النكاح) عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ (أم المؤمنين عائشة)
- ٣٠٢ كَانَ (يعني أنس) لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ (ثمامة بن عبدالله)
- ٣٠٢ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ
- ٣٠٩ كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ ، وَكَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ (ابن عباس)
- ٣٩٨ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ فَحَدَا الْحَادِي (أنس)
- ١٥٠ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ
- ٢٤٠ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ (أبو هريرة)
- ٢١٦ كَانَ يَشْنِي الْأَذَانَ (بلال)
- ١١١ كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبَلَتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ
- ٢٦٣ كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ (أبو هريرة)
- ٤١٥ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ لَهْوِ الدُّنْيَا بَاطِلٌ ، إِلَّا ثَلَاثَةٌ

- كلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ ٣٧٥
- كلُّ لهُو يكره ، إلا ٤١٦
- كُنَّا إِذَا أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ أَحَدُنَا حَيْثُ
يَنْتَهِي (جابر بن سمرة) ١٢٢
- كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ أَحَبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ ٢٣٧
- كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا : السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ (ابن مسعود) ٤٠٣
- لا تجعلوا بيوتكم مقابر ١٩١
- لا تجلسوا على القبور ١٨٠
- لا تجوز الوصية لوارث ٣١٣ , ٣١١
- لا تحل الصدقة لغني ٢٦١
- لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب ١٥٥
- لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ١٥٥
- لا تذهب الليالي والأيام حتى تشرب فيها طائفة من أمتي الخمر ٣٦٣
- لا ترجعن بعدي كفاراً ٤٤٥
- لا تسبوا الدهر ٣٨٨ , ٣٨٧ , ٣٧٨
- لا تصلوا إلى قبر ١٨٢
- لا تصلوا على قبر ١٨٢
- لا تصلوا في أعطان الإبل ١٨٥
- لا تصلوا في مبارك الإبل ١٨٥
- لا تقبل صدقة من غلول ١٣٧
- لا تقبل صلاة بغير طهور ١٣٨ , ١٣٧ , ١٣٤ , ١٢
- لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ ١٣٧
- لا تقولوا : رمضان ٢٨٨

- لا تقوم الساعة حتى يكون السلام للمعرفة ٤١١, ٤٠٩
- لا تكفروا أهل ملتكم ٣٢٥
- لا تمنوا الموت ٤١٩
- لا رضاع إلا ما كان في الحولين ٣٤٠, ٣٣٩
- لا رضاع بعد فصال ٣٤٠
- لا سمر إلا لمصل أو مسافر ١٣١
- لا صدقة إلا عن ظهر غنى ٢٥٥, ٢٥٠
- لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد ٤٤٧
- لا نذر في غضب ٤٣٧
- لا نذر في معصية ٤٣٦
- لا نذر في معصية الله ٤٣٨
- لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ٤٣٥
- لا نذر ولا يمين في معصية الله ٤٣٥
- لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم ٤٣٤
- لا نكاح إلا بولي ٣٤٧, ٣٤٦, ٣٤٥, ٣٤٤, ٣٤٣, ٣٣٤
- ٣٥٦, ٣٥٥, ٣٥٣, ٣٥١, ٣٤٩, ٣٤٨
- لا وصية لوارث ٣١٣, ٣١٢, ٣١١, ٣١٠, ٣٠٩, ٣٠٨
- لا وضوء إلا من حدث ١٥٠, ٧٦, ٢٧, ١٨, ١٤
- لا وضوء إلا من حدث أو ريح ١٥٠, ١٨, ١٤
- لا وضوء إلا من ريح أو سماع ١٥١
- لا وضوء إلا من صوت أو ريح ١٥٠
- لا وفاء لنذر في معصية ٤٣٨
- لا يجلد فوق عشر جلادات إلا في حد ٤٤٧

- لا يجوز لوارث وصية ٣١٠
- لا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأُمْعَاءُ ٣٤٠
- لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين ٣٤٠
- لا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأُمْعَاءُ ٣٤٢
- لا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ ٢٩٦
- لا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ (عمر) ٢٧٦
- لا يزال وال من قریش ٩
- لا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ ٢٥١
- لا يقبل الله صلاة بغير طهور ٢٥٢, ١٤٠
- لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ يَا خَيِّبَةَ الدَّهْرِ ٣٨٨
- لا يَقيِّمُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٤٣
- لا يَلْجُ حَائِطُ الْقُدُسِ ٢٥٨
- لا يَمِينُ عَلَيْكَ وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ ٤٣٧
- لَتَلْبِسْنَهَا صَاحِبَتَهَا مِنْ جَلْبَابِهَا ١٧٣
- لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ٣٧٥
- لَعَنَ الْمُؤْمِنُ كَقَتْلِهِ ٣٨٤
- لَعَدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ٤٢٨
- لَقْنُوا مَوْتَكُمْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٢٤٨, ٢٤٧
- لَقْنُوا مَوْتَكُمْ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٢٤٨
- لم يأمرني رسول الله ﷺ فيه بشيء (معاذ) ٢٦٥
- لم يوقَّتِ النَّبِيُّ ﷺ ذات عرق ٢٧٤, ٢٧٢
- لَمَّا فَتَحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ أَتَوْا عُمَرَ (ابن عمر) ٢٦٩
- لَوْ شَاءَ رَبُّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ تَصَدَّقَ بِأَطْيَبِ مِنْهَا ١٧٧

- لَوْ كُنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمْ (عمر بن الخطاب) ١٩٢
- لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ (خَبَاب) ٤١٨
- لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا ٤٦٧
- لَيْشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ ٣٦٢, ٣٦٠
- لَيَكُونَنَّ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ الْوَلِيدُ ٣٩٥
- لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ ٣٦٠
- مَا أَنْفَقَ الْمُؤْمِنُ مِنْ نَفَقَةٍ إِلَّا أَجْرٌ فِيهَا إِلَّا ٤١٩
- مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبَعْتُهُ فَيَأْتِي يَقُولُ هَذَا لَكَ وَهَذَا لِي ! ٤٦١
- مَا تَعْدُونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ ؟ ٣١٨
- مَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مِثْلُ مَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ إِصْبَعَهُ هَذِهِ فِي الْيَمِّ ٤٢٨
- مَا ذَنْبِي أَنْ رَزَقَهَا اللَّهُ مَنِي الْوَلَدِ وَلَمْ يَرْزُقْكَ ؟ ٣٨١
- مَا عِنْدَنَا عَسَلٌ نَتَصَدَّقُ مِنْهُ (نافع) ٢٦٥
- مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ تَقْرُوهُ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ غَيْرَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ (علي) ٤٤١
- مَا غَرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غَرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ) ٣٧٩
- مَا كَانَ بَعْضُنَا يَكْذِبُ عَلَى بَعْضٍ (أُنْس) ٤
- مَا مِثْلُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ ٤٣١
- مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَبِيتُ وَهُوَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ طَاهِرًا ٤٢٤
- مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى شَوْكَةٍ فَمَا فَوْقَهَا ٣٦٦
- مَا مَنَعَكَ يَا فَلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ ؟ ١٦٦
- مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ ٢٦٠
- الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ ٤٤١
- الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًا ٢٣٥
- الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ ٣١٧

- ٢٧٨ مكة حرام حرّمها الله
- ٢٧٧ مكة مناخ
- ٤٦٠ , ٤٥٨ المَلِكُ فِي قَرِيْشٍ
- ٢٩٥ مَنْ ابْتَتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ
- ٤٤١ مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا ، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا
- ٤٤١ مَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ
- ٢١١ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ
- ٢١١ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ
- ٤٦٢ مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا
- ٤١١ من أشرط الساعة أن يسلم الرجل على الرجل بالمعرفة
- ٢٧٨ من أكل من أجر بيوت مكة شيئاً فإنما يأكل ناراً
- ٢٣٠ من أمّ قومًا
- ٢٣١ , ٢٢٩ مَنْ أُمَّ النَّاسَ فَأَصَابَ الْوَقْتَ
- ٢٩١ مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ
- ٤٢٤ من بات طاهراً بات في شعاره ملك
- ٤٢٣ من بات طاهراً على ذكر الله
- ١٣٦ من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات
- ٤٢٢ من توضأ فأحسن الوضوء
- ٤٤٦ من جرد مسلم بغير حقّ لقي الله وهو عليه غضبان
- ١١٧ , ١١٦ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنيهِ
- ٤٣٤ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا
- ٤١٤ مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ
- ٤٥٥ من دعا إلى نفسه إمارة المسلمين من سوى قريش فهو كذاب

- مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ ٤٦٧, ٤٦٨
- مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا ٢٦٠
- مَنْ سَأَلَ النَّاسَ لِيُثْرِيَ بِهِ مَالَهُ ٢٦١
- مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا ١٢٥
- مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا ١٢٩, ١٢٦
- مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ ١٩٥
- مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا ٤٦٧
- مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي ٣٣٠
- مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ وَذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي ٣٣٢, ٣٢٩
- مَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ طِيبٌ فَلَا يَرُدُّهُ ٣٠٣
- مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ : تَعَالَ أَقَامِرْكَ فَلْيَتَصَدَّقْ ٤١٤
- مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ٢٤٧
- مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ٢٤٦
- من نام طاهراً فتعار من الليل ٤٢٤
- مَنْ يَسْرَ عَلَى مُغْسِرٍ يَسْرَ اللَّهُ عَلَيْهِ ٢٩٢
- الْمَنَانُ الَّذِي لَا يُعْطَى شَيْئًا إِلَّا مِنْهُ ٢٥٨
- مُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ٢٧٠
- مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ ٢٧٠
- مَوْضِعُ سَوْطٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ٤٢٨
- النَّبِيُّونَ ، ثُمَّ الصَّالِحُونَ (أَشَدَّ النَّاسِ بِلَاءً) ٣٦٨
- نَضَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفَظَهَا ٤٨٢
- نَعَمْ إِذَا لَمْ يَرَفِهِ أَذَى (أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أُمَّ حَبِيبَةٍ) ١٧٥
- نَعَمْ ، إِلَّا أَنْ تَرَى فِيهِ شَيْئًا فَتَغْسِلَهُ ١٧٣

- نهاني رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس عندي (حكيم بن حزام) ٢٩٥
- نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ ١٨٦
- نهى رسول الله ﷺ أن يسمي الرجل عبده أو ولده حارثاً (ابن مسعود) ٣٩٥
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سَلَفٍ وَبَيْعٍ ٢٩٦
- نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ ٢٤٣
- نهى النبي ﷺ عن الصلاة في المقبرة ١٩٠
- هَدَايَا الْأُمَرَاءِ غُلُولٌ ٤٦٢
- هدايا السلطان سحت وغلول ٤٦٣, ٤٦٥
- هَدَايَا الْعُمَالِ غُلُولٌ ٤٦١
- الهدية إلى الإمام غلول ٤٦٢
- هَذَا نِ جَمَاعَةٌ ٢٢١, ٢٢٠, ٢١٩
- هكذا وضوء رسول الله ﷺ (ابن عباس) ١٤٥
- هكذا وضوء رسول الله ﷺ للطاهر ما لم يحدث (علي) ١٤٧
- هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا ؟ ٣٥٢
- هَلَا بَكَرًا تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعِبَكَ ٣٣٨
- وَأَبْغَضُ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ الْأَسْوَاقُ ٢٩٤
- وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ ٣٩١
- وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ ٢٤٠
- وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ ٢٣٢
- والذي بعثك بالحق لا أذكرها بعد هذا إلا بخير (أم المؤمنين عائشة) ٣٨١
- وَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ ٣٥٦, ٣٥٣
- وَالْعِشَاءَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ ٢٠٨
- وَاللَّهُ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ ٤٣٤

- والله لَتَدْعُنَهَا مَذَلَّةً أَرْبَعِينَ عَامًا لِلْعَوَافِي ١٧٨
- وَإِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ ٣٠٦
- وَإِنْ حَسَنَ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ ٣٨١
- وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لِيُبْتَلَى بِالْقَمَلِ حَتَّى يَقْتُلَهُ الْقَمَلُ ٣٦٩
- وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَذْبُحُ الشَّاةَ ثُمَّ يَهْدِي فِي خُلَّتَيْهَا (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ) ٣٧٩
- وَإِنْ كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ ٤١٤
- وَإِنْ مِنْ خَيْرٍ أَكْحَالِكُمْ الْإِثْمِدَ ٣٧٣
- وَإِنَّهُ لَيَسْتَغْفِرُ لِلْعَالَمِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ١٢٦
- وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمِفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ٤٤٩
- وَصَرَفَتِ الْقِبْلَةَ إِلَى الْكَعْبَةِ بَعْدَ دُخُولِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ بِشَهْرَيْنِ ١١٣
- الْوُضُوءُ عَلَى الْوُضُوءِ نَوْرٌ ١٣٥
- وَقَتُّ الظُّهْرِ : إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ٢٠٧
- وَقَتُّ ذَاتِ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ٢٧٢
- وَقَتُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ ٢٧٢
- وَقَتُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ ذَاتَ عِرْقٍ ٢٧٢
- وَقَتُّ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ ٢٧١
- وَقَتُّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ٢٦٩
- وَقَتُّهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ ٢٠٨
- وَكَانَ ذَلِكَ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْعَطَاءِ ٣٦٩
- وَلَا رَكَعَتِي الْفَجْرِ ٢٢٤
- الْوَلَاةُ مِنْ قُرَيْشٍ ٤٥٧
- وُلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ غُلَامٌ ، فَسَمَّوْهُ الْوَلِيدَ (عمر بن الخطاب) ٣٩٥
- وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ ، فَسَمَّاهُ الْقَاسِمَ (جابر) ٣٩٠

- وَلَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ طَمَسَ نُورَهُمَا لَأَضَاءَتَا ٢٨١
- وَلَوْ لَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُوَ بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ (خَبَاب) ٤١٩
- وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقْبِلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ (عمر) ٢٨١
- وَمَا تَعْدُونَ الشَّهَادَةَ ؟ ٣١٧
- وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ١٧
- وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ٤٨٢
- وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ٤٤١
- وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ ؟ ٢٧٦
- يُؤْجَرُ الرَّجُلُ فِي نَفَقَتِهِ كُلِّهَا إِلَّا التُّرَابَ ٤١٩ , ٤١٨
- يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ يَسْبُ الدَّهْرَ ٣٨٨
- يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ٢٢٦
- يَوْمُ الْقَوْمِ أَكْبَرَهُمْ سِنًا ٢٢٧
- يَا أَهْلَ مَكَّةَ لَا تَتَّخِذُوا لِدَوْرِكُمْ أَبْوَابًا (عمر بن الخطاب) ٢٧٨
- يَا جَبْرِيلُ أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرُّ ؟ ١٩٧
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي نَحْلًا ؟ (أبو سيارة المتعي) ٢٦٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ ؟ ١٩٨
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزَلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ ؟ (أسامة بن زيد) ٢٧٦
- يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ ٣٦٦
- يَجْزِيءُ تَيْمَمَ وَاحِدٍ مَا لَمْ يَحْدَثْ ١٧٠
- يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ ٢٩٤
- الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ٢٥٥
- يَسْبُ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ ٣٨٧
- يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا ، فَيَسْتَحِلُّونَهَا ٣٦٣

٢٢٩	يُصَلُّونَ لَكُمْ ؛ فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ
٢٩٤	يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ
٣٣٢ , ٣٢٩	يَقُولُ الرَّبُّ ﷻ : مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ وَذَكَرِي
٣٣٠	يَقُولُ اللَّهُ ﷻ : مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي



فهرس الأعلام المترجم لهم

٣٩٠	إبراهيم بن زياد البغدادي
٣٨٠	إبراهيم بن محمد بن عبدالرحمن
٢٧٣	إبراهيم بن يزيد الخوزي
١٣٠	إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي
٢٣٥	ابن أبي مليكة انظر : عتبة بن عبد الله بن عتبة المسعودي
٢٧٨	ابن أبي نجيح انظر : عبد الله بن أبي نجيح
١١٦	أبو شهاب انظر : محمد بن مسلم بن شهاب الزهري
٣٣٥	ابن الطويل انظر : محمد بن طلحة التيمي
١١٢	أبو عباس
٢٢٤	ابن لهيعة انظر : عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي
١٨١	أبو إدريس الخولاني انظر : عائذ الله بن عبد الله الخولاني
٤٢٩	أبو أسامة حماد بن أسامة القرشي
١١٣	أبو إسحاق انظر : عمرو بن عبد الله بن عبيد
١٤٦	أبو أمامة انظر : صدي بن عجلان الباهلي
١٦١	أبو بردة بن أبي موسى الأشعري
٢٧٧	أبو بكر بن أبي شيبة انظر : عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
٣٦٠	أبو بكر بن حفص انظر : عبد الله بن حفص المدني
١١٣	أبو بكر بن عياش
٢٢٣	أبو تميم الزهري
٢٠١	أبو نوبة انظر : الربيع بن نافع الحلبي
١٨٤	أبو ثور بن عكرمة انظر : جعفر بن أبي ثور
٢١٦	أبو جحيفة انظر : وهب بن عبد الله السوائي

- أبو الدرداء ١٢٥
- أبو رافع الصائغ المدني ١٦١
- أبو الزبير المكي انظر : محمد بن تدرُس الأسدي ٢٤٣
- أبو سعيد الشامي ٣٢٥
- أبو سلام مطور الحبشي ٤١٤
- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ١١٦
- أبو سيارة المتعي ٢٦٤
- أبو صادق الأزدي ٤٥٥
- أبو صالح انظر : ذكوان السمان الزيات ١٢٦
- أبو صالح عبدالغفار بن داود الحراني ١١٨
- أبو ظبيّة الحمصي ٤٢٢
- أبو عبيدة الحداد انظر : عبدالواحد بن واصل السدوسي ٣٤٥
- أبو عبيدة بن حذيفة بن اليمان الكوفي ٣٦٨
- أبو عتيق انظر : عبدالرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري ٣٤٠
- أبو عثمان النهدي انظر : عبدالرحمن بن مل ٤٠٠
- أبو علي الهمداني انظر : ثمامة بن شفي الهمداني المصري ٢٢٩
- أبو عوانة انظر : وضاح يشكري الواسطي ١١٢
- أبو قتادة بن ربعي الأنصاري ٢١٠
- أبو قلابة البصري انظر : عبد الله بن زيد الجرمي ١٦٦
- أبو قيس الأودي انظر : عبدالرحمن بن ثروان الأودي ١٤٢
- أبو مالك الأشعري ٣٦٢
- أبو مرثد انظر : كنان بن الحصين بن يربوع الغنوي ١٨٠
- أبو مريم الأنصاري ٤٥٨
- أبو مسعود الأنصاري انظر : عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البصري ٢٢٦
- أبو معاوية انظر : محمد بن خازم ، أبو معاوية الضير ١٣٠
- أبو معشر المدني انظر : نجيح بن عبدالرحمن السندي المدني ٢٨٨

- أبو المليح بن أسامة بن عمير الهذلي ١٣٧
- أبو المهلب الجرمي البصري ٣٧٣
- أبو نُعَيْم انظر : الفضل بن ذُكَيْن الكوفي ١٤٣
- أبو وهب الجشمي ٣٩٠
- أبو اليُسْرِ انظر : كعب بن عمرو بن عَبَاد السلمي الأنصاري ٢٩١
- أحمد بن خلد بن يزيد الكندي ٢٠١
- أحمد بن رشدين انظر : أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين ١١٨
- أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي ٤٠٤
- أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين ١١٨
- أحمد بن معاوية بن بكر الباهلي ٤٦٤
- أحمد بن يوسف بن خالد الأزدي ١٩٢
- أسامة بن زيد الليثي مولى الليثيين ٢٣٨
- أسامة بن عمير بن عامر بن الأقيشر الهذلي ١٣٧
- إسحاق بن جعفر بن محمد الهاشمي الجعفري ٣٨٠
- إسحاق بن عيسى بن نجيح ابن الطباع ٤٦١
- أسد بن موسى بن إبراهيم ١٤٠
- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ١٣٩
- إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر الكوفي البجلي ٢٧٨
- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي ٤٢٨
- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي ٤٦٨
- إسماعيل بن رجاء بن ربيعة الزبيدي ٢٢٦
- إسماعيل بن عيَّاش بن سليم العنسي ١٥١
- إسماعيل بن مسلم السكوني ٤٠٦
- إسماعيل بن مسلم المكي ٤٦٣
- إسماعيل بن يحيى بن عبيدا لله التميمي ٢٣٥
- الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ٤٠٩

- الأعرج انظر : عبدالرحمن بن هرمز ٣٠٣
- الأعمش انظر : سليمان بن مهران الأسدي ١١٢
- أفاح بن حميد ٢٧١
- الألهاني انظر : علي بن يزيد الألهاني ٢٢١
- أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية ٣٨٣
- أنجشة مولى رسول الله ﷺ ٣٩٨
- الأوزاعي انظر : عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ١١٧
- أوس بن أبي أوس الثقفي ١٤٤
- أوس بن ضمعج الكوفي ٢٢٦
- أيوب بن أبي تيممة كيسان السخثياني ٢٩٥
- البراء بن عازب الأنصاري ١١٣
- برد بن سنان ، أبو العلاء الدمشقي ١٧٥
- بريدة بن الحصيب ٤٦٢
- بسر بن عبيدا لله الحضرمي الشامي ١٨٠
- بشر بن رافع الحارثي ٤٠٧
- بشر بن عاصم بن سفيان الثقفي ٣٣٧
- بشير بن سليمان الكندي ٤١٠
- بكير بن وهب الجزري ٤٥٥
- بلال بن يحيى العبسي ٣٦١
- ثابت بن أسلم البناني ١٥٩
- ثابت بن السمط ٣٦١
- ثابت بن عبيد الأنصاري الكوفي ٢٣٧
- ثمامة بن شفي الهمداني المصري ٢٢٩
- ثمامة بن عبدا لله بن أنس الأنصاري ٣٠٢
- جابر أبو خالد ٤٥٤
- جابر بن سمرة بن جنادة بن جندب العامري السوائي ١٢٢

٣١٦	جابر بن عتيك بن النعمان الأنصاري
١٩٧	جبير بن المطعم بن عديّ
٣٩٣	الجراح بن مليح الرؤاسي
١٨٤	جعفر بن أبي ثور
٣٢٤	جعفر بن برقان ، أبو عبد الله الرقي
٥٥	جعفر بن المعتصم أبو الفضل العبّاسي
٣٦٢	حاتم بن حُرَيْث الطائي
٢٧٢	الحارث بن عمرو السَّهْمِيّ
١٩٢	الحارث بن نبهان الجرمي
١٥٦	الحارث بن يزيد العكلي
٤١٩	حارثة بن مُضَرَّب العبدي الكوفي
١٣٢	حبيب بن أبي ثابت
٤٣٧	حبيب المعلم أبو محمد البصري
٢٧٠	حجاج بن أرطاة
١١٧	حَجَّاجُ بْنُ دِينَارِ الوَاسِطِيّ
١٤٥	حجاج بن المنهال الأنماطي
٤٢٣	الحسن بن ذكوان المعلم البصري
٤٧٥	الحسن بن سفيان
٣٩٩	الحسن بن عمر بن شقيق الجرمي
٢٤٣	الحسن بن موسى الأشَّيْب
١٣٨	الحسين بن حريث الخزاعي
١٣٧	حسين بن عليّ الجعفيّ المقرّي
١٤٦	حصين بن جندب بن الحارث الجنبي
٣٦٨	حصين بن عبد الرحمن الأشهلي
٤٥٤	حفص بن خالد بن جابر
٤٠٤	حفص بن غياث بن طَلْق النخعي

٢٢٩	الحكم بن نافع البهراني
٢٥٥	حكيم بن حزام بن خويلد الأسدي
٤٣٠	حمّاد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي
١٤٥	حمّاد بن سلمة بن دينار البصري
١٢٨	حمزة بن محمّد الكناني
٤٠٤	حميد بن أبي حميد الطويل
٣٠٤	حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
١٤٦	حنش بن الحارث بن لقيط النخعي
٤١١	خارجة بن الصّلت البرجمي
٢٤٠	خالد بن إلياس العذري
٤٥٤	خالد بن جابر
٤١٥	خالد بن زيد الجهني
٤٤٥	خالد بن عبد السلام بن خالد بن يزيد الصدي
٣٦٣	خالد بن معدان
١٤٠	خالد بن مهران ، أبو المنازل البصري الحذاء
٤١٨	خبّاب بن الأرت
٤٧٤	خبيب بن عدي الأنصاري
٢٥٧	خرشة بن الحرّ الفزاري
١٦٠	خرشة بن حبيب السلمي الكوفي
١٤٤	خلاد بن يحيى السّلمي
٤٣٠	خلف بن الوليد أبو الوليد العتكي
٣٧٥	خليد بن جعفر بن طريف الحنفي
١٣١	خيّمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة
٢٨٢	داود بن الزبرقان الرقاشي
١٢٥	داؤد بن جَمِيل
٣٢٠	داود بن فراهيج

٤٥٠	درّاج أبو السّمح
١٢٦	ذكوان السّمّان الزيات
٢٩١	ربيعي بن حراش الغطفاني
٢١٨	الربيع بن بدر بن عمرو بن جرّاد التميمي
٢٠١	الربيع بين نافع الحلبي
٤٥٥	ربيعة بن ناجذ الأزدي
٢٨١	رجاء بن صبيح ، أبو يحيى الحرشي
٤٤٢	رشددين بن سعد بن مفلح المَهري
١٣٧	زائدة بن قدامة الثّقفي
٤٤٢	زَيّان بن فائد المصري
١٢٦	زِرّ بن حُبَيْش بن حُباشة الأسديّ
٣٩٩	زرارة بن أوفى العامري الحرشي
٢٧١	زرارة بن كريم بن الحارث بن عمرو السهمي
٤٣٨	زهير بن حرب بن شدّاد
١٩٦	زهير بن محمّد التميمي
١٢٣	زهير بن معاوية بن حُديج
١٣٢	زياد بن حدير الأسدي
١٤٥	زيد بن أسلم العدويّ
١٤٣	زيد بن الحباب أبو الحسين العكلي
٤٠٣	زيد بن وهب الجهني
١٥١	السائب بن خباب المدني
١٦٠	السائب بن يزيد بن سعيد الكندي
٤١١	سالم بن أبي الجعد
٤٧٥	سالم بن عبدا لله بن عمر بن الخطّاب القرشي
٣٣٥	سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة المدني
١٨٦	سبرة بن معبد الجهني

- ٤٤٩ سريج بن النعمان بن مروان الجوهري
- ٤٦٨ سعد بن سنان
- ٤٥٠ سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة الخزرجي
- ٢٨٨ سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري
- ٣٩٩ سعيد بن أبي عروبة
- ٢٢٠ سعيد بن زُرَيْب الخزاعي
- ٤٥٧ سعيد بن طهمان القطعي
- ٢٨٨ سعيد المقبري : انظر : سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري
- ١٣٨ سعيد بن منصور
- ١٤٢ سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ
- ٢٠٣ سفيان بن عيينة
- ٢١٥ سفيان بن الليل الكوفي
- ٤٥٣ سُكَيْنُ بن عبد العزيز العطار
- ١٣٩ سلمة بن دينار المدني
- ٣٩٤ سلمة بن هشام بن المغيرة
- ٤٢٣ سليمان بن أبي مسلم المكي الأحول
- ٤٦٧ سليمان بن داود بن عليّ البغدادي الهاشمي
- ٤٠٠ سليمان بن طرخان التيمي
- ٤٥٠ سليمان بن عمرو بن عبد الليثي المصري
- ٢٤٣ سليمان بن قيس اليشكري
- ٢٥٧ سليمان بن مسهر الفزاري
- ١١٢ سليمان بن مهران الأسدي
- ١٧٥ سليمان بن موسى الأمويّ
- ١٢١ سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذّهلي
- ٣٧٢ سمرة بن جندب بن هلال بن جريج الفزاري
- ٢٥٢ سنان بن سعد

٤٦٣	سُئيد بن داود المصيصي
٤٥٥	سهل أبي الأسد
٣١٢	سهل بن عمار النيسابوري
٤٤٢	سهل بن معاذ بن أنس الجهني
١٥٠	سهيل بن أبي صالح (ذكوان السمان)
٢٠١	سويد بن عبدالعزيز بن نعيم السلمي
١٧٥	سويد بن قيس التُجيبسي
٤١٠	سيار أبو الحكم
٤٥٣	سيار بن سلامة الرياحي
٤٥٧	شريح بن عبيد بن شريح الحضرمي
١٢١	شريك بن عبدا لله النخعي
١١٨	شُعَيْب بن خَالِد الخثعمي
٤٠٤	شهاب بن المعمر البلخي
٣٠٩	شهر بن حوشب الأشعري الشامي
١٧٨	صالح بن أبي عريب
٢٦٦	صدقة بن عبدا لله السمين
٢٦٩	صدقة بن يسار الجزري
١٤٦	صدي بن عجلان الباهلي
٤٥٦	الصَعْق بن حَزْن بن قيس البكري
٣٣١	صفوان بن أبي الصهباء التيمي
١٢٦	صفوان بن عسال المرادي
٤٧٥	الصَّلْت بن مسعود بن طريف الجحدري
٣٣١	الضحاك بن جمرة الأملوكي
٣٨٠	الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني
٤٥٧	ضمضم بن زرعة بن ثوب الحضرمي
٤١٠	طارق بن شهاب بن عبدشمس البجلي

١٨١	عائذ الله بن عبد الله الخولاني
١٢٥	عاصم بن رجاء بن حيوة
٢٠١	عاصم بن سليمان الأحول
٣٣٦	عاصم بن عمر بن الخطاب
٤٣٥	عامر بن عبد الواحد الأحول
٣٩٠	عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب
٤٢٤	العباس بن عتبة
٤١١	عبد الأعلى بن الحكم الكلابي
٣٨٧	عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري
٢٧٨	عبد الله بن أبي نجيح
٤٢٩	عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي
٢٧٧	عبد الله بن باباه
٤٦٢	عبد الله بن بريدة بن الحُصيب الأسلمي
٤٣٤	عبد الله بن بكر بن حبيب السهمي الباهلي
٣١٧	عبد الله بن ثابت (أبو الربيع الأنصاري)
٣٦٠	عبد الله بن حفص المدني
١٦٢	عبد الله بن ذكوان القرشي
١٥٩	عبد الله بن رباح الأنصاري
٤١٤	عبد الله بن زيد الأزرق
١٦٦	عبد الله بن زيد الجرمي
٤٣٠	عبد الله بن صالح الجهني
٣٨٤	عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي
١٨٥	عبد الله بن عبد الله الرازي
٣١٦	عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك
٢٨٣	عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي
٣٤٧	عبد الله بن عثمان بن خثيم القارئ

١٨٢	عبد الله بن كيسان المروزي
٢٢٤	عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي
١٨١	عبد الله بن المبارك المروزي
٢٦٣	عبد الله بن محرر الجزري
٢٧٧	عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
١٩٧	عبد الله بن محمد بن عقيل
٣٦٠	عبد الله بن محيرز
٣٠٢	عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي
١٨٥	عبد الله بن المغفل المزني
٤٤٥	عبد الله بن موهب الشامي
١٧٣	عبد الله بن ميمون الرقي
١٥٥	عبد الله بن نجي
٢٦٩	عبد الله بن نمير الهمداني
٤٤٩	عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي
٢٥٥	عبد الملك بن أبي سليمان
١٨٦	عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني
٤٥٦	عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي
١٩٦	عبد الملك بن عمرو القيسي
١٧٣	عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي
١٤٠	عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي
٢٤٦	عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم الأنصاري
١٤٤	عبد خير بن يزيد الهمداني
٣٩٢	عبد الرحمن بن أبي سبرة
٤٦٩	عبد الرحمن بن أبي هلال العبسي
١٤٢	عبد الرحمن بن ثروان الأودي
٣٤٠	عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري

- ٢٢٩ عبدالرحمن بن حرملة الأسلمي
- ١٣٦ عبدالرحمن بن زياد الإفريقي
- ٣٣٥ عبدالرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة
- ٢١٥ عبدالرحمن بن سعد بن عمّار بن سعد القرظ
- ٤٦١ عبدالرحمن بن سعد بن المنذر
- ٤٠٤ عبدالرحمن بن شريك بن عبدا لله النخعي
- ٢٢٠ عبدالرحمن بن عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي
- ١١٧ عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي
- ٣٦٢ عبدالرحمن بن غنم الأشعري
- ١٦٠ عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر
- ٤٠٠ عبدالرحمن بن مَلّ
- ٣٠٣ عبدالرحمن بن هرمز
- ١٨٠ عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزديّ
- ٤٦٨ عبدالرحمن بن يعقوب الجهني
- ١١٨ عبدالرزاق بن عمر الدمشقي
- ١٥٩ عبدالعزيز بن النعمان
- ٣٨٧ عبدالعزيز بن رُفيع الأسدي
- ١٥١ عبدالعزيز بن عبيدا لله بن حمزة الحمصي
- ١٩٠ عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي
- ٣٩٥ عبدالقدّوس بن الحجاج الخولاني
- ١٥٢ عبدالكريم بن الهيثم البغدادي الدير عاقولي
- ٢٦٥ عبدا لله بن أبي بكر ابن حزم
- ٣٨١ عبدالواحد بن أيمن مولى أبي عمرو المخزومي المكيّ
- ١٩٠ عبدالواحد بن زياد العبدي
- ٣٤٥ عبدالواحد بن واصل السّدوسي
- ٤٦٣ عبدة بن سليمان

٣٠٣	عبدا لله بن أبي جعفر المصري
٤٣٤	عبدا لله بن الأخنس النخعي
٤٣٠	عبدا لله بن زحر الإفريقي
٢١٢	عبدا لله بن عمر بن حفص العمري
١٧٣	عبدا لله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي
٤١٩	عبدا لله بن موسى بن بازام العبسي
٢٨٣	عبيد بن عمير الليثي
٢٣٥	عتبة بن عبدا لله بن عتبة المسعودي
٤٥٧	عتبة بن عبد السلمي
١٩٢	عتبة بن يقظان الراسبي
٣١٦	عتيك بن الحارث بن عتيك الأنصاري
٢٧٦	عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم
١٤٢	عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . انظر : عثمان بن محمد بن إبراهيم العبسي
٤٣٠	عثمان بن سعيد الدارمي
٢٣٨	عثمان بن عروة بن الزبير بن العوام
١٤٢	عثمان بن محمد بن إبراهيم العبسي
٤٦٤	عدي بن عميرة بن فروة بن زرارة الكندي
٤٤٦	عصمة بن مالك الخطمي
٤٠٨	عصمة بن محمد بن هشام
١٩٨	عطاء بن السائب الثقفي
٣٢٩	عطية بن سعيد بن جنادة العوفي
٢٨١	عفان بن مسلم بن عبدا لله الباهلي
٢٢٦	عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البدي
٣٩١	عقيل بن شبيب
١٨٢	عكرمة مولى ابن عباس
٣٢٥	العلاء بن الحارث الدمشقي الحضرمي

- ٤٦٨ العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحرقى
- ١٣٠ علقمة بن قيس بن عبدا لله النخعي
- ٢٧٦ علقمة بن نضلة المكي الكناني
- ٣٨٣ عليّ بن إسحاق السّلمي
- ٤٧٥ عليّ بن ثابت الجزري
- ١٤٠ عليّ بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي
- ١٨٠ عليّ بن حُجر بن إياس السعدي
- ١١٦ عليّ بن حُسَيْن بن عليّ بن أبي طالب
- ٤٥٦ عليّ بن الحكم البُناني
- ١٥٩ عليّ بن زيد بن عبدا لله التيمي
- ١٥٥ عليّ بن مدرك النخعي
- ٢٦٩ عليّ بن مسلم بن سعيد الطوسي
- ٢٢١ عليّ بن يزيد الألهاني
- ٣٠٦ عُمارة بن عمير التيمي الكوفي
- ٢٦٠ عمارة بن القعقاع بن شبرمة الضبي
- ٢٨٤ عمر بن إبراهيم العبدي المصري
- ١٤٠ عمر بن حبيب القاضي العدوي البصري
- ٤٠٤ عمر بن حفص بن غياث بن طلق الكوفي
- ٣٣١ عمر بن سعيد بن الأبح
- ٢٧٧ عمر بن سعيد بن أبي حسين النوفلي
- ٣٨٤ عمر بن يونس بن القاسم اليمامي
- ٢٥٨ عمرو بن جرير البجلي
- ٤٥٠ عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري
- ١٤٦ عمرو بن حريث بن عثمان القرشي
- ٣٠٩ عمرو بن خارجة الأسدي
- ١١٣ عمرو بن عبدا لله بن عبيد

- ٤٢٣ عمرو بن عَبَّسَةَ بن عامر بن خالد السَّلَميَّ
- ٣٣٦ عمرو بن عثمان بن عفَّان القرشي
- ٣٢٩ عمرو بن قيس الملائي الكوفي
- ١٥٢ عمرو بن مرزوق الباهلي
- ١٨٨ عمرو بن يحيى بن عمارة الأنصاري
- ٢١٦ عون بن أبي جُحَيْفَةَ السَّوَّائِي
- ٣٣٥ عويم بن ساعدة بن عائش بن قيس الأنصاري
- ٣٩٤ عيَّاش بن أبي ربيعة
- ٢٢٣ عيَّاش بن عَبَّاسِ القَتَباني
- ٢٧٧ عيسى بن يونس السبيعي
- ٤٠٦ فافاه انظر : إسماعيل بن مسلم السكوني
- ١٤٣ الفضل بن دُكَيْنِ الكوفي
- ٤٤٥ الفضل بن المختار
- ١٣٨ فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري
- ١٤٦ قابوس بن حصين بن جندب الجنبى
- ٢١٩ القاسم بن عبدالرحمن الدمشقي
- ١٦٠ القاسم بن محمَّد بن أبي بكر الصديق التيمي
- ١٧٠ القاسم بن يحيى بن عطاء بن مقدم الهلالي
- ١٦٧ قبيصة بن عقبة أبو عامر السوائي
- ١٣٨ قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثَّقَفِيَّ
- ١١٧ قُرَّةُ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ حَيَّوَيْلَ
- ٤١٨ قيس بن أبي حازم البجلي
- ٣٤٤ قيس بن الرَّبِيعِ الأَسدي
- ١٣٩ كثير بن زيد مولى الأسلميين
- ١٢٥ كثير بن قيس الشَّاميَّ
- ٢٠٣ كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة

- ١٧٨ كثير بن مرة الحمصي الحضرمي
- ٢٠٣ كثير بن المطلب بن أبي وداعة
- ٢٧١ كريم بن الحارث بن عمرو السهمي الباهلي
- ٢٩١ كعب بن عمرو بن عبّاد السلمي الأنصاري
- ١٨٠ كناز بن الحصين بن يربوع الغنوي
- ١٢١ لؤي بن انظر : محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي المصيبي
- ٣٦٢ مالك بن أبي مريم الحكمي
- ٢٢٢ مالك ابن بجينة
- ٢١٨ مالك بن الحويرث
- ٥٥ المتوكل انظر : جعفر بن المعتصم أبو الفضل العباسي
- ٤٠٩ مُجالد بن سعيد بن عمير الهمداني
- ١١٢ مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي
- ١٩٨ محارب بن دثار السدوسي الكوفي
- ٢١٤ محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران
- ٢٨٨ محمد ابن أبي معشر انظر : محمد بن نجيح بن عبدالرحمن السندي
- ٣٠٢ محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك الديلي
- ٤٢٩ محمد بن بشر العبدي
- ٢٤٦ محمد بن بكر بن عثمان البرساني
- ٢٤٣ محمد بن تدرس الأسدي
- ١٩٧ محمد بن جبير بن مطعم النوفلي
- ١٥١ محمد بن جعفر بن زياد الوركاني
- ٤٢٩ محمد بن حاتم بن بزيع
- ٣٢٩ محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني
- ١٣٠ محمد بن خازم ، أبو معاوية الضرير
- ١٤٣ محمد بن رافع القشيري
- ٤٣٦ محمد بن الزبير الحنظلي

٣٨٠	محمّد بن زيد بن المهاجر
١٢١	محمّد بن سليمان بن حبيب الأسدي المصيبي
١٧٠	محمّد بن سيرين الأنصاريّ
١١٧	مُحمّد بن شُعَيْب بن شَابُور
٣٣٥	محمّد بن طلحة التيمي
١٦٦	محمّد بن عبد الله بن الزبير بن عمر الزبيري
٤٤٦	محمّد بن عبدالعزيز بن عمر الزهري
٤١٦	محمّد بن عجلان المدني
١٥١	محمّد بن عمرو بن عطاء العامري القرشي
١٢٢	محمّد بن عينة الهلالي
٢٦٠	محمّد بن فضيل بن غزوان الضبي
٣٩٥	محمّد بن محصن العكاشي
١١٦	محمّد بن مسلم بن شهاب الزهري
٣٩١	محمّد بن المهاجر بن أبي مسلم
٢٨٨	محمّد بن نجيح بن عبدالرحمن السندي
٣٠٤	محمّد بن النعمان بن بشير الأنصاري
١٢٥	مُحمّد بن يَزِيد الكلاعي
٢٨١	مسافع بن الله بن شيبه بن عثمان العبدي
٣٧٥	المستمر بن الريان الإيادي الزهراني
٤٢٨	المستورد بن شدّاد بن عمرو بن حسل القرشي
١٤٤	مسدّد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي
١٣٩	مسروق بن المرزبان
١٤٠	مسلم بن إبراهيم الأزديّ الفراهيدي
٢٧٢	مسلم بن خالد الزنجي
٤٧٠	مسلم بن صُبَيْح الهمداني
٢١٤	مسلم بن المثني الكوفي

٣٤٧	المسور بن مخرمة
١٣٧	مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري
٢٥٨	مطرف بن عبدا لله بن الشخير العامري
٢٠٣	المطلب بن أبي وداعة
٤٤٢	معاذ بن أنس الجهني
١٢٢	معاوية بن قرّة بن إياس بن هلال المزنيّ
٢٣٨	معاوية بن هشام القصّار
٣٩٩	معتمر بن سليمان التيمي
٣٩٤	معلل بن نفيل الحراني
٣٨٧	المغيرة بن عبدالرحمن
٤٥٦	المغيرة بن مسلم القسملي السراج
١٧٠	مقدم بن محمد بن يحيى الهلالي المقدمي
٣٥٣	مندل بن عليّ العنزي
٤٦٩	المنذر بن جرير بن عبدا لله البجلي
٤١٦	المنذر بن زياد الطائي
٣٧٥	المنذر بن مالك بن قطعة العبدي
١٣١	منصور بن المعتمر بن عبدا لله السلمي
٤٢٩	موسى بن أعين الجزري
١١٨	مُوسَى بْنُ دَاوُدَ الضَّبِّيّ
٤١١	ميمون أبو حمزة القصّاب الأعور
٣٧٢	ميمون بن أبي شبيب الربعي
٢٠٨	نافع بن جبير بن مطعم النوفليّ
١٥٥	نُجَيّ الحضرمي الكوفي
٢٨٨	نجيح بن عبدالرحمن السندي المدني
٣٠٤	نصر بن باب الخراساني
٤٥٣	نضلة بن عبيد الأسلمي

- ٣٠٤ النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي
- ١٤٥ هذبة بن خالد بن الأسود القيسي
- ١٤٣ هُزَيْلُ بْنُ شُرَحْبِيلَ الأودي
- ١٧٠ هشام بن حسان الأزدي القردوسي
- ١٤٤ هشام بن سعد المدني
- ٤٤٦ هشام بن عروة بن الزبير بن العوام
- ١١٧ هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي
- ١٤٤ هشيم بن بشير السلمي
- ٢٦٣ هلال ، أحد بني متعان
- ١٦٠ هلال بن يساف الأشجعي
- ٢٠٧ همّام بن يحيى بن دينار الأزدي
- ٣٣٩ الهيثم بن جميل البغدادي
- ١٨٠ وائلة بن الأسقع
- ٤٧٥ الوازع بن نافع العقيلي الجزري
- ٢٢٢ ورقاء بن عمر اليشكري
- ١١٢ وَضَّاحُ اليشكري الواسطي
- ١٤٢ وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي
- ٢٢١ الوليد ابن أبي مالك انظر : الوليد بن عبدالرحمن بن أبي مالك الهمداني
- ١٣٩ الوليد بن رباح المدني
- ٢٢١ الوليد بن عبدالرحمن بن أبي مالك الهمداني
- ١٦٠ الوليد بن مسلم القرشي مولا هم
- ٣٩٤ الوليد بن الوليد بن المغيرة
- ٢١٦ وهب بن عبد الله السوائي
- ١٥٥ يحيى بن أبي عمرو الشيباني الحمصي
- ٤٠٥ يحيى بن أبي كثير الطائي
- ٢١٨ يحيى بن إسحاق السيلحيني

- ٢٣١ يحيى بن أيوب الغافقي المصري
- ١١٢ يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ الشَّيْبَانِي
- ١٣٩ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني
- ٤٢٩ يحيى بن سعيد بن فروخ القَطَّان التميمي
- ٣٨٤ يحيى بن عبدالعزيز أبو عبدالعزيز الأردني
- ٣٨٤ يحيى بن موسى البلخي
- ٤٢٩ يحيى بن يحيى بن بكر التميمي
- ١٧٥ يزيد بن أبي حبيب المصري
- ٣٢٤ يزيد بن أبي نشبة
- ٢٣٧ يزيد بن البراء بن عازب الأنصاري
- ٢١٨ يزيد بن زريع
- ١٥٩ يزيد بن هارون بن زاذان السلمي
- ٣٧٩ يعقوب بن محمد بن عيسى العوفي
- ٢٩٥ يعلى بن حكيم الثقفي
- ٢٥٥ يعلى بن عبيد الطنافسي
- ١٤٤ يعلى بن عطاء العامري
- ٤٦٥ يمان بن سعيد المصيصي
- ٢٩٥ يوسف بن ماهك بن بهزاد الفارسي
- ١٨٥ يونس بن أبي إسحاق السبيعي
- ١٤٤ يونس بن يزيد الأيلي



ثبت المراجع والمصادر

- ١ - الأحاد والمثاني ، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ، تحقيق : د. باسم الجوابرة .
ط١ ، دار الرياض ، ١٤١٠ هـ .
- ٢ - الأحاديث التي استشهد بها مسلم في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء ، المعلّمي .
- ٣ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ابن بلبان الفارسي ، تحقيق : كمال الحوت .
دار الكتب العلميّة ، ١٤١٧ هـ .
- ٤ - اختصار علوم الحديث لابن كثير ، اختصار : أحمد شاكر .
دار الكتب العلميّة ، ١٤١٣ هـ .
- ٥ - الأدب المفرد ، محمّد بن إسماعيل البخاريّ ، ترتيب : محمّد فؤاد عبد الباقي .
دار البشائر الإسلاميّة ، ١٤١٩ هـ .
- ٦ - إرشاد السّاري ، القسطلاني .
دار الفكر ، بيروت :
- ٧ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّيل ، الألباني .
ط٢ ، المكتب الإسلاميّ ، ١٤١٥ هـ .
- ٨ - الأسماء والصفات ، للبيهقي ، باعثناء الكوثري .
دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت .
- ٩ - الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر .
دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .
- ١٠ - أصول اعتقاد أهل السّنة ، للالكائي .
دار طيبة ، الرياض .
- ١١ - الاقتراح في بيان الاصطلاح ، تقيّ الدّين بن دقيق العيد .
دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤١٦ هـ .
- ١٢ - الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال ، محمّد بن عليّ الحسيني ،
مراجعة : د. عبد المعطي قلعجي .
جامعة الدراسات الإسلاميّة ، كراتشيّ ، ١٤١٩ هـ .

- ١٣ - الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، ابن ماكولا ، تحقيق : المعلّمي .
الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت .
- ١٤ - الإلزامات والتتبع ، الدارقطني ، تحقيق : مقبل الوادعي .
ط ٢ ، دار الكتب العلميّة ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٥ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، القاضي عياض ، تحقيق : سيّد صقر .
ط ٢ ، دار التراث ، ١٣٩٨ هـ .
- ١٦ - الإمام البخاريّ محدثاً وفتياً ، الحسيني هاشم .
دار الكتب العطرية ، بيروت .
- ١٧ - الإمام البخاريّ وكتاب الصحيح ، عبدالغني عبدالخالق .
ط ١ ، دار المنارة ، جدّة ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٨ - الإمام الذهلي محدثاً ، د. سليمان عسيري .
طبعة جامعة أمّ القرى ، ١٤٢٠ هـ .
- ١٩ - الانتقاء ، لابن عبدالبر .
ط ١ ، دار الكتاب الإسلاميّ ، القاهرة ، ١٣٣٢ هـ .
- ٢٠ - الأنوار الكاشفة لما في أضواء على السنّة من الزلل والتضليل والمجازفة ، المعلّمي .
ط ٢ ، المكتب الإسلاميّ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢١ - الباعث الحثيث شرح اختصار الحديث للحافظ ابن كثير ، أحمد شاكر .
ط ٢ ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ .
- ٢٢ - البحر الزخار ، البرّار ، تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله .
ط . مكتبة العلوم والحكم ، ١٤٠٩ هـ .
- ٢٣ - بحوث في تاريخ السنّة ، أكرم العمري .
ط ٤ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٤ - بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (زوائد الهيثمي) ، .
مركز خدمة السنّة النبويّة بالمدينة النبويّة ، ١٤١٣ هـ .
- ٢٥ - بيان الوهم والإيهام ، ابن القطّان ، تحقيق : الحسين آيت سعيد .
دار طبية ، الرياض ، ١٤١٨ هـ .
- ٢٦ - تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي .
دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان .
- ٢٧ - تاريخ التراث العربيّ ، فؤاد سزكين .

- ٢٨ - تاريخ الثقات، العجلي، تحقيق : د. قلعجي .
ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤١٥ هـ .
- ٢٩ - التاريخ الصغير، البخاريّ، تحقيق : إبراهيم زايد .
ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤١٦ هـ .
- ٣٠ - التاريخ الكبير، البخاريّ، مراجعة السيّد هاشم الندوي .
دار الفكر ، ١٤١٦ هـ .
- ٣١ - تحفة الإخباري ترجمة البخاريّ، الحافظ ناصر الدّين الدمشقي، تحقيق ، ناصر العجمي .
دار البشائر ، بيروت ، ١٤١٣ هـ .
- ٣٢ - تدريب الراوي، السيوطي ، علّق عليه : عبد الوهاب بن عبد اللطيف .
ط٢ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ .
- ٣٣ - تذكرة الحفاظ، الذهبيّ، تصحيح : الشّيخ المعلّمي .
دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت .
- ٣٤ - ترتيب المدارك، تحقيق : د. أحمد بكير محمود .
مكتبة الفكر ، طرابلس ، ليبيا ، ١٣٨٧ هـ .
- ٣٥ - الترغيب والترهيب، المنذري ، إشراف د. محمّد الصباح .
مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٤١١ هـ .
- ٣٦ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : د. إكرام الله إمداد الحقّ .
ط١ ، دار البشائر الإسلاميّة ، ١٤١٦ هـ .
- ٣٧ - تغليق التعليق، ابن حجر ، تحقيق : الدكتور سعيد .
ط. المكتب الإسلاميّ ، بيروت ، ١٤١٥ هـ .
- ٣٨ - تقريب التهذيب، الحافظ ابن حجر ، تحقيق : محمّد عوامة .
ط١ ، دار الرّشيد ، دمشق ، ١٤١٦ هـ .
- ٣٩ - التقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصلاح ، العراقي ، اعتنى به : عبد الرحمن محمّد عثمان .
دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٠ هـ .
- ٤٠ - تلخيص الحبير تخريج أحاديث الرافعي الكبير، مراجعة : السيّد عبد الله هاشم .
ط. المدينة النبويّة ، ١٣٨٤ هـ .
- ٤١ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر .
- ٤٢ - التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين ، الحافظ الجياني ، تحقيق : محمّد آيدن الحامدي .
ط١ ، دار اللواء ، ١٤١٧ هـ .

- ٤٣ - التنكيل لما ورد في تانيب الكوثري من الأباطيل ، المَعْلَمِي ، تعليق : الشَّيْخ الألباني .
ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١٦ هـ .
- ٤٤ - تهذيب الأسماء واللغات ، الحافظ النَّووي .
دار ابن تيمية .
- ٤٥ - تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني .
ط١ ، دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد ، ١٣٢٥ هـ .
- ٤٦ - تهذيب الكمال ، المزي ، تحقيق : د. بشار عوَّاد معروف .
ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٤٧ - التوشيح ، تحقيق : رضوان أحمد رضوان .
مكتبة الرِّشد ، ١٤١٩ هـ .
- ٤٨ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، الصنعاني ، علَّق عليه : محيي الدِّين عبد الحميد .
ط١ ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٣٦٦ هـ .
- ٤٩ - تيسير الوحيين في الاقتصار على القرآن والصحيحين ، الشَّيْخ عبدالعزيز بن راشد .
مطبعة البابي الحلبي ، مصر .
- ٥٠ - الثقات ، ابن حبان ، اعتناء : حسين إبراهيم زهران .
ط١ ، مؤسسة الكتب الثقافية .
- ٥١ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، العلائي ، تحقيق : حمدي السِّلَفي .
ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٧ هـ .
- ٥٢ - الجرح والتعديل ، ابن أبي حاتم ، علَّق عليه : الشَّيْخ المَعْلَمِي .
مطوَّرة عن طبعة حيدر آباد ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت .
- ٥٣ - جزء القراءة خلف الإمام ، البخاري .
ط٢ ، مكتبة الإيمان ، المدينة النبويَّة ، ١٤١٥ هـ .
- ٥٤ - الحديث والمحدثون ، محمَّد أبو زهو .
المطبعة المطرية .
- ٥٥ - حسم النزاع في مسألة السماع ، إعداد طارق عوض الله .
ط١ ، مكتبة التوعية الإسلاميَّة ، القاهرة ، ١٤١٢ هـ .
- ٥٦ - حلية الأولياء ، لأبي نعيم .
دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٧ هـ .
- ٥٧ - دلائل النبوة ، للبيهقي ، تحقيق : عبدالمعطي قلنجي .
دار البيان ، القاهرة ، ١٤١٨ هـ .

- ٥٨ - ردّ شبهات الإلحاد عن أحاديث الأحاد ، الشيخ عبدالعزيز بن راشد .
المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١١ هـ .
- ٥٩ - الرسالة ، الإمام الشافعيّ ، تحقيق : الشيخ أحمد شاکر .
طا ، القاهرة .
- ٦٠ - روايات المدّسين في صحيح مسلم ، عوّاد حسين الخلف .
طا ، دار البشائر الإسلاميّة ، بيروت ، ١٤٢١ هـ .
- ٦١ - زاد المعاد ، لابن القيمّ ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط .
ط ٣ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢ هـ .
- ٦٢ - الزهد ، لابن المبارك ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .
دار الكتب العلميّة ، بيروت .
- ٦٣ - السلسلة الصحيحة ، الشيخ الألباني .
ط ٣ ، المكتب الإسلاميّ ، ١٤١٣ هـ .
- ٦٤ - السلسلة الضعيفة ، الشيخ الألباني .
طا ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤١٢ هـ .
- ٦٥ - السنن الأبين في المحاكمة بين الإمامين : البخاريّ ومسلم في السند المعنعن ، ابن رشيد الفهري ،
تحقيق : الحبيب بن الخوجة .
الدار التونسيّة ، ١٣٩٧ هـ .
- ٦٦ - سنن الترمذي ، تحقيق : أحمد شاکر وآخرون .
دار إحياء التراث ، بيروت .
- ٦٧ - سنن الدارقطني ، اعتنى بتصحيحه : السيّد عبد الله هاشم يمانی .
المدينة النبويّة ، ١٣٨٦ هـ .
- ٦٨ - سنن الدارمي ، اعتناء : فوّاز زمري ، خالد العلمي .
طا ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
- ٦٩ - سنن أبي داود ، مراجعة محمّد محيي الدّين عبد الحميد .
دار الفكر .
- ٧٠ - سنن سعيد بن منصور ، تحقيق : د. سعد الحميد .
طا ، دار الصميّع ، ١٤١٤ هـ .
- ٧١ - السنن الكبرى ، البيهقيّ ، عناية : محمّد عطا .
مكة المكرمة ، ١٤١٤ هـ .

- ٧٢ - السنن الكبرى ، النسائي ، اعتناء : عبدالغفار البنداري .
طا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١ هـ .
- ٧٣ - سنن ابن ماجه القزويني ، تحقيق : د. فؤاد عبدالباقي .
دار الفكر ، بيروت .
- ٧٤ - سنن النسائي (المجتبى) ، اعتناء : عبدالفتاح أبو غدة .
ط٢ ، دار البشائر الإسلامية ، ١٤٠٦ هـ .
- ٧٥ - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط .
ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ .
- ٧٦ - سيرة الإمام البخاري ، المباركفوري .
الدار السلفية ، بومبيي ، ١٤٠٦ هـ .
- ٧٧ - شرح ابن بطال ، تحقيق : ياسر إبراهيم .
مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠ هـ .
- ٧٨ - شرح صحيح مسلم ، النووي .
دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١ هـ .
- ٧٩ - شرح علل الترمذي ، ابن رجب ، تحقيق : د. نور الدين عتر .
طا ، دار الملاح للطباعة ، دمشق ، ١٣٨٩ هـ .
- ٨٠ - شرح كتاب التوحيد من كتاب صحيح البخاري ، الشيخ عبدالله الغنيان .
- ٨١ - شرح معاني الآثار ، الطحاوي ، مراجعة : محمد زهري النجار .
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ .
- ٨٢ - شروط الأئمة الخمسة ، الحازمي .
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- ٨٣ - شروط الأئمة الستة ، ابن طاهر المقدسي .
مطبوع مع شروط الأئمة الخمسة .
- ٨٤ - شعب الإيمان ، البيهقي ، تحقيق : السيد محمد السيد زغلول .
طا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠ هـ .
- ٨٥ - صحيح ابن حبان ، مراجعة : شعيب الأرناؤوط .
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٤ هـ .
- ٨٦ - صحيح ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي .
طا ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

- ٨٧ - صحيح مسلم ، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
دار إحياء التراث ، بيروت .
- ٨٨ - الضعفاء الصغير ، الإمام البخاري ، تحقيق : إبراهيم زاید .
طا ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤١٦ هـ .
- ٨٩ - الضعفاء الكبير ، العقيلي ، تحقيق : د. عبدالمعطي قلعجي .
طا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ .
- ٩٠ - الضعفاء والمتروكين ، النسائي ، تحقيق : إبراهيم زاید .
طا ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤١٦ هـ .
- ٩١ - طبقات الحنابلة ، أبو يعلى الحنبلي .
دار المعرفة ، بيروت .
- ٩٢ - طبقات خليفة بن خياط ، تحقيق : الدكتور أكرم العمري .
٢ ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤١٢ هـ .
- ٩٣ - طبقات الشافعية ، السبكي ، تحقيق : عبدالفتاح الحلو ، محمود الطناحي .
دار إحياء الكتب العلمية ، البابي الحلبي ، القاهرة .
- ٩٤ - الطبقات الكبرى ، ابن سعد .
دار الفكر ، بيروت .
- ٩٥ - العلل ، الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : د. وصي الله عباس .
طا ، الدار السلفية ، الهند ، ١٤٠٨ هـ .
- ٩٦ - العلل ، الترمذي ، باعثناء : حمزة ديب مصطفى .
طا ، دار الأقطاف ، ١٤١٦ هـ .
- ٩٧ - العلل ، ابن أبي حاتم ، باعثناء محب الدين الخطيب .
طا ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- ٩٨ - العلل المتناهية ، لابن الجوزي .
معلومات الطبع .
- ٩٩ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، الدارقطني ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله .
طا ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٠٠ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، العيني .
دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ .
- ١٠١ - عون المعبود ، شمس الحق العظيم آبادي .
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥ هـ .

- ١٠٢ - فتح الباري شرح صحيح البخاريّ، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ عبدالعزيز بن باز، ومحبّ الدين الخطيب.
ط١، دار الرياض.
- ١٠٣ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي، تحقيق: الشيخ عليّ حسين علي.
ط٢، دار الطبريّ، ١٤١٢ هـ.
- ١٠٤ - فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالانقباب، للشيخ حمّاد الأنصاري.
- ١٠٥ - الكاشف، الذهبيّ، مراجعة: محمّد عوّامة.
دار القبلة، جدّة، ١٤١٣ هـ.
- ١٠٦ - الكامل، ابن عدي.
ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤ هـ.
- ١٠٧ - الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، مراجعة: عبدالحليم محمود، عبد الرحمن حسن محمود.
ط٢، القاهرة.
- ١٠٨ - اللآلئ المصنوعة، للسيوطي، تحقيق: صلاح عويضة.
ط٣، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٢ هـ.
- ١٠٩ - لسان الميزان، الحافظ ابن حجر العسقلاني.
دار الفكر، بيروت.
- ١١٠ - المتواري على تراجم أبواب البخاريّ، ابن المنير، تحقيق: صلاح الدين مقبول.
مكتبة المعلا، الكويت، ١٤٠٧ هـ.
- ١١١ - المجروحين والضعفاء، ابن حبان، تحقيق: إبراهيم زايد.
دار الباز.
- ١١٢ - مجمع البحرين في زوائد المعجمين، نور الدين الهيثمي، تحقيق: عبدالقدّوس محمّد نذير.
ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣ هـ.
- ١١٣ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، باعثناء أبو هاجر محمّد زغلول.
ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
- ١١٤ - معاصر الاصطلاح، البلقيني.
دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٣٩٤ هـ.
- ١١٥ - المحدثات الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، تحقيق: محمّد عجّاج الخطيب.
ط٣، دار الفكر، ١٤٠٤ هـ.

- ١١٦ - المرض والكفارات ، لابن أبي الدنيا ، مراجعة : عبد الوكيل الندوي .
الدار السلفية ، ١٤١١ هـ .
- ١١٧ - المستدرك ، الحاكم النيسابوري ، مراجعة : مصطفى عبد القادر عطا .
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١ هـ .
- ١١٨ - المسند ، الإمام أحمد بن حنبل .
مطبعة عن المطبعة الميمنية ، مؤسسة قرطبة ، مصر .
- ١١٩ - المسند ، الحميدي ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .
دار عالم الكتب ، بيروت .
- ١٢٠ - المسند ، الشافعي .
دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٢١ - مسند إسحاق بن راهويه ، مراجعة : عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي .
مكتبة الإيمان ، المدينة النبوية ، ١٤١٢ هـ .
- ١٢٢ - مسند ابن الجعد ، مراجعة : عامر حيدر .
مؤسسة نادر ، بيروت ، ١٤١٠ هـ .
- ١٢٣ - مسند الشاميين ، الطبراني ، تحقيق : عبد المجيد السلفي .
ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٢٤ - مسند الشهاب ، اعتناء حمدي السلفي .
ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٢٥ - مسند الطيالسي ، لأبي داود الطيالسي .
دار المعرفة ، بيروت .
- ١٢٦ - مسند أبي يعلى الموصلي ، تحقيق : حسين أسد .
ط١ ، دار المأمون ، دمشق ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٢٧ - مشكل الآثار ، الطحاوي ، باعثناء : محمد زهري النجار .
ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ .
- ١٢٨ - المصنف ، ابن أبي شيبة ، باعثناء : كمال الحوت .
ط١ ، دار التاج ، ١٤٠٦ هـ .
- ١٢٩ - المصنف ، عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .
ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .
- ١٣٠ - المعجم الأوسط ، الطبراني ، مراجعة : د. محمود الطحان .
مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ .

- ١٣١ - المعجم الصغير، الطبراني، مراجعة: محمد شكور محمود الحاج أمير. المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- ١٣٢ - المعجم الكبير، الطبراني، مراجعة: حمدي السلفي. مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤ هـ.
- ١٣٣ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، بإشراف فؤاد عبد الباقي، وعدد من المستشرقين. مطبعة بريل، لندن.
- ١٣٤ - معرفة علوم الحديث، الحاكم، مراجعة: السيد معظم حسين. المكتبة العلمية، المدينة النبوية، ١٣٩٧ هـ.
- ١٣٥ - المغني عن حمل الأسفار، العراقي، إعداد: أشرف عبدالمقصود. ط١، دار طبرية، ١٤١٥ هـ.
- ١٣٦ - المنتخب من مسند عبد بن حميد، مراجعة: صبحي السامرائي. دار مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٠٨ هـ.
- ١٣٧ - المنتقى، ابن الجارود، بتخريج (غوث المكلود)، تخريج: أبو إسحاق الحويني. ط١، دار الكتاب العربي، ١٤٠٨ هـ.
- ١٣٨ - منهج الإمام البخاري في تحليل الأحاديث وتصحيحها (من خلال الجامع الصحيح)، أبو بكر قاضي. دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١ هـ.
- ١٣٩ - منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل، محمد سعيد حوى. رسالة دكتوراه، جامعة بغداد.
- ١٤٠ - الموضح لأوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، تصحيح ومراجعة: الشيخ المعلمي. ط٢، دار الفكر، ١٤٠٥ هـ.
- ١٤١ - الموطأ، باعثناء محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث.
- ١٤٢ - الموقظة، الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط١، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٥ هـ.
- ١٤٣ - موقف الإمامين البخاري ومسلم، منصور الدريس. ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٧ هـ.
- ١٤٤ - ميزان الاعتدال، تعليق: عليّ البجاوي. فتحة البجاوي. دار الفكر العربي.

- ١٤٥ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، ابن حجر .
دار الكتب العلميّة ، ١٤١٠ هـ .
- ١٤٦ - نصب الراية تخريج أحاديث الهداية ، الزّيلعي .
ط٢ ، المجلس العلميّ ، جوهانسبرغ .
- ١٤٧ - النكت على كتاب ابن الصلاح ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : ربيع المدخلي .
ط١ ، المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة ، المدينة النبويّة ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٤٨ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، الشوكاني .
ط. الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ ، مصر .
- ١٤٩ - الوهم والإيهام ، الحافظ ابن القطّان الفاسي ، تحقيق : د. الحسين آيت سعيد .
دار طبية ، الرياض ، ١٤١٨ هـ .



فهرس الموضوعات

مقدمة البحث

٢

الأحاديث التي يوردها البخاري في صحيحه على العموم وهي أنواع : ٧

تنبيه الحافظ على أهمية جمع هذا النوع من الأحاديث في مصنف مستقل ،

ودراسته ، والكلام عليه : ١٠

استعراض جانب من هذه الأحاديث ، وكلام الحافظ في الفتح عليها : ١١

موقف الحافظ ابن حجر من هذه الأحاديث في فتح الباري : ١٦

الدراسات السابقة على أبواب الصحيح : ١٩

أسباب اختيار البحث : ٢٣

فوائد البحث : ٢٤

عملي في هذا البحث : ٢٥

الجمع والدراسة : ٢٧

الدراسة : ٢٧

خطة البحث : ٣٠

الباب الأول

الإمام البخاريّ في كتابه الجامع الصحيح وشروطه المنسوب إليه

٣٣

الفصل الأول : ترجمة الإمام البخاريّ

٣٥	أسمه ، ونسبه ومولده :
٣٥	سيرته :
٣٧	ثناء العلماء عليه :
٤٢	رحلته ، وطلبه للحلم :
٤٥	مصنفاته :
٤٦	شيوخه وتلاميذه :
٤٧	طبقات شيوخه :
٤٨	تلاميذه :
٤٨	وفاته :

الفصل الثاني : الجامع الصحيح للإمام البخاريّ

٥٢	المبحث الأول : أهمية التأليف في علم الصحيح
٥٢	المبحث الثاني : التعريف بالجامع الصحيح وأهميته
٦٠	تراجم أبواب الجامع الصحيح للإمام البخاري :
٦١	المبحث الثالث : منزلة الصحيح والسبب الباعث على تصنيفه
٦٣	المبحث الرابع : منهج الإمام البخاريّ في الجامع الصحيح
٦٧	المبحث الخامس : منهج الإمام البخاريّ في تراجم الأبواب
٧٤	التبويب عند المتقدمين :

الفصل الثالث : شرط الإمام البخاريّ (المنسوب إليه)

٨٠	المبحث الأول : شرط الإمام البخاريّ في أصل صحة الحديث
٨١	المبحث الثاني : شرطه في الجامع الصحيح (شرط اللقي والسماع)
٩٥	العودة إلى الحديث عن شرط اللقاء والسماع :

الباب الثاني

الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في صحيحه
في تراجم الأبواب ولا يصرح بكونها أحاديث ،
وليست على شرطه

مرتبة على الأبواب الفقهية

كما هو ترتيبها في الجامع الصحيح للبخاري ١٠٩

١١١ كِتَابُ الْإِيمَان

بَاب : الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ ﴾
١١١ يَعْنِي صَلَاتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ

١١٣ الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ :

١١٤ مَا يَسْتَفَادُ مِنَ التَّرْجُمَةِ :

١١٦ بَاب : حُسْنُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ

١١٩ الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ :

١٢١ كِتَابُ الْعِلْمِ

١٢١ بَاب : مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا

١٢٣ الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ :

١٢٤ مَا يَسْتَفَادُ مِنَ التَّرْجُمَةِ :

١٢٥ بَاب الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ . وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ

١٢٥ الْأَنْبِيَاءِ وَرَثُوا الْعِلْمَ ...

١٣٧ الحكم على الحديث :

١٣٩ ما يستفاد من الترجمة :

١٣٠ باب : السَّمَرُ فِي الْعِلْمِ

١٣٢ الحكم على الحديث :

١٣٥ **كِتَابُ الْوُضُوءِ**

١٣٥ باب : مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ

١٣٥ الحكم على الحديث :

١٣٦ ما يستفاد من الترجمة :

١٣٧ باب : لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ

١٤١ الحكم على الحديث :

١٤١ ما يستفاد من الترجمة :

١٤٢ باب : غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ وَلَا يَمْسُحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ

١٤٨ الحكم على الحديث :

١٥٠ باب : الْوُضُوءُ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ

١٥٢ الحكم على الحديث :

١٥٢ ما يستفاد من الترجمة :

١٥٥ **كِتَابُ الْغَسْلِ**

١٥٥ باب : كَيْنُونَةُ الْجُنُبِ فِي الْبَيْتِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

١٥٦ الحكم على الحديث :

١٥٨ ما يستفاد من الترجمة :

١٥٩ باب : إِذَا اتَّقَى الْخِتَانَانِ

١٦٢ الحكم على الحديث :

١٦٣ ما يستفاد من الترجمة :

كِتَابُ التَّيَمُّمِ

١٦٦

بَاب : الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ

١٦٦

الحكم على الحديث :

١٦٨

ما يستفاد من الترجمة :

١٧١

كِتَابُ الصَّلَاةِ

١٧٣

بَاب : وَجُوبُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ

١٧٣

وَمَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامَعُ فِيهِ مَا لَمْ يَرَأْ أَدَى

١٧٣

الحكم على الحديث :

١٧٦

ما يستفاد من الترجمة :

١٧٦

بَاب : الْقِسْمَةُ وَتَعْلِيقُ الْقَنُوفِ فِي الْمَسْجِدِ

١٧٧

الحكم على الحديث :

١٧٨

ما يستفاد من الترجمة :

١٧٩

بَاب : هَلْ تُنْبَشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْأَجَاهِلِيَّةِ وَيَتَّخَذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدَ ؟ وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ

١٨٠

فِي الْقُبُورِ

الحكم على الحديث :

١٨٢

ما يستفاد من الترجمة :

١٨٢

بَاب : الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ

١٨٤

الحكم على الحديث :

١٨٦

بَاب : كَرَاهِيَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ

١٨٨

الحكم على الحديث :

١٨٩

ما يستفاد من الترجمة :

١٩١

بَاب : رَفْعُ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ

١٩٢

الحكم على الحديث :

١٩٣

- ١٩٤ ما يستفاد من الترجمة :
- ١٩٦ باب : الصلاة في مسجد السوق
- ١٩٨ الحكم على الحديث :
- ١٩٩ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢٠١ باب : سترة الإمام سترة من خلفه
- ٢٠٢ الحكم على الحديث :
- ٢٠٢ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢٠٣ باب : السترة بمكة وغيرها
- ٢٠٤ الحكم على الحديث :
- ٢٠٥ ما يستفاد من الترجمة :

كتاب مواقيت الصلاة

- ٢٠٧ باب : وقت العشاء إلى نصف الليل
- ٢٠٩ الحكم على الحديث :
- ٢١٠ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢١١ باب : من أدرك من الصلاة ركعة
- ٢١٢ الحكم على الحديث :
- ٢١٢ ما يستفاد من الترجمة :

كتاب الأذان

- ٢١٤ باب : الأذان مثنى مثنى
- ٢١٧ الحكم على الحديث :
- ٢١٧ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢١٨ باب : اثنان فما فوقهما جماعة
- ٢٢٠ الحكم على الحديث :

- ٢٢١ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢٢٢ بَاب : إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ
- ٢٢٤ الحكم على الحديث :
- ٢٢٥ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢٢٦ بَاب : إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمَهُمْ أَكْبَرُهُمْ
- ٢٢٧ الحكم على الحديث :
- ٢٢٨ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢٢٩ بَاب : إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ
- ٢٣٠ الحكم على الحديث :
- ٢٣١ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢٣٢ بَاب : إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ
- ٢٣٣ الحكم على الحديث :
- ٢٣٤ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢٣٥ بَاب : الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًّا
- ٢٣٥ الحكم على الحديث :
- ٢٣٦ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢٣٧ بَاب : مِیْمَنَةُ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ
- ٢٣٩ الحكم على الحديث :
- ٢٤٠ بَاب : كَيْفَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ
- ٢٤١ الحكم على الحديث :
- ٢٤١ ما يستفاد من الترجمة :
- ٢٤٣ **كِتَابُ الْجُمُعَةِ**
- ٢٤٣ بَاب : لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَقْعُدُ فِي مَكَانِهِ

٢٤٤ الحكم على الحديث :

٢٤٤ ما يستفاد من الترجمة :

٢٤٦ كِتَابُ الْجَنَائِزِ

٢٤٦ بَاب : مَا جَاءَ فِي الْجَنَائِزِ وَمَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

٢٤٧ الحكم على الحديث :

٢٤٨ ما يستفاد من الترجمة :

٢٥١ كِتَابُ الزَّكَاةِ

٢٥١ بَاب : لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ ()

٢٥٢ الحكم على الحديث :

٢٥٣ ما يستفاد من الترجمة :

٢٥٥ بَاب : لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غَنَى ...

٢٥٥ الحكم على الحديث :

٢٥٧ بَاب : اَلْمَنَانُ بِمَا أُعْطِيَ

٢٥٨ الحكم على الحديث :

٢٦٠ بَاب : مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكَثُّرًا

٢٦٢ الحكم على الحديث :

بَاب : اَلْعُشْرُ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالْمَاءِ الْجَارِي وَلَمْ يَرِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي

٢٦٣ اَلْعَسَلِ شَيْئًا

٢٦٦ الحكم على الحديث :

٢٦٧ ما يستفاد من الترجمة :

٢٦٩ كِتَابُ الْحَجِّ

٢٦٩ بَاب : ذَاتُ عَرَقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ

٢٧٣ الحكم على الحديث :

٢٧٥ ما يستفاد من الترجمة :

٢٧٦ بَاب : تَوْرِيثُ دُورِ مَكَّةَ وَيَبْعُهَا وَشِرَائِهَا

٢٧٩ الحكم على الحديث :

٢٧٩ ما يستفاد من الترجمة :

٢٨١ بَاب : مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

٢٨٤ الحكم على الحديث :

٢٨٥ ما يستفاد من الترجمة :

٢٨٨ **كِتَابُ الصَّوْمِ**

٢٨٨ بَاب : هَلْ يُقَالُ رَمَضَانُ أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ ؟ وَمَنْ رَأَى كَلَّهُ وَاسِعًا

٢٨٩ الحكم على الحديث :

٢٨٩ ما يستفاد من الترجمة :

٢٩١ **كِتَابُ الْبَيْعِ**

٢٩١ بَاب : مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا

٢٩٢ الحكم على الحديث :

٢٩٢ ما يستفاد من الترجمة :

٢٩٤ بَاب : مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ

٢٩٥ بَاب : يَبْعُ الطَّعَامُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ وَيَبْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

٢٩٦ الحكم على الحديث :

٢٩٧ ما يستفاد من الترجمة :

٢٩٩ **كِتَابُ الرِّهْنِ**

٢٩٩ بَاب : الرِّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ

٢٩٩ الحكم على الحديث :

٣٠٠ ما يستفاد من الترجمة :

٣٠٢ **كِتَابُ الْهَبَةِ**

٣٠٢ بَاب : مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ

٣٠٣ الحكم على الحديث :

٣٠٣ ما يستفاد من الترجمة :

بَاب : الْهَبَةُ لِلْوَلَدِ ... وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ يَرْجِعَ فِي عَطِيَّتِهِ ، وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ

٣٠٤ بِإِئْزَارِهِ

٣٠٦ الحكم على الحديث :

٣٠٧ ما يستفاد من الترجمة :

٣٠٩ **كِتَابُ الْوَصَايَا**

٣٠٩ بَاب : لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ

٣١١ الحكم على الحديث :

٣١٣ ما يستفاد من الترجمة :

٣١٦ **كِتَابُ الْجِهَادِ**

٣١٦ بَاب : الشَّهَادَةُ سَبْعُ سَوَى الْقَتْلِ

٣١٨ الحكم على الحديث :

٣١٨ ما يستفاد من الترجمة :

٣١٩ بَاب : سَفَرُ اثْنَيْنِ

٣٢١ الحكم على الحديث :

٣٢١ ما يستفاد من الترجمة :

٣٢٢ بَاب : الْجِهَادُ مَاضٍ مَعَ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ

- ٣٢٦ الحكم على الحديث :
- ٣٢٧ ما يستفاد من الترجمة :
- ٣٢٩ **كِتَابُ فضائل القرآن**
- ٣٢٩ باب : فضل القرآن على سائر الكلام
- ٣٣١ الحكم على الحديث :
- ٣٣٢ ما يستفاد من الترجمة :
- ٣٣٥ **كِتَابُ النِّكَاح**
- ٣٣٥ باب : نِكَاحِ الْأَبْكَارِ
- ٣٣٧ الحكم على الحديث :
- ٣٣٨ ما يستفاد من الترجمة :
- ٣٣٩ باب : مَنْ قَالَ لَا رِضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ ...
- ٣٤١ الحكم على الحديث :
- ٣٤٢ ما يستفاد من الترجمة :
- ٣٤٣ باب : مَنْ قَالَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ
- ٣٤٨ الحكم على الحديث :
- ٣٥٠ ما يستفاد من الترجمة :
- ٣٥٢ باب : السُّلْطَانُ وَلِيُّ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ
- ٣٥٤ الحكم على الحديث :
- ٣٥٨ ما يستفاد من الترجمة :
- ٣٦٠ **كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ**
- ٣٦٠ باب : مَا جَاءَ فِيهِ مَنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ
- ٣٦٣ الحكم على الحديث :

٣٦٤ ما يستفاد من الترجمة :

٣٦٦ **كِتَابُ الْمَرَضَى**

٣٦٦ بَاب : أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ ()

٣٦٩ الحكم على الحديث :

٣٧٠ ما يستفاد من الترجمة :

٣٧٢ **كِتَابُ اللَّبَاسِ**

٣٧٢ بَاب : الثِّيَابُ الْبَيْضُ

٣٧٢ الحكم على الحديث :

٣٧٤ ما يستفاد من الترجمة :

٣٧٥ بَاب : مَا يُذَكِّرُ فِي الْمَسْكِ

٣٧٦ الحكم على الحديث :

٣٧٧ ما يستفاد من الترجمة :

٣٧٩ **كِتَابُ الْأَدَبِ**

٣٧٩ بَاب : حُسْنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ

٣٨١ الحكم على الحديث :

٣٨٢ ما يستفاد من الترجمة :

٣٨٣ بَاب : مَا جَاءَ فِي زَعْمُوا

٣٨٥ الحكم على الحديث :

٣٨٥ ما يستفاد من الترجمة :

٣٨٧ بَاب : لَا تَسْبُوا الدَّهْرَ

٣٨٩ الحكم على الحديث :

٣٨٩ ما يستفاد من الترجمة :

- باب : أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ ٣٩٠
- الحكم على الحديث : ٣٩٢
- ما يستفاد من الترجمة : ٣٩٣
- باب : تَسْمِيَةُ الْوَلِيدِ ٣٩٤
- الحكم على الحديث : ٣٩٦
- ما يستفاد من الترجمة : ٣٩٧
- باب : الْمَعَارِضُ مَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكُذِّبِ ٣٩٨
- الحكم على الحديث : ٤٠٠
- ما يستفاد من الترجمة : ٤٠١
- كِتَابُ الْأَسْتِئْذَانِ** ٤٠٢
- باب : السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ ٤٠٣
- الحكم على الحديث : ٤٠٥
- ما يستفاد من الترجمة : ٤٠٨
- باب : السَّلَامُ لِلْمَعْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ ٤٠٩
- الحكم على الحديث : ٤١٢
- ما يستفاد من الترجمة : ٤١٣
- باب : كُلُّ لَهْوٍ بَاطِلٌ إِذَا شَفَّلَهُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ ٤١٤
- الحكم على الحديث : ٤١٦
- ما يستفاد من الترجمة : ٤١٧
- باب : مَا جَاءَ فِي الْبِنَاءِ ٤١٨
- الحكم على الحديث : ٤٢٠
- ما يستفاد من الترجمة : ٤٢٠

كِتَابُ الدَّعَوَاتِ

٤٣٢

٤٣٢

بَاب : إِذَا بَاتَ طَاهِرًا وَفَضْلُهُ

٤٣٥

الحكم على الحديث :

٤٣٥

ما يستفاد من الترجمة :

كِتَابُ الرِّقَاقِ

٤٣٨

٤٣٨

بَاب : مَثَلِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ

٤٣٩

الحكم على الحديث :

٤٣٢

ما يستفاد من الترجمة :

كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَالنَّذْرِ

٤٣٤

٤٣٤

بَاب : الْيَمِينَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَفِي الْمَعْصِيَةِ ، وَفِي الْغَضَبِ

٤٣٧

الحكم على الحديث :

٤٣٩

ما يستفاد من الترجمة :

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

٤٤١

٤٤١

بَاب : إِثْمُ مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَوَالِيهِ

٤٤٢

الحكم على الحديث :

٤٤٢

ما يستفاد من الترجمة :

كِتَابُ الْحُدُودِ

٤٤٥

٤٤٥

بَاب : ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ حِمَىٰ إِلَّا فِي حَدٍّ أَوْ حَقٍّ

٤٤٦

الحكم على الحديث :

٤٤٧

ما يستفاد من الترجمة :

كِتَابُ التَّعْبِيرِ

٤٤٩

٤٤٩

بَاب : رُؤْيَا اللَّيْلِ ((رَوَاهُ سَمُرَةٌ))

٤٥١ الحكم على الحديث :

٤٥١ ما يستفاد من الترجمة :

٤٥٣ كِتَابُ الْأَحْكَامِ

٤٥٣ بَاب : الْأَمْرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ

٤٥٨ الحكم على الحديث :

٤٦٠ ما يستفاد من الترجمة :

٤٦١ بَاب : هَدَايَا الْعَمَالِ

٤٦٣ الحكم على الحديث :

٤٦٥ ما يستفاد من الترجمة :

٤٦٧ كِتَابُ الْأَعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

٤٦٧ بَاب : إِثْمٌ مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ ، أَوْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً

٤٧٠ الحكم على الحديث :

٤٧٢ ما يستفاد من الترجمة :

٤٧٤ كِتَابُ التَّوْحِيدِ

٤٧٤ بَاب : مَا يُذَكِّرُ فِي الذَّاتِ وَالنُّعُوتِ وَأَسْمَائِ اللَّهِ ﷻ

٤٧٦ الحكم على الحديث :

٤٧٧ ما يستفاد من الترجمة :

٤٧٩ خاتمة

٤٨٤ فهرس الآيات الكريمة

٤٨٥ فهرس الأحاديث والآثار

٥٠٩ فهرس الأعلام المترجم لهم

٥٢٩ ثبت المراجع والمصادر

٥٤٠ فهرس الموضوعات

